مذكرة

لنيل شهادة ماجيستير في علم الاجتماع

مشروع: ثقافات و مجتمعات

تخصص: علم الاجتماع الثقافي

النشاط المدني في الجزائر من الزاوية إلى الجمعية
(الزاوية الهبرية البلقائدية وجمعية الزهور أنموذجاً)
دراسة أنثربولوجية

من إعداد الطالب : عمر درقاوي **إشراف الأستاذ: عبد القادر لقجع**

أعضاء لجنة المناقشة :

مبارك نجاح	رئيساً	أستاذ محاضر –أ-	جامعة وهران 2
عبد القادر لقجع	مشرفاً	أستاذ	جامعة وهران 2
مصطفى الزاوي	مناقشاً	أستاذ محاضر –أ-	جامعة وهران 2
مصطفى مرضي	مناقشاً	أستاذ محاضر –أ-	جامعة وهران 2

الموسم الجامعي 2016 /2017

شكر وعرفان

إني شاكر و مُقر بالجميل لكل هؤلاء:

..... كل التقدير و خالص الامتنان للأستاذ الدكتور "عبد القادر لقجع" المشرف على هذا العمل، و الذي ألهمتني محاضراته في بداية مشواري العلمي الجّد بلا حدود، له الشكر الجزيل على صبره و استشاراته العلمية الجد دقيقة

.....كل الشكر لجميع أساتذة قسم علم الاجتماع، أولئك الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم الغزير، نذكر منهم على سبيل الذكر لا الحصر الاستاذ "مصطفى الزاوي"، الاستاذ "مرضي مصطفى"، الاستاذ "نجاح مبارك"، و الاستاذ "بوزيدي الهواري"، الاستاذة "كلثوم سحابة براني".....

.....لا يفوتني كذلك أن أترحم على صاحب مشروع ماجيستير ثقافات ومجتمعات الاستاذ البروفيسور "جمال غريد" الذي غادرنا مع نهاية السنة النظرية، رحيل مفاجئ لم يزدنا إلا اصراراً على المضي في نهجه البحثي الأصيل ..

..... الشكر الجزيل لكل أعضاء الزاوية البلقايدية الهبرية (شيوخ، طلبة، مريدين) لتعاونهم معي من أجل استكمال هذا البحث المتواضع .....

ذات الشكر و الامتنان أتقدم به لكل أفراد جمعية الزهور نظير تفاعلهم الايجابي معي طوال مدة دراستي الميدانية.....

الإهداء

للوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

.... إلى زهور البيت

أبناء أخي، براعم العائلة ... حفصة، عبد الرحمان، سلسبيل، و إكرام....

إلى جدتي العزيزة أطال الله في عمرها .....

إلى كل عائلة درقاوي أينما وجدوا .....

إلى كل الزملاء الذين عرفناهم طيلة مشوارنا الدراسي بسنوات الليسانس بالخصوص قسم علم الاجتماع سياسي، جامعة وهران-2- السانيا (IGMO).....

.... إلى جميع الزملاء بدفعة مشروع ماجيستير " ثقافات و مجتمعات"

.....أخص بالذكر الزميل "لرجم محمد الكمال" الذي لم يبخل علينا بالدعم والسند من اجل الوقوف معنا بغية اتمام هذا العمل المتواضع.

عمر درقاوي

فهرسة الجداول، الأشكال، الخرائط :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	انتشار التنظيمات بأواسط المعمرين و الأهالي من سنة (1900-1962م)	93
02	تصنيف عدد الجمعيات الوطنية حسب التخصص الذي تنشط فيه لسنة 2009	104
03	مجموع المبحوثين الذين شملتهم مقابلات الدراسة الميدانية	112
04	المستوى التعليمي لجميع للطلبة المقيمين بالزاوية	124
05	القطاعات المهنية التي ينشط فيها جميع أفراد طلبة الزاوية البلقايدية	126
06	أعداد مجلة " أنوار محمدية" و أهم المواضيع والكتاب الذين أثروا صفحاتها	144
07	احصائيات حول عدد الجمعيات ذات الطابع المحلي على المستوى الوطني	156
08	المستوى الدراسي لجميع لأعضاء جمعية الزهور	158
09	القطاعات المهنية التي ينشط فيها جميع أعضاء جمعية الزهور	159

جدول الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	فروع الطرق الصّوفية في المغرب العربي	72
20	نموذج معلومات يدونها القاصد للجمعية للحصول على الدواء من قسم الاحسان	149
30	شبكة التنسيق العام التي تربط جمعية الزهور بمؤسسات اخرى	155

الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	**خريطة جغرافية لبلدية سيدي الشحمي**	122

الفصل الأول
الإطار المنهجي للدراسة

مقدمة عامة :

أضحى من المسلم به بالفكر التنموي المعاصر أن أي عملية تجديد وعصرنة للدولة كمؤسسات متعددة الأقطاب؛ لن يكون إلا من خلال دينامية تفعيل ما يعرف "بمؤسسات المجتمع المدني" أو كما يحلو للبعض نعتها بالمنظمات الأهلية، فقد مرّ مفهوم المجتمع المدني "اصطلاحاً" "ووظيفةً" بمجموعة من المراحل التاريخية ساهمت بصفة فعالة بتبلوره إلى أن وصل لما هو عليه حاليا في المجتمعات "الرأسمالية المعاصرة"، مستندا بذلك على كم هائل من النظريات استهدفت هذه المكونات المدنية بالدراسة والتحليل، وعبر العديد من "البراديغمات" النظرية (ماركسية، ليبرالية، وحتى إسلامية)؛ ساهمت بشكل فعال ومباشر في ترسيخ جملة من المفاهيم التي تم تبنيها في مراحل لاحقة كأسس نظرية لهذا النوع من التشكيلات المدنية.

ويعتبر موضوع التنظيمات المدنية في الجزائر بالتحديد من المواضيع التي أثارت و لازالت تثير العديد من التساؤلات حول ماهية هذه التنظيمات المدنية، وما مدى فعاليتها ونشاطها بأوساط المجتمع المحلي سواء كان ذلك عبر وسائطه التنظيمية "المحدثة"، وأعني هنا (الجمعيات، النقابات، التنسيقيات، الأحزاب...الخ)، أو ما يقابل ذلك من تكتلات مدنية ذات طابع تقليدي وذلك ما يتمثل بالأساس في (الزوايا ،العروش، تاجماعت)؛ هذه التنظيمات التي لطالما لعبت دورا فعالا ومحوري في عملية صنع القرار السياسي والاجتماعي عبر مسارات تاريخية ارتبطت بكيان الدولة الجزائرية الحديثة و المعاصرة.

لقد كثر في الآونة الأخيرة الحديث على المستوى الإقليمي بالخصوص (بالدول العربية) عن المجتمع المدني ككيان ومؤسساتي، خصوصاً بعد ذلك "الحراك الشعبي" الذي أُطلق عليه تسمية "ثورات الربيع العربي" أو كما سميت في تونس شرارة الانتفاضة الأولى "بثورة الياسمين" مخاض جماهيري ربطه عديد الباحثين المهتمين بالشأن السياسي والاجتماعي بعامل ضعف ووهنّ مؤسسات المجتمع المدني ووسائطها المؤسساتية، والتي لطالما ارتبطت بصفة مباشرة أو غير مباشرة

بإكراهات السلطة السياسية التي جعلتها في الكثير من الأحيان تابعة لها؛ لا تنشط و لا تؤدي أي مبادرة إلا بعد بتفويض منها .

لهذا فقد تبنت الدراسة منهجية الرجوع إلى جميع مكونات هوية هذا التنظيم المدني بربطه بمختلف الأبعاد والاشكال (الاجتماعية ،السياسية ،الاقتصادية، وحتى الدينية)؛ وبالاستعانة بعمليات التحري التي استهدفت بالأساس دراسة بيئة نشوء هذا التنظيم المدني بالعودة إلى "كلاسيكيات الفكر السياسي وصولاً لإسقاطات الظاهرة على مجتمعنا الجزائري، و بارتباطه العضوي والتلازمي مع مكون "الدولة" كمؤسسة "رقابية" تتكلف بتنظيم هذا المجال. الدولة التي لطالما لعبت أدوار مهمة بتاريخ هذه المنظمات المدنية خاصة بعهد (الدولة الوطنية المستقلة) التي سارعت بصياغة قوانين ومواثيق، رسمت المعالم الأولية لهاته العصب المدنية.

فما لفتني كباحث بمجال العلوم الاجتماعية هو كثرة تبني وتوظيف مفهوم المجتمع المدني من طرف الفاعلين "بالحقل السياسي" واعتمادهم هذا المصطلح بشكل واسع النطاق في خطاباتهم السياسية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على خطابات المؤسسة الإعلامية بتعدد أشكالها (مرئي ،مقروء، مسموع)، فلا تكاد تخلو جريدة أو قناة تلفزيونية من توظيف هذا المصطلح عبر سياقات مختلفة ومتعددة، ترويج اعلامي و سياسي ساهم بصفة مباشرة بتسويق وترويج نوع من الخطاب العام يجعل من هذه التنظيمات المدنية شكلا من أشكال الممارسة الديمقراطية، دون الأخذ بعين الاعتبار السُبل المثلى التي من شأنها الارتقاء والتطوير من هذه "العصب المدنية" من الناحية الوظيفية أساسا، بعيداً عن أي توظيف إيديولوجي يستثمر فيه هذا الطرف أو ذاك.

ومن هذا المنظور فقد انطلق مشروعي البحثي عبر مخرجات نظرية عادت للبُنى الأولية لهذا التنظيم، وما يزخر به من موروث نظري سواء من خلال مؤلفات من نظروا في هذا المجال، أو حتى بالاستعانة بنتائج دراسات علمية وطنية ودولية كرست جل جهودها لتحليل وتفكيك هذه العصب المدنية، دونما إغفال ما جاءت به مختلف التشريعات والقوانين التي صاغها المشرع الجزائري بغية تنظيم نشاط هذه

العصب المدنية. من هذه الأرضية النظرية للتحليل وتشريح هذه العصب المدنية في تشكليها التقليدي الأهلي وهذا ما يتمظهر في نموذج **"الزاوية"**، أو عبر شكلها المؤسساتي المحدث ممثلا في نموذج **"الجمعية"** .

لقد شهد تعبير المجتمع المدني ذيوعًا وانتشارًا هائلين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والمفهوم قد تطور أساسًا في الغرب مرتبطًا بسياق تاريخي خاص وعبر فترة طويلة وممتدة من الزمن، فقد جاء ملازمًا لوجود الدولة القومية وتطورها هذه الأخيرة التي قامت أساسًا على إقرار حق المواطنة والمساواة القانونية للمواطنين وشرعية الحكم، حيث أن (المجتمع المدني) ارتبط بذلك التطور التاريخي شكل ذهنية لها سمات محددة تقبل وتحتوي في طياتها مبدأ المجتمع؛ وتؤمن بوجوده المستقل عن السلطة السياسية وليس مجرد كيان هامشي، وعليه فالمفهوم ليس مفهومًا حديثًا فجذوره تعود إلي فلاسفة **العقد الاجتماعي** الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد باعتبارها علاقات منشئة للمجتمع وحافظه لاستقراره. و بعد ذلك تطور المفهوم تطورًا كبيرًا علي يد **هيغل** الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة علي العادات والعُرف والتقاليد والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تُمارس في إطارها شبكة العلاقات السابقة، لكن رغم هذه الجذور التاريخية للمفهوم إلا أن استخدامه بشكل مُكثف في أدبيات السياسة المقارنة ارتبط بعقدي الثمانينات والتسعينات وما صحابهما من تطور في اتجاه الديمقراطية.

هدف هذه الدراسة الرئيسي هو الوصول لتحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر؛ وفهم خصوصياته وملامحه التي تشكلت وترسبت خلال عقود، على إثر سلسلة من التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي مرت بها الجزائر في العقود الأخيرة، إضافة إلى العوامل الخارجية المرتبطة أساساً بالعولمة وتطور وسائل الاتصال، والظروف السياسية والرهانات الإقليمية والدولية. كل هذه العوامل وغيرها قد ساهمت في صناعة **المجتمع المدني الجزائري** بإعطائه أبعادا تختلف بالضرورة عن النمط المثالي للمجتمع المدني الحديث، سواء على مستوى

البنية أو الوظيفة أو حتى التفاعل مع مختلف (الفواعل) الاجتماعيين .و من أجل وضع تصور واضح المعالم يقترب أكثر فأكثر من البيئة والظروف الطبيعية التي تحيط به، تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع المجتمع المدني وفق بنيته المحلية .

وبالتالي فإن الظاهرة المدنية في الجزائر لازالت في مرحلة التكون ولم تكتمل بصفة نهائية؛ نظرا لتشعب مكونات الظاهرة خاصة من البعدين "المفاهيمي والمؤسساتي"، وبالتالي على الذات الدارسة لهذه المجال المدني التحلي بمنهجية سليمة، تتوخي الحذر والحيطة مع ذلك القاموس الثري الذي يزخر به مجال المجتمع المدني بصفة عامة .

ولذا سوف نحاول من خلال هذه الدراسة النبش في مفهوم المجتمع المدني بين ميراثه التاريخي كما تطور في الخبرة الغربية والصحوة المعاصرة له، ثم تعرض للآراء التي تناولت المفهوم من منظور عربي-إسلامي في محاولة منا لتتبع جذوره في الخبرة العربية-الإسلامية والتكوينات المماثلة التي كانت بديلاً عن التكوينات التي تطورت في الخبرة الغربية لكي تمثل المجتمع المدني المعاصر فيها. ثم ستتعرض الدراسة لمجموعة من التعريفات الإسمية والإجرائية للمفهوم، وفي ختام هذه الجزئية سوف ستتناول الدراسة مفاهيم أخرى ترتبط بمفهوم المجتمع المدني ارتباطًا وثيقًا مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأهلية (الجمعيات).

و منه فقد استهدفت دراستنا الكشف على خصوصيات النشاط المدني بالجزائر من زاوية سوسيولوجية، ولهذا الغرض قد تفرعت دراستي لشطرين، الأول نظري و هو ما تجسد بالفصول الثلاثة:

الفصل الأول:

تطرقنا فيه للإشكالية وفرضيات الدراسة، والأهمية و الاسباب الذاتية والموضوعية التي حملتنا على تبنى هذه الدراسة، بالإضافة للعودة للتأصيل المفاهيمي لبعض المصطلحات التي ترتبط بموضوع الدراسة، مع التعريج كذلك على أهم الأعمال والدراسات التي تطرقت لموضوع دراستنا، و ختمنا هذا الفصل

التمهيدي بالتذكير أيضا بالمقاربة و الإطار النظري الذي ارتكزت عليه الدراسة، فبطبيعة الحال لكل بحث أكاديمي مرتكزات منهجية و نظريات التي تؤطره .

الفصل الثاني:

و قد ركزنا بهذا الفصل على الجانب التاريخي لظهور منظمات المجتمع المدني ضمن السياق الغربي، مع التعريج على خصوصيات النشاط المدني بالعالم العربي؛ مركزين على تباين الاستخدامات ما بين توظيف مصطلح (الأهلي والمدني) لهذا النوع من النشاط المدني، وكذا تطرقنا لمختلف الروافد النظرية الكبرى التي تطرقت لمصطلح المجتمع المدني، والتي ساهمت كذلك في تطوره ضمن سيرورة المجتمعات الغربية؛ و في خضم المعطى الليبرالي الاشتراكي، مع مجموعة من المفكرين الذين كان لهم الاثر البالغ في إثراء هذا المفهوم إجرائيا ونظريا.

الفصل الثالث:

وقد خصص الفصل الثالث للبحث في الغور في بنية المجتمع المدني الجزائري وتطوره بالعودة لأصوله ومرجعياته الأولى؛ و المتمثلة بالتحديد في (مؤسسة الزوايا والطرق الصوفية) بشكل عام، مع إبراز دور هذه الأخيرة كمؤسسة مدنية كانت لها أدوار بارزة خاصة أثناء الحقبة الاستعمارية، تم انتقلنا لتتبع مسار النشاط المدني في ظل الحركة الوطنية مع نخب متعددة استفادت من مزايا قانون الجمعيات الذي أطلقته السلطات الاستعمارية الفرنسية سنة 1901م، وواصلنا سياق تتبع هذه الكيانات المدنية لغاية فترة ما بعد الاستقلال؛ حيث تطرقنا في ذات العنصر لطبيعة تفاعل سياسة الدولة الوطنية المستقلة مع هذا النوع من الفعاليات المدنية، و في ختام هذا الفصل تطرقنا لفترة الثمانينيات، الحقبة التي تميزت بحراك مدني جاء على شكل حركات احتجاجية دفعت بالسلطة الحاكة إطلاق يدها المتحكمة في هذا النوع من النشاط المدني، بالتحديد مع ما عرف بمرحلة **الانفتاح المدني** بعد أحداث خريف أكتوبر 1988.

الفصل الرابع:

و بهذا الفصل فقد تطرقنا للإجراءات المنهجية التي تم تطبيقها في الدراسة الميدانية، تم المنهج الذي وظف في الدراسة؛ بالإضافة إلى توضيح الأدوات والتقنيات المستخدمة في الدراسة و التي تم الاستعانة بها في جمع البيانات الميدانية؛ وهي ما تمثل بالأساس بتقنية المقابلة والملاحظة بجميع أشكالها، ومن تم عرفنا بميدان الدراسة من مختلف الجوانب وهذا ما تمثل في (جمعية الزهور، والزاوية البلقايدية الهبرية) و انتقلنا بعد ذلك لتحليل المعطيات الميدانية، وختمنا بخلاصة عامة أبرزنا فيها مختلف النقاط التي خرجنا بها من الدراسة .

1-: إشكالية وفرضيات الدراسة:

1-1: الاشكالية:

نال المجتمع المدني خاصة بالعقود الأخيرة مكانة كبيرة وهامة لدى المفكرين ورجال السياسة على حد سواء، فقد ارتبط في العديد من الدول والأقطار بعمليات الاصلاح السياسي والتنموي، واعتبرت حرية النشاط المدني مقياساً ومؤشراً حاسماً للفعل الديمقراطي في بعده **"التشاركي"**؛ كون أن فلسفة "المجتمع المدني" الجوهرية تقوم على مبدأ (المشاركة أو التشارك) التي تقحم الجميع (ساسة- ومواطنين) في عمليات صنع القرار، أي جاءت هذه العصب "المدنية" لنقول وبتحفظ لتكبح السلطة السياسية من عملية **"الاستفراد بالقرار"**. فقد نُظر إليه بعين التفاؤل والتشجيع بصفته جزء لا يتجزأ وأساسي في عمليات الإصلاح (السياسي، والاجتماعي).

وفي الجزائر كما في بقية أنحاء العالم لقي مصطلح المجتمع المدني إمكانية التوظيف في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي طرحتها وتطرحها أزمة الأنظمة السلطوية، وانطلاقاً من ذلك تبنى المفهوم وظائف تتخطى قيمته ومضمونه الحقيقي وهذا ما جعل مفهوم (المجتمع المدني) يثير قسطاً وافراً من السجالات والدائرة منذ عقود بالموازاة مع التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها

الجزائر عبر عديد المحطات التاريخية. فمن المسلم به إن أردنا العودة لملامح أي مشروع مجتمعي متعدد الأبعاد؛ ما علينا كما تعلمنا في أبجديات حقل البحث العلمي بميدان العلوم الاجتماعية إلا العودة إلى الجذور و الأُسس الأولى و المرجعية للظاهرة المراد تفحصها، وفي هذا الصدد ارتأينا إلا أن نعتمد على منهج (انثربولوجي) بتوظيف ومساعدة من المنهج التاريخي بغية مساعدتنا في عمليات "التفكيك والتحليل"، فكما هو معلوم لا يمكننا معرفة الحاضر والتنبؤ بمألات المستقبل دون العودة للماضي وما يزخر به من أحداث من شأنها التأثير على الواقع المعاش، وبالفعل هذا ما استهدفنا دراسته و معرفته من خلال مشروعنا "البحثي" هذا بالعودة لأصل "الفعل المدني" بالجزائر في شقيه "التقليدي"؛ هذا ما تجسد في نموذج **"الزوايا"** وكذا المحدث وهذا ما قابله بالدراسة نموذج **"الجمعية".** الظاهرة المدنية التي مصيرها دائما مرهون مصيره بالسلطة السياسية الحاكمة منذ العهد الاستعماري في مرحلته الأولية، واستمر إلى ما بعد الاستقلال أي بعهد "الدولة الوطنية المستقلة"، وارتبطت هذه المنظمات المدنية بصفة مباشرة تنظيميا وإداريا بفروع الحزب الحاكم (**حزب جبهة التحرير الوطني)** التي مثلت كقالب استقطب كل مجالات الحياة السياسية والمدنية في الجزائر بفترة ما بعد الاستقلال، وانحصر نشاط تلك العصب المدنية أو كما كان يطلق عليها آنذاك **(المنظمات الجماهيرية)** ضمن إطار إملاءات وتوصيات الحزب الحاكم، وأضحت تخضع له وفق إدارة مركزية جد صارمة، لكن ما يجب الإشارة إليه هو ذلك الحراك والمخاض "المجتمعي" الذي عرفته هذه العصب المدنية؛ والذي يقر به بالجميع كان مع نهاية حقبة الثمانينيات وبداية عشرية التسعينيات، أي بعد تلك الأزمة الحادة التي عرفتها الجزائر ككيان شامل (مجتمع و مؤسسات) عاد النبش في طبيعة المفهوم، و تم استحضار بعض الخيارات في مركبها الثلاثي(السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي) فتعالت أصوات هنا وهناك مطالبة بالإسراع في عمليات الإصلاح، بتوسيع نطاق "الفعل الديمقراطي"، عبر إفساح المجال للمشاركة الشعبية في عمليات صياغة وصناعة القرارات بمختلف أبعادها. وهذا ما حدث بالفعل ولو بصفة جزئية مع أحداث أكتوبر

1988م؛ أي مباشرة بعد تلك الهزة المجتمعية التي عرفها كيان الدولة الجزائرية، والتي أرغمت وقائعها الخطيرة السلطة الحاكمة آنذاك بالتسريع بتقديم مجموعة من القرارات الإصلاحية و التي كانت تتقدمها مسألة ضرورة "تحرير المجتمع المدني من قبضة الحزب الواحد" وهذا بالفعل ما كان مع دستور 1989م .

من هذا المنطلق، لا نبالغ إن اعتبرنا مفهوم المجتمع المدني، إضافة إلى مجموعة من المفاهيم الأخرى التي أشرنا إليها سابقا كأحد المعالم الرئيسية التي تعطي للمرحلة القادمة هويتها و خصوصيتها، و من تم يمكننا فهم الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة في الدراسات و الأبحاث التي يقوم بها المختصون في العلوم الاجتماعية بالنظر إلى الأهمية الاستثنائية لمفهوم المجتمع المدني، ووفق هذه الرؤية من حقنا أن نتساءل عن مسارات التطور التي يعبر عنها، و الدلالات المختلفة التي أعطيت له، و الشروط التاريخية التي تحيط بتكوينه و تطوره، و علاقته بالمفاهيم الأخرى، مثل المجتمع الأهلي، و الديمقراطية، و الدولة،... ونتساءل بشكل خاص عن مدى تجسيد هذا المفهوم اسقاطاً على واقع المجتمعات العربية عموما، و الواقع الراهن للمجتمع الجزائري بشكل خاص، بالنظر إلى هذه المجموعة من الشروط التي تعبر عن التغيرات الحادثة في مستوى الوعي الاجتماعي و التحولات الطارئة على بنية المجتمع و آليات سيره و اشتغاله، و هي ميزات تتحدد تاريخيا و اجتماعيا، فبإمكاننا القول أن أية محاولة لطرح مفهوم المجتمع المدني في محيط لا يتوفر على الحد الأدنى من شروط تكوينه التاريخي هي محاولة مآلها الفشل. ليس ذلك فحسب، بل أن عملية سحب المفهوم و اسقاطه على الواقع العربي الذي لا تتوفر فيه العناصر المحددة لهذه الظاهرة؛ يعني في الأمر الابتعاد عنه (كمفهوم حديث ترعرع في بيئة جغرافية غربية). هذا الطريق الذي يمر حتماً بترسيخ الممارسة الديمقراطية و ضمان حقوق الإنسان، .لكن بالرغم من إعطاء الدولة الحرية لنشاط مؤسسات المجتمع المدني عبر ما جاء به المشرع الجزائري من قوانين وتنظيمات تحكم وتسير هذا المجال، إلا أنه لازال يثير هذا المجال العديد من التساؤلات بعد ذلك القصور والهشاشة التي أضحت تميز نشاط الكثير، فالمجتمع المدني وفق المفهوم الذي تأسس

على إثره في الغرب يعتبره الكثير من الباحثين "نموذج شبه مثالي" يصعب تحقيقه بالمجتمعات العربية بصفة عامة، وبالجزائر بصفة خاصة نظرا لبعض الإكراهات السياسية وحتى الثقافية التي لم تستوعب بعد الضرورة الوظيفية لهذه الكيانات المدنية. وضمن سياق عمليتنا البحثية استهدفنا رصد الظروف التاريخية والسياسية التي صاحبت ميلاد "المجتمع المدني في الجزائر" عبر أنموذجين الأول **تقليدي أهلي** وهذا ما سعينا لتحقيقه عبر نموذج **"الزوايا"** والثاني تجسد في نموذج **"الجمعية"**، ومن هذا المنطلق البحثي جعلنا من إشكالنا البحثي ينطلق من التساؤل التالي:

الإشكال الرئيسي:

- ما هو واقع المجتمع المدني بالجزائر؟

التساؤلات الفرعية المصاحبة لصيرورة البحث:

1- ما هي الظروف السوسيو تاريخية التي صاحبت ميلاد المجتمع المدني في الجزائر؟

2- ما هيّ أبرز ملامح البناء المؤسسي للمجتمع المدني في الجزائر من خلال نموذجي (الزاوية والجمعية)؟

3- ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر؟

4- وهل يا ترى وفرت السلطة السياسية جميع الشروط الضرورية و المواتية لإنجاح التجربة المدنية بالجزائر؟

2-1 : فرضيات الدراسة:

بطبيعة الحال لكل موضوع دراسة تصور نظري ينسجه الباحث في مخيلته، الذي هو في حقيقة الأمر "مشروع إجابات مؤقتة" لإشكالات العملية البحثية، هذه (الفروض) التي عادة ما تتصدر مرحلة الدراسة والعملية البحثية بشكل عام، هذه الأخيرة التي من الوارد جداً أن يطرأ عليها التغيير في أخر مسارات البحث بعد استفاء نتائج الدراسة، إذ أن هذه الفرضيات تعتبر بشكل ما مشاريع إجابات مؤقتة ومسبقة لإشكالات بحثية، أو كما أفضل أن أسميها مجموع **"الهموم"** التي تترسب

بدهن الباحث و التي يسعى من وراء المسيرة البحثية الإجابة عنها. فهي بهذا المعنى حلول وتفسيرات يضعها الباحث بناء على قراراته وخبراته في الموضوع لحل مشكلة البحث. الفرضية هي بمعنى مبسط عبارة عن وسيلة للتنبؤ لما سنكتشفه في الواقع، وهي بمعنى اخر جواب مفترض و معقول للسؤال البحثي الذي نطرحه.

هذه المنطلقات التي تمثلت في شكل أجوبة مسبقة تبلورت بطبيعة الحال بعد قراءاتنا المتعددة والمتنوعة لموضوع مشروعنا البحثي، وبعد ومعايشة ميدانية مكنتنا بتشكيل صورة عامة عن الطبيعة التنظيمية والمُمارساتية لهذه المنظمات المدنية في نموذجيها (الزاوية والطرق الصوفية بشكل عام، و الجمعية في بناءها المؤسساتي) هذه الترسبات التي أفضت بطبيعة الحال لصياغة الافتراضات التالية:

1. - مجتمع مدني في نموذجيه (الزوايا والجمعيات) يخضع للتضييق و الرقابة مباشرة من طرف السلطة السياسية
2. - مجتمع مدني أبوي السلطة، ينتج ويعيد انتاج نفسه باستمرار
3. - نشاط مدني يتغذى من مرجعية دينية

2: أهمية الدراسة و دوافع اختيارها:

لكل مشروع بحث أكاديمي أهميته التي تدفع الباحث في الخوض فيه، محاولا بذلك الوصول لإجابات تشفي غليله المعارفي، وذلك الأمر الذي لن يكون بطبيعة الحال إلا عبر الاستعانة بأدوات البحث العلمي المختلفة، مع ضرورة توظيف هذه الأخيرة بصورة علمية وموضوعية لتجعل من موضوع "المشروع البحثي هذا أكثر مصداقية من ناحية النتائج.

لذا فإن موضوع المجتمع المدني بشكل عام ومؤسساته التمثيلية بشكل خاص في نموذج (الزوايا والجمعيات) قد تم التطرق اليه بدون شك في العديد من البحوث والدراسات والابحاث ذات البعد (السوسيو- انثربولوجي) بشكل خاص نظراً لما تتميز به من أهمية في حياة المجتمعات المعاصرة، لكن ما لاحظته بعد الذي اطلعت عليه في دراسات هؤلاء هو الغياب الملحوظ لتلك التساؤلات التي تحاول الإجابة عن

مدى فعالية هذه العصب المدنية، خاصةً فيما يتعلق بجزئية **"صنع القرار"** وفرض الذات والتواجد على أرض الواقع بعيداً عن ذلك التوظيف "الأداتي" التي تتبناه خطابات الأحزاب او السلطة السياسية، أو حتى من خلال الفاعلين وقيادات هذه المنظمات المدنية. ومن هذا المنطلق قد انقسمت وتفرعت أسباب اختيارنا لموضوع البحث هذا بعينه ما بين:

2-1: دوافع ذاتية:

من المؤكد أن لكل دراسة "أسباب علمية تستفز الباحث أو الدارس" وتدفعه للمُضي قدماً في مغامرته البحثية، هذه الرغبة و الدافع الذي عادة ما يتفرع لما هو ذاتي يرتبط بالأساس بدوافع الباحث الشخصية وهذا ما حدث بالأساس مع فعاليات النشاط الجمعوي الذي كانت تربطني معه العديد من الجمعيات والتنسيقيات بولاية وهران، هذه التجربة التي سمحت لي بالاطلاع عن كثب على ما يدور في كواليس وأروقة هذه الجمعيات، سواء من ناحية نوعية النشاط، التمويل الداخلي والخارجي، تنظيمها الإداري، المشاكل التي تواجهها، طموحاتها .....الخ هذا من جهة، ومن جهة اخرى هي ارتباط جذوري العائلية بالمرجعية الدينية الصوفية وبالطريقة **الدرقاوية** كمسلك ديني، هذه الميزة التي أثرت بشكل كبير في صياغة المرجعية والأرضية الخصبة في اختياري لموضوعي هذا بالذات، وبالتالي كان للخلفية الشخصية والعائلية الدور الحاسم في تبلور مشروعي البحثي على الأقل في شقه النظري التصوري.

2-2: اسباب الموضوعية

نهدف من خلال هذه الدراسة الكشف عن مجموعة من المعطيات الكيفية Qualitatives للإجابة عن التساؤل المطروح في خضم إشكالنا "المعارفي" القائم على الولوج في عمليات تفكيك منظومة "التمثلاث " التي تتكون عند عامة الناس بشكل عام وكذا لدى الفاعلين في هذا النشاط المدني بشقيه النموذجيين "الزاوية والجمعية"، عبر تتبع مسارات الظاهرة تاريخيا مع محاولات الاقتراب منها بغية كشف الالتباس ومواضع النقص والقصور وحتى مواضع القوة الذي يميز الحراك

المدني في الجزائر إجمالا. وهذا المراد والهدف الذي لن يتأتى غلا من خلال تلك الإشكالات التي لازالت عالقة، والتي ترتبط بالأساس بإشكالية فعالية واستقلالية هذه المنظمات المدنية، بعيداً عن تلك التعريفات المفهوماتية المظللة لحد بعيد و التي كثيرا ما تعطي صورة مغلوطة عن حقيقة نشاط هذه العصب المدنية.

2-3: أهداف الدراسة:

وقد رسمنا خطوطا عريضة عبر مسارات عمليتنا البحثية فلخصناها في النقاط التالية:

1. السعي للتعرف على المسار المدني الذي عرفته هذه "العصب المدنية" بالجزائر وذلك من خلال الرجوع لأصل الظاهرة المتمثلة بشكل خاص بنموذج "الزاوية" كشكل مرجعي، ومحاولة الكشف عن مختلف التحولات التي عرفتها المؤسسة من خلال بعديها (الديني-الاجتماعي) ورصد إسقاطاتها على الواقع، وهذا ما تجسد بالفعل في معطى اختياري لنموذج "الزاوية الهبرية البلقايدية".
2. العودة للجذور المرجعية للحراك المدني في شكله المؤسساتي المحدث عبر نموذج "الجمعية" خاصة على ضوء القانون الفرنسي (1901م) الذي جسد بصفة فعلية ومباشرة بروز النواة الأولى للحركة الوطنية مع بدايات القرن العشرين .
3. التعرف على الطبيعة التشاركية التي تتميز بها هيئات المجتمع المدني بالجزائر من خلال التعرف على آراء الفاعلين بهذا الحقل وغيرهم من عامة الناس، وربط هذه الحركية بالمعطي السياسي خاصة مع القانون 31/90 القاضي بتحرير النشاط الأهلي في شقه الجمعوي والصادر بتاريخ 1990/12/04
4. إيجاد مقاربات نظرية ذات أبعاد تواصلية ما بين الحقلين "الديني"و "السياسي" وتفكيك ميكانيزمات التأثير والتأثر القائمة بينهما .

3-/: تحديد مفاهيم الدراسة:

من الأمور الهامة التي بتطلبها البحث العلمي ومساراته هو أن يجتهد الباحث في التحديد الدقيق للمفاهيم والمصطلحات المراد توظيفها بسياق البحث، فالثقة والوضوح تعتبر من أهم العوامل التي من شأنها أن تساهم في إنجاح البحث العلمي وبلوغ أهدافه المنشودة، ولهذا وجب قبل الخوض في غمار البحث النظري والميداني معاً الاتفاق مبدئياً على مضامين الدلالية لأهم المصطلحات التي سترافق عمليات الدراسة

.

3-1: الزاوية: (الدلالة اللغوية)

يشير مضمون مؤسسة الزاوية إلى مدلولين هامين اولهما له دلالات لسانية؛ وهذا ما جاء على ذكره الباحث الاجتماعي المختص في قضايا التصوف **الأستاذ عبد الحفيظ غرس الله** حيث قال أن لفظ الزاوية جاءت من فعل "انزوى" أي من مصدر زوى الشيء، و "يزويه زوياً" أي في إشارة إلى معنى زويّت الشيء أي جمعته وقبضته، فمن المعاني المتداولة في الحديث الشريف ما جاء عن الخليفة عمر بن الخطاب في قوله (**كان له أرض زوتها أرض اخرى**) وهي في معناها الدلالي الإحاطة بالشيء والإلمام به بركن ما [1] والمعنى اللغوي يشير هذا الى اجتماع الضدين؛ أي (التنحي والتقبض) أي تعبر عن ذلك الانعزال الذي يرجو من وراءه صاحبه العلم والتزهد في الدنيا ومتاعها و هذا الذي بالفعل ما يتميز به رواد هذه "الزوايا" دون غيرهم من عامة الناس[2]

ومن الناحية الوظيفية فقد عرف المصطلح معنيين: **أولهما** وهي البقعة التي يجتمع فيها المؤمنين والمريدين للعبادة "والتفقه" في أمور الدين **و ثانيا** فهي تمثل من جانب آخر رابطة (دينية- سياسية- اجتماعية) في مراحل متقدمة احتضنت جميع فئات المجتمع والفعاليات الدنيوية التي تعنى بمشاغل عامة الناس، هذه الأدوار الذي فصل فيها الباحث **محمد حجي** فيقول (**لم تظهر الزاوية في تاريخ المسلمين كمركز ديني وعلمي إلا بعد الرباط والرابطة أي أقام ولازم المكان**)، ويشير فقهاء الفكر الصوفي من ناحية المعنى الاصطلاحي

[1] عبد الحفظ غرس الله، الزاوية كفضاء للتنشئة الاجتماعية، مجلة المواقف، العدد الأول، ديسمبر 2007،ص:17
[2] نفس المرجع، ص: 18

للزاوية في شيئين **أولهما**: البقعة التي يجتمع فيها صالح المؤمنين أو المريدين للعبادة والتفقه في أمور الدين. **وثانيا:** هي المكان الذي يجتمع فيه المجاهدون للحراسة أو كما كان يصطلح عليه اسم **"حماية الثغور"** من الأعداء أو كذا كما أطلق عليها البعض اسم **الرباطات** وهي بذلك المكان الذي يجتمع فيه صالحوا المؤمنين لعبادة الله و التفقه في أمور الدين[1]

2-3: التصوف (أصل الكلمة واشتقاقها):

وفي هذا السياق يمكننا أن نتعرف على عدة معاني شملت كلمة "الصوفية" أو "الصوفي" ومن الأقوال ما يربط هذا المصطلح تاريخيا بأهل الصُفة من فقراء المهاجرين والأنصار الذين كانوا يقيمون في **"صفة"** بناها رسول الله في مؤخرة مسجده الشريف، بغية الذكر والعبادة لا يبرحونها إلا للعزو والجهاد في سبيل الله، حياة الزهد تلك التي يجمع العلماء على أنها كانت القدوة الحسنة للصوفية من بعدهم[2]

وهناك طرف اخر يمثل في واقع الامر رأي الأكثرية من العلماء والباحثين في حقل التصوف ممن أجمعوا على أن لفظ "الصوفي" اشتقت من "الصُوف" وهو اللباس الذي التزموا بلبسه لموافقته لما كانت عليه حياتهم المرتكزة بصفة كبيرة على قيم "الزُهد" و "التعفُف" [3]

وفي نفس السياق يؤكد الباحث **عيد الدرويش** المختص في قضايا التصوف و الذي يقر بصعوبة حصر التصوف في (فئة أو ممارسة) بعينها، أو حتى دين معين، فيعتبره بصفة موجزة بعلم **"النُسك"**، هذا الأخيرة التي تأخذ أبعاد فردية تجمع ما بين المخلوق والخالق لتسموا الذات لمرحلة التعفف من كل ملذات الدنيوية الشهوانية، والابتعاد عن كل مظاهر الإسراف والتبذير، ومن هذا المنظور فالتصوف ممارسة نجدها في جميع الأديان سواء السماوية كاليهودية والمسيحية والإسلام، وكذا في بعض الديانات الوضعية كالهندوسية والبوذية. [4]

و الصوفية، على لسان الباحث **مصطفى عبد الرّزاق** طريقٌ من طرق العبادة ، يتناول الأحكام الشّرعية من ناحية معانيها الرّوحية و آثارها في القلوب، و هو ما يقابله علم الفقه

[1] محمد حجي، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية،1988،ص:81.
[2] صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البراق، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص: 34.
[3] نفس المرجع، ص: 68.
[4] عيد الدرويش، فلسفة التصوف في الأديان، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى،2006،ص.ص: 14-15.

الذي يتناول ظواهر تلك العبادات و رُسُومِها، ثم انتقل ليصبح طريقاً للمعرفة يقابل طريق أصحاب النّظر من المتكلّمين.[1]

و يقُول فيه (**ابن القيّم**) أنه علم مبني على الإرادة، و هو حركةٌ للقلب و لهذا سُمّي (بعلم الباطن)، أما الفقه فهو يشتمل على تفاصيل أحكام الجوارح أي (علم الظاهر)[2] فهو بهذا المعنى ينزع لما هو نفسي وباطني أي يشير هذا التعريف للأبعاد "السيكولوجية" التي يجب على هذا الصوفي أو المريد التحلي بها بغية الوصول لما أطلق عليه سابقا اسم "النسك" أو "الصفاء الروحي"

3-3: المجتمع المدني:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أكثر المفاهيم المثيرة للجدل والنقاش، بسبب تشعب معانيه (الاصطلاحية- و الممارساتية) فيربطه الباحث المغربي **محمد عابد الجابري** وهو يقصد في ذلك المجال الذي تنتظم فيه العلاقات بين الناس على أساس ديمقراطي، و يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية، تحترم فيه حقوق المواطنين السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى العرقية، وبهذا المعنى يشير **"الجابري"** بأن مسار بلوغ الفعل الديمقراطي كممارسة ووفق معنى "ماكرو سوسيولوجي" لن يتأتى إلا من خلال توفير الشروط اللازمة التي تضمن الحرية والاستقلالية لهذا المجتمع المدني. وبنفس السياق يذهب عالم الاجتماع المصري **سعد الدين ابراهيم** الذي يلح بدوره على ضرورة توفر شرط الاستقلالية لهذا المجال المدني فيقول **(المجتمع المدني هو فضاء للحرية يلتقي فيه الناس ويتفاعلون تفاعلاً حراً ويبادرون مبادرات جماعية بإرادتهم الحرة من أجل قضايا مُشتركة أو للتعبير عن مشاعر مشتركة)**[3] .

أما عالم الاجتماع الفرنسي **ألان تورين** فيصرح ويقول بان المجتمع المدني هو في حقيقة الأمر تلك الحلقة التي تعمل باستمرار على خلق حالة من الانسجام و التوافق، فكل مجتمع يعمل على خلق (**ميكانيزمات التكيف وإعادة التكيف**) مع التاريخ، أي قدرة المجتمع على قابلية انتاجية ذاته باستمرار (التاريخانية **L'historicité**) وذلك عبر المحددات

[1] بدواية بلحيا التصوف في بلاد المغرب العربي، دار القدس العربي،وهران، الطبعة الأولى،2009،ص09.
[2] نفس المرجع، ص: 10
[3] محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد167، يناير 1993،ص:5.

والثقافية والاجتماعية وفق مجاله التاريخي و الزماني. هذا التكيف الذي يعمل باستمرار على تحديد خيارات الناس ما يفضي ببروزه كحلقة وصل هامة وأساسية بين المجتمع كعادة خلفية والدولة كمنظم وصاحب القرار التنفيذي. [1]

وبالعودة للجذور التاريخية للمصطلح فهي تعني في قاموس التنوير« civil » و « Civic » و« civilius » وتعني في أصلها اللاتيني (**الروماني الحر**) ومن ينتمي لفضاء المدينة أو كل ما يخص المدينة ويتقيد بسلوكها، فالمدينة من خلال هذا التعريف لا تخص الأفراد فقط؛ بل تشمل كذلك كل محيطهم الحضري المتمثل في قطب "المدينة" [2]، والمدنية هي الحضارة واتساع العمران. كما جاء في (المعجم الوسيط).فهي الجانب المادي لأي حضارة من الحضارات، فإن تميزت بطابع ثقافي معين أضيفت إليه وصارت مدنية خاصة، وإن لم تتميز بطابع ثقافي خاص فهي مدنية عامة. ومثال المدنية الخاصة: لباس المرأة، فبرغم كونه نتاجا ماديا مدنيا، إلا أنه يتأثر بثقافة المجتمع الذي يصنعه، فيتغير تغيرا تاما من مجتمع لآخر بحسب ثقافته وتوجهه الفكري. وأما المدنية العامة فمثالها الآلات والمخترعات التي لا تتميز بطابع ثقافي خاص.[3]

وهي في العادة مرادف لكل ما هو شعبي او مواطناتي (بالمواطن أو بمجموع المواطنين) وتقف كنقيض لكل ممارسة قهرية جبرية إكراهية، مثلا هي ند كلمة عسكريّ. وعاد توظيف المصطلح من جديد من جديد بفرنسا بستينيات القرن السدس عشر لوصف أهل المكانة والتهذيب « civilisé » ممن هم على قدر رفيع من "**الخلق الرفيع**"؛ و كانت تشير بهذا المعنى لتخص المواطن الأوروبي دون غيره من الاعراق، إن المصطلح ومعانيه قد تم تكييفها مع البعد الاوروبي (**الاثنو مركزي**) « **ethnocentrique** » هذا المفهوم الذي يجعل من الحضارة والتمدن حكراً في العنصر الأوروبي الغربي دون سواه، وبهذا المعنى فهي تحمل شيء من التناقض في طياتها؛ فهي من جهة الاصل كانت تعني الاجتماع الانساني في مجمله، ومن جهة أخرى فقد استخدمها في أصلها الروماني المسيحي تعد ميزة حصرية

[1] محمد أرازي ، الابعاد السوسيولوجية والرمزية للممارسة الصوفية في الجزائر، مجلة المواقف، عدد خاص، جامعة معسكر،06 أفريل 2006،ص: 72.

[2] جهيدة شاوش اخوان، واقع المجتمع المدني الجزائر (دراسة ميدانية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2014-2015،ص:24.

[3] المدنية، المعجم الوسيط، من الموقع: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/.

تخص فقط العرق الروماني (الأوروبي) دون سواه[1]، والمدنية بمعنى أدق هي الحضارة واتساع العمران؛ وهو مصطلح ارتبط بالحضارة الغربية و تطور عبر سياقات تاريخية متعددة والمصطلح كما هو ظاهر مركب من شطرين civil و society فالأولى كلمة لا ثنية تعني **"مجتمع"** . والثانية كما جاء في (المعجم الوسيط).فهي الجانب المادي لأي حضارة من الحضارات، فإن تميزت كلمة لا ثنية مشتقة من أصل civis وإذا أعدنها لمعناها الدلالي بالعربية فهي تعني **مدينة، متمدن** أو شخص يفقه العيش في البيئة الحضرية[2]، و قد ورد المفهوم مع بعد القرن التاسع عشر ليشير لطبقة النبلاء والمثقفين دون سواهم من الرعية، وهذا ما نجده عند **ماكنتوش** في كلامه بمصطلحات المؤسسة المدنية civil institutions فقد جعلها في موقف تضاد مع المؤسسة (العسكرية والدينية) فهي تعبر من خلاله على القيم السبعة التالية:

1- أهلي مدني محلي

2- متعلق بالمواطن الفرد ،كما الحال في الحريات المدنية civil liberties

3- لائق بالمواطنة ويطبق قيّمها

4- متمدن ،مثقف ، متعلم ، غير فظ ،مستقيم متمرس بعادات المجتمع الخيّرة

5- إنساني، رقيق عطوف، واعٍ، مؤدب

6- غير عسكري

7- غير ديني ،غير إكليريكي [3]

أما اصطلاحا فلن نجد أشمل من تعريف **ريموند هنيبوش** والذي يقول فيه" **أن المجتمع المدني عبارة عن "شبكة الاتحادات طوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها"** [4]

[1] شوقي جلال، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح (رؤية نقدية للفكر العربي)، دار العين، القاهرة، الطبعة الأولى 2005،ص:30.
[2] جلال خسيب و أمال وشنان، الدولة والمجتمع المدني(حدود التأثير والتأثر)، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سورية، ب.ع جويلية 20016، ص: 9.
[3] عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية)،المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ،الدوحة، الطبعة السادسة،2012، ص: 87-88.
[4] جلال خسيب و أمال وشنان، مرجع سابق، ص: 10.

4-3: الجمعية:

تعتبر الجمعيات مكونا هاما من تشكيلا المجتمع المدني ومؤسساته التمثيلية، وعلى غرار العديد من المصطلحات في العلوم الاجتماعية فإنها تعني من الاختلاف في تحديد مفهوماتها ومقاصدها؛ فيعرفها **هيكس H.HICKS** بأنها: كيان يضم في داخله عناصر متفاعلة لتحقيق أغراض معينة تستهدف في النهاية تحقيق أهداف المجتمع، فهي بهذا المعنى تساير حركية الأفراد وسعيّهم الدائم لتحقيق مصالحهم الفردية والجماعية[1] وهو بهذا التعريف يركز على عمليات التفاعل الهادفة لتحقيق مصالح المجتمع، مغفلا بعض الشيء أهم العناصر في هذا التشكيل المدني والقائم على مبدأ التطوعية والاستقلال عن الدولة، نفس التوجه الذي سار فيه **بارسونز** الذي يعطي لهذا التنظيم بعداً وظيفياً؛ فهو يركز بالدرجة الأولى على البناء؛ وفي في أدائه لوظائفه بفعالية إذ أنه يعتبرها **"(كيانات ووحدات اجتماعية تبنى ويُعاد بناؤها لتحقيق أهداف معينة في الصالح العام للمجتمع ولأفراد المنظم)**. كما تعرف أنها أيضا وحدات أنشئت من أبناء المجتمع المحلي، لا تهدف للربح وتسعى لتنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل، بحيث تمكنه من الحصول على حقوقه [2] فالجمعية عموما، تعاقد بين شخصين في إطار تجمع أدبي وسياسي أو اقتصادي، أو طائفة تتألف من أعضاء لعرض وفكرة مشترك. وبنفس السياق تجمع الباحثة **سارة بن نفسيبة** بين مفهومي "الجمعية" و **المنظمات الغير حكومية O.N.G** كونهما يحملان نفس الدلالات و المعاني، و يستخدمان بنطاق واسع في عديد الدول العربية.[3]

❖ **من الناحية القانونية :**

وتعرف وفق القانون الجزائري رقم 90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1995 المتعلق في مادته الثانية ينص على ما يلي (تمثل الجمعية اتفاقية تخضع الافراد للقوانين المعمول بها؛ وتجمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير سريع، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدوة غير محدودة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني الاجتماعي والعلمي الثقافي التي يجب أن تحدد تسميتها مسبقا وتتطابق

[1] عبد اللطيف رشاد أحمد، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص:24.

[2] نفس المرجع، ص: 25.

[3] BENEFISSA S *:(pouvoir es et Associations dans le Monde Arabe*), Ed C.N.R.S,paris,2002,p :179.

معها بالجمعيات، إلا أن القانون الجزائري لم يشر صراحة إلى توعية الشخصين أو مجموعة الأشخاص المكونين للجمعية في هذا الفصل الأول هل هم طبيعيون أم اعتباريون، ولكنه في الفصل 14 من نفس القانون تقول أنه يمكن الجمعيات المصرح بها أن تؤسس اتحادات وجامعات فيما بينها، وهذا يعني أن الأشخاص الذين يكونون الجمعية إما أشخاص ذاتيون أو اعتباريون، هذا التعريف الذي صاحب ميلاد المجتمع المدني بصفة عامة بالجزائر والجمعوية بصفة خاصة بعد سياسة الانفتاح التي أقرتها الدولة بتسعينيات القرن الماضي[1] غير أننا حينما نتكلم عن الجمعية فإننا نكون بصدد الحديث عن مستوى من المستويات العمل الجمعوي؛ وهو الجمعية كتنظيم وليس كمؤسسة. والجمعية يمكن أن تؤسس لمدة محدودة تنتهي بمجرد انتهاء المدة التي حددها المؤسسون لها، أو تؤسس لمدة غير محدودة حسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهذا ما نجده **"عاطف غيث"** فيحصر الجمعية في مجموعة من الشروط الذي يلح على توافرها من أجل تحقيق هدف معين غير الربح المادي، عبر جملة من العناصر التي تصوغ المفهوم العام للجمعية :

- ✓ الطبيعة التلقائية لتجمع أفراد هذه الجمعية بغية السعي لتحقيق غرض معين
- ✓ الاساس الجوهري والعام لهذه الجمعية؛ ليس الانتفاع المادي (الخروج بأرباح مالية)
- ✓ إن الجمعية عبارة عن مكونات اجتماعية منتظمة يتم توزيع الأعمال بها تحقيقا للأهداف المراد الوصول اليها العضوية بها اختيارية ومُستقلة عن سيطرة الدولة، تسعى بكل جهودها لتحقيق مصالح مشتركة ومتفق عليها مسبقاً [2]

4-: / **اهم الدراسات** :

4-1/ الدراسة الأولى:

والملاحظ أن أغلب الدراسات تمزج بين هذا وذاك، ولنا أن نذكر بعض تلك الدراسات والجوانب التي ركزت عليها والتي ساهمت بشكل كبير في استيعابنا لمختلف جوانب الموضوع، (الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع والأفاق) مؤلف جماعي لمجموعة من الباحثين بالتنسيق مع الاستاذ **"الزبير عروس"** والصادر عن المركز الوطني للبحث في

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ: 04 ديسمبر 1990،ص: 1687.
[2] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،(د.ت)،ص:29.

الانتربولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) الدفتر رقم 13– سنة 2005 ؛ وهو مؤلف يحتوي على عرض للعديد من المواضيع التي تدور حول واقع الحركة الجمعوية والمنظمات الغير الحكومية في الوطن العربي، من خلال القوانين والمواثيق المنظمة لهذا النوع من الهيئات المدنية بالتركيز على التنظيمات المدنية ذات التوجه الديني والتي تطورت بالمرحلة التي عرفت فيها البلاد حالة من المخاض السياسي والاجتماعي وقد صنفها الباحث **"الزبير عروس"** من خلال سياق ورقته البحثية لثلاثة فئات :

1- التنظيمات الخيرية والثقافية التي تسند فعلها الاجتماعي بخطاب إسلامية ذي طبيعة تكافلية وهذا ما يتماشى مع نموذجنا التذي نحن بصدد دراسته ألا وهو "جمعية الزهور" التي تتبنى مرجعية إسلامية عبر ارتباطها بخلفية "مسجد الهداية"

2- التنظيمات المدنية التي تعطي لنشاطها طابع خيري ثقافي ذات توجه إسلامي

3- التنظيمات المدنية التي ترتبط عضويا بحزب سياسي ذو توجه إسلامي على غرار الجمعيات التي ترتبط بحزب "حمس والاصلاح"

تحليل الحركة الجمعوية بالجزائر في مرحلة الاستعمار الفرنسي وما بعده وعلاقتها بالدولة ، وقد عاد هذا المؤلف للإشكالية حول الحركة الجمعوية والمنظمات الغير الحكومية بالجزائر مع الباحث **" أحمد بوكابوس"** كونه عاد "للبنية التنظيمية للمجتمع الجزائري" مركز في هذا الباب على تلك الروابط المتينة التي كان تؤسسها " الرباطات، الزوايا ، والأولياء الصالحين" باعتبارهم مثلوا البنية التقليدية الوحيدة التي بقيت صامدة بوجه تلك الهجمة الاستيطانية التي كانت تهدف لاجتثاث المجتمع المحلي من جذوره العربية الاسلامية، رصدت ذات الدراسة إحصائيات بإجمالي التنظيمات المدنية الموزعة على (الفرنسيين، الأهالي، اليهود ،المعمرين الغير الفرنسيين) و رصد لنا بذات السياق الباحث **"محمد الرؤوف القاسمي"** بمساهمة تمثلت في التحليل البنائي للتنظيمات "المسجدية" وهيكلتها التنظيمية، لاسيما بعد أحداث أكتوبر 1988م والتي يقول منظمات أسست نفسها بعد قانون 1990/12/04 ذات القانون الذي حدد شروط التأسيس والنشاطات والأهداف البعيدة عن التوجه السياسي والهادفة إلى العمل الخيري بعض ما لاحظت الدولة أنداك استغلال بعض

الأطراف المحسوبة على المعارضة استغلالها للمساجد بغية تمرير أيديولوجياتها عبر تلك المؤسسة الدينية ، ذات الدراسة التي خرجت بمجموعة من النتائج المهمة نذكر من بينها :

1- العمل الجمعوي في الحقل الديني ساعد في عملية الاقبال على بناء المساجد والاشراف عليها ويرجع ذلك بحكم نسق القيم الدينية الموروثة و الصرعات بين السلطة والجمعيات من حيث الأدوار والوظائف

2- انفراد الجمعيات المسجدية بتعديلات قانونية جديدة متميزة عن الجمعيات باقي الجمعيات الاخرى في نظام الاتحادات

3- عجز الوزارة المعنية في تغطية ما تحتاجه الخريطة المسجدية من إطارات و مستخدمين، وترشيد السلك الديني تماشيا وحاجيات ما تتطلبه هذه المؤسسات ذات الادوار الاجتماعية والدينية.

المناقشة والنقد:

رغم القيمة المعرفية التي جاءت بها الدراسة خاصة في دراستها للتنظيمات المدنية ذات الديني إلا أنها نراها قد انحصرت بالتركيز على الحركات المدنية المسجدية، مغفلة تحليل المتغيرات الدينية على ضوء تنظيمات الزوايا والطرق الصوفية، هذه الأخيرة التي كان لها دور كبير في تبلور أرضية المجتمع المدني خاصة بفترة الاستعمار الفرنسي؛ تلك المنابر التي ربطت التجربة الصوفية بمؤسسة المسجد التي كانت جزء لا يتجزأ من فلسفة المقاومة الدينية التي اتخذت من الزاوية كأحد ملحقاتها كرباطات للجهاد والمقاومة، وحتى منابر للعلم والقضاء ،ويعد المسجد بهذا المعنى أحد ملحقاته، وبذلك فإن دراسة هذه المنظومة المسجدية بمعزل عن الفعل الصوفي قد جعلها تفتقرُ لنوع من الغزارة المعرفية .

ملاحظة أخرى سجلنها كون أن الدراسة قد ركزت على فترتين من تاريخ نشاط هذه العصب المسجد(حقبة الاستعمار الفرنسي، وحقبة سنوات الثمانينيات والتسعينيات) و أغفلت فترة هامة بتاريخ هذه العصب المدنية، ألا وهي فترة ما بعد الاستقلال؛ بحيث تعتبر مرحلة مفصلية وهامة بتاريخ هذه التنظيمات المسجدية، مرحلة تبلورت فيها منظومة ما عُرف فيما بعد (بإيديولوجية الإسلام السياسي)، أين كانت المساجد تؤسس لخطابها ولو

بشكل ضمني في ظل هيمنة سلطة الحزب الواحد على جميع مناحي الاجتماعية السياسية وحتى الدينية، ومنه ففترة الستينيات والسبعينيات كان لها دور هام بتاريخ ما يمكننا نعته بمنظومة الحركات المدنية ذات الطابع الدينية التي كان من أبرزها حركة (الإخوان المسلمين، وبعض روافد الفكر الجهادي القادم من المشرق).

2-4: الدراسة الثانية:

نجد كذلك كتاب المغربي **"عبد الله حمودي"** والذي يحمل مؤلفه عنوان **(الشيخ والمريد)** يناقش في هذا المرجع وفق منهج انثربولوجي شديد الانغماس في تحليل خصائص هامة استعان بها في سياق رحلته البحثية؛ خاصة فيما يتعلق بعنصر "الزاوية " أين تظهر مجموعة من الممارسات قد سبق أن أشار اليها باحثتنا في سياق مؤلفه الهام جداً فبفصله الأول يخصصه للاشتغال سنكتشف **حمودي** الانثروبولوجي متعدد القراءات و الانفتاحات، لقد كان يستثمر التاريخ و السوسيولوجيا و علم النفس و غيرها من العلوم في قراءة الواقعة الإنسانية بكل ما تحمله من رمزيات ضمنية.

الباحث **عبد الله الله حمودي** بدل مجهودا نقديا كبير في عملية تحليل الظواهر الاجتماعية و الثقافية بوصفها حصيلة تاريخية بتفاعل فيها المحلي (القرية، القبيلة) مثلا، ووضعها في تعاطي مباشر مع شمولية الحكم المركزي، الأمة، المعتقدات والشعائر السائدة على المستوى العام، النظام الملكي في المغرب ومرجعيات الولاء، طبيعة العائلة المغربية و العربية عموما...، هذه الدراسة لم تقف عند حدود الاحتفال و الطقوس و الشعائر، بل امتدت إلى المعمار السكني والمحيط الحضري، كما سيحاور "حمودي" في اشتغالاه هاته مؤسسة الزوايا و علاقاتها المفترضة مع القبيلة و المخزن، ذات المؤسسة التي ستقوده بعدا إلى اكتشاف مقترب تحليلي للنسق الثقافي لبناء السلطة في المجتمع العربي، انطلاقا من ثنائية (الشيخ و المريد) ؛و كيف يمكن أن تواجه السلطوية فكريا و عمليا في المجتمعات العربية الحديثة؟ ذلكم هو السؤال الجوهري الذي عانقه "حمودي" طويلا، ليفرد له مساحات مهمة من النقاش توجت بإصدار مؤلف "الشيخ و المريد" الذي تتلخص فرضيته الأساسية في منظومة ثقافية من مجال الصوفية والولاية إلى المجال السياسي .وهذه التلازمية العلائقية التي استندت إليها علاقات السلطة واستمدت منها ديناميتها هي في نظري علاقة الشيخ

بالمريد ،التي أصبحت العلاقة النموذجية لعلاقات السلطة الأخرى، ومن خلال تمحيصها تظهر تطابقاتها البنيوية مع تلك العلاقات، سواء في مجال التعليم العلمي والحرفي أو في المجال السياسي والنقابي، أو في مجالي الإدارة و النظم الأخرى.طبعا في دراساته هاته سيواجه حمودي؛ كما غيره من الباحثين بحقل العلوم الاجتماعية، التراث المعرفي الكولونيالي، يركز الباحث على تحليل السلطة وعلاقات الحكم مبينا التطابق البنيوي بين نوعية العلاقات في مختلف المجالات. وفي هذا السياق، حاول ان يفهم بشكل أدق ومغاير عن التأويلات السائدة للأنثروبولوجي الثقافية، البنية السلطوية المغربية الحديثة، ويقارنها بمثيلاتها بالمنطقة المغاربية.

ويرى **حمودي** أن النموذج السلطوي بالمغرب (المخزن) قد تكرس بعد الاستقلال بالاستفادة من التغيرات الجذرية للمجتمع بفعل الاستعمار الفرنسي. ورغم هذه التغيرات، يقول الباحث، فإن بنية الدولة الوطنية المستقلة استطاعت أن تطور التقنيات الادارية والسياسية الاستعمارية وتركيباتها الرمزية و أن تعززها بواسطة الحفاظ على الشبكات الزبونية والآليات التقليدية للتحكم في توزيع الثروات والمصالح والنفوذ ،كما يخلص الكاتب الى أن المعضلة التي تواجه اليوم المجتمع المغربي، تكمن في غياب مصالح وموارد جديد تلبي حاجيات أغلبية الشعب، حيث لا يمكن تحقيق هذه الحاجيات الا عن طريق الإنتاج الذي يتطلب إصلاحات جذرية تنادي بها قيادات مغربية شابة. مؤكدا في نفس الوقت، أن التغيرات التي شهدها المجتمع المغربي في الميدان الثقافي والاجتماعي و في وضعية المرأة و الشباب و الاوساط العاملة، أفرزت ظهور تيارات مضادة للسياسة المخزنية القديمة المتجددة، وأنه" لابد من أن تنال من الدراسة حقها" .

المناقشة والنقد :

لقد ركزت الدراسة على مجموعة من النقاط التي أراها شخصيا تخص المجتمع المغربي دون سواه من المجتمعات العربية؛ فحمودي أراد من خلال كتابه هذا تعميم مجموعة من النتائج التي جزم فيها وبالكثير من المواضع بالكتاب، على أنها أنماط تشترك فيها جُل الانظمة السياسية والاجتماعية بالجغرافية العربية، وهذا أمر بعيد عن الصحة، فحتى بنية الاستعمار تختلف من بلد لآخر؛ فالاستعمار الفرنسي بالجزائر والذي اتخذ شكلا

استيطانياً حارب الهوية الجزائرية من الجذور واستهدف هدم منظومة ثقافية قائمة بذاتها واستبدالها بأخرى غربية، استعمار بطبيعة الحال يختلف تماما عن الاستعمار الفرنسي بالمغرب الذي اتخذ صفة (الحماية) لا غير، استنتاج أراه يفتقد للدقة بعد كل تلك المقاربة التي أثارها "حمودي "حول التقارب في الممارسة الصوفية وعلاقتها بالسياسي بالجزائر في استنساخ لما هو في المغرب ، ظف لذلك المرتكزات القدسية السلطوية التي بني عليها الحكم في المغرب شرعيته، ذات المعطى الذي لا نجده في البلدان المغاربية على الأقل.

ومن ناحية اخرى الدراسة في مجملها فقد ركزت بشكل كبير على الجانب السيكولوجي لتفاعل الأفراد مع نخبتين؛ سواء مع النظام الحاكم (الملكي العلوي) أو حتى في تعاطي العامة من الناس مع (الاشراف و الأعيان)، وقد تغاضت بشكل أو بآخر عن كل الحركات الاحتجاجية التي عرفها تاريخ المغربي خاصة بمنطقة الريف مع الثائر "عبد الكريم الخطابي" والذي أسس لحركة مناهضة لروح الخضوع و الرضوخ التي أسس عليها النظام السياسي المغربي أركان على مدار قرون ، هذه النقطة التي من وجهة نظري قد أغفلتها دراسة "حمودي" .

4-3: / الدراسة الثالثة:

كما نجد باللغة الفرنسية مؤلف الباحث الجزائري **طيب السيد** "ESSAID TAIB" و الذي يحمل عنوان « **Associationts et Société en Algérie** » الصادر عن الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية « OPU » سنة 2014 ،والذي يحلل فيه واقع المجتمع المدني في الجزائر من مختلف جوانبه (التاريخية، الاجتماعية، الاقتصادية، وحتى القانونية) وقد عرج بنا بفصله الأول حول الطبيعة التعاقدية التي لا طالما تميز بها الهيكل المدني بالجزائر عبر "نموذج الجمعية" باعتبارها مؤسسة كباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مركزا على الادوار والوظائف المنوطة بها وفق محيطها الاجتماعي الذي تنشط فيه مركزا على الطابع القانوني لهذه الجمعيات وفق القوانين والمراسيم التي أقرها المشرع الجزائري سواء كان ذلك من حيث (شروط تأسيس الجمعية، تسميتها الافراد الذين ينشطون بها، وطبيعة النشاط الذي أسست من أجله والمعلن مسبقاً).أما بالفصل الثاني والثالث فقد تطرق الباحث للتنظيم الداخلي لهذه الجمعية عبر تحليل هيكلها القانوني الذي يخضع له وينخرط وفقه الأفراد

المؤسسين أو المنتمين لهذه التنظيمات الجمعوية وعلى ضوء القانون 30-91 والمادة 06-12 الذي يضمن الحرية التامة والمطلقة للأفراد بالانخراط في أي جمعية كانت، والذي يعطي الحق من جهة اخرى للأعضاء المؤسسين للجمعية باختيار الافراد الذين تراهم مناسبين وفق الشروط التي تتوافر فيهم والتي تخدم طبيعة الحال توجهاتها و نشاطاتها الرئيسية سواء كانت (رياضي، ثقافي، سياسي، اقتصادي .. ...الخ) وكذا يعطينا هذا المرجع رؤية شاملة بخصوص المجلس الاداري للجمعية هذا الشق الذي يفصل فيه المرسوم رقم 6، و الذي بموجبه يتم اختيار أعضاء هذا المجلس سواء عبر اختيار مباشر من الأعضاء المؤسسين للجمعية، أو حتى عبر قرعة علنية تجرى بحضور جميع أعضاء الجمعية ،هذا المجلس الاداري الذي تمتد مدته من ثلاثة سنوات إلى اربع سنوات، بذات السياق حول نقطة حساسة جدا والتي لطالما اثير حولها الجدل والمتعلقة أساسا بالموارد المالية للجمعية ،هذه النقطة التي يقضي بمجوبها المادة 26 على أن الموارد المالية تقع أولا على عاتق الأعضاء المؤسسين من خلال اشتراكاتهم الدورية، والتي تأخذ بطبيعة الحال صفة "تطوعية" غير ملزمة، ذات المرسوم الذي يعطي الحق للجمعية بممارسة أي نشاذ ذو طابع ربحي يساهم في جلب موارد مالية للجمعية بشرط أن يكون ذلك النشاط " الربحي" مصرح به مسبقا، أما فيما يخص نقطة " الموارد المالية الخارجية للجمعية" والذي تفاعل معها المشرع الجزائري بنوع من الحزم والصرامة عبر القانون 12-06 المادة 30 والتي تمنع بشكل قطعي كل المنح المالية التي تقدمها سواء المفوضيات أو المنظمات الغير الحكومية ONG الأجنبية إلا في حالة (التوقيع على اتفاقيات وشركات بين الدولة وهذه المؤسسات الخارجية) بمجوبها فقط تستطيع تلك الجمعيات الحصول على دعم مادي من تلك الجهات و أي خرق لهذا القانون فسوف تتعرض لإيقاف النشاط مباشرة .

أما الفصل الرابع والخامس فقد تطرق فيهما المؤلف للتطور التاريخي للمجتمع المدني بالجزائر ابان الحقبة الاستعمارية أولا، انطلاقا من القانون الصادر بسنة 1901 والذي طبق في الجزائر بموجب المرسوم الصادر 18 سبتمبر 1904 هذا الاخير الذي يعطي الفرصة للجزائريين الذين لهم صفة " مواطنين فرنسيين" بالانخراط في جمعيات مختلطة والتي كانت حركة " الشبان الجزائريين" بزعامة الامير خالد من الجمعيات الجزائرية الرائدة ،

عرج الباحث كذلك على توزيع الجمعيات الجزائرية من سنة 1900 لغاية 1962 وطبيعة نشاطها وفق احصائيات دقيقة جدا ،وكذا حلل المؤلف وضعية المجتمع المدني الجزائري بفترة ما بعد الاستقلال وبالضبط بسنة 1964م بما يتضمنه القانون87-15 في مادته 71-79 والذي يضيق بصفة كبيرة على حرية الحياة المدنية بالجزائر، القانون الذي تعامل بموجبه النظام السياسي مع أي جمعية أو تكتل مدني خار الحزب (جبهة التحرير الوطني) ـو حتى خارج الدولة بمثابة "هيكل مشبوه وغير قانوني، يهدد الاستقرار العام" وبهذا كرست الدولة مجموعة من العصب الجماهرية على غرار (منظمة الطلبة الجزائريين، نقابة العمال الجزائريين، اتحاد الفلاحيين الجزائريين ....) هذه التنظيمات التي كانت لا تنشط إلا بمشورة الحزب، وبتعليمات من كوادره، ذات الرؤية التي تبنت المتبني النهج الاشتراكي المتحكم انداك في كل النشاطات سواء اجتماعية ،ثقافية، سياسية، أو اقتصادية في البلاد ، وكذا انتقل بنا المؤلف بنا بعد ذلك لمرحلة ما بعد الحزب الواحد و التي ربط مرجعياتها التاريخية بسنوات الثمانينيات والتي عرفت التجسي من خلال دستور 1989م والقانون 90-31 الذي يمنح الاستقلالية التامة للحقل الجمعوي، هذا الواقع الذي تُرجم عبر انفجار جمعوي هائل ، حيث بلغ عدد الجمعيات المعتمد من سنة (1990- 1997) 57000 ألف جمعية تنشط على المستوى الوطني هذا الانفتاح الذي قابله وسار على نفس نهجه بالمجال السياسي وذلك بعدما فسح المجال لأحزاب سياسية اخرى غير الحزب الواحد للمشاركة بالحياة السياسية وهذا ما حدث بالفعل في ديسمبر 1989، التاريخ الذي شهد انتصار ساحق للإسلاميين في الانتخابات التشريعية .

و أول ملاحظة يمكن ملاحظتها في هذا المؤلف هي تلك التي ذهب إليها الأستاذ **"طيب السيد"** إذ يرى أن للظاهرة الجمعوية بالجزائر لم تصل إلى المستوى المأمول، من حيث النظر وأدوات تحليل أشكالها التنظيمية واتجاهاتها النمطية وتقييم قدراتها المساعدة على تحقيق الأهداف المسطرة كون أن ذلك الانفتاح لا يعدو كونه ظاهري، جاء ليمتص تلك الصدمات الاحتجاجية التي عرفتها البلاد ابان مرحلة الثمانينيات والتي فرضت على النظام السياسي مراجعة سياساته الاقتصادية والسياسية (الفاشلة لحد ما) والتي حتمت عليه فسح المجال للمجال المدني بكل أشكاله .

المناقشة والنقد :

تقدم لنا الدراسات السابقة دعماً نظريا وميدانيا من شأنه أن يفتح أعين الباحث حول موضوع دراسته من أجل الاستفادة من خطوات من سبقوه في صبر أغوار هذا الموضوع والسير على خطاه، والوقوف عند ايجابيات ما صلوا اليه و بالمقابل تجنب الأخطاء و والهفوات التي سقطوا فيها، ومن تم الاستفادة والاستناد مما صولوا اليه من نتائج بحوثهم لتحقيق التراكم المعرفي المرجو حول الموضوع عينه، فبطبيعة الحال لا يمكن لدراسة واحدة او لباحث منفرد الاحاطة بظاهرة وفهمها وتفسيرها مهما بدل الباحث من جهد، وهما امتلك من امكانيات مادية ومعرفية. إنما يحقق الباحث والدارس ما يرجوه إلا عبر "الاسناد المعرفي" الذي يمكن أن ننهله من البحوث المختلفة حول نفس الموضوع محل الدراسة.

تعد الدراسة و بلا شك مادة مهمة يمكن أن تساعد الباحث في مجال سوسيولوجيا المجتمع المدني أن يستعين بها، لكن ما يمكن ملاحظته من خلال الدراسة بصفة عامة هو طغيان الجانب القانوني الجامد، بحيث أن الباحث لم يقف طويلا عند الاسباب والخلفيات التي دفعت السلطة التشريعية بسن هذا القانون أو ذاك، وبالتالي فالدراسة افتقرت شيئا ما للبعد السوسيولوجي والتاريخي، هذا الجانب الذي كان بإمكانه بدون شك إعطاء الباحث المتصفح لهذا العمل رؤية شاملة حول خصوصيات التجربة المدنية بالجزائر و ضمن التجاذبات والصرعات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد خاصة بنهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات الذي تولدت عنه أزمة سياسية أطرت بعدها النظام السياسي الحاكم ببعث النشاط المدني بمختلف أشكاله .

4-4: / الدراسة الرابعة :

أما فيما يخص الاطروحات الاكاديمية فقد وظفنا بسياق بحثنا المقاربة التي جاءت بها رسالة الدكتوراه المقدمة من طرف الطالبة **"جهيدة شاوش اخوان"** والتي تندرج تحت عنوان "واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة انموذجا" في تخصص علم الاجتماع، جامعة بسكرة سنة 2015/2014، دراسة فككت فيها الباحثة

بناءات المجتمع المدني في الجزائر مستعينة بمعطيات تاريخية ساهمت في بلورت عمليات التحليل والاستقصاء النظري والميداني الذي قامت به، وقد قدمت لنا الباحثة بالفصول النظرية تبلور فكرة المجتمع المدني بالسياق الفكر الغربي من خلال استحضارها لأفكار أصحاب نظريات العقد الاجتماعي مع كل من (جون لوك ،جان جاك رسو، وهوبس..) وحتى نظريات رواد الاقتصاد السياسي البريطاني على غرار(أدم سميت، ريكاردو، ودافيد هيوم ..)هؤلاء الذين أرسوا القواعد النظرية الأولى لمفهوم المجتمع المدني؛ الذي اعتبروه مجال يعمل وينشأ بالتوازي مع معطى الدولة، وبالتالي فقد أقروا بصريح العبارة بمفهوم "التشاركية" التي تفضينا لمفهوم المواطنة التي تجعل من الفرد يرتقي لدرجة تسمح له بمحاسبة السلطة السياسية التي كانت قبل ذلك تتميز بالقداسة (في شخص الملك أو الأمير و رجال البلاط) والخارجة اطلاقا عن منطق المسائلة والمحاسبة، وبذات الإطار النظري قدمت لنا الباحثة رؤية شاملة حول تبلور مفهوم المجتمع المدني بالسياق الفكر (**الماركسي الهيجلي**) وفي تلازمية عضوية للمصطلح وارتباطه المباشر بالدولة ومؤسساتها التمثيلية.

ومن تم انتقلت الباحثة "جهيدة شاوش اخوان" بالفصل الثاني للجدالات التي عرفها مفهوم المجتمع المدني بسياقات الفكر العربي" مركز في ذات السياق على مفهوم "المجتمع الأهلي" الذي تعتبره مرادفا مباشرا لمفهوم "المجتمع المدني" في جغرافيتنا العربية، كونه يساير التطور التاريخي لهذه المجتمعات (العربية) ،وقد عادت الباحثة للسجالات التي عرفها المفهوم ضمن الخطاب الفكري والسياسي العربي خاصةً بفترة السبعينيات والثمانينيات بصفته مثل طوق النجاة وحل بديل بالنسبة لعديد الانظمة العربية(الجزائر، تونس، مصر ...الخ) و التي رضخت لإملاءات الشارع المطالب بمزيد من الحريات المدنية ، ، وقد رصدت الباحثة الحراك المدني في الجزائر بفترة الاستعمار الفرنسية ودور القوانين الفرنسية المنظمة للحركة الجمعوية بالتحديد مع قانون 1901م التي كان بمثابة الانطلاقة الفعلية لعملية الحراك المدني في الجزائر في بعده "المؤسساتي" بالاستناد على ما أقره المشرع الفرنسي بهذا المجال، ثُم انتقلت لتحليل واقع المجتمع المدني بعهد الدولة الوطنية المستقلة مركزة بذات السياق على فترة الستينيات والثمانيات باعتبارها مراحل حساسة ارتبطت بتطور هذا المفهوم اجرائيا. و من النتائج الهامة التي خرجت بها الدراسة هي :

1- جل المنخرطين في العمل الجمعوي يتميزون بمستوى تعليمي نسبيا عالي وهذا ما مثلته نسبة (64%) الذين هم حاملين لشهادات جامعية بمختلف التخصصات ، وهذا ما يوحي لنا كون أن النشاط المدني في الجزائر لازال يحمل في هيكله العام طابعاً نخبوياً

2- ومثلت ما نسبته (76 %) من مجموعة العينة المدروسة كشفت على أنهم يمارسون العمل السياسي بالموازاة مع نشاطهم الجمعوي؛ عبر عديد الاحزاب السياسية وبالتالي استخدام تلك الجمعيات في أيام المناسبات الانتخابية كقواعد خلفية تناصر هذا الحزب أو ذاك أو حتى تدعم مرشح بعينه دون سواه.

3- كشف الدراسة كذلك على طابع الهيمنة الجمعوية التي يمارسها زعماء هذه التكتلات المدنية وهذا ما كشفته ما نسبته (52%) التي لم تغير رئيسها منذ سنة التأسيس وهذا ما يتنافى مع البعد الحقيقي للعمل المدني وهو والذي يستلزم مفهوم التشاركية في ادارة شؤون الجمعية وليس احتكارها اداريا من طرف أشخاص بعينهم كما كشف عليه نتائج الدراسة والذي يظهر بجلاء انعدام التداول بين الأجيال.

المناقشة والنقد :

لقد قدمت الدراسة معطيات جد مهمة تسيير في تطاق بحثنا الاكاديمي هذا، لكن النقطة التي نراها كانت تنقص من مصداقية البحث هي في انحصار الدراسة في نطاق "جغرافي" يمكن وصفه بالمحدود ونقصد هنا ولاية بسكرة، ذات النتائج التي عممتها الباحثة على كل نطاق الوطن، وهذا أمر نسبي نوعا ما بالعلم أن مورفولوجيا العمل الجمعوي وتوجهاته تختلف من منطقة لأخرى ومن ولاية لأخرى؛ بحيث وجهت الدراسة تركيزها على الجانب السياسي وتجلياته في النشاط الجمعوي، و أهملت نوعا ما من دور الروابط القبلية و الأهلية التي تميز منطقة بسكرة بالتحديد؛ ونقصد هنا دور "الزوايا والطرق الصوفية" التي لها تواجد بارز بذات وتفرض نفسها كذلك تحت غطاء "النشاط الجمعوي"، ومن هذا الباب فقد تجاوزت الدراسة التركيز على النشاط المدني بالمنطقة في شقه (الأهلي)، ذات التنظيمات (التقليدية) التي لها حضور بارز وقوي في ذات المنطقة نظرا للبيئة الثقافية السائدة في المنطقة عموما.

5 -/ : المقاربات النظرية:

5-1: الاقتراب النظري للفيلسوف الألماني "يورغان هبرماس" Jurgen Habermas (1929) حول ما أطلق عليه (**اركيواوجيا الفضاء العمومي**) هذا الأخير الذي ربطه " هبرماس" بتنامي وظهور المجتمع البرجوازي مع نهاية القرن الثامن عشر، والفضاء العمومي أو العام عنده هو عبارة عن دائرة وسطية تكونت تاريخيا في عصر "الأنوار" ما بين المجالين (المدنية- الدولة) وهو مجال متاح ومفتوح لجميع المواطنين حيث يجتمع الجمهور للتعبير عن ارائهم وطموحاتهم الاجتماعية الاقتصادية السياسية ..الخ وذلك بالتحديد ما يعرف بفترة العصر الحديث خاصة في مجال الاعلام بالرأي العام؛ هذا المفهوم الذي ظهر بالموازاة مع مفاهيم اخرى على غرار "الدولة" و "الأمة" و أضحى تعبيرا واضحا لأدبيات ما "بعد الدولة [1]

ورد الفضل في التفكير في العمومية إلى **كانط Kant** الذي دافع بقوة عن الجرأة في استعمال العقل، تلك الجرأة التي تفترض الشجاعة والاستقلالية والمسؤولية والإرادة، ولكن: أي استعمال ممكن للعقل؟ يميز كانط بين الاستعمال الخاص للعقل والاستعمال العمومي للعقل، وهو التمييز الذي ساهم بشكل كبير في نحت ما اسماه **هابرماس Habermas بالفضاء العموميL'espace public** ، ذلك الفضاء الذي يتداخل فيه الفعل السياسي لتأطير الممارسة السياسية بواسطة الدعاية La publicité لتوجيه الرأي العام L'opinion publique وجهة العمومية، بالفعل التواصلي وهنا تصير العمومية معياراً لكل تفكير يحكم أي فعل إنساني في الزمان والمكان، وكل قضية من قضايا الشأن العام: العدالة، الحق، السلطة، القوة، العنف، الواجب، الشرعية، المشروعية،... الخ. وقد ارتأينا أن نقارب هذا المفهوم منطلقين من رؤية **هابرماس** الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للعلاقة بين الفضاء العمومي والديمقراطية، ومن رؤية بعض الفلاسفة النقديين المعاصرين الذين حاولوا بيان أن رؤية **هابرماس** لا علاقة لها بالنظرية النقدية التي ينتمي إليها (مدرسة فرانكفورت)[2]، ذلك أن مهمة الفلسفة الاجتماعية هي النظر في الواقع كما هو من أجل تَلَمُّس كافة عناصر الفعل الاجتماعي لاستشراف المستقبل، كون أن المدينة تمثل ركيزة تتجسد فيها الهوية L'identité

[1] عمر معن خليل ، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، دار الآفاق الجديدة، ،بيروت، الطبعة الأولى، 1983، ص:47.
[2] نفس المرجع،ص:58

والتي يستمدها هذا الفضاء، وبما يميزهر من سياقات ثقافية سائدة، وبالتالي فالفضاء العام هو مجال خصب للتحديات ومعترك **الرهانات Les enjeux** المساهمة في حركية المجتمع وتسهم كذلك بهذا القدر أو ذاك في بناء رؤية وجودية للواقع وللممارسة الاجتماعية خالية من الشطحات الميتافيزيقية والتخيلات والأوهام التي صار العقل المعاصر وكراً لها، ومنه فقد احتدم النقاش حول الفضاء العمومي ودوره في بناء الديمقراطية وإعادة النظر في الفعل السياسي، ولقد شكلت مساهمة الفيلسوف الألماني المعاصر **يورغن هابرماس** دوراً بارزا فيها[1]؛ هذا الأخير الذي يرى أن الفضاء العمومي يرمز إلى واقع الديموقراطية في نشاطها وممارساتها؛ و أنه لا يمكن تقرير وجوده إلا عبر ثقافة تواصلية تتميز بالحرية والاستقلالية وقد أشار "هبرماس" إلى نجاح المجال العام والذي قال نجاحه مرهون بمجموعة من الشروط التي يجب أن يعتمد عليها وهي على الشكل التالي :

1- مدى الوصول والانتشار ووجود سياق اجتماعي ملائم

2- الهيمنة والإجبار درجة الحكم الاتي (بعيدا عن سلطة الإكراه والإلزام)

3- رفض الاسترتيجية (كل فرد يشارك في هذا الفضاء على قدم المساواة و التكافئ)

4- الفهم والثقة والوضوح بين جميع الفاعلين بهذا الفضاء العام؛ (دولة- إعلام مواطنين).[2]

هذه المقاربة اتي أردنا اسقاطها على نموذج دراستي، بالضبط من خلال تحليل العلاقة بين المجتمع و الدولة، فالنظام الجزائري خاصة بفترة ما بعد الاستقلال سعى للهيمنة على المجال العام بمختلف الاشكال (الرمزية) **للمعطيات السياسية les données politiques** التي وجهها النظام آنذاك؛ لخدمة مصالح أجندت مشروعه الاشتراكي، قبل أن يتعرض ذلك المشروع لعملية مسائلة بعدما سجل مجموعة من الاخفاقات. [3]

[1] دريس نوري، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية (دراسة ميدانية على حديقة التسلية بسطيف وساحة طاوس عمروش في بجاية)، رسالة ماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2007/2006، ص:61.

[2] هواري حمزة، مواقع التواصل الاجتماعي واشكالية الفضاء العمومي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 20، سبتمبر 2015،ص:227.

[3] DRIS N : *(la ville mouvementée : espace public, centralité, mémoire urbaine à Alger),* Ed L'harmattan, paris,2002, p :183.

2-5:/ المقاربة النظرية للفيلسوف الايطالي أنطونيو غرامشي (1891- 1937):

هذا الاخير الذي اعتبر المجتمع المدني إلا ساحة للصراع والتنافس الإيديولوجي من أجل بلوغ الهيمنة، ويقسم **"غرامشي"** المجال العام إلى شطرين؛ الأول هو ما يقع في نطاقه **"الدولة"** و ما تزخر به من أجهزة" تحمل وظيفتي (القهر والرقابة) وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، أما المجال الثاني هو ما يقع في نطاقه **"المجتمع المدني"** وكل ما يرتبط به من أحزاب ونقابات ووسائل إعلام ومدارس وكنائس...الخ؛ وفيه تتحقق وظيفة ثانية لابد منها وضرورية لبقاء أي نظام (سياسي واجتماعي) هي الهيمنة الايديولوجية [1] وهنا قد جعل **غرامشي** المجتمع المدني جزء من البنية الفوقية القائمة دعائمها على التنافس الايديولوجي الفكري، وليس كجزء من "البنية الفوقية" القائمة دعائمها على ضوء المعطى الاقتصادي المادي، وبالتالي ذهب لنفس الأرضية التحليلية لرؤية **ماركس** باعتباره هذا المجال (المدني) مصدراً للصراع الطبقي أو الجدل وفق المفهوم الهيجيلي « **Dialectique** »، و كما جاء بالفكر الماركسي الكلاسيكي. فالدولة بحسب **"غرامشي"** تسعى للهيمنة على الحقل "الايديولوجي" الذي يمثل من خلال مقاربته بمثابة "ايديولوجية مضادة " لتوجه الدولة وذلك الحقل المضاد الذي يتكون بالأساس من المثقفين والنقابيين، وأصحاب الجمعيات والأحزاب السياسية. [2]

ومن جانب آخر فإن **غرامشي** يعطي مفهوم المجتمع المدني مضمونا ثقافيا في الجوهر، فالطبقة الحاكمة في المجتمع المدني تقدم تصوراً للدولة على أنها ممثل مجموع الشعب ولهذا يقول مرة أخرى: (أن الدولة تجد أساسها الأخلاقي في المجتمع المدني، ولكن الدولة التي تمثل مصالح الطبقات السائدة قد ترى نفسها فوق الطبقات، ولكن هذا انطباع زائف إلا إذا كانت الدولة تمثل مصالح مجموع الشعب لمصلحة طبقة سائدة). المجتمع المدني كطبقة تفرض نفسها مثلاً على سائر الطبقات بالإيديولوجية، تفرض نفسها كقائدة بالإقناع والثقافة وبموافقة الطبقات الأخرى، بينما المجتمع السياسي يفرض نفسه بالسيطرة أي بالقوة والإكراه، فتبدأ هيمنة الطبقات السائدة عن طريق المدرسة والجامعات والبرلمان...الخ. وذكر أن هناك مجالين رئيسيين يضمنان استقرار سيطرة الرأسمالية ونظامها. **المجال الأول** هو

[1] جهيد شاوش اخوان، مرجع سابق، ص: 47.
[2] نفس المرجع، ص:55.

مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، لتحقيق السيطرة المباشرة، السياسية، **والمجال الثاني** هو مجال المجتمع المدني و المتكون من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد أو كنائس.. إلخ؛ وفيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء نظام الهيمنة الأيديولوجية والثقافية. ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة في نظر **غرامشي** والاحتفاظ بها السيطرة على جهاز الدولة فقط، بل لا بد من تحقيق الهيمنة على المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الرئيسية. [1]

[1] خالص ميسور، المجتمع المدني ما بين غرامشي وماركس، بتاريخ 2008/01/09 من الموقع: http://www.alnoor.se/article.

الفصل الثاني:

الأصول التاريخية لمفهوم المجتمع المدني

تمهيد :

يستهدف هذا الفصل، التأريخ لمفهوم المجتمع المدني، عبر مراحل ووقفات فكرية أساسية ساهمت في بلورة وتشكل معالمه ومحدداته الرئيسية، فقد حاولنا الاقتراب بمنهجية علمية بغية الإحاطة الشاملة والكاملة بكل المقتضيات المعرفية والتاريخية المرتبطة بهذا المفهوم. لكن قبل ذلك سنتطرق للمفهوم وفق اسقاطاته الأولى، بحيث يسود الإجماع بين مختلف الباحثين في مجال الفكر السياسي أن المرجعية الفعلية لتبلور مصطلح المجتمع المدني كان مع الحضارة الاغريقية التي أسست لنظرياته الأولى خاصة مع أفلاطون و أرسطو؛ اللذان كان لآرائهما الفضل في تبلور هذا المفهوم فيما بعد عند المجتمعات الأوروبية في القرنين 17 و18، بظل الأفق الثقافي والفكري الجديد الذي ساهم فلاسفة عصر الأنوار في رسم معالمه الأساسية، بالتحديد مع رواد نظرية العقد الاجتماعي؛ هؤلاء الذين واكبوا النموذج الجديد للدولة الأوروبية التي أحدثت قطيعة كلية مع نظريات الحق الإلهي وبالتالي جاءت أفكارهم لتُفعل من جديد من دور الفعل المدني، بعدما كان هذا الأخير مقصى طيلة القرون الوسطى، وصولا لنظرية المجتمع المدني مع أهم المنظرين المعاصرين للمفهوم على غرار (توكفيل، هيجل، ماركس، غرامشي ....)

وحاولنا كذلك بالاستناد على مجموعة من القراءات العودة للمفهوم في التراث العربي الاسلامي و ارتباطه أي (المجتمع المدني) بتشكل الدولة الاسلامية وما حملته من مجموعة من المصطلحات أحالتنا لمقاربة المفهوم وفق كلاسيكيات الفعل السياسي الاسلامي على غرار مفهوم (البيعة، الشورى، الأمة...الخ)، محاولين رصد الآراء التي تطرقت للمفهوم في البيئة العربية في نموذجه " الأهلي" و التي تفاعلت معه بين مُرحب و رافض للمفهوم؛ كونه لا يتلاءم مع القيّم الحقيقية التي جاءت بها أدبيات المجتمع المدني وفق الطرح الغربي المعاصر .

1-/ المجتمع المدني ضمن سياق التفكير الإغريقي:

بالعودة للسياق المرجعي الاولى لتكون البدور الأولى لفكرة النشاط المدني بالتأكيد يحيلنا للفكر الاغريق بصفته كان سباقا ببلورة ماهية المجتمع المدني في علاقته المجال السياسي؛ فقد مثلت مجادلات أفلاطون الأولى مع **ثراسيماخوس** الدعائم الأولى لكتاب **"محاورات في الجمهورية"**؛ هذا المؤلف الذي يقضي على أن المصلحة الفردية لا يمكن أن توفر أساساً كافيا لحياة سعيدة ومتمدنة للسعادة فلم يكن يثق "أفلاطون" بصلاحيّة الشعوب لتحكم نفسها، كما جاء في كتابه **"الجمهوريّة"**، ناهيك عن أنّ الإنسان مُثلّث الصفات، فهو يتكوّن من (العقل، والميول الكريمة ، والرغائب الدنيئة)، ولهذا انضوت مدينته الفاضلة على طبقات ثلاث الرؤساء الذين يتسّمون بالحكمة ، والمُحاربين ذوي الشجاعة، ثمّ طبقة الحرفيّين؛ هذا الثلاثي الذي عليه أن يتساند من الناحية الوظيفية للوصول لنمط المدينة المثالية" او "الصالحة"، لتتجسّد العدالة بالقدر الذي يُشارك المواطنون فيها[1]، هكذا تتحقق مدينتة المُوحّدة سياسيّاً وأخلاقيّاً، وتتخلّص من الانقسام إلى أغنياء ضدّ النبلاء أو العكس، ثمّ أنّ تقسيم أنظمة الحكم في الدولة يعود إليه لتتباين بين الجمهورية، والسياسة، والقوانين. والمدينة المثالية من وجهة نظره هي تلك المدينة التي يخلص ويتفانى كل أفرادها في خدمتها، والمدينة المثالية من خلال كتابه **"السياسية** " الذي قسم فيه عدداً من الانظمة السياسية رأى بأنها تلك المدينة التي تمنح "للفيلسوف" الاولوية لتقلد سدة الحكم؛ وهو بذلك يعطي "نموذجا" يقرب **لليوتوبيا « utopie »** من خلال هذا المنظور أرسى افلاطون اركان دولته التي جعلها تصل لمرحلة "الكمال" الحسي والوظيفي التي تسير دواليبها لتخدم الطرفين (الدولة و الأفراد)؛ والدولة المثالية بهذا المعنى عند أفلاطون وبحسب **" كارل بوبر"** في كتابه الشهير **"المُجتمَع المفتوح"** هي ذلك المجال الذي يعمل كلّ فرد

[1] جورج اهنبرغ، المجتمع المدني(التاريخ النقدي للفكرة)، ترجمة: علي حاكم صالح و حسن ناضم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الط الأولى، فبراير 2008، ص: 31-32.

فيها بإخلاص لتلبية حاجات الجماعة من موقعه الطبقيّ، مميّزاً المُجتمع إلى طبقات ثلاث:

1- العمال اليدويون في أسفل السلّم الاجتماعيّ، كمُنتجين للحاجات الماديّة للجميع ، وهم ذوي أرواح شهوانية ترتبط بالمادة، ولذلك ترتبط معرفتهم بالحواس بعيداً عن عالم المُثل

2- الفيلسوف الملك: ويقف مُقابل العامل اليدويّ، متسماً بروح عقلانيّة ليتمكّن من ادارة الدولة .[1]

بالانتقال **لأرسطو** فقد كان يتصف المواطن **الأثيني** بروح المبادرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والسياسة، يتصف أيضا بإخضاع هذه القرارات للنقاش وإشباعها بحثاً ونقاشاً للكشف عما قد ينتج عنها ففي خضم هذا السجال الفكري والسياسي ظهرت على السطح مجموعة من التنظيرات أطرت هذا الحراك المدني فمن خلال ارسطو يتمثل المجتمع المدني في المدينة وما يصاحبها باللغة الاغريقية **Agora**؛ ويقول في هذا الصدد ارسطو« **أن الدولة هي الوحيدة المخولة للإدارة هذا المجتمع المدني »** ؛ وبهذا يعتبر "أرسطو" أن المجتمع المدني يتجسد في هذه المساحة المحصورة والتي تضم جميع سكان المدينة [2]

مصير هذا التنظيم المدني مرهون بقوة الدولة وبمجمل قدراتها التنظيمي وراح **ارسطو** يشبه المجتمع المدني وكل الحياة المرتبطة به "بالأسرة الموحدة"، فهي باللغة الاغريقية كلمة مركبة من معنيين المعنى؛ الاول « **Ethnos » أي الشعب"** و المعنى الثاني « **Oikos » أي العائلة** ، فالمجتمع المدني من منظور "الارسطي" هو نقيض **"حالة الطبيعة " état de nature**، أي ذلك النمط الذي تنعدم فيه القوانين بصفة تامة لتحُل محلها الفوضى العارمة؛ تلك الحالة التي تعود بنا بقوله إلى مجتمعات ما قبل التاريخ. نفس الطرح الذي انطلق منه بعد ذلك بقرون **"توماس هوبس"** كونه ربط المجتمع المدني بالنقلة الحضرية التي عرفتها المجتمعات الانسانية والتي أحدثت بها قطيعة مع النظام الاجتماعي "المتوحش الذي" كان سائدا

[1] نفس المرجع، ص: 120

[2] PIROTTE G*: (La Notion De société Civile*) ,Ed la découverte ,paris,2007,p :38

من ذي قبل، ومن خلال ما سبق؛ فإن أرسطو تعامل مع المجتمع المدني بمثابة تعبير صارخ عن **"المجتمعات المتحضرة" « société civilisé »** عكس ما كان سائدا قبل اللحظة المدنية؛ ويرمي بذلك إلى حالة **التوحش « barbarie »** التي كانت تميز جميع نشاطات الفعل الانساني وقد ربط أرسطو المجتمع المدني بالدولة (المجتمع السياسي)؛ فصلاح كل طرف لا يستوي إلا اذا تحقق تكامل وظيفي ما بين القطاعين، هذه الرؤية التي اعيد صياغاتها بالفلسفة الرومانية عن طريق ما اطلق عليه تعاقد كل العام (الدولة) والخاص(المجتمع المدني) « publicus privatus » بغية تحقق فضيلة المدنية **« CIVITAS »** [1] .شجب **أرسطو** النشاط الاقتصادي بصفته يمثل خطراً داهماً على المجتمع المدني في حالة اختلط به؛ ويصرح **أرسطو** كون العلاج الوحيد لهذا "الداء" يكمن في سلطة الدولة التي كما يقول عليها تفرض هيمنتها لإيقاف والتصدي لأي انحراف أخلاقي، ذات العنصر الذي ألح عليه **سقراط** بقوله:« **الوحدة العظمى للمدينة ككل هي الخير الاسمى النابع من روح أفرادها»** ، وقد ألحت الفلسفة المدنية الاغريقية بهذا السياق على "وحدة الأسرة" بصفتها المرجعية الأولى لصلاح أو خراب أي مجتمع مدني قيد النشوء؛ وبالتالي وجوب تظافر وتكامل الميدان العام والخاص، و رأى "ارسطو" في ضرورة وجود التكامل في هذا الاطار بين (العام الخاص)، فيحرص على ضرورة بلوغ المساواة في دساتير الدول التي تسعى لبلوغ "الشرف"، ويلح على عنصر المواطن الذى يعتبروه بأنه أهم حلقة وعنصر أساسي ليتكامل الميدان "الخاص" "والعام[2]

رؤية ارسطو المدنية ترمي لخلق شيء من التوازن ما بين السياسي الاجتماعي، فنظريته حول المجتمع المدني لا تركز على علاقات الصراع والهيمنة، بل هي تلقي الضوء على وجوب علاقة وجب أن تؤسس على علاقة قوامها التواصل و التفاهم و احترام كل طرف لوظيفته الوجودية، إن أرسطو لا يجعل الدولة من في منأى عن المسائلة فهي حلقة وصل هامة ما بين الاسرة و الأفراد،

[1] TAIB E, *: (Associations Et Société En Algérie*), Ed opu ,Alger,2004, p :346-347.
[2] عزمي بشارة ،مرجع سابق، ص:224.

كون أن المجتمع المدني لا يعدو كونه انعكاس ومرآة تعكس تصرفات الفرد والدولة التي ينبغي أن تعمل بشكل متكامل بعيدا عن النزاعات الفردية و الأنانية. [1]

2-:/ تبلور فكرة المجتمع المدني بالسياق الغربي (نظريات العقد الاجتماعي):

يرى المفكر السياسي والمناضل الفلسطيني **عزمي بشارة** بأن أولى تلك الارهاصات التي عرفها المجتمع المدني كانت مع من عُرفوا بأصحاب نظرية **(العقد الاجتماعي)** من بينهم **جون لوك** الذي افترض إن المجتمع المدني أو الممارسة المدنية هي أمر فطري أي تعبير عن ذلك المجتمع المنظم المنفصل عن السلطة السياسية للدولة، وقد تحول "لوك" لمستوى الأكبر ليشمل النظرية الاقتصادية في اسقاطاتها "الليبرالية" وهو ما يشمل مجال (اقتصاد السوق) كمجال حيوي يمارس فيه الأفراد والجماعات نشاطاتهم التجارية بكل جرية ودونما تدخل الدولة؛ وهذا ما نلتمسه كذلك بفكر رائد الاقتصاد السياسي البريطاني **ادم سميت** عبر صفحات كتابه (**ثروة الأمم**) الذي جعل فيه ربط فيه تطور الاقتصاد يحتكم بصفة عضوية ومباشرة بما اسماه "بحرية الممارسة المدنية في شقها الاقتصادي". [2]

وقد عاد بنا **المفكر جاد عبد الكريم الجباعي** للحظة التاريخية التي بدأت أوروبا تؤسس فيها لكيانها المجتمعي المتحرر من قيد الوصاية **"الإلهية"**، حيث أنه رابط ذلك المجتمع المدني كمعطى تاريخي بالمخاض الفكري الذي عرفته أوروبا مع أواخر القرن الخامس عشر؛ مرتكزاً على الارث اليوناني الروماني بغية اكتشاف الأسس والمبادئ والأفكار والقيم وإعادة صياغتها، ومن وجهة نظره كان أهم انقلاب وثورة شهدتها أروبا آنذاك هي تلك التي استهدف اسقاط و دحض السلطة المزدوجة لكل من البابا فيما هو روحي، والامبراطور فيما هو زماني؛ أي رفض وجود سلطتين متعارضتين (روحية وزمانية) وحصر السياسة في تدبير وتسيير

[1] جورج اهنبرغ، مرجع سابق،ص:224.
[2] عزمي بشارة، مرجع سابق ،ص:35.

شؤون المجتمع والدولة [1] واستمراراً في استعراضنا لأصحاب نظرية العقد الاجتماعي لا يمكننا بطبيعة الحال التغافل أو حتى إنكار الإسهامات الهامة الذي جاء بها المفكر الفرنسي **"جان جاك روسو"** « **Jean Jaque Rousssau** » (1712-1778) والذي تعامل مع مفهوم المجتمع المدني كمجال عام وليس كأحد مؤسسات الدولة فحسب؛ فقد ألح على مفهوم الدولة المدنية. لقد مثل **روسو** الطرح "الجمهوري"؛ كونه كان جد متأثر بقيم ومبادئ الثورة الفرنسية 1789م؛ تلك الافكار التي تقلص بشكل كبير من دور الحاكم (السلطة السياسية) وتعطى كل الأولوية للسياق المدني الذي هو بطبيعة الحال الجهة الوحيدة المخولة بصياغة استراتيجيات الدولة [2]، لقد صاغ "روسو" نظرية العقد الاجتماعي والتي واكبت المنطلقات الأولى لنظريات المجتمع المدني في شكله المعاصر الرافض تماما لسلطة الدولة المطلقة، ليدعو هو و أنصاره بضرورة ذهاب تلك السلطة ومقاليدها بين أيدي الشعب وذلك من خلال عملية **"تعاقدية"** تجمع ما بين الحاكم والمحكومين (المواطنين)، أي جاءت أفكار **"جان جاك روسو"** لتؤسس لعملية تحول الانسان من شخص **"طبيعي"** إلى انسان **"مدني"**؛ بحيث يرى ان المجتمع المدني هو نقيض طبيعي للمجتمع الديني المحددة معالمه وأفقه في سلطة رجال الكنيسة، ويذهب بعيدا في هذا السياق ليقول بصريح العبارة بأن المجتمع المدني والمجتمع **اللائكي** يشكلان شيئا واحداً. وبالتالي من خلال استعراضنا لمسار المجتمع المدني عبر رواد فكر "الأنوار" يمكننا الكشف عن منظومة فكر (فلسفي وسياسي) معادية لنظرية **(الحق الالهي)**؛ التي تبناها الملوك والامراء بفترة القرون الوسطى، إذ أن ظهور المجتمع المدني جاء ليأسس قطيعة « **Rupture** » مع السلطة الدينية (الغيبية)، أو بعبارة اخرى ظهور علاقة جديدة أسست لإنفصال كلي ونهائي عن "سلطة المقدس" « **Le Pouvoir de Sacré** »، و لهذا كان المجتمع المدني يمثل مرادفا مباشر للدولة، وبهذا المعنى تحيلنا لذلك الشكل الأخذ نحو التوجه التنظيمي في أبعاده، ومن هذا

[1] جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، دار ألفايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق الط الأولى،2001، ص:79.

[2] Essaid T ,op.Cit.,p :349.

المنطلق انصهرت الدولة والمجتمع في بوثقه ومجال واحد؛ أي انتظمت ضمن نسق تعاقدي لا يقصي أي طرف بل يشمل جميع مكونات **"النسق العام"** دولة مؤسسات بخاصة منها (الدينية) وأفراد وجماعات ضمن مجال واحد.[1]

لقد عمل **روسو** جاهدا كما كان الحال في نظريته "التعاقدية" على الوصول بنظريته إلى مستوى الكمال، و كأنه توقع بشكل استشرافي بعض الأزمات الاجتماعية التي سيحدثها دخول المجتمع لمرحلة **"التصنيع"** الحقبة التي كانت مرادف مباشر لعملية الحداثة بكل ما تحمله من مستجدات، و تفاوض "روسو" مع هزاتها الارتدادية الأولى بنوع من الريبة والشك ...، بالخصوص في علاقة الأفراد بالمجتمع، توجه روسو ليجعل الانسان بمنأى عن كل القيود التي باتت تفرض عليه من جراء ظهور مجموعة من التنظيمات الحديثة؛ و بهدف إعادة الوحدة للإنسان المغترب إنسانيته فمن رأيه أن المال والتجارة قد أفسدا العمل الإنساني وجعلاه يدور في نطاق البحث عن المصالح الضيقة الانانية. آراء روسو كانت تصب ضمن توجه أخلاقي موروث من عصر الأنوار، فلسفة تمجد سيادة الشعب ضد نخبوية التنوريين أمثال **فولتير** « **Voltaire** »، طرح **رسو** جاء ليلح على كون أن النظام الاجتماعي العادل هو الذي يعلم أفراده كون مصلحة الانسان لن تكون إلا من خلال الصالح العام.[2]

كان كلٌ من **توماس هوبس، و جون لوك** أجمعا كون أن المجتمع المدني وسيلة ينتجها وتضمنها السياسة بين أفراد اجتمعوا لتحصيل غاية مقصودة . بينما رأي **أدم فيرغسون** على أنه شرط طبيعي للتطور الأخلاقي والتقدم العقلي بدلا من النظر اليه باعتباره وسيلة مصطنعة للبقاء، هذا الرأي الذي اجتمع عليه بعض مفكري عصر التنوير الاسكتلنديين فهو بالأساس يتحقق عبر بعد "التكافُلي" كمنظمات رعاية الاطفال، وجمعيات رعاية المعاقين وكبار السن.. وبذلك ينظر **"فيرغسون"** على أن المجتمع المدني هو انعكاس طبيعي للروح الانسانية المفطورة على نوازع أخلاقية؛ من أهمها حب الانسان لأخيه الانسان والتكافل معه ضمن عصب

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص: 55.
[2] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص: 138-139.

وتكتلات تلقائية تسعى لتحقيق الصالح العام، فقد ظهر مصطلح " المجتمع المدني" في مقابل " المجتمع الطبيعي" من ناحية ، "والمجتمع الديني" من ناحية أخرى، وبذلك فأول نشأة للمصطلح كانت ضمن بوثقة نظريات التعاقد خلال الفترة الممتدة من النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوربا؛ وكان المصطلح محملاً بشحنه دنيوية أرضية جاءت لتناهض فكرة الحق الإلهي التي كانت تحكم المجتمع الأوربي.[1]

شكل المجتمع المدني على ضوء اسهامات أصحاب نظرية العقد الاجتماعي البنية التحتية للديمقراطية، وهو أشبه بالشريان والقناة التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية، وهما أخذاً مما سلف ذكره و جهان لعملة واحدة هي **" الحرية "** التي تُصبح في مرحلة متقدمة "روح فردانية". فأضحى من المسلمات أنه لا تنمية من دون ديمقراطية، كذلك لاديمقراطية من غير مجتمع مدني يكون كالأب الشرعي أو الأم الحاضنة التي تضمن للديمقراطية النمو والاستمرار والازدهار.

3- / فكرة المجتمع المدني وفق المنظور الماركسي الهيجلي:

لقد كان لمفهوم المجتمع المدني القسط الوافر من التحليل ضمن أبجديات الفكر الفلسفي الألماني، وقد كان من أبرزهم لربما الألماني **فريديك هيجل (1770-1831)** الذي كان جد متأثر بفلاسفة الاقتصاد السياسي البريطاني، خاصة فيما تعلق في تحليلاته خاصة ما تعلق بأطروحات **"أدم سميث"** الذي لخص المجتمع المدني بمفهوم **(الحرية الفردية التي تضرب بجدورها في القانون الروماني والمسيحية وحركة التنوير)**، لم يخفي "هيجل" قلقه في ارتباط المجتمع المدني في بريطانيا باقتصاد السوق، ويقول يمكن للحرية الفردية أو حرية الروابط (الجماعات والروابط الصغيرة) أن تنحط وتنقلب لظواهر سلبية مضرة بالمجتمع، اعتبرا أن الأنانية طبع متأصل في الطبيعة البشرية التي تُغلب المصلحة الفردية على مصلحة الجماعة، وبهذا يقول (عندما يكون مستوى معيشة كُتلة ضخمة من البشر دون مستوى أفراد قلة، ويعني هنا الجماعات المتحكمة في السوق والخارجة عن إرادة الدولة، فستكون

[1] جورج اهنبرغ، مرجع سابق، ص: 183-184.

النتيجة لا محالة هي خلق حشد من الرعاع المعوزين..) ولكن من جهة اخرى فهو يوفق ما بين المصلحة الفردية (الانانية الذاتية) وما بين مصلحة الجماعة أو (الصالح العام) عندما يكون البشر من منظور هيجل معتمدين على بعظهم البعض يتحول الأنا الذاتي المتوحش إلى قوة ايجابية في سعي الجميع مهرولاً لقضاء مصالحه عبر تلك العصب المدنية التي يشكلها البشر التي تعمل في الناهية للصالح العام عبر ما أطلق عليه "بالتقدم الجدلي الهيجلي". [1]

إن هيجل قد وجه نقدا لاذعاً لتلك الانحرافات اللاأخلاقية التي يمكن أن يحدثها المجتمع المدني بنفسية الافراد، لذلك فقد حاول بصورة حثيثة إعادة التنظير لما أطلق عليه المجتمع الأخلاقي السابق عن المجتمع المدني والذي تصور أن هذا الاخير هو النموذج الوحيد الذي بإمكانه تحقيق ذلك، فالمجتمع المدني كما يكتب **هيجل** قائلا **(ينتزع الفرد من روابطه الأُسرية، ويُغرب أفراد الأسرة عن بعضهم البعض، و يعترف بهم أشخاصا يعيشون مستقلين عن غيرهم وتصبح الاسرة معتمدة على احتمال المجتمع المدني. ويصبح الفرد ابناً للمجتمع المدني الذي له مطالب بقدر ماله من حقوق اتجاه المجتمع")** [2] وبالتالي فإن "هيجل" بهذه المقولة يحذر من الهوّة التي يمكن للمجتمع المدني أن يحدثها بنفسية أفراده؛ بصفته مجال للمصالح يجتمع فيه الافراد بغية تحقيق غاياتهم ومصالحهم الفردية لهذا فإن "هيجل" يعطي الأولوية للدولة في عملية تسيير الشأن العام ،أو بصفة أخرى في عملية تنظيم **المجال العام « Espace Public »**؛ فالاستقرار والوحدة لا يتحققان لهذا المجتمع إلا من خلال الدولة التي تضفي عليه طابعاً أخلاقياً وتوجهه نحو غاية معينة. إذن فمنطلق "هيجل" التحليلي قد جعل من أرضية (العام – والخاص) كمرجعية تحليل تلازمية؛ ذلك أنه يرى بأن "العام " يجب أن يخدم "الخاص" أو

[1] نيرا تشاندهوك، أوهام المجتمع المدني، ترجمة: عبد الحميد عبد العاطي، مركز المحروسة للنشر، القاهرة ،الطبعة الأولى، 2009، ص: 140.
[2] نفس المرجع،ص:138.

العكس صحيح الذي يجب أن يعي فيه الأفراد أن مصلحتهم في مصلحة الدولة التي تمثل بطبيعة الحال المستوى والمجال العام.[1]

وبصيغة مبسطة فإن **هيجل** يرى أن المجتمع المدني يتجسد في تلك المساحة الفاصلة ما بين الدولة والعائلة، أي هو ذلك "المكون الوسطي" الذي يقع ما بين (الفرد – والدولة)، ويعلن صراحةً أن المجتمع المدني هو كذلك مساحة صراع مصالح الأفراد؛ وعليه فهو منظومة غير مستقرة، بحاجة دائمة للدولة للتدخل من أجل حلّ تناقضاته، والمجتمع بذلك يعتبر حلقة وصل ما بين العائلة والدولة، ويتضمن المجتمع المدني بحسب "هيجل" اللحظات الثلاثة التالية:

1- منظومة الحاجات
2- تنظيم العدالة (القضاء والشرطة)
3- التعاونيات الأهلية والحرفية [2]

يتواصل مسار التنظير الفلسفي الألماني حول قضية المجتمع لكن هذه المرة مع رؤية تتوافق في أجزاء منها مع فكر هيجل وتختلف عنه في أجزاء اخرى وهذا ما تجلى في تحليل **كارل ماركس(1818- 1883)** فقد انتقد ماركس مثالية "هيجل" **"فماركس"** تعامل مع المجتمع المدني بصفته هو الاساس الواقعي للدولة، وقد شخصه عبر مجموعة من العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور الانتاج، حيث جعله بمثابة القاعدة التي تؤسس من خلالها **"البنى الفوقية"** بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات بذلك فقط ربط "ماركس" المجتمع المدني ببروز الدولة بنمطها **"البرجوازي"** وجعل من المجتمع المدني انعكاساً وامتداداً طبيعيا له، وقد انتقد "ماركس" المجتمع المدني في قيمه التأسيسية كونها يقول **(تقول على الاستغلال والمصلحة الخاصة وفق مقتضيات التوجه الرأس**

[1] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق،ص:60.
[2] محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والدولة (دلالات المفهوم واشكاليات الممارسة)، اتحاد منظمات المجتمع المدني السوري، من الموقع:
http://www.ousycs.com/main/index.php/2013-08-28-09-02-55/90-2013-09-17-13-12-31

مالي)[1]؛ فالرؤية الماركسية تنطلق من كون أن المجتمع المدني نابع من ثلاثة أبعاد:

1- ظهور المفهوم بأحضان الفكر الرأس مالي القائم على اقتصاد السوق الذي يحتم على الأفراد انتهاج سلوك مصلحي (فرداني) لجني أكبر قدر من الرفاهية على حساب الأخريين.

2- تغييبه للوازع الأخلاقي وتأسيسه لمنظومة أخلاقية تجعل سبيلاً لأساليب الخداع والصراع، وهو جوهر وجودها.

3-يسعى قدر الإمكان لتدعيم أركان الطبقة البرجوازية ويمثل مصالحها الخاصة المسيطرة اقتصادياً وثقافياً عن طريق وسائطها المتمثلة في المنظمات والجمعيات.[2]

في هذا المسار يؤكد **ماركس** في نقده "لفلسفة الحق عند هيجل"، كون هذا الأخير أخطأ في فهم العلاقة المناسبة بين الدولة والمجتمع، فالدولة عند هيجل بوصفها مظهرا لفكرة الروح المطلقة إنما تعكس العلاقة بين الدولة والمجتمع. وعند **هيجل** الأمل الأسمى هو الدولة التي تجسد تصوره للحياة الاخلاقية، وتخلق هذه الدولة الشروط ايضا التي تحدد الاساس للحياة الانسانية غير أنه عند **ماركس** الديمقراطية هي التصور الأسمى الذي تستطيع الدولة ان تجسده؛ ففي الديمقراطية يعمل المواطنون معاً على خلق دستورهم الخاص وتحديد الشروط التي بمقتضاها يعيشون، وفي الوقت نفسه يصفون الشروط التي بمقتضاها ترتبط الدولة بمواطنيها. يبدأ **هيجل** من الدولة ويجعل الإنسان خاضعا للدولة، وتبدأ الديمقراطية من الإنسان وتجعل الدولة تشكيلا للإنسان. وفي الواقع كان ماركس يعتقد أن الديمقراطية كشكل للحكومة هي التعبير الصحيح وحده عن المصالح العامة للناس، فالديمقراطية وحدها هي الوحدة الحقيقية للخاص والعام[3]

[1] جورج اهنبرغ، مرجع سابق، ص: 256.
[2] الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بالوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الط الأولى، 2006، ص:49.
[3] نفس المرجع، ص: 55-56.

مع انهيار نظم الحكم الشمولية في أواخر الثمانينات في شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث، وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية؛ برزت الدعوة إلى المجتمع المدني كمُصطلح جديد علينا في الوطن العربي على أساس أنه لم يكن متداولاً في خطابنا العام أو يحظى باهتمام الباحثين، وكعادة المثقفين العرب فقد تلقفوا المصطلح الوافد بالدراسة والتحليل وصدرت العديد من الدراسات حوله كما عقدت ندوات علمية وخصصت بعض الدوريات أعدادًا كاملة لتناوله من مختلف جوانبه. واختلف الموقف من المجتمع المدني سواء من حيث (المصطلح أو حتى الممارسة)؛ فهناك من يتحمس له ويرى فيه الحل لكثير من مشاكلنا، وهناك من يتحفظ عليه بل ويناصبه العداء خاصة وأن الدعوة للمجتمع المدني جاءت أساساً من هيئات أجنبية قدمت مساعدات مالية لبعض مراكز البحث لدعم الفكرة ونشرها على نطاق واسع كما يأتي التحفظ من بعض الباحثين الذين يرون أنه لا يمكن استعارة هذا النموذج الذى ونضج في أوروبا بسياق مختلف تماماً وزرعه في الوطن العربي.[1]

إلا أن المؤيدين لفكرة المجتمع المدني ينطلقون من مسلمة أن التطور الديمقراطي للمجتمعات العربية وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطاً يكمل دور الدولة؛ ويساعد على اشاعة قيم المبادرة والجماعية والاعتماد على النفس مما يهيئ فرصاً أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء، وكذلك تصفية أوضاع اجتماعية بالية موروثة من العصور الوسطى. ولأن العديد من المجتمعات العربية تشهد بالفعل جهوداً حثيثة للتوسع في تكوين هذه التنظيمات والمؤسسات وسيكون لها آثارها القريبة والبعيدة، فإنه من الخطأ أن نتجاهل هذه الظاهرة أو أن ننعزل عنها؛ بل يتعين علينا أن نبحث عن الموقف السليم الذى نتخذه منها مما يتطلب أن نتابع أولا نشأة المجتمع المدني تاريخياً وكيف تبلور، وأهم الوظائف التي يقوم بها حتى نكون قادرين على حسم موقفنا منه والتعرف على

[1] خليل حامد ، الوطن العربي والمجتمع المدني(كراسات استراتيجية)، مجلة مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،جامعة دمشق، العدد الأول،2001 ، ص:12.

مدى الحاجة إليه في الوطن العربي والدور الذى يمكن أن ينهض به في المرحلة الحالية من تطور المجتمعات العربية. [1]

لقد نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الاغريقي، حيث أشار اليه **أرسطو** باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة وفق التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدنى يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة، تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني؛ فطُرحت قضية تمركز السلطة السياسية و أن الحركة الجمعوية هي النسق الأحق للدفاع عنها ضد مخاطر الاستبداد السياسي، وفي نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني[2] وفى القرن العشرين طرح **غرامشى** مسألة المجتمع المدني اطار مفهوم جديد؛ فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي، و مع نضج العلاقات الرأسمالية في أوروبا بالقرنين السابع عشر والثامن عشر وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متعارضة واحتدام الصراع الطبقي، كان لابد للرأسمالية (أي الطبقة السائدة) من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع.

وتأتى أهمية الآلية الثانية من أنها تؤكد استجابة مختلف الفئات الاجتماعية بقيم النظام الرأسمالي وقبولها لها وممارستها نشاطها للدفاع عن مصالحها في اطارها، وبذلك تتأكد قدرة الطبقة السائدة (الرأسمالية) على إدارة الصراع في المجتمع بما يدعم أسس النظام الرأسمالي وأيديولوجيته. ونتيجة لهذا التطور فنحن أمام ثلاثة مفاهيم مختلفة ولكنها في نفس الوقت متكاملة(**المجتمع، المجتمع السياسي، المجتمع المدني)**. أما المجتمع فهو الإطار الأشمال الذى يحتوى البشر وينظم

[1] نفس المرجع، ص: 25.
[2] شهيدة الباز، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، مجلة أفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة، العدد الثالث، أكتوبر 2000، ص: 19.

العلاقة بينهم في إطار اقتصادي اجتماعي محدد ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاتها. في حين أن المجتمع السياسي هو مجتمع الدولة الذي يتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التي تسعى للسيطرة عليها أو الضغط عليها، والمجتمع المدني هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها التي تخص المجال العام.[1]

ويتكون المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل: الجمعيات الأهلية، والنقابات العمالية والمهنية، وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية، وما شابهها من المؤسسات التطوعية. والمقصود بالدعوة للمجتمع المدني هو تمكين هذه المؤسسات الأهلية من تحمل مسئولية أكبر في إدارة شؤون المجتمع ليصبح مداراً ذاتياً إلى حد بعيد. وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الأثنية أو المذهبية أو الدينية..... كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي. ومن المهم أن نستنتج من هذا التعريف أن التعارض مطلق بين المجتمع المدني والمجتمع الرسمي أو الدولة [2]، فلا يمكن قيام مجتمع مدنى قوى في ظل دولة ضعيفة بل هما مكونان متكاملاً يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل، وبالتالي فإننا نلاحظ وجود مساحة مشتركة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي تشغلها حركة الأحزاب السياسية. وتؤكد هذه الحقيقة أنه بالرغم من أن المجتمع المدني هو نتاج للتطور الرأسمالي؛ إلا أنه ليس شأناً رأسمالياً بحتاً بل يمكن أن تحقق من خلاله مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية مصالحها مثل النقابات العمالية.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص:51.

[2] جهيدة اخوان شاوش، مرجع سابق،.ص:55-56.

[3] حمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 1999،ص:26.

و المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات (تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تُترك حكرا على النخب الحاكمة... [1]

4/ ألكسيس دي توكفيل (فن الحياة المدنية في أمريكا):

هو مفكر فرنسي (1805- 1859)، كانت له رحلة إلى أمريكا، حيث كانت له الفرصة بتسجيل عدة ملاحظات حول الحياة العامة في أمريكا خاصة في مجال المنظمات المدنية ،وقد شغل "دي توكفيل" عدة مناصب على غرار القضاء، الادارة، التشريع، السياسة...

كان **لتوكفيل** الفضل بفتح عيون الباحثين ومفكري السياسة الأوربيين على حقل في مجال الدراسات الاجتماعية وبالتحديد في موضوع "المجتمع المدني" وهذا من خلا كتابه الشهير (الديمقراطية في أمريكا) والذي نشر جزئه الأول عام 1835م؛ هذا المؤلف المرجعي في مجال التنظيمات الأهلي الذي كان ثمرة العديد من الملاحظات التي شدت انتباهه؛ من أهمها نزوع الامريكيين إلى تلك الروح الكبيرة الساعية لتشكيل جمعيات تغطي كافة وجوه النشاط البشري (اقتصادية، دينية ، تعليمية ...)

[1] نفس المرجع ،ص:26.

بحيث أبدى دهشته لتلك "**الروح التوليدية**" الهائلة للجمعيات التعاونية بصفوف المجتمع الامريكي.[1]

رأى "**توكفيل**" أن التضامن بين كل شرائح المجتمع الأمريكي هو السر الذي يكمن في وجه "أمريكا الديمقراطي"؛ أي تلك الروح "التشاركية" بحيث استنتج كون أن هذا النشاط والديناميكية (المجتمعاتية) هي وحدها التي تضمن المشاركة في تلك العُصب أو كما أسماها "**الوحدات الاجتماعية**" الكثيرة و المتعددة النشاطات " الموجهة لخدمة الجماعية لكل فئات بالمجتمع بدون ميل أو نزعة اقصائية تمحي وتتجاوز هذا الطرف أو ذاك، سواء كان ذلك لأسباب "مادية" أو حتى "عرقية"، معتبر هذا المعطى "التشاركي" بمثابة سلطة ضمنية تتسامى فوق كل الاختلافات كما ذكرنا سابقاً وهي بالأساس التمايزات (الدينية، الطائفية، وحتى العرقية...). [2]

ويرى **توكفيل** أن نجاح النموذج "المدني الأمريكي" لم يأتي من العدم؛ بل كان مرهوناً بعدة أسباب ساهمت بصيغة فعالة في نجاح هذا النموذج وقد لخصها في النقاط الثلاثة التالية:

1- الحوادث والبيئة الجغرافية: وفي هذا العنصر قد سلط "ذو توكفيل" الضوء على البيانات الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية فيقول "تمتعت أمريكا بنعمة الأمن على مستوى الحدود أي عدم وجود تهديد الجيران ،أي عملياً كان بناء الدولة واستثمار مواردها في محله بعيداً عن الصراعات والحروب التي من شأنها أن تستنزف موارد الدولة الاقتصادية.

2- الطابع القانوني الدستوري : هذا العنصر يرى فيه أن أمريكا تتمتع بذلك بخاصية جد ايجابية وصحية، وهي الطابع الاتحادي الدستوري للدولة؛ أي ظهور سلطات محلية تتكيف قوانينها مع الطابع المحلي لكل منطقة، و بالتالي القضاء على السلطة المركزية ذات التوجه "**الهرمي المركزي**" كما أن الدستور الامريكي تكيف بصورة جد سلسلة مع "البراديغم الرأس مالي" « le Paradigme Capitalisme » المتصاعد

[1] الكسيس دو توكفيل، الديموقراطية في أمريكا، ترجمة: أمين مرسي قنديل و محسن مهدي ، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1991، ص:37.
[2] نفس المرجع، ص: 105.

نفوذه آنذاك، فقد سمح الدستور الأمريكي للتدفق الحُر للعقارات ورؤوس الاموال وهذا ما أسهم في تبلور عملية الحكم اللامركزي التي نشأت ونمت في بيئة مناسبة ديموقراطية أمريكا يقول **توكفيل** ترتكز على قيم المواطنة « les normes de citoyenneté » هذه المنظومة من القيم التي رأى فيها "توكفيل" تأخذ شكل الممارسات المتوارثة هذا النمط الذي أستعاره عزمي لشارة من أدبيات الفكر الاغريقي وفقط اسقاطات المواطن الامريكي المهيأ بقيم متوارثة تجعله يحظى وبلا منازع بأسمى بامتياز التي تعني الانسان الديمقراطي والتي في معناها باللغة بالإغريقية « Homo democraticus ».[1]

لقد أوصلت دراسة دو توكفيل للدمقراطية في أمريكا إلى حد البحث عن بداية نشأة المجتمع الأمريكي و أصوله؛ فحسب تعبير الكاتب أنه لكي نفهم الاتجاه الذي سارت عليه أمة من الأمم يجب الرجوع إلى نقطة بدايتها, وهذا ما لم يكن عسيرًا عليه في أمريكا؛ لأن أمريكا البلد الوحيد الذي يمكن معرفة تاريخ نشأته بوضوح فلقد تأسس هذا البلد بفعل استقرار بعض المهاجرين القادمين من أوروبا الذين كوَّنوا في أول الأمر مستعمرات تابعة لبلدانهم الأصلية، ولكن الكاتب ركز هنا على المهاجرين الإنجليز دون غيرهم من المهاجرين، وإن كانت لكل هؤلاء المهاجرين العناصر اللازمة لقيام الديمقراطية الكاملة المتمثلة في الشعور بالمساواة التي كانت من آثار الهجرة، وكانت أيضا نتيجة استحالة قيام أرستقراطية قوية بسبب طبيعة الأراضي التي تتسم بها أمريكا. [2]

في الوهلة الأولى بعد تجواله في بعض المدن الأمريكية استخلص أن السعادة بما ظنه في تمتع المواطن الأمريكي بخاصية ما أطلق عليه اميل **دوركايم "بالحس الجمعي"** المفقود لحد كبير كما يقول بفرنسا و أوروبا على العموم ،لاحظ "توكقيل" أن جميع الولايات الأمريكية تتميز عن اوروبا "بديناميته مجتمعية هائلة" ، فكتب **توكفيل** إلى صديقيه **"إيرنيه دو شابرول"** « Ernest de Chabrol » يقول فيها وهو منبهر مما دونه من ملاحظات(تخيل يا صديقي العزيز -ان استطعت ذلك-

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص: 2016-2017.
[2] ألكسيس دو توكفيل، مرجع سابق،ص:42.

مجتمعاً يظم كل دول العالم تقريبا، الانجليز ،الألمان ،الفرنسيين ...أناساً مختلفين في اللغة والمعتقدات والآراء، باختصار مجتمع لا جذور له ولا ذكريات ولا تعصبات ولا روتين ولا أفكار مشتركة ولا شخصية قومية ،لكن السعادة التي ترفرف عليه أعظم من السعادة التي ترفرف على بلادنا بكثير جداً " [1].يبني- **توكفيل**- نظريته و يعتبر من خلالها أن مميزات المجتمع غالباً ما تنشأ عن اصوله، كما يقيم نوعاً من الهرمية بين الانواع الثلاثة للأسباب، فالوضعيتان الجغرافية والتاريخية، كانتا أقل ثُقلاً من القوانين وهذه الخاصية أقل أهمية من العادات والتقاليد والدين، ففي نفس تلك الشروط يمكن ان ينتج عن عادات اخرى وقوانين مختلفة مجتمع آخر، لم تكن الشروط الجغرافية والتاريخية التي يحللها سوى مجرد شروط ملائمة، لكن الاسباب الحقيقية لتلك الحرية التي تتمتع بها الديمقراطية الاميركية، هي القوانين الجيدة وايضاُ العادات والتقاليد والاعتقادات التي يصعب من دونها الحصول على الحرية.[2]

5/ غرامشي (المجتمع المدني كحلبة تنافس ايديولوجي):

لقد عاد مفهوم المجتمع المدني بقوة بعد الحرب العالمية الأولى مع المفكر الايطالي **"انطونيو غرامشي"** (1891- 1937)، والذي يحاول أن يطرح موضوع **المجتمع المدني** في إطار نظرية السيطرة والهيمنة والطبقية، ويستخدمه في عملية اعادة تشكيل وبناء استراتيجية الثورة الشيوعية، فقد جاء **"غرامشي"** بتصور جديد كون أن المجتمع المدني ليس مجالاً للتنافس **"المادي"** كما رأينا مع كل من "ماركس وهيجل"، وانما هو مجال للتنافس وحتى **الصراع الايديولوجي** [3]، ويتجاوز **غرامشي** التصنيف الماركسي التقليدي إلى حدود مجالين هما (البنية الفوقية والتحتية" متجاوزاً بذلك النظرة "الاقتصادوية"، وموجها بذلك الأضواء اتجاه مسألة الايديولوجية واشتغالها السياسي، ومسألة تدخل **"السياسي"**

[1] جوزيف إبستيان ، ألكسيس دو توكفيل (المرشد إلى الديمقراطية)، ترجمة: سمية ممدوح، كلمات عربية للترجمة والنشر ،القاهرة، الطبعة الاولى، 2010، ص:35.
[2] نفس المرجع، ص37.
[3] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق، ص: 63.

Le Politique إلى الواجهة مرة أخرى؛ ويميز **غرامشي** بهذا الصدد بين مستويين أو صعيديين في البنية الفوقية **المستوى الأول** هو: المجتمع المدني أي مجموع المؤسسات التي ينعتها بالمؤسسات(الداخلية والخاصة) بحسب تعبيره **والمستوى الثاني** هو (المجتمع السياسي او الدولة)، حيث ويقومان في نظر **"غرامشي"** بوظائف ايديولوجية وسياسية هي من صميم اشتغال البنية الفوقية وبذلك لا يمكننا لإطلاقا فهم مقاربة "غرامشي" إلى من خلال الرجوع لمفهومين مركزيين وهما: (الاحتواء والسيطرة) **« Domination Hémogénie »** [1]؛ ويعني هنا تلك الوسائل المادية التي تملكها الدولة أو المجتمع السياسي والتي تهدف إلى تحقيق نظام من الأفكار والقيم والتصورات في المجتمع؛ وهي الوظيفة التي يقوم بها بطبيعة الحال "المجتمع المدني" والمثقفون بصورة خاصة.

لفقد أدخل "غرامشي" قطيعة جديدة مع المضمون الدلالي للمفهوم **"المثقف العضوي"** في خضم عمليات تشكل الرأي العام ورفع المستوى الثقافي، ومن هذا المنطلق كانت دعواته مُلحة وصريحة لضرورة تكوين منظمات اجتماعية ،مهنية، ونقابية ،وحتى تعددية حزبية لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غير متنافرة مع البناء التحتيْ، فالمجتمع المدني كطبقة تفرض نفسها مثلاً على سائر الطبقات بالإيديولوجية، تفرض نفسها كقائدة بالإقناع والثقافة، وبموافقة الطبقات الأخرى بينما المجتمع السياسي يفرض نفسه بالسيطرة أي بالقوة والإكراه، فتبدأ هيمنة الطبقات السائدة عن طريق المدرسة والجامعات والبرلمان...الخ[2]، ورأى في انسجام المجالين عملية أساسية في عمليات انشاء مجتمع مدني قوي ومتماسك له القدرة على التكييف مع مختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تتعرض لها البلاد في خضم مسارها التاريخي.

نفس الطرح الذي سار على خطاه وطوره فيما بعد المفكر الفرنسي **"ألتوسير"** في دراسته الشهيرة **(الإيديولوجية والأجهزة الإيديولوجية للدولة)** حيث أقام تمييزاً

[1] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص: 30-31.
[2] برهان غليون، المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية (مداخلة في ندوة المجتمع المدني واشكاليات التحول الديمقراطي)، جامعة قطر، ماي 2001، ص: 03.

بين مستويين: مستوى السيطرة السياسية الذي يقوم به الجهاز الاداري (البيروقراطية) والجهاز الأمني (الجيش و الشرطة ...الخ) أي الأجهزة السياسية وبين مستوى الهيمنة الذي تقوم به الأجهزة الأيديولوجية التي أدخل في عدادها المدرسة والصحافة والحزب ،النقابة ،الكنيسة (المؤسسة الدينية).[1]

يتفق كل من **غرامشي و ألتوسير** على حقيقة أن "العنف المادي" لا يكفي لوحده لتحقيق السيطرة والتحكم في المجال الاجتماعي، بل الامر يستلزم تشغيل وتوظيف الاجهزة الأيديولوجية من أجل اعادة انتاج شروط السيطرة؛ أي التفعيل من دور "الثقافة والايديولوجية في صناعة السلطة وفي هيكلة حقل الدولة الذي هو بحاجة إلى نوع من التناسق والانسجام « Harmonie » .[2]

فالمجتمع المدني من خلال المنظور "الغرامشي" يمثل في نهاية المطاف رابطة تربط بين مكوناتها علاقة (ديالكتيك) Dialectique بالمفهوم "الهيجلي" أي تفضي لصراع بين القطبيتين الإيديولوجيتين هذا المعطى من التجاذب والصراع، يعبر بصورة واضحة واضحة من خلال تحليل "غرامشي" عن التوجه الثقافي الأيديولوجي للمجتمع في كليته؛ فقد كان يرى بأن جميع الناس فلاسفة من حيث (الممارسة الحياتية) فقد كان يركز كثيرا على ما أطلق عليه (بالفلسفة العفوية) Philosophie Spontanée مُحدداً ثلاثة من مجالاتها :

1- اللغة بذاتها التي هي كلية المقولات ذات المفاهيم المعينة وهنا نجد "الحس المشترك" أو "الحس السليم"

2 - الدين الشعبي والنظام الداخلي للمعتقدات وهو ما يشمل "الخرافات" الآراء، وطرق رؤية الأشياء التي جمعها تحت اسم **"الفلكور"** وكل انسان من هذا

[1] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص:30.
[2] نفس المرجع، ص:31.

المنطلق وفق مفهوم "غرامشي" هو بالضرورة (مثقف) إذ يمتلك تصوراً ما للعالم[1]

وبالنسبة **لغرامشي** يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع. ويسميها بـ (الدولة الموسعة) أي منظومة سياسية بشقيها المدني والسياسي؛ وبهذا المعنى يقول (غرامشي): "ان الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني" بينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية، فإن الدولة تحتكر السلطة السياسية عبر اجهزتها ومؤسساتها المختلفة. وبهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة جدلية. [2]

6/ إشكالية المفهوم بالوطن العربي، و جدلية المجتمع الأهلي والمدني :

لربما ما يمكن أن نلاحظه بصورة جلية ذلك التداخل والالتباس القائم بين المجتمع المدني و المجتمع الأهلي خاصةً في مجتمعاتنا العربية، والتي تتشكل أساسًا من تنظيمات ذات الطابع التقليدي؛ مثل "الجمعيات الدينية" التي تشكل الغالبية من التنظيمات ذات البعد "**الأهلي**" و على غرار تنسيقيات الطرق الصوفية والزوايا بشكل خاص والجمعيات ذات التوجه الثقافي التي تخص المجتمعات المحلية على غرار الجمعيات الامازيغية وفروعها المتعددة[3]، وتتخذ هذه المنظمات الأهلية في الغالب النمط "الدفاعي" بحيث تحافظ على تماسك المجتمع داخلياً وتحميه من تدخلات الدولة أو السلطة المركزية، وفي هذه السمات تشترك في الغالب بالنواة "القبيلة" تلك العصبية القوية التضامن بين أجزائها بتعبير **ابن خلدون** أو ما يعرف بحقل الدراسات الاجتماعية عموما **بالعلاقات القبلية** « **Les Relations Tribalisme** »، ونجد في هذا السياق (العشيرة الطائفة ،المذهب العائلة ،الإقليم..) فهي بتعبير موازي تحيلنا للمفهوم الذي جاء به العلامة

[1] مجموعة من الباحثين، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، دار كنفان للدراسات والنشر، دمشق، الط الأولى، 1991، ص: 188.

[2] نفس المرجع، ص:102.

[3] العياشي العنصر، ما هو المجتمع المدني؟ (الجزائر انموذجا)، انسانيات، الجزائر، العدد 13، جانفي- أفريل 2001، ص:69.

"عبد الرحمان ابن خلدون" ألا وهو مفهوم **العصبية**؛ أي تلك العلاقات الاجتماعية التي تتأسس على أرضية "تنظيم "عصبوي" القائم على النسب الدموي والولاء الرمزي للفرد أو (الجماعة الروحية)،لذا فإن هذه المنظمات الأهلية تتقاطع مع الشكل البنائي الوظيفي لمفهوم المجتمع المدني القائم بالأساس على النزعة "الفردانية" individualisme هذه الاخيرة التي تلح كأحد مبادئها الثابتة من كل القيود السياسية على غرار (هيمنة الدولة) أو حتى من القيود الاجتماعية (الجماعة، القبيلة ،الإقليم ..الخ)،فهو من هذا المنطلق (المجتمع المدني) وليد الدولة الدنياوية، العلمانية في الغرب فالمجتمع المدني في المجتمع الغربي يتعارض بشكل كبير مع خصوصيات المجتمع المدني الاهلي في مجتمعاتنا العربية. [1]

فهو اذا وليد النهضة الاوربية بامتياز وفي هذا الصدد لا يمكننا إلا أن نستحضر أب الفكر التحرري الفرنسي **"رنيه ديكارت"** ومقولته الشهيرة **(أنا افكر اذاً انا موجود)** حيث جعلت من الانسان وارادته الحرة مبدأ أساسي في عملية الحراك على غرار أصحاب نظرية التفكير الاقتصادي البريطاني ونعني هنا كل من (أدم سميت- ودافيد هيوم- جون ستيوارت ميل)[2] وصولاً لأصحاب نظرية العقد الاجتماعي الذين صاغوا اللبنات الاولى لظهور الدولة الحديثة بمفهومها **"البرجوازي الرأس مالي"** في أوروبا .

وعلى العموم فالجدل لازال قائماً حول الحسم الاصطلاحي فلا يزال هناك من يرفض فكرة المجتمع الأهلي ويستبعد اقحامه ضمن بوثقة المجتمع المدني ويجعله بمثابة الوجه الآخر للمجتمع في أشكاله الضيقة [3] فهو إذن وليد النهضة الأوربية بامتياز؛ هذه الاخيرة التي جعلت من الانسان وارادته الحرة مبدأ أساسي في عملية الحراك على غرار أصحاب نظرية التفكير الاقتصادي البريطاني ونعني هنا كل من (أدم سميت- ودافيد هيوم- جون ستيوارت ميل) .وعلى العموم فالجدل لازال قائماً حول الحسم الاصطلاحي فلا يزال هناك من يرفض فكرة المجتمع الأهلي ويستبعد

[1] عبد الإله بلقزيز، الديمقراطية والمجتمع المدني، مطبعة افريقيا الشرق، الدار البيضاء، الط الأولى،2008 ،ص:21.
[2] جاد كريم الجباعي: **المجتمع المدني هوية الاختلاف**، دار ألفايا للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق،2001،ص79
[3] العياشي العنصر، مرجع سابق، ص: 69.

اقحامه ضمن بوثقه المجتمع المدني؛ ويجعله بمثابة الوجه الآخر للمجتمع في أشكاله الضيقة، فالطرف الرافض لهذا الطرح يري بأن المجتمع الأهلي قائم بالأساس على مصالح ضيقة، وجاء المجتمع المدني (الغربي) أساساً بغية تحطيم هذا الموروث المناصر لمصطلح المجتمع المدني في قالبه (الأهلي) أي البناءات ذات الأُطر الموروثة على غرار (القبيلة، العشيرة، المذهب، الدين العائلة العرش) هذا الطرف الذي يُلح بالقول أن هذا الطرح الذي يقحم المنظمات (القبلية) في خضم مؤسسات المجتمع المدني منافي تماما للمبادئ التي قام على أنقاضها الإطار النظري لفلسفة المجتمع المدني.[1]

أما الفريق الثاني الرافض أساساً لمبدأ الفصل بين المصطلحين برر رفضه بالقول (إن محاولة إقامة هذا التمييز لا تمثل الا محاولة جديدة ومفضوحة لإنعاش واعادة احياء برنامج "الحداثة السياسية العلماني كأبرز ميزة، فهذه المنظمات الأهلية من خلال الطرح الذي جاء به الباحث المغربي **"عبد الاله بلقزيز"« تعمل على حماية المجتمع من بطش الدولة وتسلطها وان منظمات المجتمع المدني وفق مرجعياتها الحديثة تتميز بنوع من "النخبوية الاداتية والمرونة في تعاملها مع الأنظمة السياسية** »، ويضيف في ذات السياق أن لكليهما الحجج والبراهين لكي يفرض كلٌ منهما من ذاته كقوة مدنية.[2]

ويرى عالم الاجتماع الجزائري **"العياشي العنصر"** أن للمصطلحين في الحالة الجزائرية يتميزان بنوع من التلازم والتعايش ولكل فريق مجال تنشط فيه؛ فبينما نجد القوى الاجتماعية المحسوبة تقليديا ضمن إطار القوى الديمقراطية بنزعتها (العلمانية الحديثة) تستعمل وتوظف بقوة مفهوم المجتمع المدني، وتجعل من بعض المجالات مسرحاً له على غرار (منظمات حقوق الانسان، مركز البحث والدراسات بحقل التنمية الاجتماعية والمشاركة السياسية...)، يلاحظ في السياق ذاته القوى الاجتماعية ذات التوجه التقليدي (الديني النزعة المحافظ) حاضرة بشكل قوي في مجال الجمعيات والتنظيمات الاهلية التي تفضل استعمال هذا المصطلح الذي

[1] نفس المرجع، ص:70.
[2] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق،ص:23.

تراه أكثر ملائمة و مواكبة لطبيعة وتركيبة المجتمعات العربية، ويرى أنصار هذا الطرح بأن المنظمات الأهلية هي الأكثر احتكاكاً بالقاعدة الشعبية لما تتميز به من بُعد عن كل أشكال الممارسة البيروقراطية والبناء التنظيمي النخبوي. [1]

لقد عرف توظيف مصطلح المجتمع المدني بالوطن العربي العديد من التحديات، تتمحور بالأساس من ناحية (البنية والمضمون) فهو من وجهة نظر المفكر **"أحمد شكري الصبيحي"** لم يخلو ابداً من عمليات التوظيف(السياسي والإيديولوجي)؛ فهو لم يستقر على مضمون واحد طيلة مسار تطوره، وبقي يواجه مجموعة من العوائق والصعوبات تتلخص أساساً في القيم الأساسية التي لابد أن يشتمل عليها للمجتمع المدني؛ على غرار ظهور روابط مدنية تسعى فقط لتحقيق مصالحها المادية والمعنوية؛ أو حتى عبر غياب مجموعة من القيم و المُمارسات على غرار قيم الاحترام والتسامح والتكافل والتنافس النزيه والصراع السلمي، هذه الشروط التي لطالما كانت محل تساؤل في المجتمعات العربية بالتحديد[2]

لطالما عُرفت المجتمعات ببلدان الجنوب، والمجتمعات العربية الاسلامية بالتحديد بصفتها وعاء يستقبل كل تلك المفاهيم التي تمتد روافدها لمنبعها الاصلي ونقصد هنا (الحضارة الغربية)؛ بدون حتى مراعاة **تاريخانية** تلك المجتمعات المستقبلة لتلك السياقات الفكرية (الغربية)؛ ولا حتى لخصوصياتها الثقافية الحضارية التي تختلف جذرياً عن ما هو موجود في الغرب، طرح البعض الآخر مفهوم المجتمع الأهلي لكي يكون بديلاً (عربيًا-إسلاميًا) لمفهوم المجتمع المدني، على أساس أن مفهوم المجتمع الأهلي يشير إلى المجتمع الذي يرتكز في بنيته على أساس من الوعي والتوازن وانسجام الرؤى وتوحدها في ظل إطار عام يرسم لهذا المجتمع الشكل الحضاري المميز له، ومن ثمّ فهذا المفهوم يقترب كثيرًا من تاريخ وطبيعة المسلمين ولذا لم يتأثر المجتمع الإسلامي بمظاهر الانحطاط التي أصابت دولته لعدة قرون بسبب تأصل مفهوم المجتمع الأهلي في ثقافته وتداخله مع دورة

[1] العياشي العنصر، مرجع سابق، ص:71.
[2] أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني بالوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2008، ص: 29.

حياة المجتمع الإسلامي عبر عدد من الآليات التي كان في مقدمتها: المسجد، مؤسسة الصدقات، الوقف، مؤسسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. في حين أن مفهوم المجتمع المدني وافدٌ علينا من مجتمعات لا يمكن أن تنسجم ورؤيتنا الدينية والأخلاقية والاجتماعية. [1]

ويشير **كوثراني** في هذا الإطار إلى أن دراسات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العربية-الإسلامية أظهرت أن ثمة تاريخًا أهليًا متنوعًا متسع الموضوعات غني المصادر، على عكس ما كان يعتقد البعض من أن الدولة في التاريخ العربي-الإسلامي كانت دولة طاغية قابضة على المجتمع نافية لاستقلاله، بل على العكس يمكن القول بأن التاريخ العربي-الإسلامي شهد انفصالاً بين الأمة والدولة، فالأمة في التاريخ العربي-الإسلامي لم تندمج اندماجًا كليًا في الدولة، فبقيت العلاقة بين جماعات الأمة وفرقها ومللها من جهة، وأهل الدولة من جهة أخرى علاقة واسطة لا علاقة اندماج، وعلى الرغم من تشكل مؤسسة دينية رسمية في التاريخ العربي-الإسلامي، بقي قطاع من العلماء والفقهاء خارج نطاق الوظيفة الرسمية لاسيما لدى أهل التصوف والتشيع في العالم الإسلامي، وبرزت في تاريخ الحضارة الإسلامية نماذج لتكوينات لعبت دورًا وسيطًا بين الأمة والدولة مثل: المسجد، أصحاب الحرف والطوائف والصناعات، العلماء، مؤسسة الوقف. [2]

ذات المسار تبناه المفكر السياسي السوري الدكتور **برهان غليون** الذي يؤكد على أسبقية المجتمعات العربية الإسلامية لتبني مصطلح المجتمع المدني ويستشهد بهذا الصدد في نظام الشورى و إقحام العام والخاص التي تبناها الخليفة الأول (**أبو بكر الصديق)** والذي جاء بعد توليه منصب الخلافة وصعوده للمنبر بقوله **"إن أطعت فأعينوني و إن عصيت فقومني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم. لقيد وليت عليكم ولست بخيركم** .."؛ و بهذا المعنى فقد

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص: 222.
[2] سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والمؤسسة الدينية والمطلقات في العالم العربي، جريدة الحياة اللندنية، العدد 13983، بتاريخ: 2001/3/27، ص 10.

كانت (فكرة الإجماع) المستوحاة من الشريعة أول خطوة في تدعيم مسار عملية دمج السياسي بالمدني، هذا النظام الذي يقوم على أساس (**الشورى**).[1]

هذا ما لاحظه كذلك عالم الاجتماع الجزائري **الزبير عروس** الداعم لمفهوم المجتمع الأهلي بصفته يرتبط بتراثنا العربي – الاسلامي؛ والذي لطالما وظف من طرف منظمات مدنية ذات توجه إسلامي على غرار "جمعية الارشاد والاصلاح". ذات المصطلح الذي يتوائم مع ما جاءت به الصياغة النظرية التاريخية للتنظيمات الجماهيرية بالعالم الاسلامي، والتي تجعلنا نعود للإرث الاسلامي الذي كانت له آراء غزيرة حول مفهوم المجتمع المدني لكن وفق خصوصياتنا الدينية [2]، ذات الخطاب الذي عاد بصفة مشحونة مؤخرا حول مسألة ضرورة احياء المجتمع المدني بالوطن العربي بدافع حراك الشارع المنتفض والناقم على ما آلت اليه الأوضاع السياسية والاقتصادية من تردّي، هذا الحراك ذو البعد الثوري الذي اطلق عليه تسمية (**ثورات الربيع العربي**)، هذه الأخيرة التي كانت تونس شرارتها الأولي لتمتد فيما بعد ذلك لكل من مصر وليبيا وسوريا واليمن، غليان شعبي الذي أرجعه الكثير من الباحثين المختصين بالتحديد في الحقلين الاجتماعي والسياسي لأزمة حقيقية في عمليات الانتقال الديمقراطي، وبقاء العنصر "المدني" بعيدا عن رهانات اتخاذ القرار. إذا أن تلك الانتفاضات جاءت ضد أنظمة (استبدادية) فاقدة لخلفية ومرجعية اجتماعية شعبية داعمة، بعدما اعتمدت تلك الأنظمة وطيلة عقود على أجهزتها القمعية لضبط وتسيير مجتمعاتها، ذات الأنظمة التي عمدت على ابعاد جزء كبير من هذه العصب المدينة لسلطتها القهرية عبر حُزمة من القوانين والتشريعات قوضت بصفة حاسمة من نشاط وحيوية هذه العصب المدنية، هذه الأخيرة التي لطالما ارتبطت في مخيال المواطن العربي و في الكثير من الأحيان بالسلطة السياسية كأحد اجهزتها. [3]

---

[1] برهان غليون، نقد السياسة (الدولة والدين)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(المغرب)، الط الرابعة، 2007، ص 135.

[2] الزبير عروس، الحركة الجمعوية في الجزائرية الواقع والأفاق، منشورات crasc، وهران، العدد 13، سنة 2005،ص: 31.

[3] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص: 98.

تواصل النبش في أسبقية المسلمين في تبني مفهوم "المجتمع المدني" كممارسة عقدية، وهذا ما قام بتبيّانه الفيلسوف المغربي **محمد عابد الجابري** بعد استحضاره لمقدمة (الحبسة) **لابن تيمية** الذي يقول فيها **(وكل بني آدم لا تتم مصلحتهم لا في الدنيا و لا في في الآخرة إلا بالاجتماع و التعاون و التناصر على جلب منافعهم، والتناصر لدفع مضاربهم)**، فالمدنية هي ضرورة أناسية وواجب ديني على كل مسلم العمل على تحقيقه من أجل أن تعم المصلحة العامة، و ذهب في نفس السياق **الماوردي** في نظريته حول علاقة الحاكم بالرعية واضعا شروطه العشرة ليصلح حكمه و يعُم الأمن، هذه النقطة التي ألح عليها في **الشرط الخامس** الذي يعتبر فيه صواب الرأي هو في تدبير شؤون الرعية و تقريب المسافات، بتغليب حكمة الأخذ برأي الجماعة، ومن هنا يظهر لنا رأي **الماوردي** الذي يعطي الأولوية للفعل التشاركي و المدني أو البنى الوسطية التي يعتبرها حلقة أساسية لصالح أي أمة و مجتمع .[1]

وقد عرف المصطلح مخاضْ حقيقي منذ سبعينيات القرن الماضي؛ تماشيا مع طبيعة الخطاب السياسي الذي أراد بصفة غير مباشرة بمسايرة عودته في المجتمعات الأوروبية خاصة بتلك البلدان التي أعلنت بصفة "مُحتَشمة" تبني الخيار الديمقراطي على غرار تونس الجزائر مصر ...الخ، غير أن الاستخدام الواسع لهذا المفهوم ضل دائما محل شك ،بسبب تلك الانتقائية والارتجال التي أفقدت المصطلح ذلك البريق وتسببت له في انتكاسة حقيقية ،نظرا لتعدد صيغ توظيفه، فأدبيات المصطلح في البيئة الغربية جعلته يتخذ عدة معاني واشارات مضللة، فهو أحيانا يُعد مرادفاً للمعطى الديموقراطي، وأحيانا اخرى هو مرادف لحرية السوق، وتارة ثالثة هو انعكاس للحرية.. !؛ كما يبرز ذلك المفكر الفلسطيني **عزمي بشارة** والتي تراوحت آراءه ما بين التقبل، الرفض، والتحفظ... ففي حين يتجه فريق من المفكرين العرب إلى التبني التام أو النقل شبه التام لكل ما هو غربي يقينا منهم بالطبيعة (الكونية) التي تتخذها المفهوم بصفته أحد تمظهرات

[1] محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون (العصبية والدولة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الط السادسة، 1994، ص:134.

العولمة Mondialisation التي تلزمنا بتبني المصطلح كمسايرة لحركة التاريخ، دون أن يراعي هذا التيار تلك الفوارق والخصوصيات التي نتميز بها نحن كمجتمعات عربية، في حين يتجه فريق آخر من الاصوات الرافضة للمفهوم متخذين موفا لن نبالغ إن قلنا أنه "تشاؤمي" حيث ينكر هذا الفريق فكرة قيام مجتمع مدني عربي على الإطلاق، نظرا لتناقض قيم المجتمع المدني (ذو المرجعية الغربية) مع القيم الاسلامية حسب ما تدعيه[1]، وهذا الفريق بالذات الذي خصه الدكتور **سهيل لعروسي** بنعت "سلفيي الفكر بالوطن العربي" هؤلاء الذين تبنوا في مراحل متأخرة المصطلح لكن وفق مقاربة وموازنة إسلامية وذلك بالرجوع للبحث عن أصل المصطلح كممارسة في الزاد التراثي الإسلامي؛ متجاوزين بذلك مفهوم الديمقراطية أو المجتمع المدني، ووظفوا في مقابل ذلك مصطلح **"الشورى"** كبديل عن ذلك السياق الغربي الذي جاء من خلاله .وبذلك الإقرار والدعوة الصريحة لإقامة قطيعة في استعمال (مصطلحات أعجمية) والإلتفاف بصفة كلية حول المعجم المصطلحاتي (العربي-الإسلامي) وهذا ما يعكس بطبيعة الحال موقف ايديولوجي يميل اكثر فأكثر إلى تحقيق القطيعة مع المشروع النهضوي الأوروبي.[2]

وقد صاحب ظهور المصطلح في البيئة العربية حركة إسلام سياسي جد نشطة قامت بتوظيف وإعادة استنطاق كل ما جاء في "الكتاب والسنه" وتسخيره كبديل وحل لجميع المطبات والعوائق التي تواجه المجتمعات العربية الإسلامية، رافعين في ذلك شعاراً أوحد تلخص في مقولة **(الإسلام هو الحل)**؛ هؤلاء من أسماهم الباحث **"سهيل لعروسي"** بالجيل الثاني من السلفيين؛ وذكر منهم **جمال الدين الافغاني** (1839- 1897) وتلميذه **محمد عبده** (1849-1905) اللذان نلتمس عندهما رغبة في مدّ الجسور ما بين المرجعيتين،(التراثية الغربية الإسلامية و ما يقابلها من مرجعية نهضوية الأوروبية)؛ تواصل من حيث الممارسة الاجرائية فحسب، بمعنى آخر أن مشاكلنا نجد لها حلا فقط بالبحث والتنقيب في تراثنا الديني (الكتاب

[1] نفس المرجع السابق، ص: 120

[2] عبدالحميد اسماعيل الانصاري، نحو مفهوم عربي اسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 272،مارس 2017، ص:102.

والسنه)؛ الذي هو صالح من منطلق هذا الفريق لكل زمان ومكان، وتلك العملية المعروفة بآلية (تأكيد الذات والدفاع عن النفس)، هذه النزعة الذي يقول **الباحث سهيل لعروسي** متأصلة منذ ظهور الرعيل الاول من السلفيين كتيار فكري، أي مع بداية القرن الثاني عشر وهذا ما كان عند ابن حزم في الفصل ما بين النحل الملل، والسياسة الشريعة **لأبن تيمية**، والطرق الحكيمة **لابن القيم الجوزية**. هذه الأطروحات التي تلح وتأكد في حق الأمة في مبدأ "المشاورة" ومحاسبة الحاكم عند اللزوم.[1]

في هذا الإطار أكد **الحبيب الجنحاني** على أن المفهوم مفهوم دخيل على تراث الفكر السياسي (العربي- الإسلامي)، لم يبرز في الخطاب السياسي العربي إلا في العقود الأخيرة، وأنه لم يكن ضمن كثير من المفاهيم السياسية الغربية مثل الوطن والدستور والانتخابات التي تأثر بها رواد الفكر الإصلاحي العربي في القرن التاسع عشر[2]، فقد رأى في مفهوم المجتمع المدني نموذجًا لما أطلق عليه المفاهيم "الرحالة" أو "الموضة" التي ترد على المنطقة بين الحين والآخر ضمن مجموعة من المفاهيم الأخرى، وأشار في تفكيكه للمفهوم إلى أن مفهوم المجتمع لشدة رسوخه صار واضحًا أو يكاد. ولكن موضع الغموض فيه تكم في صفة **المدني** التي قد تكون في مقابلة عسكري إذا كان الحديث عن العلاقات المدنية-العسكرية، أو ترتبط بعدد من المفاهيم الأخرى مثل المدينة ومتطلباتها، وبالمدينة التي اعتبرت ضمن مفهوم الحضارة، كما يرتبط المفهوم أيضًا بمفاهيم "المواطنة" ومفهوم "الثقافة المدنية[3]"، فيما بعد استعرض المفكر **سيف عبد الفتاح** في عرض طرح مغاير تحت مسمى "مؤسسات الأمة" التي يعتبرها أحد فروض الكفاية على أبناء الأمة، داعيًا إلى إعادة تعريف مفهوم السياسة من منظور الخبرة الإسلامية، معتبرًا مؤسسات الأمة تلك جزءًا لا يتجزأ من وسائل هذه الأمة في حماية كيانها الحضاري، من نماذج هذه المؤسسات: المسجد، الإفتاء، العلماء، الحسبة، الوقف... معتبرًا أيضًا أن الوقف مَثَّل

[1] سهيل عروسي، المجتمع المدني والدولة: (دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية) دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى،2001،ص:174.
[2] الحبيب الجنحاني، مرجع سابق، ص:11.
[3] نفس المرجع، ص: 25.

في الخبرة الحضارية للأمة الإسلامية السند الاقتصادي الذي وفر الضمانة الأساسية لاستقلال مؤسسات وتكوينات مجتمعية مختلفة؛ وتبعا لذلك ظهرت دعوات صريحة لإعادة تبني المفهوم الأهلي باعتباره جزء لا يتجزأ من تراثنا الديني- الاجتماعي.[1]

7 / التضارب بين مفهوم المجتمع المدني و الدولة:

لقد تمت الإشارة إلى أن ظهور مفهوم "المجتمع المدني "كان متزامنا مع نشوء الدولة القومية ونمو الرأسمالية التجارية (الماركانتالية)، وتمحور، آنذاك، حول مفهوم" المجتمع البرجوازي " كما عند (هيجل وماركس). لكنه المفهوم اكتسب مدلولات جديدة مع تطور الدولة الحديثة، والتحولات في النظام الدولي، وتأثيرات العولمة الاقتصادية (الرأسمالية) والثورة في الاتصالات ونظم المعلومات .واكتسب المفهوم بعدا أيديولوجيا لربطه بالحركات التي شهدتها بلدان أوروبا الشرقية، في عقد الثمانينات، والتي توجهت نحو تقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد والتشكيلات السياسية والحركات الاجتماعية والنقابات والاتحادات النقابية والمهنية [2]، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي؛ منح المفهوم بعدا "تنموياً" من خلال منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومنح هذا اسقاطاً جديدا لمفهوم "المجتمع المدني". فهذه السياسية التي روجت لها المؤسسات المالية الدولية، وخطاب "الليبرالية الجديدة" ركزت على حصر دور الدولة في تهيئة بيئة قانونية وبنية تحتية ملائمة لنمو القطاع الخاص باعتباره أداة التنمية الأساسية، مع توفير حد أدنى من المشاركة والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، من الرعاية الاجتماعية لأفقر الفقراء (ما يعرف بشبكات الحماية الاجتماعية)[3]. ودخلت لاحقا مفردات جديدة على خطاب التنمية خصت بالأساس منظمات المجتمع المدني كالمشاركة، والتمكيّن، و لعب أدوار سياسية تعطي لها الأولوية في اتخاذ القرار...، لقد منح المجتمع المدني وظيفة حماية الفرد من تعسف الدولة

[1] أحمد أبو زيد، نظام الوقف الإسلامي:(تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة)، انظر الموقع: http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Wakf/wakf.htm

[2] جاد الكريم الجباعي، مرجع سابق، ص:75.

[3] عزمي بشارة مرجع سابق، ص: 255.

وسطوته؛ أي منح بعدا واقيا وحاميا للفرد من تدخلات الدولة وتجاوزاتها، يمكن النظر إلى منظمات المجتمع المدني (والأهلي) من منظور وظائفي .أي من حيث ما قد توفره من حماية إزاء تعسف أو تجاوزات السلطة المركزية، وكذلك إزاء ما تفرزه آليات السوق الرأسمالي من استثناء واللامساواة وتهميش. لكن من وظائف منظمات المجتمع المدني أن توفر الحماية للفرد ضد تعسف أو قمع أو تجاوزات بعضها البعض بما في ذلك تعسف المنظمات التقليدية (العشائرية والطائفية والمحلية)، وتجدر الإشارة هنا أن من وظائف الدولة الديمقراطية توفير الحماية للمواطن من تجاوزات لحقوقه قد تقوم بعض منظمات المجتمع المدني أو الأهلي. وتم تسويغ هذا التوجه عبر مقولة أن حرية تشكيل منظمات مدنية هي صلب حقوق الإنسان .و اعتبار أن هذا الحق يتجسد في تشكيل الروابط والمنظمات والمؤسسات الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة، والمطالبة بتنفيذ برامج وخطط وقوانين معينة، والدفاع عن مصالح وحقوق الفئات الاجتماعية المختلفة. ومن هنا ففكرة مشاركة الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في عمليات التنمية. ونجد في هذه التوجهات تفسير الاهتمام الدولي(الغربي الحكومي والمدني المحلي) في تشجيع وتمويل العديد من المنظمات غير الحكومية في دول العالم الثالث.[1]

كان للمفكر **سعد الدين ابراهيم** موقف حاسم مع المنظمات ذات الطابع (الأهلي الديني)، إذ يقول " المجتمع المدني يقتصر على المنظمات الغير إرثيه و الغير حكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة" ويستثني هذا الموقف المؤسسات ذات الخلفية الدينية على غرار(مؤسسة الأوقاف، المدارس و المعاهد والكليات الشرعية التابعة لها، كما يستثني الخيرية في الدول لخدمة الفقراء و مساعدة المحتاجين. [2]

[1] نفس المرجع السابق، ص: 260.

[2] محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية (دراسة تحليلية نقدية)، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2013، ص:14.

ويتجه ليقدم نفس الرؤية الباحث **"محمد أحمد"** عي مفتي فالمجتمع المدني هو مصطلح تمخض عن حراك مجتمعي شامل عرفته المجتمعات الغربية التي ثارت بالأساس على منظومة حكم ديني قوضت من كل إرادة الافراد، و لهذا فإن المجتمع المدني بهذه الرؤية هو مجتمع التعدد والاختلاف و التعارض و التناقض، و منه فمؤسساته المتعددة من صحافة، و نقابات، جمعيات، مجالس نيابية ... عليها بالضرورة أن تؤسس للفعل المضاد الذي يقع كرقيب في مواجهة الدولة، لذا فالمجتمع المدني هو كيان حداثي له توجهات تتنافى شيئا ما مع طبيعة المجتمع الأهلي الذي يتحرك وفق معطيات محدودة جدا على عكس الطبيعة المطلبية الكبيرة التي تعد ركيزة المجتمعات الديمقراطية الحديثة. [1]

للمجتمع المدني عدة خصائص والمميزات تجعل منه قوة فاعلة قادرة على إحداث التغيير الاجتماعي وتكريس الفعالية السياسية والانتقال بالإفراد من موقع السلبية والانكفاء على الذات إلى أفراد منظمين و مهيكلّين في مؤسسات وهيئات مدنية، أفراد قادرين على التمتع بحقوقهم في المشاركة الاجتماعية والسياسية وهو ما جسدته عبر التاريخ الحركات الاجتماعية في مختلف تظاهراتها وتجلياتها، أو عبر الدور الذي لعبته النقابات في أوروبا الشرقية مثلما حدث مع نقابة التضامن في بولندا، بل لحد الآن لا تزال أوروبا الشرقية تتميز بحركية اجتماعية وسياسية قوية للغاية .إذن ليكون المجتمع المدني قويا وحيويا، لابد له من أن يسعى إلى المحافظة على استقلالية عن جهاز الدولة والمؤسسات الرسمية. [2]

و يعتبره الباحث **أحمد شكر الصبيحي** مفهوما ذو أبعاد حضارية متعددة، وبالتالي فهو رهان حقيقي لتحقيق المشروع الحضاري، الغاية التي تقترب من أهدافها بالفكر الغربي، بالرغم من التحفظات التي يمكن وضعها في عملية استنباته أو استزراعه في الفكر العربي، وللمجتمع المدني أهداف رئيسية منوطٌ به تأديتها يمكن استخلصها في نقطتين :

[1] نفس المرجع السابق، ص: 17.
[2] نفس المرجع، ص:165.

أ- الهدف الأول:

الدفاع عن الطابع التعاقدي للدولة، وهو عمل يقتضي عن الدفاع عن مطاب المشاركة والتبادل بالصورة التي تفعل وتفضي إلى تقليص آلية السيطرة والاكراه التي تمارسها الكثير من الدول القطرية العربية وبأشكال مختلفة ومتعددة، فيتحول اذا الدفاع عن مفهوم المجتمع المدني إلى جزء من الدفاع عن مشروع الديمقراطية في الوطن العربي

ب- الهدف الثاني:

إن ترسيخ كل ما يسمح بتوسيع دائرة المجتمع المدني في مجال الذهنيات ومجال الممارسة الاجتماعية يعد بمثابة وسيلة للمساهمة في استبعاد كل ما يمكن أن يُحول النسيب إلى مطلق، والتاريخي إلى طوباوي، بمعنى آخر هو عبارة عن عملية حضارية متواصلة [1]؛ فهوم بهذا المعنى يعزز من بعض القيم الاجتماعية على غرار التكافل التضامن والتماسك بين أفراد المجتمع الواحد، و ينمي قدرات الاعتماد على الذات ويقتل الاتكالية، ويشجع من روح المبادرة.

[1] أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص: 31.

الفصل الثالث:

المرجعيات التاريخية

للنشاط المدني بالجزائر

تمهيد :

من المُفيد الإشارة الى أن تحديد الإطار التاريخي لتبلور المجتمع المدني كمفهوم وممارسة في التاريخ الجزائري ابان الاحتلال لا أختصره في تنظيم مدني معين كما أسلفت الذكر؛ لأن جذور المفهوم في الفكر المدني الجزائري بدأت منذ الاحتلال بمسميات مختلفة عن تلك المعتمدة في الفكر السياسي المعاصر(الطرقية، الزوايا، العروشيات، المساجد،....)، فالجمعيات المعبرة عن الممارسة المدنية لها ما يوازيها في ظل الاحتلال بفاعلية وأدوار نضالية تخطت المخططات الاستعمارية اللامتناهية، و تؤكد مطالب هذا المبحث نظرية سياسة بمنطق استعماري والتي تشكلت معالم تلك النظرية بتوجهات متعددة للسياسة الاستعمارية.[1]

سنتطرق بهذا الفصل الثاني لمؤسسة الزاوية كإطار اجتماعي وثقافي عرفته الجزائر ابان الحركة الاستعمارية وهذا ما سنتطرق إليه بإسهاب بالعناصر الأولى من هذا الفصل، بحيث تعتبر الزوايا والطرق الصوفية ظاهرة اجتماعية جديرة بالاهتمام من حيث ثبوتها عبر الزمان والمكان، حيث تحظى بقدر لا بأس به من المداخلات في المناقشات العلمية، خاصة في تاريخ الجزائر الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي، فقد كانت من المواضيع الملفتة للانتباه منذ بداية ظهورها. فكثرتها وامتدادها وانتشارها في المدن والأرياف والجبال والصحاري الواسعة، وإقبال الناس عليها لأخذ العلم من مشايخها جعلها مؤسسة تحمل بعدا جد هام و حساس. [2]

كل هذا إن دل على شيء فإنما يدل على مكانتها في المجتمع كروابط مدنية ذات أبعاد متعددة فهي في الأصل روابط دينية لكن اتخذت وظائف أخرى فيما بعد (الجهاد، التعليم ،القضاء، التكافل الاجتماعي.... الخ)، وقد ظل النقاش قائما حولها بين القبول والرفض؛ فهناك من ينظر إلى الزوايا على أنها أوكار للبدع والخرافات، وبؤرا للمفاسد ومنبعا للعادات السيئة التي تشد الفرد إلى الوراء. وبالمقابل فهناك من يرى أن هذه الزوايا مراكز للإشعاع الروحي والعلمي ومنابع للهداية والفضيلة،

[1] محمد الصالح أيت علجت، صحف التصوف الجزائرية (من 1920 إلى 1955)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001،ص17.

[2] BENTOUNES K : (*soufisme : l'héritage commun*), Edi., Zaki Bouzid.,2009, :p57

والأخلاق، وأنها صاحبة الفضل في استمرار الأفكار الصوفية، وكذا الحفاظ على الإسلام والقرآن، أما من الناحية الاجتماعية فهي مكان استقبال الفقراء والمساكين، وعابري السبيل، والضيوف. أما من الناحية التاريخية فقد كانت لها ادوار سياسية هامة حيث نابت عن السلطة السياسية في البوادي والأرياف و لزمن طويل وشغلت دورالوسيط بينها وبين المجتمعات المحلية الممثلة في القبائل والأعراش[1]. و عند الحديث عن الزوايا لا بد من التّطرق إلى موضوع التّصوّف الذي يشكّل أحد معالمها الأساسية و المعزز لحركيّتها التي تميّزها عن باقي مؤسّسات المجتمع الجزائري في مختلف الفترات الزمنية . جزء مهم في تاريخ الجزائر الثقافي و الاجتماعي، خاصةً و أنها تشكل الإطار المرجعي للمجتمع منذ مدة طويلة [2]

وبالجزء الثاني من هذا الفصل سنتطرق إلى ظهور الإرهاصات الأولى لنشاط المدني في شكله "النضالي" مع رواد **"الحركة الوطنية الجزائرية"** خاصة بعد قانون 1901م الذي سمح لعديد الشخصيات الوطنية بتأسيس منظمات أهلية تصدت بقوة للسياسة الاستعمارية ، لننهي الفصل بترصد الحراك المدني بعهد الدولة الوطنية المستقلة؛ لنحلل علاقة هذه المنظمات المدنية بسلطة الحزب الواحد وصولا لغاية أحداث 1988 هذا المنعطف التاريخي الذي دفع بالنظام الحاكم آنذاك بالتسريع بإطلاق مشروع التعددية المدنية .

1 / الزوايا بالجزائر...النشأة، الدور، وروح المقاومة:

و يُرجِع الأستاذ عبد القادر بوعرفة الهلالي ظهور الزوايا و التصوف إلى ما أسماه بالحواضر العلمية في عهد "نوميديا" إذ يرجع أن العقل الفلسفي الجزائري وقع في دائرة التّوفيق بين النص المسيحي و المُتُن الفلسفية اليونانية ، من خلال أعمال "القديس **أوغسطين"** في كتاب (مدينة الله) و(رسالة السعادة)، ثم ظهر في العصر الوسيط "علم الكلام" نتيجة دخول الإباضيين و تأسيس الدولة الرّستمية (بتيهرت)، فكان للمناظرة الكلامية تأثير في خلق مجال للتنظير الإيديولوجي و المذهبي ، حينها

[1] مصطفى راجعي، التديّن وجودة الحكامة في الجزائر، دار حامد، عمّان، الأردن، 2014، ص:25.
[2] أيت علجت محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص:45.

طغت مسائل كالحرية، التوحيد، التسيير و التخيير ، التشبيه و التجسيم ، ثم انتقلت الأعمال لتركز على مسألة التوحيد ، ثم في القرن 15 م، غلب في المؤلفات العلمية، مجال التصوف و الزهد كرد فعل تجاه:

1- التركيز على مسائل الفقه و فُروعِه بصورة غير موضوعية.

2- طغيان الصدام بين الفروع و العوارض مما جعل الكتابات مزيج من التحليل و التركيب.

3- تفشي الأراجيز الشعرية على الكتابات العلمية و المنطق و كذا حضور المِخيال الأسطوري للتصوف. [1]

و يذكر الكثير من الباحثين أن أصل الزاوية كان عبارة عن رباط، إذ تحول و تطور مع مرور الزمن، **فالرّباطات** هي الثكنات التي تحمي الثغور الإسلامية من الحملات الصليبية و كانت عبارة عن ملتقى للرجال و النساء الذين تركوا ملذّات الدنيا و كرّسوا حياتهم للعبادة و الذّكر في الرباط الذي لم يكونوا يغادروه إلا للجهاد، وقد عرفت سواحل المغرب العربي هذه الرّباطات في القرن الخامس هجري، و من أهمِّها : رباط بونة (1048م) أين يوجد ضريح الشيخ **أبو مروان البوني**، و رباط شرشال، و كان الدُّعاة ينطلقون منها لنشر الإسلام في إفريقيا فأسلمت مجتمعات الغرب الإفريقي بفضل **التيجانيين** في كل من دول: (السنغال، مالي، بوركينافاسو، الساحل العاج، غامبيا)، و في الشرق انتشرت السنوسيّة في (السودان، تشاد، تنزانيا، الصومال). [2]

و كان الأتباع يتلقّون في الرّباط تربية روحية تهديهم إلى مكارم الأخلاق، و صارت الرباطات أماكن يتسابق الناس إليها لنيل مكانة بها، و منذ القرن الرابع هجري تحولت مهامها من العبادة و الجهاد إلى التعليم و التدريس حيث أُلِّفت فيها نفائس الكتب في مختلف العلوم .و بعد انقضاء الجهاد مع قدوم الأتراك ، تحول المتصوفون في الرباط إلى بناء الزوايا لإنشاء مراكز و دور عبادة شبيهة بالرباط، و

[1] عبد القادر بوعرفة الهلالي ، أعلام الفكر و التصوف بالجزائر، الجز الأول، دار الغرب، وهران ، الطبعة الأولى،2004، ص: 07.

[2] صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر (تاريخها ونشاطها)، دار البراق، بيروت، 2002،ص: 2017.

كان الهدف الأساسي من بنائها هو تعليم القرآن الكريم و باقي العلوم الدينية ، و لا زالت إلى يومنا هذا تسمية الرباط مرتبطة بها ، إذ يطلق على مشايخها بالمرابط.

و شكلت الزوايا في المنطقة المغاربية ما يُعرف القُطب أو **"بالموقد المغناطيسي"** « **foyer magnétique** » الوحيد في المجتمع عن طريق خلق قُطب للتأثير على الجماعات و الأهالي فالزوايا فتحت المجال للانتقال من "التّصوف" إلى "الطُرقية"، فمع انتشار الإسلام في بلدان غير عربية شكلت كتابات كبار المتصوفة أمثال : **الغزالي ، أحمد الزروق ، ابن عطاء الله السكندري و ابن عربي** ، عقيدة و فلسفة فقهية جديدة تقترب من أحوال الناس في هذه البلدان الأعجمية، و في حديث المفكر **محمد أركون** عن الإسلام المغاربي، فإنه يشير إلى أن الزوايا ميراثٌ إسلامي غني لا ينضب من الرموز و الدلالات و العلامات، التي توظيفها من قبل مجموعات متنوعة في فترات مختلفة من تاريخ الجزائر. [1]

لقد لعبت مؤسسات "الزوايا والطرق الصوفية" دوار جد هامة بتاريخ المغرب العربي واشمال افريقيا على العموم نظرا للقاعدة الشعبية الهائلة التي كانت تستقطبها تلك المنابر الدينية بسبب ما كنت تقدمه من خدمات جليلة لما وجدوه فيها من مأرب جمة فهي مضيفة للفضلاء، ومأوى لعابري السبيل وكتل لحفاظ القرآن الكريك وترديده وتدريسه ، ومدرسة لتعليم الشريعة الاسلامية ،ودار للصلح وعقد قران الزواج ثم هي مكان الاعتكاف وذكر الله تعالى، وكأني بالزوايا وبعدما تخصصت كأماكن للتعبد ولخدمة واحدة ، رجعت الزوايا إلى الحلة التي كان عليها المسجد النبوي الشريف وهو الأصل في الوظائف التي كان يؤديها على غرار (التعبد، والعبادة، وكمكان للفصل بين المتخاصمين، وحتى كمأوى لعابري السبيل ...) .[2]

[1] مصطفى راجعي، مرجع سابق، ص:72.

[2] عبد الرحمان طالب، نشأة الطرق الصوفية وتدشين الزوايا، مجلة الدراسات الاسلامية ،الجزائر العدد الرابع، ديسمبر 2003، ص: 48.

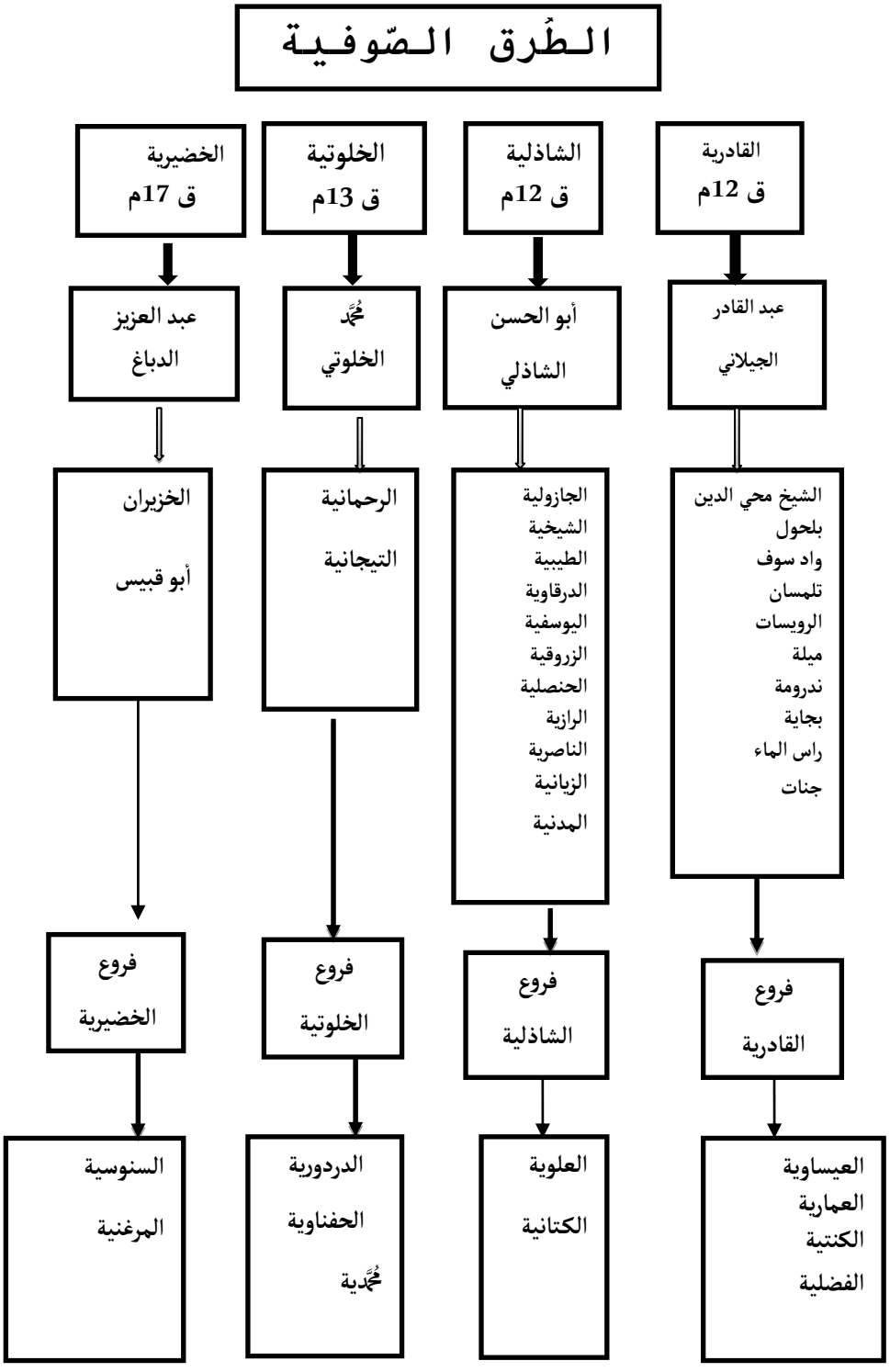

الشكل رقم (01): فروع الطرق الصّوفية في المغرب العربي

المصدر: بودواية بلحيا، التصوف في بلاد المغرب العربي،(مرجع سابق)، ص: 10

بدأ التصوف في الجزائر تصوفا نظريا، ثم تحول ابتداءاً من القرن العاشر الهجري واتجه إلى الناحية العملية وأصبح يطلق عليه تصوف الزوايا والطرق الصوفية ، وقد وجد التصوف وطرقه لأول مرة في بلاد القبائل ببجاية والمناطق المحيطة بها ، وكانت بجاية مركز إشعاع طرقي صوفي لعدة قرون من الزمن فلقد انطلق منها رجالات التصوف الكبار من أمثال **أبو زكريا الزواوي، وأبو زكريا السطايفي ،ويحيى العبدلي، والشيخ أبي مدين** الذي انتقل فيما بعد إلى تلمسان وتوفي 595هـ، 1197م ومنها انتقل التصوف إلى بقية المناطق الأخرى . لقد كان **الشيخ أبو مدين شعيب بن الحسن الأندلسي** أحد أوائل وأوتاد الطريقة الصوفية في الجزائر وقد عرفت طريقة "المدينية " شهرة واسعة وأتباعا كثيرين في مختلف أنحاء المغرب الإسلامي وازدادت شهرته على يد تلميذه عبد السلام بن مشيش (665هـ) ثم تطورت وأحياها من بعده شيخ الطائفة الشاذلية وتلميذ ابن مشيش "أبو الحسن الشاذلي " نسبة إلى قرية شاذلية بتونس وتوفي بأرض الحجاز سنة 655هـ وكان لتعاليم الشاذلي تأثير مهم في الجزائر بحيث يكاد يجزم أن معظم الطرق التي ظهرت بعد القرن الثامن تتصل بطريقة أو بأخرى بالشاذلية. [1]

و قد شاع التصوف في الجزائر بفضل مدرسة عبد الرحمان الثعالبي ومحمد بن يوسف السنوسي، وأحمد زروق وغيرهم من الشيوخ، وظهرت الزوايا بأنظمتها و طقوسها في القرن الثالث هجري ، و كان يطلق على مشرفها لقب "شيخ الشيوخ" و أطلق هذا اللقب لأول مرة على **"إسماعيل بن أبي سعد"** (541 هـ) ثم أطلق على القائمين، عليها اسم **شيخ الخانقة** سنة(659 هـ) و انتشرت بكثرة في عهد الأيُوبيّين و المماليك في الشّام ، بحسب ما جاء به المؤرخ (**عبد الرّحمن الجيلالي**) في تاريخ الجزائر العام؛ أمّا التفرُّع الطرق الصوفية يعود للقرن الثامن هجري، إذ فاق عددها 80 طريقة، و في الجزائر تفرّعت من أربعة طرق إلى 23 طريقة مع مجيء العُثمانيين و يرتبط تاريخ الزوايا في الجزائر بتاريخ رجالها من المتصوفة، فمعظم التّيارات الصوفية تمتد جذورها إلى مسلمي الأندلس عن طريق المغرب الأقصى،

[1] سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (من القرن 10 هـ إلى القرن 14 هـ) الجزء 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الط الأولى، 1981، ص:198-261.

فازدهرت الزوايا مع انحطاط الحضارة الإسلامية بسقوط الخلافة العبّاسية على يد المغُول في القرن 13 م، و أخذت خصوصيّات مغاربيّة، بتأقلمها مع واقع المجتمع المحلي الثّري بخصوصياته الثقافية [1] وبذلك أخذ التصوف يدخل من شرق ومن غرب الجزائر وترجع عوامل وأسباب انتشار التصوف.

يمكن حصر كل الطرق الصوفية بالجزائر إلى أربعة مدارس كبرى التي تشكل أصل الطرق الأخرى:

1- القادرية (نسبةً لعبد القادر الجيلاني)

2- الشّاذلية (أبو الحسن الشّاذلي)

3- الخلوتية (محمد الفارسي الخلوتي)

4- الخضيرية (عبد العزيز الدّباغ) ثم جدّدها (محمد بن سيدي علي بن السنوسي الخطابي) [2]

وقد كان انتشار الطرق الصوفية بالجزائر يرجع إلى عدة أسباب منها ما هو فكري وما هو سياسي وما هو اجتماعي ونلخص هذه الأسباب والعوامل فيما يلي:

أ- عوامل فكرية :

وجود أعلام صوفية عملوا على نشر التصوف وطرقه بكامل المغرب الإسلامي ، أثروا بسلوكهم وبعملهم وبمؤلفاتهم على الجزائري وتوارثه أبا عن جد فلقد ولد لنا رجال متصوفين بارزين في الجزائر وفي المغرب وولد احترام العامة والخاصة لهم . فنجد من بينهم أحمد بن يوسف الراشدي بعين مليانة عام 937هـ / 1520م ومحمد أفغول، عبد الرحمان الثعالبي ، ومحمد التواتي البجائي ، وشعيب السنونسي والشيخ أبو مدين ويضاف إلى كل ما سبق تأثير كثير من علمائنا بالتصوف المشرقي الذي بدأ يسيطر بدوره على الساحة الفكرية بعد محاولة الإمام الغزالي التوفيق بين الشريعة والحقيقة. [3]

---

[1] مؤيد صالح العقبي، مرجع سابق، ص: 86.

[2] بودواية بلحيا، مرجع سابق، ص:10.

[3] الطاهر بوناني ، التصوف في الجزائر خلال القرنين السادس والسابع الهجريين ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر، الط الأولى،2000، ص: 123

ب- عوامل سياسية :

ومن بينها سقوط الأندلس وبذلك هجرة كثيرة من صوفية الأندلس إلى الأراضي الجزائرية واحتكاكهم بالمتصوفين هناك ونشر أفكارهم في الوسط الجزائري . الأمر الثاني هو سقوط الدولة الموحدية والتي كانت تمثل دولة قوية في وجه مواجهة الغزو الإسباني ولأسباب عدة منها الداخلية وأسباب خارجية تدهورت وضعفت.

ج- عوامل اجتماعية :

انتشار الترف والبذخ عند عدة فئات كثيرة منهم وهذا نتيجة الثراء الفاحش وتراجع القيم الدينية والأخلاقية حيث أهمل الخاصة والعامة الكثير من مبادئ الدين وسلوكه القويم ، وقد حارب الصوفية هذا الانحراف مما انعكس على انتشار طرقهم .

و ظهرت الزوايا في المغرب العربي منذ القرن السادس الهجري و 13م حيث حلت تدريجيا محل الرباط ثم تطورت مهامها وتوسعت على يد المرابطين وشيوخ الطرق الصوفية وجمعت بين العبادة والتعليم والتوجيه والإصلاح والجهاد في وقت واحد.[1]

2/ أنواع الزوايا في المجتمع الجزائري:

لمعرفة أنواع الزوايا اتبع الباحثون والكتاب عدة مؤشرات وذلك حسب الانتساب الذي تنتمي إليه هذه الزوايا وكذلك المكان أو الموقع الذي تقع فيه وكذلك حسب الأدوار والوظائف التي تؤديها وتنشط لغرضها وهي :

2-1/الزوايا من حيث الانتساب : من حيث الانتساب فالزوايا تنقسم إلى:

أ- زوايا المرابطين : فهي للطلبة ونشر العلم واستقبال الغرباء والبؤساء والمحرومين الذين يبحثون عن ملجأ أو هي مكان للزوار الذين يأتون لتقديم التبرعات والصدقات . كما أن زوايا هذا النوع ليس لها طريقة صوفية تتبعها ومريدين تابعين . فالمرابطون فيها يعملون دون مقابل على الرغم من فقرهم واحتياجهم.[2]

[1] نفس المرجع، ص:125-126.
[2] محمد نسيب ،زوايا العلم والقرآن بالجزائر ، دار الفكر ، الجزائر،1988، ص:31.

ب- زوايا الطرق الصوفية : وهي قد تكون زاوية الطريقة الأم أو فرع تابع لها وهي ملكية خاصة ونظامها يشبه النظام الملكي الوراثي، بحيث يكون الشيخ هو المشرف والمسؤول المباشر في كل شيء والطريقة لها مريدون وأتباع هم الذين يقومون بتموين الزاوية . أما في حالة وفاة الشيخ فالخلافة تكون عن طريق الوصاية التي يتركها الشيخ أو تختاره عائلة الشيخ وفق شروط خاصة

ج- الزوايا المنسوبة : وهي زوايا منسوبة إلى شخص ميت تقدسه العامة وتحيي ذكراه وهو مدفون بالزاوية وتنتسب إليه وفي هذه الحالة تأتي العامة إلى هذه الزاوية زائرة وطالبة للبركة لا للعلم.[1]

2-2/ أنواع الزوايا من حيث الموقع : هناك من العلماء من يفرق بين نوعين من الزوايا وهي زوايا الأرياف وزوايا المدن.

أ.زوايا الأرياف : تكون مبنية حول قبر المرابط غير معروف كثيرا، ويوجد القبر في مكان تقطنه إحدى القبائل وفي هذا المكان أحفاد المرابط . وهذا ما يطلق عليه زاوية وتكون لهذه الزاوية أوقاف كبيرة من أراضي وبساتين تطعم منها الفقراء والضيوف وحق الزاوية هو العشر (العشور) ومن العادة أن القائم على الزاوية هو حفيد المرابط ومن احتمى فيها فهو أمن ومن مهامها التعليم ولا يقوم المرابطون ولا أحفادهم بالأعمال اليدوية لأهمم مختصون في التعليم وتربية الأطفال.

ب. زوايا المدن : فالزاوية عبارة عن بناية كبيرة لإيواء المشردين والطلبة والعلماء الغرباء ، وتتوفر فيها الإضاءة والماء وقد تصبح الزاوية مدرسة عليا إذ تخصص لها ويلحقها بمدرس شهير لتدريس العلوم العالية وتحمل الزاوية اسم مؤسسها أو الحي الموجودة فيه . وأحيانا اسم مرابط التابعة له.[2]

2-3 أنواع الزوايا من حيث المشيخة :

في الجزائر :إن تعدد الزوايا بالجزائر سمح بوجود أنظمة مختلفة أدت إلى وجود ثلاثة أنواع من الزوايا وهي : (زوايا المشايخ ـ زوايا المرابطين ـ زوايا الطلبة)

[1] نفس المرجع، ص: 36.
[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي(الجزء الأول)، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، الط الأولى، 1998، ص: 272.

النوع الأول : **زوايا المشايخ:** وهذا النوع من الزوايا يعتبر ملكية خاصة لشيخ ويتصرف فيها كما يشاء وبعضهم يعيش هو وعائلته من موارد الزاوية ونظامها يشبه النظام الملكي الوراثي . وصاحب هذه الزاوية يكون عادة صاحب طريقة ، ويعرف عندنا بشيخ الطريقة الذي يعطي الأوراد أي الميثاق ، وهذا الشيخ له أتباع ومريدون ويسمون الإخوان ، والزاوية تقوم على أكتاف هؤلاء المريدون والمحسنين الذين هم يمولون الزاوية ويجمعون لها الزكاة والصدقات والتبرعات من الشعب، ويقدموها للشيخ والشيخ هو المشرف والمسؤول المباشر على زاويته وهو صاحب الحل والعقد، فلا حق لأي إنسان أن يتدخل في شؤون الزاوية من قريب أو من بعيد فالأموال التي تدخل إلى الزاوية تذهب إلى الشيخ مباشرة يتصرف فيها بمعرفته فلا أحد يحاسبه عليها أو يراقبه، وهو الذي ينفق على لزاوية ويوفر للطلبة كل حاجاتهم اللازمة، كما يدفع أجر الشيخ (أي المعلم) وهو صاحب الزاوية هو الذي يعين المعلم أو يعزله حين يشاء وكذلك يعين المواد التي تدرس للطلبة . 18وكل شيء يخضع للتقليد الزاوية فإذا مات الشيخ استخلف بأحد أفراد عائلته أخاه أو ابنه إما عن طريق الوصاية أو تختاره العائلة وترشحه لمنصب الطريقة ويخلف الشيخ الراحل ، وذلك حسب تقاليد الأسرة وعلى سبيل المثال نجد من زوايا المشايخ في الجزائر زاوية علي بن عمر بطولقة، زاوية الهامل "القاسمية ببوسعادة" وزاوية "الحملاوي بقسنطينة وزاوية **الشيخ بلكبير** بأدرار".[1]

النوع الثاني زوايا المرابطين : فهي ملكية جماعية ، فمواردها محبسة عن طلبات العلم فالمرابطون أحفاد المؤسس الأول للزاوية لا حق لهم أن يأخذوا شيئا من الأموال من زاوية جدهم والزكاة والصدقات والتبرعات والنذر والهبات سواء كانت نقود أو حيوانات هي للزاوية وحق لطلبة العلم والفقراء الذين يقصدون الزاوية ، كما أن زوايا المرابطين ليس لها طريقة صوفية ولا مريدون كزوايا المشايخ.

النوع الثالث : زوايا الطلبة: وهذا النموذج الوحيد من زوايا نجده في زاوية "سيدي عبد الرحمان اليلولي" التي تقع في **عرش إيلولة** دائرة "عزازقة ولاية تيزي

[1] محمد نسيب، مرجع سابق، ص:103.

وزو". وأسست عام 1635، إن هذه الزاوية تختلف عما سبقها فطلبتها يتمتعون بالإستقلال التام في تسيير شؤون مؤسستهم فلا يتدخل أحد فيها. والطلبة وحدهم هم المسؤولون عن الزاوية وتدبير شؤونها داخليا وخارجيا ، علميا واقتصاديا؛ والزاوية بهذا الشكل تكون بعيدة عن أي نوع من الضغوطات أو التدخلات ، فهي تسير من طرف طلبتها ولا تخضع لشيخ أو مرابط بل وحتى للشيخ الذي يعلم فيها، فالشيء الوحيد الذي يخضع له الجميع ويمتثلون له ولا يخالفونه إنما هو القانون أي قانون الزاوية، أو ما يمكن أن يطلق عليه باسم اللائحة الداخلية للزاوية. [1]

كما تنقسم الزوايا بحسب المؤرخ الجزائري **أبو القاسم سعد الله** حسب التسمية إلى ثلاثة أنواع:

- ❖ زاوية تنسب إلى شخص ميت تقدره الناحية عادة ما يكون شيخ طريقة
- ❖ زاوية تنسب إلى الطريقة الصوفية
- ❖ زاوية تنسب إلى مكان وجودها وهي ما تعرف بالزوايا المطلقة. [2]

3/ دور الزوايا و الطرق الصوفية إبان القبة الاستعمارية:

لقد اتخذت مقاومة الجزائرين مباشرة بعد الهجمة الفرنسية مجالين مختلفين وبتباعد مرحلي معين هذه النقطة التي فصل فيها الاستاذ الدكتور **جمال غريد** المرحلة اطلق عليها **بالمقاومة الحضرية résistance citadine**؛ ذلك التيار المناهض للتواجد الفرنسي تشكل من نواة حضر مدينة الجزائر (تجار، مثقفون ،نبلاء ، وبعض الكراغلة ...) كان ذلك الفضاء الحضري يتزعمه "حمدان خوجة" (1775-1840) برجوازي حضري كانت له علاقات وطيدة مع المجتمعات الأوروبية عموما لم يخفي اعجابه بالحضارة الغربية وما يؤكد ذلك ما جاء في خضم كتابه "المرآة" " **لقد تذوقت ثمار الحضارة الغربية وانا من المعجبين كثيرا بالسياسات التي تنتهجها الحكومات هناك"** ،كان يؤمن "خوجة" والنخبة الحضارية

[1] نفس المرجع، ص: 104-105.
[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص: 180.

بصفة عامة أن السبيل الوحيد للتصدي لهذا الوافد الجديد هي المقاومةالديبلوماسية أو الحوارية« résistance dialogue » [1]

لكن سرعان ما تغير رأي هؤلاء في السياسة "العسكرية الفرنسية"؛ و بهذا الباب يقول **حمدان خوجة** في كتابه (المرآة)؛ منتقداً فرنسا ومبادئ جمهوريتها بصفة عامة **(إن المدنية الحقة لا تكون بالكلام فقط، و لا يمكن أن تطبق بواسطة أناس مجرمين يميزون بين احترام الانسان ومصالحهم)** [2]، هذا الضيم الذي ترجموه في عريضة يحتجون فيها على بعض التصرفات التعسفية الممارسة من قبل السلطات العسكرية الفرنسية جاء على ذكرها المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله في كتابه (الحركة الوطنية الجزائرية من 1830- 1900م) من اهمها:

1- احترام الدين الاسلامي ومؤسساته وأوقافه وانشاء لجنة من المسلمين لإدارة شؤونه.

2- تسيير شؤون المدينة من قبل الحضر "الحضر" وتقديمهم على غيرهم بصفتهم القوة الكاثرة والاصلية والمتحكمة في النشاط الاقتصادي والتصدي لنفوذ اليهود المتعاظم

فتح مجالات العمل والتعليم والصحافة أمام الجزائريين(فتح المدارس لتلقين العربية وإنشاء جرائد تعبر عن تطلعات السكان المحليين). [3]

شهدت سنوات الثلاثينيات انتكاسة حقيقية لثورة "المدن" والتي كما رأينا في العنصر السابق مثلها حضر مدينة الجزائر، انتقل هذا الصرع في مرحلة لاحقة لمعاقل الزوايا التي كانت تنشط بمجال الارياف والجبال، هذا الأمر الذي أزعج طويلا السلطات الاستعمارية التي سعت بكل الطرق لخلخلة البناء الاجتماعي الذي كان سائد بتلك المناطق البعيدة عن سلطات الادارة الفرنسية؛ عبر مجموعة من السياسات؛ من أبرزها كان القرار المشيخي "سيناتوس كونسولت- **Sénatus »**

[1] GUERID D, : (*l'exception Algérienne*),Ed Casbah, Alger.2007 ,p: 41.42.

[2] حمدان خوجة، المرآة ،تقديم وترجمة محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون الطبعية ،الجزائر، طبعة خاصة، 2006، ص: 09.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الط الأولى ، 1992، ص: 106-107.

« Consulte سنة 1865 ومن بعده مجموعة من القوانين العقارية بسنوات (**1865-1887- 1897**)، شكلت كُلها بحسب عالم الاجتماع الجزائري الباحث **عمار يزلي** الفتوحات الكبرى الأولى "للتوغل الرأسمالي" الذي استهدف بالدرجة الاولى تفتيت ملكية العرش وتحويلها إلى ملكيات فردية؛ وبالتالي تقسيم البنية المتماسكة التي لطالما عرفت بها تلك المناطق الذي يظهر فيه نفوذ القبيلة، والشرفة والطرقيين بقوة ، "الأرض" التي ارتبطت طويلا بالعقلية الجزائرية بالشرف والنخوة وحتى الوجود ،جل الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر قدر حركتها اساسا هذه الاجراءات التي مست نمط الملكية الجماعي الذي لطالما لازم البنية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان "الجزائري".[1]

إحدى أهم النقاط التي شغلت طويلا الاستعمار الفرنسي هو الدور الوطني الذي كانت هذه المؤسسات تلعبه قبل وخلال الثورة التحريرية وهذا ما رصده لنا الباحث والمناضل الوطني **مصطفي الاشرف** من خلال ما ترجمه التقرير الذي رفعه الجنرال **دولا كروا** « **DE LA CROIX** » سنة 1864م لنابليون الثالث والذي يقول فيه " يجب علينا أن نضع العراقيل أمام المدارس الاسلامية والزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا ..." والذي يقول فيه **(فعلاوة على كونها تلقن تعاليم الدين الإسلامي، فإن أئمتها آنذاك كانوا حلقة مهمة في ثورتهم ضد المستعمر وذلك بإعداد الطلبة لخدمة القضية).** [2]

وأمام هذا الدور الكبير للزوايا لم يتردد الاستعمار في تدمير أغلبيتها وغلق عدد آخر منها وتحويل عدد أخر إلى ثكنات عسكرية تابعة للجيش الفرنسي كما ذاق لمشايخ الزوايا أقسى أنواع التعذيب ووصل الأمر إلى إعدام بعضهم ورغم ذلك لم يستطع الحد من نشاطها مما جعل الأبواب مغلقة في وجهه والطرق مسدودة أمامه ولم يجد منفذ يتسرب منه إلى داخل الأمة المعتصمة بالقرآن والمتمسكة بالإسلام

[1] عمار يزلي، أنطولوجيا الثقافة والمقاومة (الثقافة الجزائرية في مواجهة الاحتلال الفرنسي)،بيت الابداع القانوني، الجزائر، 2013، ص: 130

[2] مصطفى الاشرف ،الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى ،دار القصبة للنشر،الجزائر، الط الثانية، جوان 2007، ص :129.128.

وفكر مرة أخرى كعادته في ضرب زاوية القرآن والثقافة الإسلامية وعمل على طمسها وتشو يه سمعتها. [1]

ثم القضاء عليها بطرق الحيل والمكر والخداع وهذا ما اشار اليه **الدكتور محمد نسيب** فيقول **(استولوا أولا على أموال الأوقاف والأحباس وقطع عنها كل موارد الرزق وجميع المساعدات معتقدين أنه بهذه الطريقة سيقضون عليها)**، ومن جهة اخرى استعمل المستعمر أساليب الترغيب لكسبها والتحكم فيها؛ فأصدر مرسوماً في 12 يونيو 1906م؛ يقضي بصرف منحة تشجيعية شهرية قدرها 300 فرنك قديم لكل شيخ زاوية أو كتاب يأمر طلابه بتخصيص ساعتين لتعليم اللغة الفرنسية . لقد سخرت السلطات الاستعمارية كل جهودها المادية واللوجستيكية للسيطرة على فضاء "الريف" « **Espace rurale** » وذلك نظرا لتركز جل الجزائريين(الأهالي) هناك وهذا ما أكد عليه المؤرخ الجزائري **محمد حربي** في كتابه (الثورة الجزائرية) والذي يدعم طرحه هذا كون أن نسبة الجزائريين منذ الاستعمار ولغاية الحرب العالمية الاولى لم تكن تتجاوز ما مجموعه 7.6% فقط من سكان الأقطاب الحضرية (المدن) عاشوا في مجموعات منعزلة لم تعطيهم امتياز تشكيل عصب مدنية محلية تواجه بها الاستعمار بكل ما يملك من ترسانة مادية وايديولوجية، لذلك بقي تركيز السلطات الفرنسية منصب على الأرياف أين مستويات التعليم منخفضة، ذات البيئة التي أوجدت فيها بعض رجالات "الأولياء الصالحين" بمثابة التربة الخصبة لتكريس سلطتهم "الأبوية ذات البعد المقدس". [2]

و رغم الظروف الصعبة لم يتقدم أي شخص للاستفادة وبالتالي ولد المرسوم ميت . بلا شك ولأنه أدرك مدى خطورة هذه المؤسسات ومدى أهميتها في حالة استغلالها أمرت السلطات الفرنسية بجمع كل المعلومات عن المدارس القرآنية التي تثبت مذاهب دينية ومواقف سياسية وعن المشايخ الذين يتولون التدريس فيها ومعرفة

[1] عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة، بيروت، 1984، ص: 25.

[2] محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد و صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص: 104.

أصولهم ومواردهم ومدى نفوذهم وعلاقتهم بمشايخهم وانتشارهم الجغرافي، ورغم ذلك فإن معظم الثورات الشعبية كانت تنطلق من هذه الزوايا في ذلك الوقت.[1]

فعمد بطريقة أخرى إلى تشويه وتزييف الحقائق وأراد أن يشجع ذوي النفوس الخبيثة والضمائر الميتة والعقول المريضة على إنشاء أوكار الفساد في القرى والمدن يسموها زوايا (*البنادير والزرادى*)، زوايا "المناكر والضلالة" لتسهر على بث الصراعات والانشقاقات.[2]

لقد كان أهم ما قامت به الزوايا هو المحافظة على القرآن الكريم وتحفيظه وحفظه في صدور أبناء المسلمين كتابة ورسما وتلاوة وتجويدا، حتى لا تمتد إليه يد التحريف والتغيير ويتلى في الصباح والمساء في المساجد والبيوت فرادة وجماعة . الزوايا أثناء الاستعمار الفرنسي لعبت دورا بارزا فقد كانت المصدر الرئيسي الذي منذ الثورة فبعض الزوايا التحق جل أعضائها بالجهاد بحيث كانت مركزا استراتيجيا[3] . فالزوايا على اختلاف طرقها من **"الرحمانية إلى التيجانية إلى القادرية"** كلها كانت تصب في وعاء واحد وهو الحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية عكس ما كان يعتبره بعض المؤرخين وعلى رأسهم **لويس رين** الذي كان يرى أن حركة الإخوان بأنها حرب دينية مبنية على التعصب الديني والعرقي وكان يقصد بذلك حركة **الإخوان الرحمانيين** آنذاك ونشاطهم بكثرة وامتداد ثورتهم إلى كل المناطق تقريبا والقبائل الشمالية من الجزائر العاصمة إلى القل و جيجل و باتنة ، وحصار مراكز الفرنسيين وقلاعهم في بجاية ودلس وتيزي وزو في 1865م الأمر الذي أصبح يمثل خطرا كبيرا على فرنسا. [4]

لقيت الزوايا دراسة مستفيضة من المستعمر قصد محاربتها ومحو آثارها في كل الجوانب الفكرية والسياسية والجهادية. ومحاولة القضاء على دورها الاجتماعي والتربوي واحتوائها إلا أن هذه السياسة لم تنجح بشكل عام وعرف المجتمع الجزائري أن مصيره مرتبط بمصير هاته الزوايا فهي ذات قداسة روحية بالنسبة له

[1] GUERID D.,op.cit., p :45

[2] محمد نسيب، مرجع سابق، ص:21-22.

[3] نفس المرجع، ص: 75.

[4] صلاح مؤيد العقبي، مرجع سابق، ص: 597.

وأن نجاحه لا يتم إلا إذا أولى هذه المؤسسات مكانتها اللائقة ومكنها من أداء دورها بأكمل وجه لأنها الصخرة التي تتكسر عليها دسائس ومناكر المستعمر.

ولما فهم شيوخ الزوايا نوايا المستعمر ومكائده قاموا بمواجهتها بعدة أشكال ومن أهمها لم شملهم وارتباطهم ببعضهم البعض عن طريق إنشاء هيئات وجمعيات لرصْ صفوفهم ونبذ الفرقة بينهم؛ ومنها جمعية علماء السنة التي تشكلت، من توافق مختلف الطرق الطرق الصوفية لعل من أهمها **الرحمانية والقادرية الشاذليين** و تأسست هذه الربطة في 13 سبتمبر 1932م بحضور ألف شخص ممثلين للطرق الصوفية المذكورة سالفاً [1]. بالإضافة إلى ذلك تم تأسيس جامعة الزوايا لشمال إفريقيا والذي انعقد في 15 مارس 1948م بالعاصمة الجزائرية وقد حضره أكثر من 120 رئيس زاوية من الجزائر وبعض دول 24 الجوار المغرب وتونس وكذلك الجمعية الصوفية التي تأسست سنة 1945م بغليزان وكان **العقيد عميروش** عضو فيها وهناك الكثير والكثير من الجمعيات وكان الهدف الرئيسي كما ذكرنا سابقا لم الشمل ومحاولة القضاء على انشقاقات داخل المجتمع الجزائري وإعادة الاعتبار للزوايا كمؤسسات اجتماعية تربوية داخل المجتمع الجزائري وهذا ما لم يتقبله المستعمر الذي جند كل الوسائل المملوكة لديه وخصوصا بعض الباحثين الذين أرادوا أن يحاربوا هذه المؤسسات بالقلم إضافة للوسائل السابقة الذكر ومنهم الباحثان **أوكتان وديبون** اللذين صرحا في كتابهم "الزوايا الدينية الإسلامية في الجزائر" أن **(المشكل الذي يشكل لنا خطورة وأيضا هو لمصلحة الشعب والتي يجب أن نسيطر عليها ونجعلها تحت تصرفنا . وتقضي عليها هي الزوايا الدينية . والطرق الممكنة للقضاء عليها هي محاربة الزوايا الدينية مباشرة أو اضطهاد رئيسا أو يجب إتباع طرق سلمية لكسب ثقتهم وبالتالي جلبهم إلى صفنا)** [2] وبالتالي استغلال تلك الوجوه الصوفية كضمانة لاستتباب الأمن وكوسيط بينهم (السلطات الاستعمارية) وبين الأهلي وبذلك فقد كانت تنظر السلطات الفرنسية لهؤلاء بمثابة عامل استقرار ومراقبة داخلية ودور حماية خارجية فقد ساهمت بعض تلك المنابر في اجهاض

[1] نفس المرجع، ص: 602.

[2] Louis R :(*Marabouts* et *Khouan),* Ed aDolpheJourdan Libraire, paris,2009 ,p :290

بعض الثورات هنا وهناك بسبب النفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به تلك المنابر الصوفية بأوساط السكان بصفتهم "أولياء الله في الارض" وبالتلى التحكم التام في **الجانب الروحي « aspect spirituelle ».**[1]

فقد صادرت الإدارة الفرنسية كل أملاك الأوقاف والحبوس التي تمون الزوايا كالأراضي الزراعية والمتاجر وغيرها ومنعت تدريس أبواب الجهاد في الفقه الإسلامي وتاريخ الجزائر الوطني وجغرافيتها إلا أنها استطاعت أن تواصل نشاطها الثقافي والديني باعتراف من الفرنسيين أنفسهم فلقد اكتشفوا أن وجود الزاوية كان بمثابة ذلك الحصن المنيع أمام الاحتلال الفرنسي، وكمركز أساسي يحتضن المقاومة ولاسيما المقاومة الثقافية؛ لأن المقاومة المسلحة ذات طبيعة سياسية ثم القضاء عليها و لو بصفة مؤقتة . أما المقاومة النفسية حقيقية ابتكرتها الزوايا وهكذا رفضت الزوايا كل ما هو أجنبي وحافظت على العادات والتقاليد الجزائرية بحيث يقول **محمد نسيب** في هذا الشأن : إن طالب الزاوية كان يتمسك بدينه، ويتعلق بشخصيته ويعتز بثقافته العربية الإسلامية في الوقت الذي كان الناس فيها يتهافتون فيه على اللغة الفرنسية لغة الخبز المغموس في دماء الضحايا المذبوحين.[2]

و يقول الباحث **محمد نسيب** (إن ما قامت به الزوايا من أدوار اجتماعية وتربوية في أيام الاستعمار القاسية ولياليه الحالكة وما قامت به من أعمال البر والإحسان والتربية والتعليم مما أغلق الأبواب في وجه المبشرين الذين يترصدون الفرص للوصول إلى أغراضهم باسم التعليم والتطبيب والإحسان)، ولكن الزوايا أنقذت الفقراء والمحتاجين والأميين من أبناء المسلمين من اللجوء إلى مراكز المبشرين وأطعمت الجائعين وأوت العجزة وعلمت الأميين وجعلت التعليم مجانا لكل الناس للصغار والكبار للفقراء والأغنياء لا فرق بين ذا وذاك .وقد لعب الشعب الجزائري دورا كبيرا في تمويل الزوايا؛ ونمت روح المحبة والتعاون بين أبناء الأمة وإكرام

---

[1] Boubrik R : (*Saints et Socéité EN Islam La confrérie ouest saharienne fadilyya*) ,Ed CNRS ,Paris ,1999.,p:88.89

[2] محمد نسيب، مرجع سابق، ص: 24.

رجالها والاتفاق على مشاريعها الدينية والثقافية والاجتماعية كأسلوب من أساليب المقاومة للاستعمار الفرنسي للجزائر[1]

4/ تطور النشاط المدني في ظل الحركة الوطنية: (ارتدادات قانون 1901م):

إن السيطرة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر شملت مجمل النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فبذلك عرف المجتمع المدني في الجزائر ممثلا في الجمعيات خضوعا للمستعمر الفرنسي من جانب القوانين، حيث حصلت الجمعيات الجزائرية في إطار ما عرف بقانون جويلية 1901م الضوء الاخضر للنشاط فقد طبق هذا القانون في الجزائر المستعمرة إلى جانب مجموعة من النصوص القانونية الاخرى التي منحت الحق للأفراد بالمجتمع المحلي في تشكيل جمعيات مست تقريبا جميع القطاعات (مهنية، نقابية، اثنية اجتماعية، اقتصادية وثقافية، رياضية وغيره ...) هذا القانون كان بمثابة منظم وموضح لمبدأ حرية الجمعيات وتم استغلاله بشكل فعال لهدفين أساسين وهما :

- العمل على إنشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة أهداف معينة.
- اكتساب الشرعية القانونية لعمل هذه الجمعيات.[2]

وقد لعب هذا القانون دورا مهما حيث ساهم في توسيع وتعميق الحركة الوطنية ويمكن أن نذكر من بين هذه الجمعيات: (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الكشافة الإسلامية الجزائرية، اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين)، وجمعيات محلية اخرى عديدة تركزت خاصة في عدد من المدن الكبرى، غير أن الاستعمار تنبه إلى أن الجمعيات في تلك الفترة قد استفادت من مزايا القانون؛ ومن الحرية التي منحها في تشكيل الجمعيات، هذه الأخيرة في شكلها الجزائري تمثل صورة من صور بعث الوعي التحرري النابع من عقلية شعب مضطهد يسعى بشتى السبل لتحقيق استقلاله ولهذا فقد قامت السلطات الاستعمارية بإخضاع تطبيق القانون الفرنسي الصادر سنة

[1] نفس المرجع، ص:46.
[2] أحمد بوكابوس، مقاربة سوسيولوجية لوضعية التنظيمات المدنية الاجتماعية الثقافية ، مرجع سابق، ص: 69.

1901 لقيود عديدة تخدم أغراضها إلا أن هذه القوانين لم تثن الجزائريين عن العمل الجمعوي، فتمثلت نشاطات الحركة الجمعوية آنذاك في عدد من الجوانب الاجتماعية التي هي من صميم تقاليد المجتمع الجزائري كصور التضامن وبعض النشاطات ضمن أهداف كنشر التعليم وتشجيع الممارسة الرياضية، غير أن كل هذا كان يصب في إطار الحركة الوطنية والحفاظ على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية[1]، فقد شُكلت أولى الجمعيات في الجزائر في مطلع القرن العشرين أين تم إعادة بناء الفضاء الثقافي الجزائري، إذ ساهم علماء ذلك العصر سيما المتقنين للغة العربية حيث شاركوا في شبكة التنشئة الاجتماعية الثقافية فعلى المستوى المركزي تم إنشاء الدوائر الثقافية والنواد، وفي سنة 1901 تأسست الراشدية في الجزائر العاصمة وفي سنة 1908تم تكوين دائرة صالح باي بقسنطينة، وانتشرت الحركة الجمعوية بسرعة في كل أنحاء الجزائر (الوداية للعلوم الحديثة بخنشلة، ونادي الشباب الجزائري بتلمسان مجتمع الأخوية في معسكر، نادي التقدم بعنابة، التوفيقية بالجزائر)، وتعدت في كثير من الأحيان إطار المدن لتنتشر في القرى الصغيرة: الاتحاد بتيغنيف، والتقدم الصهاريجي بجمعية صهاريج، واكتسبت وظائف وأدوار جديدة توزعت ما بين اجتماعية ثقافية دينية وسياسية، تعمل على تنشيط هذه النوادي بالإضافة إلى هذه النوادي توجد أماكن للتجمع ولكنها محدودة: المسجد، السوق، مقهى، تاجماعث وهي تجمعات على مستوى القرى و المداشر.[2]

ومن هذا الباب قد ظهرت الحركة الوطنية لتكمل على نفس الدرب النضالي والجهادي الذي كان قد استهلته "الزوايا والطرق الصوفية"؛ لكن هذه المرة عبر طرق ديبلوماسية جعلت من القوانين الفرنسية كأحد منطلقاتها النضالية، و هي شكل من أشكال مقاومة الاستعمار وتمثلت بالأساس في جمعيات وتنظيمات سياسية أخذت تيارات مختلفة قادها نخبة من المناضلين من أجل تخليص الشعب الجزائري من الاستعمار الفرنسي، فبدأت بوادر العمل السياسي في الجزائر مطلع القرن العشرين الميلادي، كما يشير لذلك المؤرخ الجزائري **أبو القاسم سعد الله** في كتابه (الحركة

[1] توفيق المدني، المجتمع والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د.م)،1997،ص: 66-67.
[2] نفس المرجع، ص: 71.

الوطنية الجزائرية من 1900- 1930)، حركية ظهرت أولا في شكل جمعيات و نوادي وشخصيات قدمت عرائض ومطالب تعكس اهتمامات الجزائريين وترفض وتندد بالسياسة الاستعمارية كانت أهم مطالبها تتلخص في النقاط التالية:

1-اعتماد فرنسا لسياسة الادماج لسلخ الجزائريين عن هويتهم

2- أما في الميدان السياسي منعت تكوين أحزاب ومنع صدور الصحف الناطقة بالعربية .

3- بالميدان الاقتصادي استنزاف الطاقات المعدنية والفلاحية لإضافة الى فرض الضرائب على الجزائريين

4- وبالميدان الاجتماعي أرغم العمال الجزائريون على العمل بأجور ضعيفة ولساعات طويلة، ضف إلى ذلك جلب مهاجريين أروبيين جدد الى الجزائر لتقوية النفوذ والسيطرة على المدن الكبرى.[1]

4-1/ كتلة المحافظين:

تكوَّنت عام 1900، وهي تشمل المثقفين التقليديين والمحاربين القدامى والزعماء الدينيين وبعض الإقطاعيين المرابطين، وكان من بينهم بعض المعلمين والصحفيين، كانوا يؤمنون بالقومية الإسلامية، ومعادين لفكرة التجنيس والخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي. ظهرت هذه الكتلة بعد استيلاء المستوطنين الأوربيين على السلطة في الجزائر. وتضمن برنامج الكتلة النقاط التالية:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والأوربيين.
- معارضة التجنيس وإلغاء قانون الأهالي وحرية التعليم بالعربية.
- حرية التنقل والهجرة إلى المشرق العربي.[2]

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1900): الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص: 291.

[2] سعد الله. الحركة الوطنية 1900-1930، مرجع سابق، ص: 146.

4- 2/: الحركة الإصلاحية السياسية:

تأسست هذه الحركة سنة 1919 بقيادة «الأمير خالد» وضمت في تركيبتها إقطاعيين جزائريين وأعضاء الفئة الوسطى المثقفة والمحامين والأطباء، وبعض الموظفين في الإدارة الفرنسية المتمسكين بالهوية الإسلامية، وحظيت هذه الحركة بتأييد جماهيري لخطابها الموجه لتلك الفئات الجزائرية والذي يعبر عن مطامحها الدينية، والوطنية والاقتصادية والسياسية.

ظهرت هذه الحركة نتيجة إصلاحات 1919 التي تقدمت بها الإدارة الاستعمارية، والتي قسمت حركة «الشباب الجزائري» إلى فئتين مختلفتين بشأن قضية (الاندماج) وظهر هذا الانقسام بحدة في قيادة الحركة أثناء الانتخابات البلدية، وكان الزعيمان المتنافسان هما: «الدكتور ابن التهامي» الذي كان على رأس الاندماجيين و«الأمير خالد» الذي كان على رأس المنادين بالمساواة، كانت انتصارات الأمير خالد ساحقة في هذه الانتخابات، مما أثار حفيظة الإدارة الاستعمارية التي رأت في الأمير بوادر الوطنية الجزائرية، واعتبرت نجاحه «يقظة مفاجئة للتعصب الإسلامي»[1]. ولذاك نجد من المؤرخين الجزائريين من يعتبر نشاط «**الأمير خالد**» السياسي سنة 1919 بداية وتعبيراً أوّلي عن الوطنية في إطار الشرعية الفرنسية؛ وبهذا كانت حركة المنتخبين الجزائريين ترجمة لنوايا " الغيرية" « Altérité » وبرزت في خطاباتهم بصورة جد صريحة ومعلنة؛ وهذا ما عبر عليه بقوله (إننا نرى في مجيئكم للحكم تفاؤلا بعهد جديد لدخول أهالي الجزائر في مسار التفتح، و إلغاء القوانين و الاجراءات الاستثنائية، وتمثيلهم في البرلمان[1]، والعفو السياسي الشامل، وحرية التعليم والمساواة في الاعباء العسكرية، لأن الواجبات تقابلها حقوق؛ نرجو ذلك من روحكم الليبرالية [2]، لقد طرحت هذا الفصيل بالإضافة لشخصيات اخرى على غرار فرحات عباس النضالية وبعض الشخصيات التكنوقراطية الجزائرية على غرار (**الدكتور بن العربي في الجزائر العاصمة، والدكتور مرسلي في قسنطينة،**

[1] محفوظ قداش جيلالي صاري، المقاومة السياسية (1900- 1954)، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1987، ص: 10-11

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919- 1939): الجزء الأول، ترجمة: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011،ص: 128-129.

وسي محمد بن رحال في ندروما) تبنت النضال السياسي وفق رؤية ذات البعد "لائكي"، فقد كانت نظرتهم لفرنسا عموما تتميز بنوع من الايجابية والتقبُل هذه الصورة التي عملوا على مدار تاريخهم النضالي بنقلها للجزائريين، فسارعوا بإحداث قطيعة مع أفكار الجامعة الاسلامية والتي بنظرهم تحمل الكثير من التعصب الذي يختلف مع رؤاهم.[1]

4-3/: الحزب الليبرالي:

تعتبر هذه التشكيلة السياسية امتداداً لحركة الشباب الجزائري التي انشقت إلى جماعتين بعد انتخابات 1919. ويعتبر هذا التنظيم ليبرالياً في موقفه من الحالة الراهنة التي كان ينادي بها المستوطنون(10) ترأسه «الدكتور ابن التهامي» وأصدر جريدة «التقدم» الناطق الرسمي للحركة. لم يختلف برنامج هذا التنظيم عن برنامج «الأمير خالد» إلاّ في نقطة واحدة وهي دمج الجزائر دمجاً كاملاً، ومنح الجنسية للجزائريين.

وفي سنة 1923 وبعد أن نفت فرنسا **«الأمير خالد»** خلت الساحة أمام الليبراليين الذين فازوا في الانتخابات التي نظمت في عام 1924، ومن أهم زعماء هذه الحركة نجد «بلحاج»، «الزناتي»، و«فرحات عباس» و«بن جلول» الذي سيكون له دور بارز في الثلاثينيات، وأهم النقاط كان يحتويها برنامج الليبراليين ما يلي:

- ـ احترام الحضارة الإسلامية.
- ـ التخلي عن نظرية الامتياز العنصري.
- ـ المساواة في الحقوق السياسية.
- ـ تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حديث عن طريق جماعة النخبة لا عن طريق الفرنسيين.[2]

[1] عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص: 39.
[2] أحمد الخطيب. حزب الشعب الجزائري: الجزء الأول ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص53.

4-4/ التيار الاستقلالي:

يضم هذا التيار، حزب نجم شمال إفريقيا، بزعامة **"مصالي الحاج" (1898-1976م)** و الملقب (أبو الأمة)، استهل الحزب نشاطه كتكتل نقابي يدافع عن العمال بدعم من الحزب الشيوعي الفرنسي، شهد هذا التيار مجموعة من المضايقات ما اضطره لتغيير التسمية وحتى من نوع نشاطه، وذلك من نجم شمال افريقيا لحزب الشعب P.P.A، وبعد الحرب العالمية الثانية تحول إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فضل هذا التيار نهج المواجهة الديبلوماسية (المطلبية) مع الاستعمار الفرنسي، تشكلت قوام هذه المنظمة النضالية من جميع مكونات شمال افريقيا (تونسيون، ومغاربة) بالإضافة للجزائريين، بحيث يشير **أبو القاسم سعد الله** أن عدد مناضيله بلغ عددهم حوالي 300 عضو بسنة 1927م إلا ان اعضائه التونسيين والمغاربة بدأوا يفضلون الإنخراط بصفوف منظماتهم المحلية من بين قيادته مصالي الحاج، عيماش عمار، راجف بلقاسم، شبيلة الجيلالي ...؛ ذات التنظيم المدني الذي استفرد بحكمه **مصالي الحاج** مع سنوات الثلاثينيات والاربعينيات ؛"مصالي الحاج" المؤمن بالأمة الجزائرية وبقيمها التي تميزها عن الأمة الفرنسية، وانطلاقاً من هذا التصور، فإن وجهة نظره حول الاستعمار لم تكن مبنية على أساس الصراع الطبقي وإنما كانت مبنية على أساس المسألة الوطنية. [1]

جميع الميادين بين المسلمين والفرنسيين وبالحريات الأساسية والحقوق السياسية والنقابية والمساواة أمام التوظيف العمومي والتعليم والجيش فقد شهد برنامج النجم تطوراً مستمراً، وبدأ مطلب الاستقلال يبرز في نظامه الأساسي ففي مؤتمر بروكسل المنعقد بدعوة من الجمعية المناهضة للاضطهاد الاستعماري لقد تمت صياغة البرنامج الاساسي والارضية الأولى لبرنامج الحزب سنة 1933م وقد ظل البرنامج الاساسي لحزب الشعب أيضا وكان ذلك بعد اجتماع عُقد في باريس والذي يشتمل علة الاساسية التالية:

[1] أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية (1930- 1945) ،الجزء الثالث ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الط الثالثة، يناير 1986،ص: 117-118

1. دينياً: ركز على ضرورة وحدة الاسلام والعالم الاسلامي ،مؤكدا ذلك في برنامج المؤتمر الاسلامي الاوروبي الذي انعقد في جنيف في 12 سبتمبر 1935م وتعاطفه مع ذات المطالب التي جاءت بها جمعية العلماء المسلمين

2. اجتماعياً: استنكر النجم القوانين الاستثنائية التي تضمنها قانون (الاهالي) المشهور وطالب بعودة الارض التي اغتصبها الكولون للجزائريين والقضاء على القطاع في الجزائري، أما على المستوي الثقافي القومي : فقد طالب الحزب وبإلحاح بجعل العربية كلغة رسمية، مع تحقيق الاستقلال الكامل والغير مشرط لكامل التراب الوطني.[1]

4-5/ التيار الديني الإصلاحي (جمعية العلماء المسلمين):

ظهر هذا التيار في البداية في شكل «نادي الترقي» في أواخر العشرينيات، ثم تطور إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي تأسست سنة 1931م. والتي أعلنت عن طابعها غير السياسي حيث نصت المادة الثالثة من قانونها الأساسي عن امتناعها عن أي ممارسة سياسية تبنت الجمعية استراتيجية لمواجهة الاستعمار الفرنسي؛ قائمة على تغيير عقليات الناس، وهذا يؤدي بالضرورة إلى تغيير محيطهم الاجتماعي، فقد أدرك الشيخ «**عبد الحميد بن باديس**» (1889-1940) بعد استقرائه لتاريخ الجزائر الحديث أن الشعب لجزائري يواجه قوة كبيرة لا يستطيع أن يقاومها بالمعارك الحربية والقتال فحسب، بل يجب أن تتهيأ الأمة من جديد عبر إعادة تكوينها الثقافي والقومي والنهوض نهضة علمية تصحح انحرافات المجتمع وتزيل تناقضات هو انطلاقاً من ذلك كان اهتمامها منصباً على الإصلاح الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الأيديولوجيا الاستعمارية. [2]

وفي هذا المجال رسمت الجمعية لنفسها برنامجاً قائماً على ما يلي:

- الاعتماد على جانب التربية والتعليم وتشييد المدارس الحرة

[1] نفس المرجع، ص: 124.
[2] محفوظ قداش و الجيلالي ساري، مرجع سابق،،ص:70

- تأسيس الحركة الصحفية النشيطة كجريدة «السنة، الصراط، الشريعة والبصائر» وتوجيهها لخدمة الإصلاح والتثقيف
- تأسيس الجمعيات الخيرية وتقديم الخدمات الاجتماعية [1]

دعا ابن باديس كافة منضاليه بضرورة تبنى إعادة تأهيل المجتمع من الداخل ،أي أن تتهيأ الأمة من جديد عبر إعادة تكوينها الثقافي والقومي والنهوض نهضة علمية تصحح انحرافات المجتمع وتزيل تناقضاته؛ وانطلاقاً من ذلك كان اهتمامها منصباً على الإصلاح « Réformes »؛ في شقيه الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الأيديولوجيا الاستعمارية، وفي هذا المجال رسمت الجمعية لنفسها برنامجاً قائماً على ما يلي:

1. الاعتماد على جانب التربية والتعليم وتشييد المدارس الحرة
2. تأسيس الحركة الصحفية النشيطة كجريدة «السنة، الصراط، الشريعة والبصائر» الناطقة بلسان العربية وتوجيهها لخدمة الإصلاح والتثقيف.
3. تأسيس الجمعيات الخيرية وتقديم الخدمات الاجتماعية[2]

لقد قدم ابن باديس نفسه كقائد (**عروبي محافظ**) بتركيزه على " التعليم" كمجال حيوي لكل محاولات التغيير التي استهدفت المجتمع، وهذا ما دفعه إلى ايجاد حلول بتبني فكرة التعليم الحر الخارج عن إطار المؤسسة الفرنسية يستجيب لتطلعات " الأمة"، وبهذا فهو يرد بطريقة مباشرة عن جماعة النخبة التي كانت تطالب بإدماج في المؤسسة التعليمية الفرنسية ظهرت أحزاب الحركة الوطنية في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات واتسمت أيديولوجيتها بأنها ليبرالية، واشتراكية يسارية وإسلامية، وقد استعرض لنا الباحث **أحمد بوكابوس انتشار** التنظيمات وسط الاهالي والمعمرين تلك الكتل المدنية التي مثلت توجهات عديدة منها ما ومصادرها اشتراكية تمثلت في الفلسفات والتطبيقات الاشتراكية التي انتشرت في الأوساط

[1] أحمد ساجد عبل ،الشيخ عبد الحميد بن باديس والوعي القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ،254 أبريل 2000، ص:80.
[2] نفس المرجع، ص: 82.

العمالية والنقابية بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا، وكذا مصادر إسلامية تمثلت في التراث العربي الإسلامي والتي كانت تنشره جمعية العلماء المسلمين.[1]

الجدول رقم (01): **انتشار التنظيمات بأواسط المعمرين و الأهالي من سنة (1900-1962م)**

توزيع التنظيمات	العدد	النسبة
تنظيمات خاصة بالفرنسيين	3481	%88.39
تنظيمات خاصة الاهالي	336	%8.53
تنظيمات خاصة باليهود	40	%1.02
تنظيمات خاصة بالمعمرين الغير فرنسيين	81	%2.06
المجموع	3938	%100

المصدر: أحمد بوكابوس، مقاربة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية الواقع والافاق، (مرجع سبق ذكره)، ص:71.

ما يمكن رصده و ملاحظته من خلال الجدول أعلاه هو الهيمنة الكاسحة للتنظيمات المدنية الفرنسية بالفترة الممتدة من 1900 لغاية 1962م وهذا ما تعبر عنه ما نسبته 88.39 % من مجموع التنظيمات المدنية، خاصة إذا اضفنا اليهم التنظيمات الخاصة بالمعمرين والتي تسير بالتأكيد وفق سياسيات الإدارة الاستعمارية سنصل لما نسبته 91.47 % من مجموع الفعاليات المدنية التي تنشط بترخيص من السلطات الفرنسية وذلك بغية السيطرة على المجال العام بجعل تلك المنابر المدنية تأخذ شكل الدعاية الايديولوجية للسياسة الفرنسية التي تعاملت بحذر ونوع من التضييق مع المنظمات التي مثلت الجزائريين (الاهالي) وهذا ما عبرت عنه ما نسبته 8.53 % من اجمالي عدد التنظيمات المدنية هذه النسبة التي تعتبر جد ضئيلة بالمقارنة بالنسبة الديمغرافية المعتبرة التي مثلها هؤلاء، والتي بلغت سنة لأكثر من سبعة ملايين نسمة سنة 1948م نسمة بمقابل قرابة المليون نسمة من مجموع المعمرين أي بما نسبته 12.68 بالمئة من مجموع السكان. [2]

[1] أحمد بوكابوس،(مرجع سابق)،ص:70.
[2] نفس المرجع ، ص:73

هذا النشاط الجمعوي لم يمنع كذلك تنظيمات الطرق الصوفية والزوايا من استجماع قواها لإعادة بعث نشاطها السياسي والاجتماعي التربوي من جديد، بعدما ما أحست أن الزمن قد تجاوزها منذ أن توقف اشعاعها بعد تلك التوارث الشعبية التي كان يتصدر صفوفها الأولى آنذاك رجالات وزعامات المنابر الصوفية والتي أوقف الاستعمار توهجها، تجسد ذلك التحرك كذلك بعد كل الاتهامات التي وجهت اليها خاصة من جمعية العلماء المسلمين؛ باعتبارها منابر تنشر الخزعبلات والجهل والبعد كليا عن تعاليم الاسلام الحقة، بالإضافة لاتهامها من أطراف اخرى كون جزء منها قد تعاون مع السلطات الاستعمارية ،تجسدت ردت الفعل بتأسيس تلك الزاوية لمجموعة من الجمعيات على غرار كل من التيجانية، الرحمانية ، الخلواتية ،الشاذلية ، الطيبية القاديرية ، العلاوية ، وتحافوا فيما بينهم وأسسوا تكتل حمل اسم (علماء السنة) وذلك بتاريخ 13 مارس 1932م هذا الحراك المؤسساتي صاحبه كذلك حراك إعلامي بتأسيس ذات المنابر الصوفية لجرائد من أهمها جريدة **الإخلاص** بذات السنة لتكون لسان حالها وبالتالي ثم الانتقال من الطابع التقليدي إلى طابع يمكن وصفه بالمؤسساتي الحداثي[1]، تواصل النشاط بعد ذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الذي عقدته الطرق الصوفية والزوايا تحت تكتل اتخذ طابع اقليمي يحمل اسم (جامعة الزوايا لشمال افريقيا) والمنعقد في العاصمة الجزائر في 15 مارس 1948م وقد خرج المؤتمر بمجموعة من القرات الهامة ظهرت مواد اتخذت طابع مطلبي نذكر منها:

1- المحافظة الكلية على الدين الاسلامي وتعاليمه وعلى القرآن والاحكام الشرعية

2- احترام التقاليد القومية التي لا تتعارض مع أصول الاسلام أو فروعه المعلومة

3- التعاون على نشر تعاليم الدين الاسلامي وتعميمه بصفوف جميع الطبقات بالأساليب المناسبة والآداب المرعيّة

[1] صلاح مؤيد العقبي، مرجع سابق، ص: 597

3- ينعقد المجلس كل سنة باستدعاء الرئيس الأعلى بأوامر من الادارة ويجب أن يكون هذا الاستدعاء قبل انعقاد المؤتمر بشهر على الأقل [1].

5 / ملامح النشاط المدني بعد الاستقلال بعد الاستقلال:

5-1/ فضاء مدني مغلق :

بعد الاستقلال وبعد أن سيطر تحالف قيادة الأركان مع بن بله رفض العودة للتعددية وفرض نظام الحزب الواحد والاتجاه الأحادي في كل الاتجاهات السياسية والاقتصادية والثقافية، وحتى الحزب الواحد المتمثل في **جبهة التحرير الوطني** لم يكن له أي دور سياسي حقيقي؛ بل "قزمت" التجربة "البومدينية" دوره فكان مجرد جهاز بيروقراطي لا يحظى بتأييد الفئات الشابة. تحول "حزب جبهة التحرير" خلال التجربة الأحادية إلى وسيلة للترقية (الاجتماعية – المهنية) لبعض الفئات المهنية كالموظفين والمعلمين الذين زاد عددهم وقلت بالمقابل قيمتهم الرمزية، وأُجراء القطاع العام التابع للدولة، وبعض القوى الريفية –أعيان محليين، فلاحين صغار ومتوسطين، هذه الهيئات المدنية التي انشأت لحتك بالطبقات الاجتماعية المختلفة [2] نذكر من بينها:

أ- : الاتحاد العام للعمال الجزائريين *U.G.T.A*:

الذي تأسس سنة 1956 كمنظمة للعمال الجزائريين والذي ابثق من رحم "الحركة من أجل انتصار الديمقراطية" بحيث لعب بعد الاستقلال دورا مهما في وبحسب احصائيات أجريت سنة 1997 يضم الاتحاد 800 ألف عضو، وتعد النقابة العمالية الرئيسية في البلاد. [3]

ب-: الاتحاد العام للطلبة الجزائريين *U.G.E.A*:

لقد ساير ظهور الاتحاد المسيرة النضالية للمجتمع الجزائري فتعود جذوره إلى عشرينيات القرن الماضي، بفضل الطلبة الأوائل الذي ترعرعوا في ظل الحركة

---

[1] نفس المرجع، ص: 605-608.

[2] علي بن محمد، جبهة التحرير الوطني بعد بومدين (حقائق ووثائق)،دار الأمة، الجزائر، 1998،ص: 89.

[3] أيمن ابراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر(الحُجرة، الحصار، الفتنة)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 259،سبتمبر 2000،ص:64.

الوطنية، وباشر دوره فعليا سنة 1956 من مدينة باريس، فكانت دعوتهم لإضراب ماي من ذات السنة لحظة فارقة بتاريخه الجهادي، وتواصلت نشاطه بعد الاستقلال لكن بقي مسيرا من طرف كوادر الحزب الواحد.[1]

ج : المنظمات النسوية:

شكلت النساء الجزائريات تكتل معتبرا خاصة بسنوات الثمانينيات، حيث أحصي أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة، وتقاوم العنف الموجه ضدها خاصة بعد ظهور جماعات الاسلام السياسي على الساحة ودخول هذا الفصيل في صراعات مع هذه المنظمات النسوية باعتباره تخالف مبادئ الشريعة الاسلامية

هذه التجربة الحزبية الأحادية التي جمدت بشكل كبير العمل السياسي، هذا الواقع أظهر عداءات طفت على السطح مباشرة بعد الاستقلال بين الاباء المؤسسين للحركة الوطنية أين تلك التكتلات المدنية التي مارست العمل النضال المؤسساتي بفترة الاستعمار الفرنسي وبين جيل (الفعل الثوري) كما وصفهم **عبد الناصر جابي** ، بحيث اتهم الجيل الأول الجيل الثاني بمهادنته الاستعمار وعدم قيامه بالقطيعة Rupture المباشرة التي كانت تستلزم منهم المواجهة المسلحة ، وبالتالي دخلت البلاد في معادلة لازلنا نعيش تبعاتها ليومنا، هذه الاخيرة القائمة على سيطرة (السياسي على المدني)، وتحول جزء من المثقفين والفاعلين المدنيين لمجرد كاتب تابع في أحسن الأحول، ونبد النقاش السياسي والفكري العلني لصالح مجموعات من المفاهيم الشعبوية استثمر فيها النظام بتلك الفترة الانتقالية على غرار (رفض زعامة الفرد ،أولوية الشعب على النخبة، تقديس الوجوه الثورية وبعث بطولاتها ....الخ[2]

سرعان ما نفرت هذا السياسة الاحادية المواطن الجزائري عن الاهتمام بالشأن العام الذي أصبح بحسب تعبير الباحث الاجتماعي **عمر دراس** مرادفا "للانتهازية والتزلف للحاكم "، فقد حاولت بعض القيادات السياسية الثورية تأسيس أحزاب

[1] من موقع وزارة التعليم الالي والبحث العلمي ،الاتحاد العام للطلبة المسلمين، بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال، بتاريخ 2012، انظر الموقع:
http://services.mesrs.dz/Portail_MESRS_ind/enseignement_superieur%20_ar_2.html

[2] عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر(ثلاثة أجيال و سيناريوان)،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ب.ع، الدوحة، فبراير 2012، ص: 05.

سياسية سرية معارضة بعد الاستقلال مباشرة من أبرزهم المناضل **أيت أحمد** الذي أسس حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS هذا التنظيم السياسي الذي بقي متواجدا إلى الآن كأحد الأحزاب السياسية المعارضة القوية نسبيا خارج البرلمان وفي نفس الفترة تقريبا قام محمد بوضياف بتكوين حزب الثورة الاشتراكية الذي كان أقصر عمرا نتيجة لقرار الحل الذي اتخذته قيادته في بداية الثمانينات كما تأسس الحزب الشيوعي سنة 1966 تحت اسم حزب الطليعة الاشتراكية.[1]

بعض رموز التيار الإسلامي قامت هي الأخرى بتنظيم نفسها على شكل جمعيات؛ للقيام بأنشطة مسجديه وثقافية ودينية وسياسية؛ رغم المنع الذي تعرضت له جمعية العلماء المسلمين بعد الاستقلال التي عوملت مثل الأحزاب السياسية الأخرى، فتعرضت هذه الحركات السياسية إلى مضايقات كثيرة ومتنوعة وصلت إلى حد الملاحقة حتى خارج الوطن .استطاع التياران الأمازيغي و الإسلامي أن يثبتا ويتطورا على هامش حزب السلطة والمؤسسات الرسمية في حين اختار اليساريون خاصة في عهد بومدين التوغل داخل أجهزة الحكم؛ وبقي الحال على ما هو عليه حتى انتفاضة الخامس من أكتوبر 1988 حين وقع انكسار كبير داخل نظام الحكم بسبب الاختلافات الأيديولوجية الكبيرة والانهيارات الاقتصادية [2]

بعد استرجاع الجزائر سيادتها في 05 جويلية 1962 صدر أول دستور للبلاد سنة 1963، وقد نص في مادته 19 على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات إلا أن الحزب الحاكم(جبهة التحرير الوطني) أكد الديمقراطية و الحرية في خضم النضال تحت عباءة الحزب الحاكم وليس خارجه، كما أن مؤتمره الأول سنة 1964 الذي قال بصريح العبارة كون أن تعدد النقابات يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للعمال، لذلك فإن الجهاز المعبر عن طموحات الجماهير هو الحزب الواحد الطلائعي، وحتى يكسب القدرة على تعبئة الجماهير ينبغي عليه تأطير الفلاحين، العمال، الشباب، النساء، وقدماء المجاهدين في منظمات وجمعيات تعمل تحت وصايته ووفق

[1] عمر دراس، الحركة الجمعوية بالمغرب العربي، مركز البحوث الاجتماعية و الانثربولوجية crasc،وهران، الدفتر رقم 05، 2012،ص: 06.
[2] نفس المرجع، ص: 12.

توجيهاته .واضح من خلال هذا، أن المجتمع الجزائري خرج من سيطرة الاستعمار، ليدخل في بوثقه الحزب الواحد الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني(ومنها الحركة الجمعوية)، ومنع إنشاء أي تنظيم أوً هو عدم جمعية لا تتماشى مع مبادئه.[1]

وما زاد من صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة و نقص نشاطها عدم وجود قانون جزائري للجمعيات، لأن أغلب هذه الجمعيات بقيت تنشط وفقا 1901 ،حتى سنة 1970 أين تم إصدار أول تشريع جزائري، ويتمثل في الأمر رقم 71/79 المؤرخ في 03 سبتمبر 1971 الخاص بالجمعيات، إلا أن تأثيره كان محدود باعتباره يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالخيارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.[2]

من الناحية التشريعية فالفترة التي تلت الاستقلال وإلى غاية سنة 1971 تعرف في تاريخ القانون الجزائري بفترة الشغور القانوني هذا الشغور الذي مس القانون المسير للجمعيات تلك الفترة التي أنداك تطوراته المتسارعة وذلك بسبب النزوح الريفي الرهيب نحو الاقطاب الحضرية؛ التي باتت تستقطب أيادي عاملة في المجال الصناعي وبالتالي فالمدينة الجزائرية أضحت بمفترق طرق أمام هاته الوافدة الكبرة جدا المحملة بثقافة نوعا ما ريفية هذا التطور العام في الذي مس بنية المجتمع الجزائري قد وضع النظام الجزائري أمام محك حقيقي، خاصة بعد ظهور بعض البوادر المطلبية من وسط تلك الاقطاب الحضرية المطالة بفك الحصار عن الممارسة المدنية التي تطورت في أحضان الحس العام والجمعي بشكل كبير، لكن بمقابل ذلك استمرت جل التشريعات والقوانين تسير بنفس القوانين التي ورثنها عن الحقبة الاستعمارية. [3]

[1] جهيدة شاوش اخوان، مرجع سابق، ص: 102.
[2] أحمد بوكابوس، مرجع سابق، ص: 25.
[3] BOUTEFNOUCHET M, :(*La société Algérien en Transition*),Ed opu, Alger,2004, p:79-80

2-5/ حقبة الثمانينيات وفشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية:

إن بوادر الفشل الذي ارتبط بالنموذج الاشتراكي بدأت تظهر مع الازمة التي خلفتها نزول أسعار البترول في البورصات العالمية سنة 1986، هذا الأمر الذي أحدث ارتدادات قوية في البنية الاقتصادية والمجتمعية فيما بعد تلاشت من خلالها اذا اسطورة الشعب "المتلاحم مع القيادة"، هذه الهبة المجتمع كانت بسبب فشل السياسات الاقتصادية المعتمدة كليا نظرا، على عائدات المحروقات. والجزائر بصفتها دولة "ريعية" فقد تسبب هذا الانخفاض الحاد في سعر الذهب الأسود كما يسميه البعض في أزمة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أحدثت أزمة مجتمعاتية بالمعنى (الماكرو سوسيولوجي) هددت كيان الدولة برمته وأعيد التفكير بجدية في مخطط الدولي الاشتراكي التوجه الذي فشل في تحقيق التنمية التي وعد بها المواط ، وأدى هذا الأمر بدخول الجزائر مع النصف الثاني من الثمانينيات في أزمات متعددة المصادر داخليا وخارجيا.[1]

هذا الوضع الذي أدخل السلطة في حرج كبير تزامن مع بروز مجموعة من الحركات الاحتجاجية، هذا المستجد الاقتصادي الذي أظهر هشاشة الوضع الاقتصادي الوطني، وقوض الخيارات الكبرى التي تبنتها الدولة في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين مع سياسات **التصنيع**، والنهوض الزراعي مشاريع أصيب جلها بانتكاسة وفشل؛ جعلت الجزائريين يطرحون على السلطة عدة استفسارات تطالبهم فيها بايجاد بدائل مستعجلة للخروج من الأزمات التي دخلت فيها البلاد وهذا ما يبرزه البروفيسور **عبد القادر لقجع** في النقاط التالية:

1- قناعة غالبية الجزائريين بفشل النموذج الاشتراكي (سيطرة القطاع العام على مختلف النشاطات وبروز الكثير من النقائص في التسيير بالأساس)

2- ارتفاع نسبة البطالة بـ 30.25% خاصة عند الشباب

3- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن خاصة مع تدهور العملة (الدينار)

[1] محمد بوسنة، مرجع سابق، ص: 14-17.

4- فشل الدولة في خلق مناصب شغل جديدة أو على الاقل المحافظة عل المناصب الموجودة

5- اختلال في المجال الديموغرافي ما تمثل في النزوح الهائل للسكان من الريف نحو المدينة ما تسبب في ظهور مجموعة من الآفات الاجتماعية. [1]

3-5/ مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني (ما بعد 1988):

تكتسي هذه المرحلة مكانة هامة في تاريخ الحركة الجمعوية نظرا لأهمية الأحداث والتغيرات التي عرفتها الجزائر خلالها، ولعل أهم ما ميز هذه المرحلة والذي يصب مباشرة في الموضوع المعالج هنا هو ظهور مصطلح المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة بعد مخاض عسير وصراع مرير على استعماله كوسيلة من طرف السلطة للانتقال والخروج من الأزمة الحادة التي كان يعيشها أومن طرف المعارضة للمطالبة بحقها في المشاركة في تسيير شؤون المجتمع، هذا الصراع الذي بلغ أوجه نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، فقد أدت النظرة القاصرة التي كانت تتعامل بها السلطة السياسية إلى التقزيم من دوره وحصره فقط كعصب للدعاية والترويج لأطروحات السلطة الحاكمة؛ كونه يمثل نشاطاً يزاحم سلطات وامتيازات الادارة، لذا كان يتفاعل أصحاب القرار بشكل كبير من الريبة والحذر؛ ما جعله طوال فترة ما بعد الاستقلال يعيش تحت وصاية الادارة الرسمية، وبذلك فقد انحصر نشاط تلك العصب المدنية في مجال ضيق، وهكذا فإن بعض التنظيمات المدنية التي كانت تتوفر فيها مواصفات المجتمع المدني أثناء الاستعمار فقدتها بعد الاستقلال كما حدث مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أو للكشافة الاسلامية الجزائرية، بعدما أصبحت تُعرف كمنظمات جماهيرية تابعة للحزب الواحد الممثل الوحيد للسلطة آنذاك [2]؛ و قد كان للدولة في رغبة قوية الانفتاح على المجال المدني عبر العديد من المؤشرات من أبرزها :

---

[1] LAKJAA A.*(vie Associtive et Urbanisastion),* Les cahiers de cread, Alger, no 53,2002, p :24.

[2] محمد بوسنة ، مرجع سابق، ص:234.

أ-: المؤشر الاقتصادي:

تمثل في الاصلاحات التي أقرتها الدولة بفترة نهايات الثمانينيات، وذلك بهدف اعادة تنظيم الاقتصاد الوطني؛ من خلال وضع أسس جديدة للتنمية الاقتصادية مبنية على أساس نوع من اللامركزية والرامية لإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي لجعله أكثر فاعلية وتنافسية مع التركيز بصفة كبرى على القطاع الخاص وتشجيعه)[1]

ب-: المؤشرات الاجتماعية و الثقافية:

وفي ظل التحولات البنيوية التي شهدها المجتمع الجزائري، انطلاقا من إعادة هيكلة البنية الاقتصادية ومراجعة أساليب التنظيم الإداري، ضمن توجه عام لبناء اقتصاد السوق، تظهر بصورة جلية نية الدولة في تحرير المؤسسات الاجتماعية من سيطرة وهيمنة النظام الواحد بكل أشكاله السياسية والايديولوجية والثقافية، ولعل من أهم المؤشرات الاجتماعية الدالة على التحول الديمقراطي هو العمل على إدماج المرأة في جميع المجالات، خاصة في المجال السياسي، عن طريق اشراكها في وضع وبلورة السياسات العامة، بالإضافة لظهور أطراف أخرى كانت مغيبة مع نهاية الثمانينيات تشكلت كأطراف تدافع عن الهوية ، لعل كان من أبرزهم النخب الدافعة عن القضية البربرية وبعض التكتلات الاجتماعية ذات الطابع الليبرالي حيث كان من أبز مطالب هذه الكتل المدنية :

1- إعادة النظر في سياسة التعريب

2- إعطاء الأولوية للهوية الجزائرية الأمازيغية مع إصلاح المنظومة التربوية

3- توفير مزيد من الحريات السياسية. [2]

أما أهم ما يميز هذه المرحلة هي الانفتاح الجمعوي الذي تبنته الدولة من أجل إفساح المجال أكثر للهيئات المدنية من أجل النشاط والتعبير عن آرائها و طموحاتها بعد حالة الاختناق الداخلي الذي عرفه المجتمع الجزائري بسنوات الثمانينيات حيث كانت أحداث أكتوبر 1988 انفجار لكل تلك الشحنات النفسية الناقمة على الأوضاع

[1] نفس المرجع، ص:135.

[2] ESSAID T., op.cit., p :404.

الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية المتأزمة بعد عقود طويلة من سياسة "التحكم والسيطرة"، انتفاضة الشارع كانت تقودها وتؤطرها التيارات الاسلامية التي تكتلت تحت لواء الجبهة الاسلامية للإنقاذ F.I.S إذ اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوة في أول انتخابات اجريت بعهد التعددية 1991، فقد كان هذا الفصيل الاسلامي يتخذ من المساجد و المعاهد الجامعات و حتى الساحات العامة كمنابر لبث خطاباته المناهضة للنظام الاجتماعي والسياسي القائم كما يوضح ذلك عالم الاجتماع الجزائري **محمد مداني**، فقد سعوا بكل ما يملكون من دهاء سياسي و حركي بالسيطرة على المجال العام؛ بحيث وظفوا مكاتب(المجالس المحلية) بتأسيس شبكات اجتماعية كبيرة و معقدة تمكنت من خلالها بتمرير برامجها التي كانت توظف بصفتها كخيارات بديلة لتحل محل عقود من سياسيات الحزب الحاكم الفاشلة.[1]

5-4/ قانون 31/90 المسير للنشاط المدني:

لقد عرف النشاط المدني بسنوات التسعينيات نشاط غير مسبوق، بحيث تشير الاحصائيات على أن عدد الجمعيات بلغ حوالي 57000 ألف جمعية اجتماعية، أما على المستوى الحزبي فقط تجاوز عددها الستين حزبا، بالإضافة للمؤسسات التقليدية على غرار (الزوايا) التي كذلك تبنت الجانب المؤسساتي فأغلبها قد نشط فيما بعد ضمن نطاق الجمعيات الدينية. [2]

ما يميز الحركة الجمعوية في هذه المرحلة من الناحية القانونية هو صدور القانون رقم:31/90 بتاريخ: 1990/12/04م المنظم والمسير للجمعيات والذي يعتبر خطوة هامة ووثبة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي، حيث كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات، رفع العراقيل البيروقراطية والإدارية وتبسيط إجراءات التأسيس، وهو ما ترجم في الواقع بالانتشار الهائل للجمعيات كماً ونوعاً؛ و يعود الفضل في ذلك الانتشار الواسع للجمعيات بالدرجة الأولى إلى التسهيل في

[1] MADANI M, : *(ville Algériene entre panne de projets et urbanisme de fait),* In NAQD,N 16, Alger,2002,p :16-25.

[2] طاهر حسين، الأليات المؤسساتية لترقية المرأة، من الموقع :
WWW.AMANJORDAN.ORG/ARABIC-NEWS

إجراءات التأسيس فالمادة 7 من القانون رقم 31-90 لعام 1990 تنص على أن الجمعية من اجل اعتبارها نظامية عليها:

- إيداع طلب التصريح لدى السلطات المختصة.
- الحصول على إيصال بالتسجيل خلال مدة أقصاها 60 يوم من تاريخ الإيداع.
- نشر قرار تأسيس الجمعية في جريدة وطنية على الأقل.
- وعن أسباب رفض التسجيل تنص المادة "4"من نفس القانون على أن طلب التسجيل يمكن رفضه إذا كان الأعضاء (من جنسية أجنبية، أو لا يتمتعون بحقوقهم المدنية، أو في حالة ان لهم سلوك مخالف لمصالح النضال من أجل التحرر الوطني).[1]

هذا التطور الهائل الذي ترجمته إحصائيات وزارة الداخلية، التي تشير هذه على أن العدد الجمعيات التي أسست في سبع سنوات فقط أي من (1989- 1996) قد تجاوز الضعف أربع مرات ما تم تأسيسيه طيلة سبعة وعشرون سنة (1962-1989).[2]

[1] بوسنة محمود، مرجع سابق ،ص: 135

[2] ESSAID T. , op.cit.,p : 288

الجدول رقم –02- تصنيف عدد الجمعيات الوطنية حسب التخصص الذي تنشط فيه لسنة 2009

المجال الذي تنشط فيه	المجمـــــوع
مهنـية مختلفة	192
مجـال الصحة	131
ثقافية-فنيـة- تعليميـة- تكوينية	114
رياضية	91
نشاطـات مختلفة	54
الشبـاب	46
علـوم وتكـنولوجيا	40
تـبادلية	34
البـيئية	32
قـدمـاء الـتلاميذ والطلبـة	29
سياحة وترفيه	26
صـداقات – تـعاون- وتـبادل	25
تضـامن- نـجـدة- الإحسـان	25
قضايا المرأة	23
جمعيات الإرث التاريخي	19
الجمـعيات الاجـنبية	18
جمعيات المعاقين و أصحاب الحالات الخاصة	17
الطفـولة والمراهـقة	12
الجمعيات الدينـية	10
أسـر المـجاهدين	09
المـــتقاعدين	08
حقـوق الانسان	07
المجمـــــوع	**962**

المصدر: موقع وزارة الداخلية، انظر الموقع www.interieur.gov.dz

هذا الجدول يستدعي الكثير من القراءات والملاحظات لعل من أبرزها غياب مجموعة من الجمعيات ذات الطابع الوطني على غرار (جمعيات حماية المستهلك، وجمعيات ضحايا الإرهاب، و المفقودين)؛ أي العُصب المدنية ذات الطابع

السياسي،[1] ونجدها فقط في الجمعيات المحلية عموما رغم المطالب الكثيرة التي تُلح عليها هذه التكتلات المدنية، لكن الاعتماد لربما هو سلاح تستعمله السلطة لتوجيه النشاط المدني نحو الوجهة التي تراها تتوائم مع توجهاتها وخططها العامة، فنجد أن الجمعيات (المهنية- الصحية- والثقافية- والرياضية) تتربع على حصة الأسد من مجموع الجمعيات الوطنية بجموع 437 جمعية أي بما نسبته 45.42%

استمر التعامل بالقانون 90-31 إلى غاية 2012 أي في قراءة أولية فإن عملية تعديل هذا القانون تزامنت بعد حالة "غليان " الشارع العربي في 2011 في بمناسبة ما بات يعرف بثورات الربيع العربي، بالتحديد في الدول المجاورة فقد كانت تونس هي الشرارة الأولى التي انتشرت انتفاضتها الشعبي كالنار في الهشيم بالعديد من الدول العربية فيما بعد، هذه المستجدات على المستوى الإقليمي والدولي قد دفعت السلطة بتبني مجموعة من الاصلاحات من أهمها تعديل قانون الجمعيات؛ بد جملة من المناقشات والحوارات في السُبل الكفيلة بتحرير مجال الممارسة المدنية أكثر فأكثر تجاوبا مع الحركات المطلبية التي بات من حين لآخر تبدي انزعاجها من التحكم والسيطرة التي تبديها الدولة في تحكمها بهذه التنظيمات المدنية.

وقد صدر في ذا السياق القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 و المتعلق بالجمعيات ويبدو من القراءة الأولية لهذا القانون على إثراء للقانون 31/90 بدليل التطابق بين عديد نصوص موادهما، التي نرى من خلال قراءتنا لنا كانت أكثر انغلاقا من القانون السابق من بين الاجراءات التي نراها تحكما وتوجيها للنشاط المدني وعبر قراءتنا لنص القانون كاملا فإننا نسجل الملاحظات التالية :

أ- فرض الموافقة المسبقة من طرف السلطات العمومية التي لديها كامل الصلاحيات في قبول أو رفض أي فصيل مدني وهذا ما يخضع هذا النوع من التنظيمات لأهواء السلطة بمنحها ما تشاء وبرفضها الترخيص لمن تشاء كذلك، هذا الإجراء الذي يعطي الحق فقط للطعن ثلاثة أشهر لتقديم الطعن هذه الاجراءات غالبا ما تكون شكلية بعد رفض السلطات الترخيص لها.

[1] Ibid., p : 289

ب- التناقض الكبير الذي يسجله نص القانون فمن جهة يقر بالاستقلالية التامة من كل القيود بما فيها الدولة، تم يعود في ذات القانون ليقيد أصحاب الجمعية بالتقيد خاصة في الشق المالي بإعانات البلدية والولاية وهو الأمر الذي يراد به إخضاع هذه التنظيمات للوصاية المباشرة للدولة وهذا ما تشير إليه المادة 29 من نص القانون و ما تنص عليه كذلك المادة 13 و 16 الذي تقول بنودها على أن الجمعية ملزمة بتقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها إلى السلطات العمومية المختصة بعد تلاثون يوما من انعقاد الاجتماع، وهذا صرخٌ واضح للحرية التنظيمية المتعارف عليها دوليا المنظمة لهذا النوع من التكتلات المدنية، فالحرية والاستقلالية نرها منتهكة نظرا لما تنص عليه مواد القانون [1]

ج- التهديد والوعيد والرقابة الصارمة التي جاء بها نص القانون و الذي بموجبه توقف الجمعية ويعلق ناشطها وهذا ما جاء في المواد 39- 40-41-42-43-44 التي تتحدث عن الشؤون الداخلية للبلاد، والمساس بالسيادة الوطنية أو عدم احترام الآداب أو النظام العام، وجل هذه المصطلحات تعتبر نسبية، وتوظف الكثير من الأحيان بطرق تعسفية [2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الجمعيات 12- 06، الجريدة الرسمية، الأحد 15 يناير 2012، ص:37.
[2] نفس المرجع، ص:38-39.

الفصل الرابع

المجتمع المدني في الجزائر

بين الواقع و التطلعات

1- الاجراءات المنهجية للدراسة :

1-1 /الدراسة الاستطلاعية و منهجية الدراسة :

قبل الشروع في الدراسة الميدانية قمنا بدراسة استطلاعية من أجل استكشاف منطقة ومجال الدراسةّ؛ بغية التعرف على خصوصيات مجتمع الدراسة والتفاعلات السائدة في إطاره العام، وتحديد وجهة الملاحظة، فقد استهدفنا من خلال هذه الدراسة البحث في النشاط المدني بشقيه 'الأهلي" وهذا ما تمثل في نموذج "الزاوية" و الجمعوي "في نموذج" جمعية الزهور" مدينة وهران وتأثير نموذجي دراستي على مُجمل الحِراك المدني الجمعوي بالولاية، وقد أخذت مني الدراسة الاستطلاعية قرابة السنة أي من (جانفي2014 لغاية ديسمبر من ذات السنة) بعد جولات قادتني لمجال الدراسة، وبفترات زمنية متقطعة تجولت فيها ما بين الزاوية البلقايدية وجمعية الزهور، هذه الزيارات الاستطلاعية و "المعايشة" الميدانية مكنتني من بناء علاقة جد طيبة مع الفاعلين بمجال الدراسة (الزاوية البلقايدية و جمعية الزهور)، فقد تجاوزت دراستي كلاسيكية العلاقة ما بين (الباحث/ والمبحوث)، بحيث حاولت دائما مد جسور و أواصر الثقة بيني وبينهم، وهذا ما أظن أنني تمكنت من تحقيقه؛ رغم بعض الصعوبات التي واجهتنا خاصة بنموذج "الزاوية البقايدية"، أفراد هذا النموذج تعاملوا معي في جولاتي الاستطلاعية بنوع من البرود والتوجس، لكن سرعان ما تلاشت تلك الحواجز والحساسيات بعدما اقتحمت مجال الدراسة وساهمت في الكثير من الاحيان مع أفراد الدراسة بنشاطاتهم المختلفة؛ سواء داخل مجال الدراسة أو حتى خارجه فتقمصت في أحياناً دور **"المريد"** و بأحيان أخرى دور **" الناشط الجمعوي"**؛ هذا التفاعل الذي خلق بيني وبين العينة المدروسة ثقة جعلتهم بكثير من المواقف هم من يبادرون بتزويدي ببيانات سواء نظرية ذات بعد تاريخي أو حتى ميدانية قصد مساعدتي في عملية التحليل والاستنتاج .

لقد تضمنت الدراسة الاستطلاعية رصد البيانات " المنوغرافية" والقراءات الاستدلالية والكيفية، والمقابلات الاستطلاعية التي سمحت لنا بتحديد الاشكالية وبناء

الفرضيات، وهي خطوات هامة في مسار مشروع بحثنا العلمي التي حددنا على أنقاضها ما رصدنها الأدوات والتقنيات المناسبة في الدراسة الميدانية، فقد قمنا بالمرحلة الاستطلاعية باستغلال كل الملاحظات والمواقف التي عشناها مع الناشطين بنموذج الدراسة وحتى مع الزوار والفاعلين من خارجها، سعيا منا للحصول على أكبر قدر من المعلومات حول الخصائص التاريخية والجغرافية للمنطقة قيد الدراسة،(منطقة سيدي معروف، و القطاع الحضري سيدي البشير) المعطيات والمؤشرات التي ساعدتنا كثيرة في عملية التحليل والتركيب التي قمنا بها في خاتمة البحث الميداني

1- جمعية الزهور، تقع في القطاع الحضري سيدي البشير تقع بما يعرف عند ساكنة وهران بحي **"بلاطو" plateau** وتعتبر فرع للمسجد "الهداية الشهير " بولاية وهران هذا القطاع الحضري الذي يظم بدوره قطبيين حضاريين وهي (سان شارل، مركز المدينة)

2- الزاوية الهبرية البلقايدية: تقع هذه الاخيرة بالقطاع الحضري التابعة لبلدية **سيدي الشحمي والتابعة بدورها لدائرة السانية** ذلك القطب الحضري الكبير تحدها من الشمال دائرة بئر الجير وبلدية وهران في الشمال الغربي وبلدية حاسي بونيف شرقاً[1]

1-2/ منهج الدراسة و أسلوب تحليل البيانات :

1-2-1منهج الدراسة :

وقد استهدفت دراستنا تحليل النشاط المدني في كلتا المنظومتين (الزاوية والجمعية) عبر استخدامنا للمنهج الوصفي التحليلي، انطلاقا من كون دورنا في هذه الدراسة الانثروبولوجية مقتصر على الكشف عن المعاني الكامنة وراء ممارسات الفاعلين عبر معايشة ميدان[2] البحث والقيام بمجموعة من الملاحظات المباشرة

[1] ويكيبديا الموسوعة الحرة ،انظر الموقع:/https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] محمد حسن غمري، الثقافة و المجتمع (الانثربولوجية الثقافية والبحث الميداني)، ديوان المطبوعات الجامعية O.P.U، الجزائر، 1989، ص: 42.

والمقابلات مع الفاعلين في الحقلين، حيث كان هدفنا الأساسي والمحوري هو معرفة طبيعة علاقة الفاعلين في المجتمع المدني أو نخبة المكونة له، خصائصه، العناصر المكونة له والمؤثرات التي تتحكم في سياقاته . وقد عدنا في هذا الصدد للمرجعيات التاريخية التي صاحبت ظهور المجتمع المدني بصفة عامة بالجزائر لأن التاريخ عنصر تحليلي جد مهم مكننا بالتعرف على بعض الروافد الثقافية والسياسية التي تحكمت ولا زالت تتحكم في بالفضاء المدني بالجزائر، هذا المجال الذي لازال يطرح عديد التساؤلات حول ماهيته وطبيعة نشاطه ارتباطا بالمؤسسة التنفيذية والتشريعية التي أعطتها الدراسة حقها من الفحص والتحليل باعتبارهما فاعل أساسي في صياغة طبيعة وبنية أي نشاط مدني .

ولهذا فقد تم اختيار العينة بطريقة قصدية بناءً على توافرها بالميدان بشكل مؤثر ولافت للانتباه، وهذا الدور الفاعل الذي التمسناه في "الزاوية الهبرية البلقايدية وجمعية الزهور" بشكل خاص لعديد من الاسباب نذكر منها :

- القيمة الوازنة الذي باتت تمثلها الطرق الصوفية بشكل عام والطريقة الهبرية والزاوية البلقايدية بالتحديد خاصة مع تولي رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لسدة الحكم سنة 1998م والذي تقول الكثير من المؤشرات على أنه أحد مريديّها
- الصدى الوطني والاقليمي الذي أضحت تتميز به الزاوية البلقايدية الهبرية خاصة بشهر رمضان مع الجلسات المحمدية، هذه المناسبة العلمية ذات الطابع الدولي.
- العلاقات المتينة التي تربط الزاوية البلقايدية الهبرية بالسلطات المحلية على مستوى ولاية وهران.
- فاعلية جمعية الزهور وتنسيقها مع عديد الفعاليات المدنية والأهلية على مستوى ولاية وهران(جمعيات ذات توجهات مختلفة، مساجد، مستشفيات، مصحات خاصة، مدارس، جامعات ....الخ).

- القاعدة المدنية المعتبرة التي باتت تتمتع بها جمعية الزهور على مستوى مدينة وهران بفضل النشاطات الكثيرة والحساسة التي تهُم شأن مواطنين مدينة وهران.
- التنظيم الهيكلي والاداري الذي التمسناه في أولى خرجاتنا الاستطلاعية لنموذجي الدراسة (الزاوية الهبرية البلقايدية، جمعية الزهور).

يتضح مما سبق ومن جملة المؤشرات التي قمنا بذكرها أن نموذجيّ دراستنا تميزا بالقصدية (عينة قصدية)، العملية التي يتم انتقاء كيان الدراسة بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوفر بعض الخصائص في تلك (المؤسسات أو الافراد) دون غيرهم، ولكون تلك الخصائص من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة، كما يتم اللجوء إلى هذا النوع من العينات في حالة توافر البيانات للدراسة والتي تتناسب مع أهداف ومقاصد العملية البحثية. [1]

1-2-2/ اختيار عينة الدراسة :

يتجه الباحث في أي دراسة إلى اختيار مجموعة جزئية تمثل عناصر المجتمع أحسن تمثيل؛ وتعكس بالتالي للنتائج المراد الوصول اليها، بحيث يكون الباحث قادر الباحث لي تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، وفي هذه الدراسة الموسومة " **النشاط المدني في الجزائر من الزاوية إلى الجمعية"** فكما يتضح من العنوان فإن المجتمع ككل بمختلف بناه و أطيافه يمكن أن يكون محل بحث و تحليل، ولأن التطرق لكل تلك المكونات المدنية قد يمثل صعوبة كبيرة بالنسبة للباحث، ويعمل على تشتيت جهد الباحث في دراسة العديد من المؤسسات التي تشكل منها مرفولوجية المجتمع المدني بكل تفرعاته المؤسساتية المتعددة الفعاليات، و التي لا يمكن الإلمام بها ميدانيا نظرا لبساطة الامكانيات المادية والزمنية وحتى البشرية المتاحة لنا، ومن جهة اخرى فإن البحث يكون حينئذ سطحي و أقل عمقا وتركيزاً، ولذلك فقد تم اقتصار العملية البحثية على مؤسستين مدنيتين جعلناهما كنموذجين ممثلين للنشاط المدني بالجزائر في شق (الزوايا والجمعيات) وهذا ما كان بالفعل مع كل من " الزاوية البلقايدية الهبرية وجمعية الزهور.

[1] محمد عبيدات و آخرون ، منهجية البحث العلمي القواعد المراحل والتطبيقات ،دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، الط الثانية، 1999،ص 96.

أ-: نوع العينة:

وقد اعتمدنا في دراستنا الميدانية على نوع من على نوع **العينة العشوائية المنظمة** بحيث تم اختيارها بعد التجانس الذي التمسناه تقريبا ما بين خصائص كل أفراد مجتمع الدراسة(الزاوية والجمعية)، اختيارنا جاء بناء على مجموع من المقابلات الاستطلاعية التي مكنتنا باختيار عينة الدراسة لتكون ممثلة و معبرة عن جميع فئات المجتمع المدروس لكن ملية اختيارنا للعينة كانت بطريقة **عنقودية** أي أننا قد جمعنا مجموعة من البينات جميع أفراد الدراسة الميدانية(الزاوية البقايدية، و جمعية الزهور)، هذه الاخيرة التي رأينا أنها خطوة مهمة في عملية البحث؛ وشملت عدة متغيرات أساسية حصرنها في (السن، الجنس، النشاط المهني الممارس)[1]

الجدول رقم -3- مجموع المبحوثين الذين شملتهم المقابلات الدراسة الميدانية :

مجال الدراسة	عدد المبحوثين	المجموع
جمعية الزهور	09	**18**
الزاوية الهبرية البلقايدية	09	

منها مآل ورقة الاستبيان، فاذا حدث ذلك بالفعل، تكون قد ساهمت في التأثير على إجابات المبحوث.[2] وتتطلب عملية المقابلة فترة من الوقت اذ أنها تسمح للباحث بأن يلم بجميع نواحي الموضوع فقد ركزنا في هذا السياق على جميع النواحي التي تخص المبحوث فقد نوعنا من أسئلتنا التي حاولنا من خلالها التعرف على **تمثلات Représentations**؛ كما شملت المقابلة الملاحظة، فمن الشائع أن يتم جمع بيانات نوعية عن طريق وسائل متعددة، فإذا كنت تجرى مقابلة تكون بالضرورة في حالة ملاحظة والعكس صحيح. وللتذكير فإن السياق أيضا يساهم في فهمك للبيانات التي تخرج بها من المقابلات كذلك تشمل المقابلات تجاذب أطراف الحديث الاجتماعي، وهو ما يمكن أن يحدث يتم أثناء مقابلة الهدف المبحوثين حول العمل المدني بشكل عام وتجاوزنا ذلك بالرجوع لمرجعية المبحوثين (الانتماء

[1] رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص: 311.

[2] (نفس المرجع)،ص:82

العائلي، الطبقة الاقتصادية التي ينتمون اليها، الدين والتدين ودورهما في نشاطهم المدني، وجهات نظرهم حول النشاط المدني وأفقه المستقبلية ...الخ)

1-2-3 / تقنيات الدراسة:

الخطوات الضرورية في البحوث الاجتماعية وهذا ما استخدمته في مجال دراستي طيلة المدة التي قضيتها متنقلا ما بين الزاوية والجمعية مركزا على بعض الحيثيات الدقيقة على غرار مزايا تصب بنفس ما جاءت به الدكتورة رجاء وحيد دويدريي التي عددت مزاياها في النقاط الآتية :

- ✓ تحديد الهدف الذي يسعى الباحث في الحصول عليه.
- ✓ تحديد الأشخاص المعنيين بالملاحظة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاختيار الجيد والملائم لهؤلاء الأشخاص.
- ✓ تحديد الفترة الزمنية اللازمة للملاحظة بحيث يتناسب مع الوقت المخصص للباحث
- ✓ ترتيب الظروف المكانية الملائمة للملاحظة.
- ✓ المرونة وقابلية توضيح الأسئلة للمبحوثين
- ✓ جمع المعلومات بشكل نظامي ثم تسجيلها [1]

أ-: تقنية المقابلة :

المقابلة هي تقنية رائجة الاستعمال بمجال العلوم الاجتماعية توظف في جمع المعلومات اللازمة للبحث؛ و تتم عبر طرح مجموعة من الأسئلة من الباحث التي يتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين بالبحث، هذه التقنية البحثية التي تعد عملية ثمرة تفاعل ما بين الباحث والمبحوث.

أسئلة المقابلة يمكن تصنيفها إلى:

[1] رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته الفعلية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2008، ص:327.

❖ **مفتوحة غير محددة الإجابة**

هي الأسئلة التي لا تعطي أي خيارات للإجابة تمتاز هذه النوعية من الأسئلة بغزارة المعلومات التي يمكن الحصول عليها ولكن مع صعوبة تصنيف الإجابات.

❖ **مغلقة محددة الإجابة**

هي الأسئلة التي تكون الإجابات عليها محددة إما بنعم –لا – أحيانا ....الخ [1]

وقد استهدفت المقابلة **تسعة عشرة مبحوثا(18)** من القائمين على النشاط المدني انقسمت العينة الى جزئيين، تسعة في نموذج الجمعية، وتسعة في نموذج الزوايا وتراوحت الاسئلة ما بين مغلوقه ومفتوحة وموجهة؛ وخلال فترات زمنية متقطعة ومتباعدة وقد شملت دراستنا تسعة عشرة مبحوث على جزئيين تسعة في نموذج الجمعية، وتسعة في نموذج الزاوية، عبر مقابلات متنوعة وبأماكن متعددة استهدفنا من خلالها التعرف البناء المخيالي والتصوري للفاعلين بهذا الحقل المدني وحول جدوى و فعالية نشاطهم على أرض الواقع، وما هي الرهانات التي يعملون لتحقيقها .

وقد وظفنا في هذا السياق تقنية وأداة رأينا بأنها تواءم سياق بحثنا ألا وهي تقنية المقابلة منو نوع **" شبه مقننة" semi structure** وفي هذا الصدد قد تضمنت مقابلتنا مجموع من الأسئلة المحددة والمعدة مسبقاً والتي رأينا بأنها ستعيننا بمسار الحصول على المعلومات والمادة المعرفية التي ستسهم بصفة فعالة بتوجيه موضوعنا البحثي و لكن المقابلة المتعمقة ليست مجرد وسيلة لجمع البيانات. فالمقابلة تصبح عملية لتوليد البيانات بسبب هذا التفاعل بين الباحث والمشارك. فهي تماماً مثل عملية توليد الطاقة: فالكهرباء هي البيانات و عملية التوليد هي الرياح التي تحرك الآلة أو المحرك. إن رد الفعل هذا هو العملية و أما النتيجة فهي الكهرباء التي يتم توليدها. وبالمثل، تعتبر المقابلة عملية لتوليد البيانات، و النتيجة هي البيانات .و إذا ما أجريت المقابلة مع مجموعة من المشاركين، فهي تسمى مجموعة النقاشات

[1] أمجد قاسم، تعريف الملاحظة كأداة في البحث العلمي(مزاياها وعيوبها)، من الموقع: http://al3loom.com/

البؤرية.[1] وفى تلك الحالة يوجه النقاش استمارة للمقابلة، وهى عبارة عن عدد من الأسئلة يعدها الباحث لتوجيه عملية المقابلة وهذا ما قمنا به في سياق عمليتنا البحثية هذه التقنية التي شملت 18 مبحوث قسمت لجزئين؛ النصف الأول شمل نموذج "الزاوية الهبرية البلقائدية" بين النصف الثاني أي تسع مبحوثين شملهم نموذج "جمعية الزهور"

فالمقابلة في هذه الدراسة قد رأينا بأنها تقنية ستسمح لنا الوصول لإجابات حول منطلق اشكاليتنا البحثية؛ و كذا مثلت بالنسبة لنا تقنية ساعدتنا في مسايرة أسئلة الفرضيات، وبالتالي فهي تقنية تقوم بالربط بين معطى الفرضيات وإشكالية الدراسة وموجهة بغية اختبار صحة الفروض المعدة مسبقاً، هذه التقنية التي تعتبر جد أساسية في عمليات التواصل والتفاعل الانساني خاصة ما تعليق بمقابلات التي تترصد معلومات ذات اسقاطات أنثروبولوجية على غرار العودة لمسار حياة شخصية ما، في هذا النوع من الدراسات التي يخضع فيه الباحث المبحوث لمجموعة من الاسئلة العميقة التي تحاول الصبر في أغوار المبحوث واستنطاق معلومات تدخلنا مع المبحوث في حالة بوح وفي جو تسوده الحميمية والحنين، ومن هذا المنطلق فجودة المقابلة تقف على الباحث وفي تحكمه في مجرياتها عبر أسئلة لا تضع المبحوث موضع مساءلة؛ بل تجعله يدخل مع الباحث في جو من المصداقية تنعكس بصفة مباشرة على صحة المعلومات المتحصل عليها قصد تسخيرها في عمليات التحليل والتركيب فهي برأي **قوفمان Kaufmann** عملية منهج **"تكاملية"** تُشرك جميع مراحل البحث وتُخضعها لتوائم تقنية المقابلة، وفي هذا الباب يجب إعطاء أهمية قصوى للدراسة الميدانية بجعلها نقطة انطلاق **Point Départ** لمسار العملية البحثية برمتها وليس العكس؛ وبهذا المعنى فالمقابلة تجعل من الجانب التطبيقي المادة الخام الأولى للعملية البحثية. [2]

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الانسانية (تدريبات علمية)، ترجمة: مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، الط الثانية، 2006، ص: 78.

[2] QUIVY R VAN COPNHOUDT L :*(Manuel de recherche en science sociales*) ,Ed Dunod, paris, 2011, p: 171

و لتقنية المقابلة عديد النقاط الايجابية التي أجملها الباحثين كل **من "ريموند كيفي، ولوك فان كوبنهوت" « Raymond Quivy,Luc Van Copnhoudt »** في النقاط التالية :

- ❖ القدرة على تحليل المعاني التي تصدر عن المبحوث، وبترصد تفاعلهم مع الاسئلة والاستفسارات الموجهة اليهم (التمثلات الاجتماعية، منظومتهم القيمية، تفاعلهم مع مختلف المواقف، استقراء مرجعياتهم المعيارية ...الخ)
- ❖ اعادة بناء واستحضار معلومات ومواقف حدثت بالماضي سواء البعيد أو القريب
- ❖ تتبع مسار المبحوثين أو الظاهرة المراد دراستها من مختلف الابعاد (الاجتماعية ، الثقافية، الاقتصادية، السياسية...)
- ❖ تتمتع تقنية المقابلة عموما بعمق الاسئلة التي تسمح لنا بالحصول على أجوبة متنوعة عبر العلمية الحواري التي يقودها المبحوث مع العينة المدروسة
- ❖ المرونة وقابلة التحكم وقابلية التوجيه التي تتمتع بها تقنية المقابلة، هذا البعد الايجابي الذي يمكن الباحث بالحصول على شهادات وتصريحات تساير طبيعة المبحوث من حيث (اللغة التي يتواصل بها، والفروقات الدهنية والثقافية لكل مبحوث...). [1]

إذن يتلخص هدف هذه الدراسة ومن خلال توجيه تقنية المقابلة في التعرف على السمات الشخصية المميزة للأفراد المشاركين في مجال المدني (الزاوية/ الجمعية)، ومدى اختلاف تلك السمات بين الريف والحضر باختلاف مجموعة من المتغيرات متمثلة في :الموطن، النوع، التعليم، الحالة الاجتماعية، السن، المهنة، ...الخ، المقابلة التي ركزت أسئلتها للإجابة عن الاسئلة التالية :

- ❖ التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية المميزة للأفراد
- ❖ المتطوعين (أعضاء جمعية أو مريدين) حسب تغير العوامل السابقة

[1] Ibid., p: 179

- ❖ التعرف على التباينات المختلفة في رؤى المشاركين عن أسباب ودوافع السلوك المدني الذي يمارسونه
- ❖ التعرف على خصائص الشخصية التي تميز الفرد المشارك في التطوع لها أثر فعال في تحديد اتجاهاته السلوكية
- ❖ توجد تباينات وفروق بين الأفراد المشاركين في المجال التطوعي فيما يتصل
- ❖ باختلافهم سلوكيا ونفسيا واجتماعيا
- ❖ اثر الخبرات والترسبات الأسرية والمدرسية والاتصال بالمجتمع
- ❖ الفرد المشارك ومفهومه لذاته وإدراكه للآخرين
- ❖ التعرف على الخصائص الاجتماعية المحيطة بالفرد في الحياة أثر كبير في صقل خصائصه النفسية ومفهومه لذاته بما يؤثر على المشاركة
- ❖ هناك تأثير قوي للتغيرات البنائية والوظيفية للمجتمع على المشاركة في المجال التطوعي
- ❖ إن للتنشئة الاجتماعية أهمية كبيرة في دعم القيم لدى الأفراد المشاركين
- ❖ محاولة ربط العلاقة بين المناخ الديمقراطي السائد وبين مدى فعالية المشاركة في المجال التطوعي
- ❖ هناك تخصص وتوجه جندري واضح فبينما الجمعيات نجدها تقريبا محتكرة من طرف الاناث نجد بمقابل ذلك الزوايا محتكرة من طرف العنصر الذكوري وذلك في إطار المشاركة في المجال العام
- ❖ توجد أهمية لدور القيادات الشعبية في دفع عجلة المجال التطوعي قد أفادتنا هذه الدراسة في التحديد الدقيق للعلاقة بين شخصيات والقيم والدوافع
- ❖ المستفيدين من الخدمات ومراعاة قيمهم، إضافة إلى أهمية عنصر تأثير المحيط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي..على فعالية النشاط المدني بصفة عامة .
- ❖ كشف توجيه الدولة واحتكارها للمجال العام وفق مفهوم **" يورغن هبرماس"** وضمن المنطق التحليلي للسيطرة الايديولوجية كما جاء عند **"لأنطونيو غرامشي"** بتحليل ما جاء به المشرع الجزائري في هذا السياق .

ب-: / تقنية الملاحظة :

تعتبر الملاحظة وسيله هامه من وسائل جمع البيانات في العلوم الاجتماعية بصفة عامة نظرا لأهميتها فقد استخدمت في الماضي ولازالت تستخدم في الحاضر في مجال البحث والدراسة، وقد لجأت إليها الشعوب المتحضرة لجمع المعلومات عن الأشياء والمواقف المحيطة بهم للتعرف على ظواهر الحياة ومشكلاتها. و تعتبر الملاحظة في من أهم أساليب دراسة السلوك الجماعي وتسجيله بالطريقة القصصية ويحتاج الأخصائي الاجتماعي و الأنثروبولوجي بالتحديد أن يتعلم دراسة السلوك الجماعي ووصف السلوك الذي يلاحظه وتستخدم وهذا ما كان عليه الشأن في دراستنا التي وضفنا فيها ملاحظات علمية شملت فضاء (الزاوية والجمعية). فالملاحظة كأداة من أدوات المهمة؛ فالأخصائي الاجتماعي شانه شان غيرة من العاملين يلجأ إلى الملاحظة في جمع البيانات عن مختلف الموضوعات كما حدث بدراستي عبر رصد كل سلوك الأفراد في الجماعات وطرق التفاعل فيما بينهم ومنظومة الرموز، وتقسيم السلطة والنفوذ داخل منظومة الزاوية والجمعية بالإضافة إلى وطرق معيشة الأفراد من مختلف الطبقات فالملاحظة من أهم أساليب دراسة السلوك الجماعي.

كما أن الملاحظات المتبصرة تجعل من الممكن تفهم الظواهر المعقدة كما أنها تجعلنا من وراء مفاهيم الجماعة وأفكارها ومساعدتها وتصرفات. يعرف البعض الملاحظة بأنها المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما معينه من الاستعانة بأساليب البحث من الدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة, وهذا هو المعني العام للملاحظة وكذلك يستخدم هذا المصطلح نفسه بمعنى خاص فيطلق على الحقائق المشاهدة التي يقررها الباحث في فرع خاص من فروع المعرفة. ومما سلف ذكره يتضح أن الملاحظة التي نقصدها هي الملاحظة العلمية وتختلف من الملاحظة في:

- ❖ أنها تخدم البحث العلمي بشكل دائم وبمتغيرات متعددة
- ❖ تسجل تسجيلا منظما لبيان العلاقة بينهما و بين ظواهر عامه فهي ليست ملاحظه للمتعة.

❖ منظمه في وقائية على تصميم لخططها فهي ليست مجرد ملاحظات عشوائية.

❖ أنها عرضه للتحميض لبيان صدقها وصحتها. [1]

فهذه التقنية تفعل النشاط الفعلي للمدركات الحسيه في المشاهدة المقصودة و غير المقصودة، وهي تفيدنا في التعرف على كلمات العميل(المبحوث) المسموعة والغير مسموعة، الملاحظة من الطرق الهامة والقديمة والتي تستخدم لجمع البيانات في العلوم الاجتماعية وهى تفيد في جمع سلوك الأفراد الفعلي وبعض المواقف الواقعية واتجاهيهم في مشاعرهم كذلك تفيد في الأحوال التي يقوم فيها الباحثون ويرفضون الإجابة على الأسئلة، لذلك فهي تيسر الحصول على كثير من المعلومات والبيانات في المفاهيم المطلوبة والتي يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى كسلوك المبحوثين ومشاعرهم واتجاهاتهم في سلوكهم سواء الايجابية أو السلبية كتضامنهم معك وبناءهم لعلاقات ودية معك (كباحث) أو عزوف المبحوثين عن التعاون معك أو مقاومتهم له وعدم رغبتهم في الإدلاء بأية معلومات. [2]

وقد فعلنا من تقنية الملاحظة بكل أشكالها (مباشرة، غير مباشرة، والملاحظة بالمشاركة للوصول للأهداف التالية) :

✓ جمع تقارير فردية وجماعية لجل النشاطات التي وقفت عليها شخصيا بالفضاء المكاني للدراسة (الزاوية، والجمعية، المسجد، وبصفة عامة محيط مكان الدراسة ...)

✓ الاستعانة بالبيانات بالصور كمواد دعمتها بها جل تحليلاتي التي ارتكزت على الملاحظة

✓ رصد جميع الرموز و أشكال التعبير المتداولة بفضاء دراستي، و حفظي لبعض منها ما مكنني بالتفاعل الايجابي مع الافراد الفاعلين بميدان الدراسة.

وقد ركزنا في مجمل أطوار دراستنا الميدانية على الملاحظة بالمشاركة، كونها تحمل الكثير من المزايا التي من شأنها أن تعطي معلومات غزيرة للباحث

[1] محمد سيد فهمي، طريقة العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 1998، ص: 15.

[2] نفس المرجع ،ص: 25.

وتساعده على الالمام بالظاهرة المدروسة من مختلف الجوانب والمتغيرات، وتسمح للباحث بأن يتأكد من مصداقية المبحوث وما قد يزودنا به في مرحلة المقابلة. [1]

و منه فإن تقنية الملاحظة بكل أنواعها قد لعبت دورا مهما في كل أطوار الدراسة، وقد وظفنها بشكل أتاح لنا التعرف على بعض الممارسات والرموز التي تندرج ضمن نطاق " اللا منطوق" أو كما يحلو للبعض وصفها **"بالمسكوت عنه" Le Non-Dit** هذه التقنية التي تعتبر جد مهمة خاصة في الدراسات التي تكتسي طابع أنثروبولوجي، فالملاحظة والتحليل بدون اشراك المبحوث هي بحد ذاتها تقنية تتيح للباحث الالمام بميدان الدراسة بأكثر موضوعية ووفق قراءة الباحث التفكيكية التي لا تعتمد فقد على ما سيصرح به المبحوث لأن بعض الممارسات والقيم والمعايير لا يمكن للمبحوث التصريح بها لاعتبارات عديدة وهنا لزام على الباحث الانثربولوجي التدخل وفق تقنياته البحثية بالغوص في الظاهرة ومعايشتها وفق ما يشاهده من علاقات.

2-1/ تحليل المعطيات الميدانية للزاوية البلقايدية الهبرية:

أ/ : الموقع الجغرافي للزاوية :

تقع الزاوية " الهبرية البلقايدية" بسيدي معروف التابعة لبلدية سيدي الشحمي والتابعة لإحدى بلديات دائرة السانية بولاية وهران، تحدها شمالا بلدية بئر الجير وبلدية وهران في الشمال الغربي، وبلدية حاسي بونيف شرقا وبلدية السانية غربا بلديات دائرة وادي تليلات تتربع على مساحة إجمالية قدرها 6475 هكتار أي ما يعادل 3.06 % من مساحة ولاية وهران، وهي جزء من المجمع الكبير؛ وتعتبر من إحدى البلديات المجاورة لبلدية وهران، حيث بهذه الصفة اندمجت فيما يسمى بمجمع وهران في إطار المخطط الرئيسي للإصلاح والتعمير حيث يبلغ عدد سكان البلدية أكثر من 101 293 نسمة وهو في تزايد مستمر خاصة بمنطقة حي الصباح التي تعرف كثافة سكانية مرتفعة بسبب تخصيص مشاريع سكنية مختلفة بهذه المنطقة،

[1] رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص: 315.

بحيث تضاعف عدد السكان البلدية خلال عشرة سنوات الأخيرة أكثر من أربع مرات وهذا نتيجة التطور العمراني الملحوظ التي عرفته البلدية مع خلق عدد كبير من التجزيئيات بغض النظر عن البلديات المجاورة.

إضافة إلى مقر البلدية تتكون البلدية من تجمعات سكانية هامة والمتمثلة فيما يلي

- ✓ منطقة سيدي الشحمي المركز وعدد سكانها 22597 نسمة حسب الإحصاء الجديد
- ✓ منطقة النجمــة التي كانت تسمى أنفا "بشطيبو" نسبة إلى نشاطاتها التجارية والاقتصادية وهي أكبر تجمع سكاني بالبلدية بحيث يزيد عدد السكان بها عن أكثر من 51094 نسمة
- ✓ منطقة سيدي معروف والذي يضم التجمعات السكانية كل من سيدي معروف 1 و 2 "والكامبو" و" كلاميس" وحي 500 مسكن لديوان الترقية وحي الجديد وبها 18220 نسمة
- ✓ منطقة الأمير عبد القادر وتعتبر هذه المنطقة البوابة الرئيسية في إتجاه بلدية وهــران وتضم 5813 نسمة
- ✓ منطقة حــاسي لبيوض
- ✓ منطـقة بوعـمامة
- ✓ منطقة حي الصبــاح التي تضم عدد هائل من السكان بسبب المشاريع التنموية لجميع القطاعات التي استفادت منها هذه المنطقة.[1]

وبهذا مجمع سيدي معروف يعتبر بمثابة حلقة وصل ما بين ثلاثة أقطاب حضرية هامة جدا بالنسبة لجغرافية مدينة وهران؛ فهي من جهة قريبة من المستشفى الجامعي الجديد ومن جامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران هاذين الصرحين اللذان يعتبران من أهم الاقطاب بالولاية، ولا يخفى كذلك قرب دائرة بئر الجير التي تعتبر من أكبر الاوعية الديمغرافية بالولاية كل هذا يضاف لكونها تخضع اداريا لأحد القوالب

[1] التقسيم الاداري والجغرافي لدائرة السانية بوهران، انظر الموقع :https://ar.wikipedia.org/wiki/

الحضارية الهامة بالولاية وأعني هنا دائرة السانية وبما تتوفر عليه من امكانيات اقتصادية .

خريطة رقم -1- جغرافية لبلدية سيدي الشحمي:

المصدر: التقسيم الإداري لبلدية سيدي الشحمي من الموقع :

www.wikipedia.org/wiki/

تتربع الزاوية على مساحة معتبرة تقدر بـ 2000 متر مربع، بمكان مثالي للغاية بحيث تقع الزاوية بمحيط منطقة زراعية وهذا ما ساهم كذلك في ذلك الجو المثالي التي يتطلبه "الصوفي" لممارسة عباداته المختلفة مقسمة على مجموعة من المرافق يستحوذ المسجد على حصة الاسد من المساحة الاجمالية، تتوفر الزاوية كذلك على قاعتين كبيرتين بزخرفات هندسية اسلامية جد فخمة واحدة من تلك القاعات مخصصة للضيوف(زوار من ساسة وعلماء من كافة الأقطار الاسلامية لتنشيط الجلسات المحمدية التي تحيها الزاوية مع كل شهر رمضان)[1] تتوفر الزاوية كذلك على مكتبة كبيرة مخصصة في غالب أيام السنة لطلبة الزاوية والمريدين وفي مختلف التخصصات (كتب في التصوف، والعقيدة، والفقه والحديث) وبعض مؤلفات المفكرين المسلمين على غرار الشيخ الغزالي والشيخ الشعراوي مالك بن نبي ....الخ

[1] جولات استطلاعية وظفنا فيها الملاحظة المباشرة تمت بتاريخ 2014/10/11

و الزاوية البلقايدية الهبرية تصنف ضمن **زوايا المشايخ:** وهذا النوع كمل فصل فيه الباحث في قضايا التصوف **محمد نسيب** والزاوية في هذا النموذج تعتبر ملكية خاصة لشيخ ويتصرف فيها كما يشاء وبعضهم يعيش هو وعائلته من موارد الزاوية ونظامها يشبه النظام الملكي الوراثي . وصاحب هذه الزاوية يكون عادة صاحب طريقة، ويعرف عندنا بشيخ الطريقة الذي يعطي الأوراد أي الميثاق ، وهذا الشيخ له أتباع ومريدون ويسمون الإخوان، والزاوية تقوم على أكتاف هؤلاء المريدون والمحسنين الذين هم يمولون الزاوية ويجمعون لها الزكاة والصدقات والتبرعات من الشعب، ويقدموها للشيخ والشيخ هو المشرف والمسؤول المباشر على زاويته، وهو صاحب الحل والعقد، فلا حق لأي إنسان أن يتدخل في شؤون الزاوية من قريب أو من بعيد؛ فالأموال التي تدخل إلى الزاوية تذهب إلى الشيخ مباشرة يتصرف فيها بمعرفته فلا أحد يحاسبه عليها أو يراقبه، وهو الذي ينفق على لزاوية ويوفر للطلبة كل حاجاتهم اللازمة، كما يدفع أجر الشيخ (أي المعلم) وهو صاحب الزاوية هو الذي يعين المعلم أو يعزله حين يشاء وكذلك يعين المواد التي تدرس للطلبة. [1]

وفيما يخص الطلبة المقيمين داخل الزاوية فهم تقريبا من جميع أنحاء الوطن الذي بلغ عددهم القرابة السبعون طالبا، فجُلهم ليس لهم نشاط مهني غير الدراسة وطلب العلم من الزاوية طالب وفيما يلي جدول يظهر توزع المنتسبين للزاوية بحسب مستوياتهم الدراسية هذا العامل الذي نراه مهما في عملية التحليل، والذي يساعدنا كذلك على قراءة تمثلات هاته الفئة مع المحيط الخارجي العام بكل ما يحمله من قيم و معايير، ومدى استجابة أو رفض أو حتى مقاومة أفراد الزاوية لمختلف تلك الروافد الذي تنتشر كما قال الفيلسوف الألماني **" هبرماس"** بالمجال العام، ومن هنا فقد قمنا بدراسة المستوى التعليم لطلبة الزاوية بشكل عام وهذا ما يوضحه الجدول الآتي :

[1] محمد نسيب، زوايا العلم والقرآن بالجزائر، مرجع سابق، ص 103.

الجدول رقم -04- المستوى التعليمي لجميع للطلبة المقيمين بالزاوية:

المستوى الدراسي	العدد	النسبة المئوية	المجموع
مسجدي	25	%35.71	70
ابتدائي	10	%14.28	
متوسط	10	%14.28	
ثانوي	05	%07.14	
جامعي	20	%28.57	

المصدر: مقابلات ميدانية أجريناها طيلة فترة الدراسة بمقر الزاوية البلقايدية الهبرية

الجدول أعلاه يظهر المستويات التعليمية المتباينة التي تفصل بين أفراد الزاوية، فعلى العكس من أعضاء جمعية الزهور نرى في نموذج الزاوية أن جُل الطلبة بالزاوية هم ممن لم يزاولوا دراستهم في المدرسة العصرية، بل تلقوا تكوينا دينيا في المسجد هذه النسبة الكبيرة التي مثلت ما نسبته35.71% وبذلك فأول مؤسسة تعليمية بالنسبة لهؤلاء كانت **مؤسسة الزاوية؛** وبذلك فإن التنشئة الاجتماعية لهؤلاء ستكون بالضرورة وفق ما تتبناه الزاوية من ممارسات و أفكار التي تصب جلها في قالب ذا طابع ديني، تقريبا نفس النسبة نجدها عند الطلبة ولو بدرجة أقل من تلقوا تكوينا ابتدائي وبعدها مباشرة أقحموا لمؤسسة الزاوية لمواصلة تكوينهم وهي ما نسبته 14.28%، نفس النسبة تقريبا مثلها من لهم مستوى متوسط، وتتضاءل النسبة مع من لهم مستوى ثانوي حيث بلغت نسبتهم 14.28 % و ذا نجد من لهم تكوين جامعي بمجموع 20 طالب وهي ما تمثله ما نسبته 28.57%، وبالتالي فالزاوية تستقطب جل الطلبة وهم في أول مسيرتهم التكوينية وبذلك تستقطب الطلبة الجامعيين الساعي جلهم لاستكمال مسارهم التكويني في شقه الديني.[1]

وللتذكير فإن مجال الزاوية هو ذكوري بامتياز سواء من حيث الزوار (المريدين) أو من حيث (الطلبة) هذه الميزة التي لاحظنها طيلة مكوثنا بالزاوية وشيوخها لا يتعاملون تقريبا مع العنصر النسوي أبداً، اتجه الانتربولوجي الفرنسي " **بيار بورديو** إلى تفكيك الهيمنة والخضوع كجدل يقوم بين قطبي المعادلة: (الرجال

[1] نتائج ميدانية سجلنها مع طلبة الزاوية بتاريخ: 2014/10/11

والنساء)، و في سياق ما يسميه بـ "العنف الرمزي" كمفهوم بلوره في دراسات سابقة. و الحال أنّه ليس مجرد مفهوم بل نظرية قائمة تتضمن قطيعة تامّة مع التصور الشائع الذي ينطلق من أنّ العنف الرمزي أخفّ من العنف المادي، ما دام **"الرمزي"** يحمل تعارضاً اصطلاحياً مع الواقع المادي أو العيني. كما أنّ الانجرار يحيلنا واقع نساء عديدات يتعرضن لكلّ أصناف العنف الذي يتجلى كما سنرى في نموذج "الزاوية" بإبعاد هذا الجسد الأنثوي من الفضاء العام للزاوية الذي يرتقي بأعين القائمين على الزاوية لمرتبة القداسة والكمال « **Perfection** »، هذا الخطاب الذي تتبناه "الزاوية" هو بطبيعة الحال استمرارية و اختزال لنظرة و مخيال مجتمع بأسره؛ بل وحتى ضميره الجمعي « **sens commun** » كما تضمنته نظرية **" اميل دوركايم"** فهو من وجهة نظر **" بورديو"** ما نجده في خطابات الثقافة الشعبية، وقد تأخذ أبعاداً عنيفة في الكثير من الاحيان . إنّ الرجولة بهذا المعنى عملية إثبات أمام الآخرين، لذلك فهي تستوجب اعتراف الآخرين كعنف حالي أو محتمل ومصادق عليه من قبل مجموعة من الرجال، كطقس "اغتصابي" مقنّع يصادق عليه النظام الاجتماعي وتباركه الثقافة[1]، تلك الممارسات التي وقفت عليها شخصيا بعد رفضهم التعامل مع باحثات و حتى صحفيات؛ نظرا لكون فضاء الزوايا محتكر ذكوريا باستخدام حجج مختلفة فتارة بحجة انهماك أفراد الزاوية في مهام اخرى، وتارة ثانية برفضهم صراحة التعامل معهن وبالتالي ففضاء الزاوية "الهبرية البلقايدية" بمعنى اخر هو مجال محتكرة طرف "الذكر" ليشكل "عرف" حتى لو بشكل ضمني. [2]

[1] بيار بورديو ، الهيمنة الذكورية ،ترجمة سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،ص:85.08.
[2] ملاحظات ميدانية بفضاء الزاوية الهبرية البلقايدية أجريت بتاريخ : 2014/12/12

الجدول رقم –05- القطاعات المهنية التي ينشط فيها جميع أفراد طلبة الزاوية البلقايدية

العدد	المهنة أو المؤسسة التي ينتمي اليها كل فرد بالزاوية	النسبة المئوية	المجموع
25	القطاع الزراعي	%35.71	70
10	أساتذة بمختلف الاطوار التعليمية	%21.42	
10	أعمال حرة	%14.28	
05	مناصب إدارية بمؤسسات خاصة وعامة	%7.14	

المصدر : مقابلات أجريناها بمقرالزاوية البلقايدية الهبرية بالفترة بشهر جانفي من سنة 2016

تشير الاحصائيات الأولية التي أجريناها مع كامل أعضاء ميدان الدراسة والمجموع عددهم 70 طالب يزاولون دراستهم بالزاوية بشكل إقامي، أن أكبر نسبة من هؤلاء أي ما نسبته 35.71% أي 25 طالب من مجموع أفراد الزاوية يمارسون نشاطا زرعيا؛ وبالتالي يمكن القول أن انتمائهم الاجتماعي ذو طابع (الريفي)، و من المعروف وكما جاء بفصولنا النظرية أن البيئة المرجعية الحاضنة لتلك المنابر الصوفية تاريخيا كان مجال الريف، أي بعيدا عن الأقطاب الحضرية

ونجد ما نسبته 28% أي ما مجموعه 15 طالب تمثلها الطبقة المتعلمة نسبيا أو من يمارسون بالأساس نشاطات في قطاعات (التعليم والتربية، وقطاع الإدارة)، هاته الفئة بدورها قد التمسنا دورها الفعال في تسيير نشاطات الزاوية الداخلية والخارجية، بينما وقفنا على ما نسبته 14.28% أي ما مجموعه 10 من طلبة الزاوية الذين يمارسون أعمال حرة تُعيّلُهم بحياتهم بصفتها مورد رزقهم الأساسي و الوحيد.
بينما نجد نسبة معتبرة من طلبة الزاوية الذين لا يمارسون أي نشاط مهني غير الدراسة بالزاوية وهو ما تمثله ما نسبته 21.42% من طلبة الزاوية أي ما مجموعهم 20 طالب؛ حيث أن جل وقتهم مخصص للزاوية. [1]

تسير الزاوية بنظام داخلي جد محكم فلزاوية مكتب "سكرتارية عامة" ينظم نشاطات الزاوية الخارجية منها والداخلية، هو في حقيقة الامر بمثابه مكتب استقبال هذا الأخير كذلك لا يقل فخامة عن قاعة الاستقبال يقع مباشرة على يمين بوابة

[1] تصريحات ميدانية أدلى بها طلبة الزاوية البقايدية طيلة شهر جانفي 2016.

الدخول يسيره شيخان من أفراد الزاوية؛ مزود بهاتف تابت وجهاز حاسوب مربوط بالأنترنيت، و لا تعقد اجتماعات أو لقاءات مع الشيخ **"عبد اللطيف"** إلا بمواعيد مسبقة ووفق رزنامة زمنية جد محددة .[1]

"الخلوة " وهي عبارة عن طلب المريد من الشيخ ذكر اسم الله الاعظم والانقطاع إلى ذلك في مكان قرب الزاوية، وهذا المكان عبارة عن محل ازاء شجرة من سدر عادية يلازم المريد بها ليل نهار يردد ذكر " الله، الله " وهذا ما وقفنا عليه من خلال نموذج الزاوية البقايدية الهبرية، خلوة ينزوي فيها المريد ليعكُف لإداء في الصلوات وبفترات الراحة يتناول فيها طعاما متواضعا بسيطا. ولا يكاد يمر اسبوع على هذه العملية في الغالب حتى يأخذ المريد في كلام غير عادي، ويعيش عيشة اضطراب فاقدا اتزانه العقلي، فلا يمشي إلا مضطربا، ولا يأكل إلا مضطربا، ولا يأكل ولا ينام إلا قليلا، ويتنقل من مكان إلى مكان بدون هدف، وفي معظم الاحيان لا يعرف حتى أقاربه، ويقفز لكل صوت ويرقص في أي مكان كان، وإذا ذكر اسم الله، أخذ في ترديده ما شاء الله، ولا يقوم بشؤونه العادية[2]، وقد تطول مدة هذه الحالة عدة شهور، وإن كان أهله يزورونه أحيانا. وكم من هؤلاء المريدين الذين يدخلون هذه **الخلوة** قد فقدوا حياتهم العادية نهائيا، وكم منهم من أثر ذلك على صحته، فعاش معلولا الى النهاية. والقصد من هذه " الخلوة " في نظر الزاوية هو العمل على التخلية لحط الذنوب بما ينقطع اليه المريد من العبادة والزهد في الدنيا، ثم مشاهدة الانوار الإلهية والرؤى السعيدة وهو ما يسمى بالتحلية. [3]

و من تقاليد الزاوية بحسب مجموع ملاحظاتنا الميدانية الأولى أن يتناول الطلبة أو أي زائر من المريدين طعام الشعير فحسب. ومن شعائرها وعاداتها عدم تناول شرب البن (القهوة)، و أن لا يوضع كأس الشاي على غير المائدة، وعادة ما يكون على حسابهم الخاص. ومن عادات هذه الزاوية ايضا جلوس المريدين على الحصيرة، و من حين لآخر يخرج عليهم الشيخ مرتديا ثيابا صوفية متواضعة جدا،

[1] ملاحظات ميدانية أ بفضاء الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ 2014/12/25 .
[2] ملاحظات مباشرة أجريناها بمقر الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ 2014/12/25 .
[3] جمعية الزاوية الهبرية الإدريسية، الطريقة الهبرية الدرقاوية الشاذلية، انظر الموقع :http://www.aktab.ma /

ويجلس على الارض العارية من أي فراش، و إن كان لا بد من الفراش فالحصيرة ليس إلا. ويفتتح حديثه مع المريدين بقول الله تعالى: " مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى". وذلك إشارة إلى أن الانسان يجب أن لا يستكره من الجلوس على الارض لأنه منها واليها. وحديث الشيخ بسيط في حد ذاته يتلخص في بعض العظات العمومية، كل تلك المظاهر تعطي للزائر صورة رمزية عن الزهد والتعفف السائد بالزاوية والممارسة الصوفية عموما التي تجعل من مظاهر التقشف والبساطة كقربان يقدمه المريد في سبيل خدمة كلمة الله والسمو بالروح أو الذات لأعلى المراتب. [1]

3 / الزاوية البلقايدية الهبرية : (أصولها، شيوخها، وروحها العلمية)

تحمل الزاوية الهبرية البلقايدية الواقعة بوهران اسم علم من أعلام التصوف الجزائري ألا وهو **سيدي محمد بلقايد** الذي أخذ الطريقة من **سيدي محمد الهبري العزاوي الزروالي** .و تنتسب الزاوية البلقايدية التي يقع مقرها بضاحية سيدي معروف إلى الطريقة الهبرية **الدرقاوية الجزولية** المنبثقة عن الغصن الشاذلي الذي يرفع إلى الغوث أبي مدين الإشبيلي. فنسب ومرجعية الزاوية الهبرية يرجع للطريقة **"الدرقاوية "** هذه الطريقة التي تعود لمؤسسها الشيخ **محمد العربي الدرقاوي** المولود بتاريخ هجري 1150هجري الموافق ل 1737 م ترعرع في عائلة شريفة تنتسب لنسل رسول الله، وقد خصه الشيخ اسماعيل بوصف يقول فيه " هو سيدي **مولاي العربي الدرقاوي** من أولاد وسيدي اسماعيل وسيدي محمد بن محمد بن عبد الله و الشيخ سيدي إسماعيل وسيدي محمد بن عبد الله سيدي محمد بن يوسف الملقب بابن الدرقة وهو من ذرية مولانا احمد بن مولانا ادريس الازهراني بن مولانا إدريس الأكبر، وهو من (سوس الأقصى) وساحل دكالة وهو صاحب الضريح المشهور الموجود تحت القبة التي بقرب أم الربيع". [2]

[1] ملاحظات ميدانية مباشرة بفضاء الزاوية الهبرية البلقايدية أجريناها بتاريخ : 2014/12/10

[2] سيد أحمد الهبري ، اللمحة البدرية في التعريف بالطريقة الهبرية، منشورات دار الأديب ،الطبعة الثانية، الجزائر 2013، ص15.

و قد عرف عنه القوامة والاستقامة في السلوك والمعاملة، وقد تتلمذ على أيدي الكثير من العلماء والتمس منهم البركة؛ جملتهم في القطب **الطيب الوزارني** والشيخ الشريف **سيدي محمد ين علي بن ريسون العلمي** إلى الشيخ **العربي البقالي** إلى انتهى به المطاف إلى الشيخ **سيّدي علي الجمل العمراني** الذي نهل من علمه الكثير؛ حيث اجتمع به في زاويته (بالرميلة) وبقي هناك يطلب العام مدة أربعة وعشرون سنة تقريبا[1]، وقيل أنه لم يسلك سبيل المعصية قط حتى أنه قال عنى نفسه يوما(ولقد هممت يوما بمعصية في حال صباي فخرجت بجسمي قروح وندوب كثيرة عند وروود ذلك الخاطر فاستغفرت الله فذهب ما بي في الحال فضلا من الله ونعمة)، هذه القصة تعتبر جد متداولة ما بين أفراد الطريقة "الدرقاوية والهبرية " وهنا وظفت "الكرامة" لتعطي للشيخ المؤسس شرعية قدسية واصطفاء تميزه عن باقي الناس من العامة ، وقد نال العلم الشرعي في مدينة فاس (المغرب) وعاد فيما بعد لمسقط رأسه " زروالة" زاوية هناك عملت على الارشاد وتربية المريدين، وتتلمذ على أيديه الكثيرون يقال أنهم تجاوزا الاربعين ألف مقدم، التمسوا (السر والبركة) و حملوا رسالة الشيخ وتبنوا الطريقة ونشروها بين الناس.[2]

وقد عرفت الزاوية اشعاعا وتأثير كبيرا في المغرب الاقصى (موطنها الأصلي) ثُم انتقلت تعاليمها للجهة الغربية من الحدود الجزائرية وشملت كل من تلمسان ووهران، مستغانم ومنطقة الونشريس؛ وقد تقيد بمنهجها العديد من علماء الجزائر و أصبحوا من مريديها و أتباعها على غرار مثل "عبد القادر بن شريف الفليتي" الذي تتلمذ على أيدي الشيخ العربي الدرقاوي الذي أجازه و أذن له بنشر **الطريقة الدرقاوية** بالجزائر .

لقد تميزت "الطريقة الدرقاوية" بمنهجها الجهادي المناهض لتواجد "الآخر" عموما. ففي الجزائري تعتبر من بين الطرق الصوفية القليلة التي رفعت لواء "الهوية الجزائرية"، فقد أعلنت الطريقة الثورة على الأتراك بقيادة "محمد الأحرش" في شرق

[1] أحمد عبد السلام بلقائد، في رحاب سيدي العربي الدرقاوي، مجلة الأنوار المحمدية، العدد الثاني، سيدي معروف (وهران)، فبراير 2010، ص05.
[2] مصطفى العشعاشي، السلسلة الذهبية في التعريف برجال الطريقة الدرقاوية ،مطبعة سقال ،طبعة خاصة، الجزائر ،ب.ت، ص 68.

الجزائر وقد حظي هذا الاخير بدعم وتأييد بعض المرابطيين أمثال الشيخ "عبد الله الزبوشي" مقدم الطريقة الرحمانية بنواحي قسنطينة ن والشيخ "مولاي الشقفة " ، كم أعلنت الثورة على الاتراك بالغرب الجزائري عن طريق الشيخ **عبد القادر بن شريف** شيخ الطريقة الدرقاوية في الجزائر والذي استمرت ثورته لأكثر من عشرة سنوات، وقد كانت "الدرقاوية" وراء الكثير من الثورات التي وقعت في جميع أرجاء الوطن ضد الحكم العثماني ، والاحتلال الفرنسي فيما بعد ، ويكفيها فخرا أن يكون من مقدميها الشيخ بوزيان قائد ثورة الزعاطشة المندلعة سنة 1849م بنواحي بسكرة، هذه الهبة الجهادية الضخمة التي أرقت مضاجع الاحتلال الفرنسي[1] ، ذات القائد المريد الذي لازالت جمجمته تقبع بمتحف الانسان في باريس كشاهد حيّ على مسار "الدرقاويين الجهادي".

لقد وضفت "**الطريقة الدرقاوية**" الدين والمنهج الصوفي لتعطي لحراكها الثوري طابعاً قومياً ومن هنا فقد كانت مؤسسة الزاوية هي بحسب الباحث في علم الاجتماع **عمار يزلي** الذي أقر بصريح العبارة على أن المؤسسة التقليدية الوحيدة التي بقيت صامدة بوجه السلطة الكولنيالية المدنية والعسكرية وحتى الثقافية هي مؤسسة الزوايا، فقد مثلت من هذا الباب الطريقة "الدرقاوية "نوعين من الرفض الأول (أيديولوجي) بتوظيفه لمعطى الدين وتفعيلهم لمفهوم الأمة المهددة من طرف (الكافر النصراني)، و تم ذلك من خلال رجالات الطرق الصوفية والزوايا القرآنية التعليمية بالتحديد والرفض الثاني تمثل في رفض مادي تجسد في صدام مادي [2] وهو ما تجسد في ثورات طاحنة قادتها عدة منابر صوفية التي أضحت ثكنات ورباطات للمجاهدين و جُعلت كنقاط تدريب وتحضير للعمليات التي قادها رجال الطرق الصوفية (الاشراف) حيث كان من من أبرزهم الدرقاويين، القادريين، التيجانيين، الشيخيين ....الخ.

[1] صلاح مؤيد العقبي ، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، مرجع سابق، ص: 231-232.
[2] عمار يزلي ، انطونولوجيا الثقافة والمقاومة الثقافية الجزائرية في مواجهة الاحتلال الفرنسي، بيت الابداع القانوني، الجزائر ،2013،ص: 131.

و تحمل هذه الزاوية العامرة التي تعلوها قبة خضراء امتنانا و تبركا بالقبة النبوية الشريفة في المدينة المنورة، اسم **سيدي محمد بلقايد** المولود عام 1911م من عائلة تلمسانية شريفة مشهورة بخدمة الأولياء و رجال الله يضيف الدكتور في حديث بمناسبة الملتقى الدولي الرابع لسلسلة "الدروس المحمدية" التي تنظمه الزاوية إبتداء من يوم الخميس، و أوضح المبحوث أن الشيخ بلقايد قد أخذ الطريقة بعد أن أجيز في علوم الشريعة من **سيدي محمد الهبري العزاوي الزروالي** نسبة إلى بني زروال؛ و هو عرش من عروش قبيلة مجاهر الضاربة بجدورها في مستغانم كاملة و ما جاورها. و عرفت الهبرية التي صارت تنسب لمجددها بالبلقايدية انتشارا "هائلا" مع بداية السبعينيات من القرن المنصرم خاصة في المناطق الغربية للوطن كتلمسان و سعيدة ومعسكر و غليزان و تيارت و حتى الجزائر العاصمة و منطقة القبائل.[1]

و صارت الهبرية التي تعد اليوم في صفوفها ما يربو من خمسة ملايين مريد من "أرقى الطرق الصوفية في الجزائر و أكثرها خدمة لرسوم الشريعة والحقيقة بما عرفت به من تعظيم لشعائر الله و محافظة على إقامة حلقات الذكر و العمارة وعناية بمراسيم الخلوة و مداومة على تلقين الاسم الأعظم اقتداءً بالسنة المحمدية الشريفة". و أشار إلى أن ذكر هذه الزاوية قد شاع في كامل أرجاء التراب الوطني و انتشر صداها إلى أن وصل إلى البقاع المقدسة و بلدان عديدة كمصر و الأردن و فرنسا و المغرب و غيرها من مناطق العالم التي تنضوي تحت لواء الزاوية المركزية بسيدي معروف التي "صارت معلما من معالم الإيمان في بلادنا و معقلا للتصوف و ملاذا للباحثين عن طريق الله." [2]

و ألح الدكتور يؤكده مدير الأبحاث في علوم الإنسان و الأديان المختص في التصوف الدكتور **زعيم خنشلاوي**؛ وهو من أبرز المريدين الذين أخذوا و اندرجوا في سلك هذه الطريقة الشيخ محمد متولي الشعراوي "الذي يعد من "فطاحلة" و رجالات الأزهر؛ و الذي قال في الشيخ العارف سيدي محمد بلقايد بمناسبة وفاته مرثية

[1] تصريحات أدلى بها أحد الافراد المكلفين بالجانب الاعلامي للزاوية البلقايدية الهبرية ، بتاريخ: 2015/10/12
[2] تصريحات لأحد الشيوخ المكلفين بالجانب الاعلامي بمقر الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ: 2015/10/12

شهيرة تدل على مدى تعظيم و تعزيز العالم الأزهري لمرشده الصوفي الجزائري". كما ذكر بأن المؤسس الأول للطريقة الهبرية التي تعود إليها جذور الزاوية البلقايدية هو سيدي الحاج محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الهبري الشريف العزاوي الإدريسي الحسني من آل بو عزة المنتمين لعرش بني خالد من جبال "بني سناسن" الواقعة على الحدود الجزائرية المغربية.

و أضاف الدكتور خنشلاوي أن هذا المؤسس الذي توفي سنة 1898م أخذ الطريقة بدوره عن سيدي ابي العباس محمد ابن قدور الوكيلي بزاويته الواقعة بقلعة الرباط بجبال كركر بالقرب من الناظور عن شيخه سيدي ابي يعزى المهاجي عن مولاي **العربي الدرقاوي** مؤسس الطريقة الدرقاوية. و دفن بعد وفاته بعين الصفا (شرق المغرب) بإقليم بركان -يضيف المختص-؛ بعد أن كان قد أمر بنقل الزاوية إلى **الضريوة** حيث يتواجد مكانها حاليا على مقربة من ملتقى طرق "السعيدية بركان أحفير" على الحدود المغربية- الجزائرية، تاركا أمر تسيير الزاوية لمشيئة الله إلى أن استقر رأي كبار المقاديم على استخلاف ابنه سيدي محمد الهبري الصغير. و قام هذا الأخير الطريقة و لاقى الويلات من سلطات الاستعمار "الذي انزعج بشدة لسرعة انتشار الطريقة بين صفوف الأهالي بالجزائر و المغرب فنفاه هو و عائلته إلى منطقة آفلو و من ثم نقل إلى مدينة عنابة أين قضى أكثر من أربع سنين إلى غاية انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى أن توفاه الله في آخر ديسمبر 1939 بعد أن أشرف شخصيا على تسليك الشيخ سيدي **محمد بلقايد** والد الشيخ الحالي سيدي عبد اللطيف القائم على خدمة زاوية سيدي معروف بوهران". و يؤكد المختص في التصوف أن الهبرية اشتهرت تاريخيا باستماتها في محاربة الاستعمار وجميع مخططاته التوسعية حتى اعتبرت من طرف الإدارة الفرنسية في مقدمة الطرق الصوفية "الأكثر خطورة عليها، و الأشد عداوة لها و لقيامها على توطيد أواصر القربي الروحية بين الشعوب المغاربية و عنايتها بخدمة المجاهدين و مؤازرتهم في تصديهم للمشروع

الاستعماري حتى عدت الزوايا الهبرية ملاجئ آمنة للثوار و المجاهدين إبان ثورة التحرير.[1]

تحمل الزاوية الهبرية البلقايدية الواقعة بوهران اسم علم من أعلام التصوف الجزائري ألا وهو الشيخ **محمد بلقايد** الذي أخذ الطريقة من الشيخ **محمد الهبري العزاوي الزروالي** .وتنتسب الزاوية البلقايدية التي يقع مقرها بضاحية "سيدي معروف" إلى الطريقة الهبرية الدرقاوية الجزولية المنبثقة عن الغصن الشاذلي الذي يرفع إلى **الغوث أبي مدين الإشبيلي**[2]

و تحمل هذه الزاوية العامرة التي تعلوها قبة خضراء امتنانا و تبركا بالقبة النبوية الشريفة في المدينة المنورة إسم سيدي محمد بلقايد المولود عام 1911 من عائلة تلمسانية شريفة مشهورة بخدمة الأولياء و رجال الله يضيف الدكتور في حديث بمناسبة الملتقى الدولي الرابع لسلسلة "الدروس المحمدية" التي تنظمه الزاوية ابتداءً من يوم الخميس و أوضح الدكتور **خنشلاوي** أن الشيخ بلقايد قد أخذ الطريقة بعد أن أجيز في علوم الشريعة من سيدي محمد الهبري العزاوي الزروالي نسبة إلى بني زروال و هو عرش من عروش قبيلة مجاهر الضاربة بجدورها في مستغانم كاملة و ما جاورها. و عرفت الهبرية التي صارت تنسب لمجددها بالبلقايدية انتشارا "هائلا" مع بداية السبعينيات من القرن المنصرم خاصة في المناطق الغربية للوطن كتلمسان و سعيدة ومعسكر و غليزان و تيارت و حتى الجزائر العاصمة و منطقة القبائل.[3]

و صارت **الهبرية** - يضيف المختص - التي تعد اليوم في صفوفها ما يربو من خمسة ملايين مريد من "أرقى الطرق الصوفية في الجزائر و أكثرها خدمة لرسوم الشريعة والحقيقة بما عرفت به من تعظيم لشعائر الله و محافظة على إقامة حلقات الذكر و العمارة وعناية بمراسيم الخلوة و مداومة على تلقين الاسم الأعظم اقتداءً بالسنة المحمدية الشريفة". و أشار إلى أن ذكر هذه الزاوية قد شاع في كامل أرجاء

[1] زعيم خنشلاوي، الزاوية الهبرية البلقايدية (رسالة و أصالة)، مركز للحلول التدريبية بمتلليلي العانبة ،بتاريخ 2011/07/08 انظر الموقع : http://metlili-chaamba.com/

[2] . أحمد عبد السلام القايد، شموس العارفين في تقلب الساجدين: جمع وترتيب محسن الحارث، الطبعة الأولى ،ب.د 2002، .ص:27-30.

[3] الخنشلاوي، مرجع سابق، نفس الموقع

التراب الوطني و انتشر صداها إلى أن وصل إلى البقاع المقدسة و بلدان عديدة كمصر و الاردن و فرنسا و المغرب غيرها من مناطق العالم التي تنضوي تحت لواء الزاوية المركزية بسيدي معروف التي "صارت معلما من معالم الإيمان في بلادنا و معقلا للتصوف و ملاذا للباحثين عن طريق الله. [1]

وقد خصه الدكتور **أحمد عمر هاشم** بقصيدة بمناسبة زيارته لأرض الكنانة ولفرع الزاوية البلقايدية بمصر، يذكر فيها خصال الشيخ **عبد اللطيف** ووالده شيخ "الطريقة " **سيدي محمد بلقايد** هذه القصيدة التي تقول:

إلـــــى صـــاحب الحـــسب المـــاجـد وريـــــث الـــولايـــة عـــن والـــــد

فشـــــيخ الـــتقى والهـــدي والنـــدى أطـــل بإشـــراقـــة العـــــابـــدِ

أتـــانـــــا وبيّـــــن يـــديه الصَـــفاءُ صـــفاء المُـــسبـــح والـــــساجـد

أتَـــانـــــا وفـــي وجهِـــه مسحـة بنـــــور تـــــضرعـــه الـــزائد

سُـــــعدنا بـخيـر قُـدوم عـــظـيم لخيّـــــــر ولـــــيّ لنـَـا رائـــد

بـــــأرضـِ الكـــنانة كـــان اللـــقاء بأهـــل المـــَحبـــة مـــن تـــالـــــد

فيـــا رب بـــارك عبـــد اللـطيف ولـــي الهُـــــدى وابـــن بلـــقايـد

عَرفـــناك يـــا شيّـــخ عبد اللـــطيف كـريـمًا و ذا خُـــــلق راشـــــد

[1] د.محمد الدرقاوي: الطريقة الدرقاوية الشاذلية (أصولها ومرتكزاتها)،من موقع الزاوية الدرقاوية، انظر الموقع: http://zawya-derkaouia.blogspot.com/

عـــــرِفْـــناك نـورا وشيـخا وقـورا تـــــقُـود دُعـــــاة السُـــنى الـــواعد

عرفـــــــناك شـــــهماً تقيـــا نقيـــا وتـــدعو إلـــى الخـــــالق الواحـد

وتـــــــدعو العـــباد لـــرب العِـــباد لـــــرب الـــــورى حـــــامـــــد

بـــــــوهران زاويـــة أشـــــرقت بنـــــبع أهـــــل التُـــقى رافـــد

تضـــــمُ الهُـــــداة وطـــلاب علـــم عـــــظيم بدنيـــــا الـــورى سائـد

و أنـــت إمـــــامهمـــو الألمـــعي و خيّـــــــــــر إمـــام لـــهمُ قائـــد

إذا مـــــا أتـــاك العُـصاة اهتـــدوا ولـــم يبـــقى فـي القـوم من شـــارد

تُـــــنادي علـــيهم بجُـــنح الدجـــى فـــلم يبـــقى في الـــقوم مـن راقـد

بطلـــعتك النـــور يهـدي الحـــيارى و يـدعوا لـــــمستقـــبل خـــالـــد

و نـــأتيـــك كـل عـــام بشهر الصـيام عـــلـــى مـــوعد واحـــــــد

فـــــلنلقاك يـــا شيـــخنا جامـــعا لقومـــــك في مُـــنتدى حـــاشـــد

فيـــــا رب بـــارك لـــعبد اللـــطيف ولـــــي الـهـــــدي وابـــــن بلقـــــــايد[1]

أ-: الشيخ سيدي محمد الهبري:

هو العالم والإمام الصدر الشيخ **سيدي محمد بن سيدي الحاج محمد الهبري العزاوي الإدريسي الحسني**، ولد في مطلع العقد الأخير من القرن الثالث عشر الهجري ونشأ في زاوية أبيه وسط أسرة كريمة أفرادها الفقراء وأهل القرآن والعلماء مما وفر له جوا خاصا بعث فيه حب الطريقة عامة وأقطابها خاصة؛ وذلك ما أهّله وهو في ريعان الشباب لأن يقوم مقام المشايخ الأكبر ويضطلع بمهمة التربية وتلقين الاسم الأعظم في عهد والده الشيخ سيدي **الحاج محمد الهبري** حيث لقن أحد كبار العلماء وهو الشيخ أحمد الدكالي فألقى السمع وأعرض عن مطالعة الكتب ففتح الله له على يد " محمد الهبري" ونال به في الطريقة منزلة سنية فكان سبباً في نشر الطريقة بتلمسان وكان أول من تأثر به فضيلة الشيخ سيدي محمد بن العربي بلقائد الذي أخذ العهد مباشرة عن الشيخ سيدي الحاج محمد الهبري سره كما سبق ذكره[2].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ سيدي محمد الهبري لازمه المرض ولم يفارقه لحظة منذ نعومة أظافره إلى آخر عهده حتى إنه لما وافت والده المنية كان هو غائباً للعلاج فلما بلغه الخبر رجع مسرعاً إلى الزاوية **بجبل تاغيت** فاجتمعت كلمة الفقراء عليه بعد ما أبلغهم سيدي محمد بن الحاج الغرماوي وصية والده **الشيخ سيدي الحاج محمد الهبري** ومفادها أن الخلافة من بعده باقية في نجله الشيخ محمد الهبري وكان الأمر كذلك فزادت به الطريقة شهرة وتوسعا إلى درجة أقلقت الاستعمار الفرنسي فقام بنفيه إلى مدينة آفلو بالهضاب العليا الجزائرية خلال الحرب العالمية الأولى 1914م/1918م حيث كان الفقراء يزورونه بكثرة فازداد تخوف الاستعمار منه فنقلوه إلى عنابة خوفاً من استفحال أمره، ويعود سبب هذا الموقف الاستعماري إلى كون الشيخ رحمه الله رفض الاستجابة لإغراءاتهم، ورفض المنصب الذي اقترحوه

[1] أحمد عمر هاشم، الملتقى السادس للدروس المحمدية بتلمسان، مجلة الأنوار المحمدية، وهران(الجزائر)، العدد السادس، 2012، ص:42.

[2] مقابلة مع أحد طلبة الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ: 2015/06/25.

عليه ليستميل لهم الرعية فأجابهم: "إن مهمتي تنحصر في إرشاد الناس إلى عبادة الله وذكره" واستمر في المنفى حتى انتهت الحرب فسمح له بالعودة إلى الزاوية.[1]

وكان الاستعمار قد أمم كل أراضي الزاوية ونازعه الشيخ قضائيا في باريس ووكّل لذلك محاميا فجاءه يوما وقال له تمكنت من استرجاع نصف الأراضي فرفض الحكم وقال: **"لا أقبل حكما إلا حكما يسترجع للزاوية كامل أراضيها"**، لكن الاستعمار لم يمكنه من ذلك؛ واستولى على الأراضي كلها؛ فدعا على فرنسا قائلا: "أخذوا مني أرضي وربي يسلط عليهم من يخرب بلادهم" فابتلاهم الله بالألمان فأذلهم على أيديهم وخرب بهم مؤسساتهم عام1940م. واستمر " بعد الإفراج عنه والسماح له بالعودة إلى الزاوية ينشر العلم والطريقة إلى أن توفاه الله في شهر ديسمبر من عام 1939م.[2]

ب: / نسب و مولد مؤسس الزاوية :

ينتهي نسبه بحسب مراجع الطريقة إلى سيدنا رسول الله ﷺ، فهو الشيخ محمد بلقايد بن الشريف محمد المدعو أحمد بن الشريف الحاج محمد بن الشريف الحاج العربي بن الشريف محمد الكبير بن الشريف محمد بن الشريف العربي بن الشريف محمد بن الشريف أبو دخلة بن الشريف محمد بن الشريف قائد بن الشريف يعلى بن الشريف سالم بن الشريف إبراهيم بن الشريف عبد الحليم بن الشريف عبد الكريم بن الشريف عيسى بن الشريف موسى بن الشريف عبد السلام بن الشريف محمد بن الشريف جعفر بن الشريف عبد الجبار بن الشريف محمد المنقى بن الشريف أحمد بن عبد الله بن الشريف عبد الله بن إدريس بن ادريس الأزهر بن سيدنا إدريس الأكبر بن سيدنا عبد الله الكامل بن سيدنا الحسن المثنى بن سيدنا الحسن السبط ابن سيدنا علي رضي الله عنه وسيدتنا فاطمة الزهراء البتول بنت سيدنا رسول الله ﷺ .[3]

---

[1] عبد الله بن منسي العبدلي، نظم الفرائد وأزهى القلائد في سيرة مولانا الإمام السيد الشريف محمد بن محمد بلقائد، الطبعة الأولى، 1423هـ بدون بيانات، مكة (المملكة العربية السعودية)، ص: 52.

[2] (نفس المرجع) ص75.

[3] عبد الله بن منسي العبدلي، مرجع سابق، ص:80.

ولد الشيخ **محمد بلقايد رحمه الله** (مؤسسة زاوية سيدي معروف) - سنة 1332هـ الموافق لـ 1911م في الجزائر، وبالتحديد في مدينة تلمسان الشهيرة عاصمة غرب البلاد. توفي مساء يوم الجمعة 28 ربيع الثانية 1419هـ الموافق لـ 21 أوت 1998م بمدينة وهران ونقل جثمانه إلى مدينة تلمسان مسقط رأسه ليوارى التراب حاله كحال سائر الناس دون ضريح جوار أجداده بمقبرة سيدي السنوسي بتلمسان شهد جنازته خلق كثير صلى عليه ابنه وخليفته من بعده الشيخ محمد عبد اللطيف بلقايد رحم الله الشيخ وجميع المسلمين

لقد كانت تلمسان في ذلك العهد أي خلال القرن من القرن الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي تعج بالعلماء في كل فن من فقه وأصول ومصطلح ولغة وكلام وأدب وتاريخ، وتميز علماء ذلك العهد -رحمهم الله- بالتفاني في بذل العلم لمن يطلبه، ولم يكن لهم هم سوى نشر العلم وخدمة الدين، مما أتاح الفرصة للشيخ تغمده الله برحمته، فتلقى من أفواه الرجال وأخذ عن كبار العلماء وجهابذة الفقهاء، فنهل منهم بشغف وشدة إقبال، ومن أشهر من أخذ عنهم العلم الشيخ أحمد أبو عروق الأزهري التلمساني والعلامة بالحساين النجار السلاوي، والشيخ بن ناصر، وكانوا مقيمين جميعا بتلمسان، فلما بلغ أشده واستوى عوده تاقت نفسه وازداد شغفه بالعلم مع ما تحصل عليه من معارف في الفقه والأصول والمصطلح وعلوم اللغة؛ فشد الرحال وسافر في رحلات، أم خلالها الحواضر من وطنه كمدينة "سفيزف وسيدي بلعباس ومعسكر وسعيدة"؛ بل تعداها إلى البلاد العربية مشرقا وغربا ،فالتقى بكبار العلماء والعارفين ،فناقشهم في العلم وناظرهم في المسائل تعلما وتدقيقا لا جدلا وادعاء، مما جعله يحظى بمحبتهم، فأجازه الكثير منهم كالشيخ عبد الحي الكتاني والشيخ الحافظ أحمد بن صديق الغماري، كما أجازه تلميذه في الطريقة العلامة **محمد متولي الشعراوي**، أضف الى ذلك أنه أخذ علم الحديث والمصطلح عن وحيد عصره وزمانه الشيخ العلامة أحمد بن يلس الدمشقي، وأخذ عنه السند أيضا، واستمر رحمه الله يطلب العلم ويحرص عليه، و يقضي الليالي الطوال في مطالعة الكتب؛ حتى تبوأ عن جدارة واستحقاق مقعد العلماء العارفين فزكاه غير واحد، من العلماء المتأخرين

أمثال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة والشيخ الإمام البشير أبو يجرة:[1]؛ الذي وصفه في إحدى رسائله قائلا:

أحيـي بهـذا إمـام الإسلام ۞ وشيـخ الشريعــة صنــو الهمـام

كما أثبت له تلميذه العلامة محمد متولي الشعراوي الإمامة حيث قال في رائعته التي مطلعها نور القلوب وري روح الوارد ما نصه:

الله قصدك والرســول وسيلتك ۞ وخطاك خلـــف محمد بلقائـد[2]

ج- / : المسار الجهادي للشيخ والمبادئ التي تبناها :

قبل أن نأخذ في الحديث عن الدور الذي لعبه الشيخ محمد بلقايد إبان الثورة التحريرية المجيدة، لا بأس أن نشير إلى انه من بين أعضاء المنظمة السرية التي هي أساس النخبة الثورية للوحدة و العمل والتي تطورت فيما بعد إلى جبهة التحرير الوطنية التي حررت بيان أول نوفمبر و فجرت الثورة و من بين التلاميذ "الهبارى" الأعضاء في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية؛ وفي المنظمة السرية المجاهد احمد مستري المعروف في النظام باسم حميدة و السيد حضري حسين والسيد محمد بالكبير والمجاهد الدكتور بومدين بن اسماعيل و المجاهد التيجيني السقال وغير هؤلاء كثير و لنشرع في الحديث عن دور الشيخ محمد بلقايد و اسرته الكريمة.

الى هنا كانت تلمسان خلال القرن العشرين و بالتحديد خلال العقد الرابع و الخامس منه تعج برجال السياسة من دعاة الاستقلال شانها في ذلك شان باقي المدن و القرى في هذا الوطن، وقد كانت الحركة الوطنية الجزائرية قد تطورت قبل الحرب العالمية الثانية اكثر من أي وقت مضى و تبلورت فكرة الاستقلال و مبدأ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، و أعرض الشعب كلية عن فكرة الإدماج أو المساواة و التف حول الحركة الوطنية التي جعلت هدفها السامي: المحافظة على الشخصية الجزائرية العربية الاسلامية و رفض توجه آخر و اتخاذ الكفاح الثوري المسلح

[1] أحمد عبد السلام القايد، شموس العارفين في تقلب الساجدين: جمع وترتيب محسن الحارث، الط الأولى 1،ب.د 1429هـ، م1، ص:2002.

[2] نفس المرجع، ص:78.

وسيلة لبلوغ الهدف، و لعل أن من اتسعت ثقافته يعرف أن التاريخ سجل لأهل تلمسان رفضهم القاطع للاستعمار من خلال هجرة تلمسان عام 1918م رفضا للخدمة العسكرية المفروضة آنذاك من قبل الإدارة الاستعمارية, و قد كانت أسرة الشيخ تقاوم الاستعمار و تأبى البقاء تحت سلطته، وتجلى ذلك من خلال إحاطة أهلها بعناية خاصة ومنع أبنائها من التزيين بالزي الفرنسي أو التكلم باللغة الفرنسية وذلك أضعف الإيمان.[1]

من هنا نشأ رحمه الله مقاوما بمظهره مقاوما بمقاطعة اللسان الفرنسي, مقاوما بالمحافظة على الزي العربي الذي كانت أسرته تعتبره أحد مقومات الشخصية الوطنية، و ظل على ذلك العهد إلى آخر أيامه في هذه الدار محافظا على الأصالة من خلال عشق العربية من دراستها و تدرسها، وتعلم القرآن الكريم وتعليمه، ودراسة تاريخ الأمة والسيرة النبوية الشريفة ومناقب الأئمة وتدريس ذلك وكم كان يحث أهله وكافة أفراد أسرته وكل المريدين على التمسك بمقاومات الشخصية الوطنية، من هنا فإنه لما اندلعت ثورة التحرير المباركة كان في طليعة المتخرجين في صفوف جبهة التحرير مع الرعيل الأول من المجاهدين، لقد اتخذ رحمه الله مقر الزاوية بتلمسان ملجأ للمجاهدين، الذين كانوا يأوون إليها متسترين بزي النازحين من الريف والفارين طلبا للأمن، ولما تفطنت السلطات الاستعمارية لذلك ضيقت الخناق على الشيخ ثم أقدمت على غلق الزاوية، فاضطر رحمه الله إلى نقل نشاطه النضالي والثوري إلى مسجد سيّدي بن مرزوق متخذا منه مقرا للتربية الجهادية ومركزا لتخزين السلاح وتكوين المجاهدين والفدائيين.[2]

د-/ المبادئ التي تتبناها الزاوية:

من المعلوم أن الأمور بمقاصدها، ولما كان الأمر كذلك كان واضحا جليا أن المقصد الأول والأخير للشيخ بلقايد (الطريقة البلقايدية) تزكية الروح من كل ما يشوبها من شبهات حسية كانت أو معنوية، فلقد بلغ الشيخ رحمه الله بطلبته ومريديه

[1] تصريحات لأحد شيوخ الطريقة البلقايدية الهبرية، بمقر الزاوية بسيدي معروف، بتاريخ 2016/05/12.
[2] تسجيلات صحفية مرئية سجلت لبعض السادة العلماء خلال الدروس المحمدية بمقر الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ 17 /2016/08.

مراتب عالية في صحة الاعتقاد وسلامة المنهج، وعفة النفس ونزاهتها وجهاداتها؛ وأدبهم على أصول عظيمة وقواعد جليلة رقت بهم مدارج الكمال، ومن تلك الأصول والقواعد والتي يتبين من خلالها مقاصد الطريقة البلقائدية الهبرية:

1. اشتغال اللسان بذكر الله جل في علاه مع حضور القلب، لأن في ذلك تصفية ونقاء الباطن فتشرق على القلب أنوار الحق فيستضيئ الباطن ويصبح مرآة التجلي، لأن من دامت أذكاره صفت أسراره، ومن صفت أسراره كان في حضرة الله قراره.
2. مخالفة النفس والهوى لأن في ذلك الانقياد للكتاب والسنة وتحكيمهما في كل صغيرة وكبيرة، وينتج عن ذلك الهداية للرشاد والاستقامة على طريق السداد، قال تعالى (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع المحسنين).
3. تصفية اللقمة: أي أكل الحلال لأن في ذلك التزام منهج المخبتين؛ وبه تتحقق استجابة الدعاء للمستغفرين لقوله ﷺ:(أطب مطعمك تستجب دعوتك)، ولقوله ﷺ أيضا (كل جسد غذي بالحرام فالنار أولى به)؛ فأكل الحلال مما تزكو به الجوارح ويصفو به القلب؛ ويحجب به المريد عن النار.
4. مجاهدة الخواطر النفسية؛ وجبر القلب على جمعه لمراقبة الله، لأن في ذلك تحقيقا لمعنى التقوى وهي مجاهدة النفس لأن النفس كالطفل ان جاعت وكالأسد المفترس إن شبعت.[1]

ومن شدة حرصه على تزكية مريديه وترقيتهم فإنه كثيرا ما يحذرهم من آفات العصر و أمراض القلوب كالحسد، والعجب، والافتخار بالأعمال الصالحة مردداً على أسماعهم (يا أبنائي يا أحبائي، اعلموا علم اليقين أنه لا يصدق العبد في إرادته و لا يفلح في مجاهدته حتى ينسلخ من صفات نفسه الرديئة كلها، وأمراض القلوب، وإياكم يا أبنائي من محاكاة كلام أرباب الأحوال، فإنها تقطع عن السير في الطريق، وكل مريد يحسد إخوانه فلا يؤمن فيه خير لأن المحبة تقتضي أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك، فالحذر الحذر أبنائي من أمراض القلوب وآفات الأنفس؛ فإنها مهلكة

[1] تصريحات لطبة الزاوية البقايدية الهبرية، بتاريخ: 2016/05/25.

محرقة تحجب المريد عن غايته، وهي نذير شؤم فالله الله في إخوانكم .فهذا من بعض مقاصد الطريقة البلقائدية الهبرية وكذا مقاصد الطرق الصوفية المعتدلة، فالملاحظ أن الغاية من كل ذلك تهيئة النفوس الكاملة للفوز بأعلى المراتب في الأخرة وهو غاية علم التصوف. [1]

قد خرجت الزاوية "البلقائدية الهبرية" من نشاط الزوايا التقليدي وانتقلت لتصبح منارة للفكر والمعرفة، فقد أضحى للزاوية مجلتها الخاصة التي تنطق بلسان حالها، والتي تحمل عنوان "الأنوار المحمدية"، بعد الاذن المباشر لشيخ الزاوية "**محمد عبد اللطيف**"، خصصت للدافع بها عموما عن الفكر الصوفي عموما، ولتجمع أثار الشيوخ والعلماء من أهل السلف و لتقف علة أثار الخلف لتجمع بذلك ما بين الأصالة والمعاصرة وهذا ما وقفنا عليه من خلال التصميم الجد عصري والمحكم لعدد المجلة الأول، شاكرين العناية الفائقة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بصفته نفض الغبار عنها و أعادها للسكة الصحيحة كونه ابن الزوايا بشكل عام، وقد خصص العدد بافتتاحيته لعرض تعريفي بالزاوية على لسان شيخها المؤسس "سيدي محمد بلقائد" (أصل الشيخ، أصل الطريقة، مبادئ ومنهج الزاوية، ودورها الجهادي ..) في لقاء صحفي الذي أجرته معه جريدة "الاتحاد الامارتية" سنة 1990م، وقد توالت إصدارات المجلة ليصل عددها العشرة لغاية كتابة هذه الأسطر استعرضت فيها آراء مختلف المفكرين بالعالم العربي و الاسلامي، و الجدول القادم نستظهر فيه تقريبا كل أعداد مجلة **"أنوار محمدية"** بأهم المواضيع والكتاب الذي أثروا رصيد المجلة الهدف من هذه الأعمال والأنشطة هو تكامل وتماسك وحدات المجتمع، ومن هنا تنبع أهمية الموضوع الذي تناولته، فالجمعيات الأهلية هي من يتولى قيادة تفاعلات المجتمع المدني نحو الارتقاء بالحياة الاجتماعية للمواطنين نحو الأفضل، والقيام ببعض الوظائف التي تخلت عنها الدولة مما قد يعرض المجتمع للانهيار والاختراق بحسب ما صرح به أفراد الزواية بعد جملة من المقابلات والملاحظات الميدانية المبنية على قاعدة من الممارسات استطعنا الخروج بنموذج، وثبت الطريقة

[1] محمد بن محمد بلقائد، مرجع سبق ذكره، ص: 64-62.

نشاطاتها عبر هذه المنبر الاعلامي المكتوب مسطرة مجموعة من الأهداف تفضل أحد شيوخ الزاوية بذكرها :

1- رد الشبهات الباطلة والمحرفة التي تتهم الطرق الصوفية بالعموم

2- نشر تعاليم الشيخ بلقايد على أوسع نطاق عملا بوصيته

3- التذكير بمأثر السادة علماء،(شيوخ الطريقة الهبرية و النهج الرباني بصفة عامة)

4- التعريف بالزاوية والطريقة على نطاق عام وبالتالي الخروج من نطاقها الداخلي المغلق

5- العمل على تكريس رسالة الزاوية السمحاء بنشر قيمها وتعاليمها، عملا بتوصيات رئيس الجمهورية

6- فتح قنوات للتواصل مع الطرق الصوفية الاخرى عبر منبر المجلة

7- تدوين نشاطات الزاوية الداخلية منها والخارجية . [1]

[1] تصريح لأحد شيوخ الزاوية، بمقر الزاوية البلقايدية الهبرية، بتاريخ 2016/05/26.

جدول رقم–06- يظهر أعداد مجلة " أنوار محمدية" و أهم المواضيع والكتاب الذين أثروا صفحاتها

العدد، وتاريخ الصدور	أهم المواضيع التي تم طرحها	أهم الكتاب الذين أثروا عددها
العدد الأول، أوت 2009	- لقاء صحفي مع شيخ الطريقة - مشايخ الطريقة الهبرية	د. أحمد عبد السلام بلقائد د. أحمد معزوز
العدد الثاني، فبراير 2010	- في رحاب سيدي العربي الدرقاوي - دعوة الاسلام إلى حب الأوطان	د. أحمد عبد السلام بلقائد أ.د أحمد عمر هاشم الشيخ محمد عبد الرحمان زيان
العدد الثالث، أوت 2010	- كلمات نورانية جاد بها رجالات السلسلة الذهبية - صفات المريد	المجلس العلمي للمجلة د. خالد ملكاوي
العدد الخامس، أوت 2011	- سيدي أبو مدين الغوث - سيدي محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني	عدد كل محاوره كان من إسهامات طلبة الزاوية
العدد السادس، فيفري 2012	- الندوات المحمدية - المظاهر الاجتماعية في الاحتفال بمولده - الزاوية البقايدية بخميس مليانة	د- أسامة الرفاعي أ. مراد معيزة أ. حيدة عبد القادر
العد السابع، جويلية 2012	- الندوات المحمدية - الصدق لب المكارم وجوهرها	الحبيب علي الجفري أ.حبيب بن عودة
العدد الثامن، جانفي 2013	- مجاهدة النفس بطاعة الله - منهج الامام مالك	د. محمد إبراهيم أ. رشيد بوجمعة
العدد التاسع، جولية 2013	- الاسس التربوية للطفل المسلم - نشاطات الزاوية	د. عبد الباسط السيد اللجنة العلمية للمجلة
العدد العاشر، جانفي 2014	- التربية الروحية وحقيقة الذكر - الجمع السنوي	أ . رشيد بوجمعة اللجنة العلمية للمجلة

المصدر: الأعداد العشرة من مجلة الأنوار المحمدية الصادرة عن الزاوية البقائدية الهبرية

4/ تعريف جمعية الزهور، تأسيسها، و الخدمات التي تقدمها :

4-1/ تعريفها تاريخيا و منوغرافيا :

أ- هي جمعية خيرية تربوية من جانب الاحسان والمتمثل في تقديم الأدوية للمواطنين والفحوصات للأطفال الروضة، وتقديم مساعدات مختلفة سنتطرق اليها بالتفصيل في الفصول اللاحقة وتربوية لأنها تحتوي على قسم الروضة الذي فيه تقدم أنشطة للأطفال والذي سنتطرق اليه هو الآخر في الفصل اللاحق، وتحمل هذه الجمعية شعار **"العلم الايمان، البر، والاحسان"**

وهذا أحد أعضاء جمعية الزهور يعرفها من منظار أعضاءها:

"تأسست جمعية الزهور في صائفة جويلية 1997، كان من بين أهدافها الرئيسية هو تربية وتنشئة جيل سليم على مبادئ ديننا الحنيف ومحاربة الفقر ومساعدة المحتاجين ،وسميت "بالزهور" حتى نبتعد عن مجال السياسة، حيث كان بوسع أعضاء الجمعية أن يطلقوا على الجمعية مصطلح يشبه الاصلاح والإرشاد ،إلا أننا أردنا أن نسميها الزهور نسبة إلى كل ما هو جميل وعطر، بالإضافة إلى أن كلمة الزهور تشير إلى الأمل والتفاؤل فكلمة زهور كلمة دالة على الأمل والتفاؤل وهذا ما نأمل اليه انشاء الله"[1]

ب- موقعها الجمعية الجغرافي:

تقع جمعية الزهور على قرب من مسجد الهداية (ذائع الصيت بولاية وهران) وهنا تكمن أهمية الموقع الجغرافي للجمعية بحسب القائمين عليها فهو يقع بوسط الولاية وبالضبط بحي سيدي البشير أو كما يسميه عامة ساكنة وهران بحي plateau ومن جهة أخرى يقع أمام محطة القطار مما يسمح للزائرين لمدينة وهران التعرف عليه وتأدية الصلاة فيه على الأقل مرة واحدة.

يحتل المسجد موقعا هاماً باعتباره متواجد قرب المستشفى الجامعي بحيث يعتبر قبلة لمن هو في حاجة إلى فصيلة دم لإنقاذ المرضى وهذا ما يتم عن طريق الإعلان

[1] تصريحات أدلى بها أحد أعضاء جميعية الزهور بتاريخ، 2015/12/12

عنه بالمسجد تزامنا مع أحد الصلوات، اضافةً إلى أن المسجد يحتل موقع ليس ببعيد من الأمن الحضري الثاني ،وكم ذكرنا سابقاً فإن مسجد الهداية يقع بحي شعبي بوسط كم هائل من العمارات ما يؤهله على استقطاب على عدد هائل من السكان ومن أعمار مختلفة بخاصة الشباب .

أما من حيث الموقع الجغرافي فيحده جنوبا شارع "محمد بوضياف ويغموراسن" ،و "الاخوان نياطي" وشارع "ملاح علي" شرقاً وشارع "القطار غرباً la gare " وشارع "زيغوت يوسف" وحي "سيتي ليسكور" و"عدة بن عودة" شمالاً هذه أهم الأزقة التي تحده بالإضافة إلى الازقة الضيقة التي لا تقل شأناُ عن الشوارع الكبرى المذكورة سالفاً. [1]

كما تربطه علاقة تعاون وتنسيق مع مسجد زيم العابدين بحي سان بيار saint » « pierre في مناسبات المولد النبوي الشريف، في مناسبات ختان الأطفال ،حفظ القرآن ...الخ كما يعتبر وسيلة من الوسائل الإعلامية لمسجد ابن تيمية المتواجد في (حي ليسكور) باعتبار هذا الأخير مصلى أي لا تقوم فيه صلاة الجمعة وبالتالي يعتبر مسجد الهداية بإعلان عن النشاط لمسجد ابن تيمية بالإضافة لتزويده بالفراش لمسجد مالك، والتبرع بالمنبر للمسجد من مساجد ولاية مستغانم، كم يعتبر وسيلة لإعلان التبرع بالأموال لبناء المساجد متل مسجد الامام عبد الحميد ابن باديس ،ويخصص أعضاء من جمعية الزهور لجمع التبرعات بالإضافة لإلصاق الإعلانات لمساعدة المساجد الاخرى التي هي بحاجة للدعم والسند .[2]

وصفه من الداخل(مكتبة المسجد): ما يلفت انتباهك وأنت داخل إلى المسجد الهداية مكتبة دينية على يسار المنبر والتي تحتوي على كتب ذات اهمية كبرى على غرار مقدمة ابن خلدون الاصيلة والتي تحتوي على احدى عشر مجلد و"تفسير بن كثير" هذا الاخير الذي يعتبر من أكبر المفسرين للقرآن الكريم في الدين الاسلامي، بالإضافة إلى كتب أعلام سواء في حركة الإخوان المسلمين مثل كتب "حسن البنا" و"السيد قطب" ،ومحمد قضب وغيرهم، بالإضافة إلى مراجع التيار السلفي كالشيخ

[1] استطلاعات ميدانية أجريناها بتاريخ: 2015/03/25.
[2] مقابلة مع احد اعضاء جمعية الزهور،بتاريخ، 2015/05/05.

الالباني وابن العثيمين، الشيخ ابن باز، وأبو بكر الجزائري وغيرهم بالإضافة لكتب المذهب المالكي كالموطأ وألفية مالك بن أنس، ومكتبة صغيرة للكتب العلمية المدرسية منها والجامعية بالإضافة للكتب العلمية المدرسية ،إما فيما يخص الكتب العلمية فهي أيضاً حاضرة وفي كل الميادين مثل **الحوليات Les Annales** التي كثيرا ما استعان بها طلاب البكالوريا، بالإضافة إلى كتب في التخصص مثل مدخل في علم الاجتماع ،كتب في علم النفس، كتب في التاريخ ....الخ. [1]

4-2/ قسم الروضة:

نستشف أثر مسجد الهداية وجمعية الزهور في حياة المواطن من خلال مبنى الروضة والمجهز بمكتبة خاصة هي تحت تصرف أطفال الروضة (كتب دينية، قصص ،مراجع للرسم والكتابة) وما يحتويه من مبنى متطور وجاهز من كل المرافق الضرورية منها قاعة للإنترنيت مجهزة بأحدث التقنيات، ونلاحظ ذلك من خلال القانون الاساسي الذي وضع من طرف الإدارة والتي تسهر على ترجمته بالواقع الفعلي قدر المستطاع، وهذا من خلال ملاحظاتنا بالمشاركة التي خرجنا بها باستنتاجات أهمها هو ذلك الدور الحيوي الذي بات يؤديه هذا القسم في حياة المواطن، من خلال إعفاء جزء كبير من أطفال الروضة دفع رسوم اشتراك شهرية (عشرة حالات) بالتحديد وتقليل مصاريف الدفع عن 12 حالة نظرا لقلة دخل أوليائهم الضعيف؛ هؤلاء الاطفال الذين هم في الغالب من عمال الجمعية المنظفات أو المشاركين ضمن النشاط التطوعي التي تنظمه الجمعية من وقت لأخر والذين هم من ذوي الدخل الضعيف الذي يصل عددهم لحوالي العشرون طفلا .

من خلال معايشتنا ليوميات جمعية الزهور وقفنا على ذلك الدور المهم جدا التي باتت تلعبه هذه المنظمة المدنية بالذات من خلال تنظيم الادارة لدورات تكوينية لصالح سواء (الاطفال الاعضاء بالجمعية، أولياء الاطفال، عامة الناس) وتتوزع هذه النشاطات بصفة دورية وتشمل النشاطات والفعاليات التالية :

- ✓ إقامة مسابقات علمية وثقافية لأطفال الروضة

[1] جولة استطلاعية بمسجد الهداية بتاريخ: 2015/06/12

- ✓ الاحتفال بالمناسبات الوطنية والدينية وذلك بإقامة تظاهرات تتناسب مع طبيعة كل مناسبة داخل قسم الروضة .
- ✓ تنظيم أيام ندوات علمية من حين لأخر باستضافة مفكرين وأساتذة وبمجالات متعددة؛ الدينية منها بالخصوص وتكون تلك التظاهرات غالبا بالتنسيق مع امام مسجد الهداية.
- ✓ إقامة أيام تحسيسية حول ظواهر اجتماعية مختلفة (الادمان على المخدرات، الطلاق، اختطاف الاطفال، أمراض معينة كنقص المناعة وسرطان التذي .....الخ) بحيث كانت لي الفرصة بتقديم ورقة بحثية حول ظاهرة الادمان على المخدرات بصفتي كباحث اجتماعي.[1]

4-3/ قسم الاحسان بجمعية الزهور (وظيفيا واداريا)

تعتمد جمعية الزهور من حيث نشاطاها على عصب مهم جدا ألا وهو "قسم الاحسان" الذي يمكن القول بأنه القلب النابض بالنسبة للجمعية حيث أن الوظائف هذا القسم بالذات هي التي أعطت زخما ورواجا بالنسبة للجمعة وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذه النبذة التعريفية التي سنعرف بها هذا القسم والنشاطات التي يقدمها ويسهر على القيام بها وهي تلك النشاطات التي تصب في مجموعها ضمن ما يمكن تصنيفه ضمن العمل التضامني التكافلي التي لطالما تميزت به الجمعية والذي يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

- ➢ توزيع الدواء على العائلات المعوزة التي يعاني أصحابها من حالات مرضية مزمنة
- ➢ إجراء عمليات فحص طبي في العيادة التابعة لجمعية الزهور والمرتبطة بقسم الاحسان
- ➢ التكفل بعلاج بعض الاشخاص الذين يعانون من حالات تستلزم عمليات جراحية عاجلة بالتنسيق المباشر مع (مسجد الهداية) خاصة فيما تعلق بجمع التبرعات وهذا و بالتعاون مع بعض المحسنين والمصحات الخاصة.

[1] من سجلات الجمعية تم الاطلاع عليها بتاريخ : 2015/05/25

- التكافل بختان الأطفال كما هي العادة مع كل المستشفيات، وزيارة المرضى مع توزيع بعض الهدايا الرمزية بمناسبة المولد نبوي من كل سنة .
- توزيع قفة رمضان على العائلات المحتاجة بالتنسيق المباشر مع (مسجد الهداية).
- القيام بخرجات دورية ذات طابع مناسباتي (الأعياد، رمضان، عاشوراء...).[1]

ويرتكز قسم الاحسان على مجموعة من القوانين تستهدف تنظيم العمل (داخل وخارج محيط الجمعية) ومن ضمن مجموع الشروط التي جعلت الجمعية كعرف وقانون ثابت هو "عدم منح الدواء بدون وصفة طبية تثبت وتشخص بدقة و مدى حاجة المريض لهذا النوع من الادوية ORDANANCE

وبالتالي فإن الرقابة التي تركز عليها جمعية الزهور وعبر "قسم الاحسان" بالتحديد هي بطاقة التعريف الوطنية والوصفة الطبية هاذين الشرطين اللذان يعتبران أساسين في وفي هذا الصدد يقول رئيس الجمعية ***"إذا مكانش هاذو زوج منعطوش الدوا لأن هذ الشي ممنوع بلا بيان"*** وفي هذا الصدد يسجل المكلف بقسم الاحسان كل شخص يستفيد من الدواء بالمركز بالطريقة التي تسمح للجمعية فيما بعد بالتدقيق مع جميع الحالات التي استفادت والتي ستستفيد من الاعانة التي تقدمها الجمعية، وتسجل البيانات في جدول هو على الشكل الاتي[2] :

الشكل الرقم- 2 -نموذج معلومات يدونها القاصد للجمعية للحصول على الدواء من قسم الاحسان

اسم ولقب المستفيد من الدواء	قائمة الادوية المقدمة للمستفيد	عنوان إقامة المستفيد	رقم بطاقة التعريف الوطنية

المصدر: من سجلات قسم الإحسان بجمعية الزهور اطلعنا عليها بتاريخ 2015/11/18

[1] ملاحظات مباشرة سجلناها طيلة فترة حضورنا الميداني بمقر جمعية الزهور
[2] مقابلة أجريناها مع رئيس جمعية الزهور بتاريخ 2015/11/18

و في هذ القسم من الجمعية رئيسة تقوم بإدارة قسم الاحسان وهي بدورها المكلفة "بالنشاط الاجتماعي" والتي تقوم بالإضافة للنشاطات التي جئنا على ذكرها سالفا، فإنها تعكف على إقامة مواعيد مع المواطنين لمن لهم مواعيد مسبقة مع منْ هم بحاجة لخدمات (طبية بالتحديد)، فقد حددت رئيسة هذا القسم مواعيد الاستقبال من الثامنة صباحا لغاية الحادية عشر صباحا (08سا/ 11سا صباحا) ،أما فيما يخص كافة الناس فيكون الاستقبال بالمساء وتكون غالبا تلك المواعيد مع أولياء الاطفال المنخرطين في الروضة الذين هم بالغالب من ساكنة حي "بلاطو الشعبي" فهذه الجمعية تعتبر متنفس اجتماعي وثقافي بالنسبة لساكنة الحي وحتى الاحياء المجاورة نظرا للنشاطات المهمة التي تنظمها الجمعية سواء بمقرها أو حتى بمسجد "الهداية" الذي يمكن اعتباره الملحق الرئيسي بالنسبة للجمعية وعصبها النابض ومن هذا المنطلق زودتنا الجمعية بسجل يرصد كل الوسائل المادية و الطبية التي قدمتها الجمعية وقسم الإحسان خلال الاربع سنوات الاخيرة.[1]

وقسم الاحسان يقدم خدمات كبيرة وهذا ما وقفنا عليه من خلال سجل الجمعية طوال مدة الدراسة نظير ما يقدمه من خدمات للمواطنين المحتاجين منهم بالأساس، فهو قسم تقريب مخصص للتضامن مع العوائل المحتاجة و يستشف دوره بصفة كبيرة أيام المناسبات (الدينية) كعيد الضحى، وعيد الفطر، شهر رمضان، المولد النبوي الشريف ....الخ ، ذات المناسبات التي تعرف فيها مقر الجمعية حركية كبيرة وتجند غير مسبوق من طرف رئيس الجمعية والاعضاء وحتى الشباب المتطوع الذي يتقدم الكثير منهم فيه هذه المناسبة الدينية للمساعدة (خاصة بشهر رمضان) عبر حملات التبرع بالدم، جمع اعانات للمرضى المحتاجين، نشاطات تكون مدعمة في الغالب من طرف مجموعة من المحسنين جلهم من رواد مسجد الهداية.[2]

أو حتى ممن أبنائهم ضمن روضة الزهور، ذات القسم الذي يخلق ديناميكية كبيرة بالنسبة للجمعية و لن نبالغ إن قلنا جمعية الزهور هي مرادف مباشر للفعل الخيري

[1] مقابلة أجريناها مع رئيس جمعية الزهور بتاريخ : 2015/11/18
[2] ملاحظات ميدانية بمقر جمعية الزهور سجلناها بتاريخ:2016/06/11

التطوعي، هذه الميزة التي باتت ملازمة لها في ذهنيات سكان مدينة وهران على العموم.

4-4/ أهم النشاطات التي باتت تؤديها جمعية الزهور:

ومن هذا المنطلق يظهر البعد التكافلي التضامني الذي تتميز به "جمعية الزهور"، هذا الحراك التكافلي لم يتوقف لهذا الحد؛ بل تجلى في مبادرة أضحت تقوم بها الجمعية مؤخرا وهي حملات التبرع بالدم والتي تتم مع التنسيق مع المستشفى الجامعي لوهران عبر خرجات ميدانية لمجموعة من المؤسسات على غرار الجامعات "جامعة وهران2 IGMO، وكلية العلوم الاجتماعية بالتحديد التي ساهم بشكل فعال في عديد أيامها الدراسية وحتى ملتقياتها الوطنية وحول مواضيع عديدة على غرار المشاركة والاسهام في ملتقى نظم مؤخرا (15- 16 فبراير) بالتنسيق مع قسم علم النفس و الموسوم بـ " اختطاف الاطفال و أثره على جودة الحياة الاسرية"

وكذا مع كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية بجامعة U.S.T.O، التي تم التنسيق معها في عديد الملتقيات الوطنية والايام الدراسية والحديقة المتوسطية بحي العقيد لطفي، حيث بلغ عدد المتبرعين بالدم في شهر رمضان 2016/2015 حوالي 311 متبرع وهو عدد اجمالي معتبر دفع حتى بمدير الصحة لولاية وهران بالثناء على الدور الفعال والايجابي جدا الذي تقوم به الجمعية في حملات التبرع بالدم، بالإضافة كذلك لتنظيم الجمعية لمجموعة من عمليات الختان الجماعي خاصة (بشهر رمضان) والتي بلغ عدد الاطفال الذين استفادوا من عملية الختان لثلاثة سنوات الاخيرة أي من 2016/2013م حوالي 200 طفل .هذا النشاط لم يتوقف عند عتبة المبادرات التضامنية التكافلية بل تجاوز ذلك ليرتقي لخرجات توعوية قادتها حتى لمراكز اعادة التربية والتأهيل (السجون) برفقة مجموعة من رجال الدين؛ من أبرزهم **(الشيخ فيزازي)**؛ و بصحبة كذلك اخصائيين اجتماعيين نفسيين. ذات العملية التي شملت "سجن قديل"، مؤسسة اعادة التربية والتأهيل "حي جمال الدين"، "سجن المدينة الجديدة المركزي" مبادرة تمت بالتنسيق مع إدارة السجون و مديرية

الأمن الوطني؛ والتي تشتمل على جل النشاطات التي تقودها الجمعية لهذه المؤسسات العقابية؛ ضمن استراتيجية "تعليمية تربوبة" ومن أهم النشاطات التي قامت بها الجمعية بحسب رئيس الجمعية تندرج ضمن الأطر التالية:

- ❖ تكريم المتفوقين سواء في شهادة البكالوريا و التعليم المتوسط
- ❖ تكريم المساجين المتحصلين على شهادات التكوين المهني
- ❖ تنظيم مسابقات تربوية ثقافية تكون تنحصر غالباً في المجال الديني
- ❖ تنظيم ملتقيات تجمع أهالي المساجين بأبنائهم في جو عائلي بالتنسيق مع أئمة و رجال الدين وهذا ما تم في أحد الخرجات أين عرفت العملية تعاونا مع مديرية الشؤون الدينية
- ❖ إقامة دورات تحسيسيه تحذر من افة الاجرام وتعاطي المخدرات، واختطاف الأطفال.[1]

هذا الحضور على مستوى المؤسسات العقابية بحسب رئيس الجمعية لم ينحصر فقط بين أسوراها بل تجاوز ذلك حتى بعد خروج بعض المساجين أصحاب السير الذاتية الحسنة و الذي أدمج الكثير منهم في مؤسسات صناعية ومهنية بتدخل وتنسيق مباشر من الجمعية [2] بالإضافة للتنسيق مع الجامعة بمساهمتهم الفعالة في ملتقيات وطنية و أيام دراسية، بعض النشاطات التي تعتبر "جمعية الزهور " سباقة اليها ولم يسبق لأي منظمة مدنية اخرى التطرق اليها، "فالزهور" اذن منارة مدنية متعددة الأقطاب متنوعة النشاطات؛ توسع كل يوم من نشاطاتها الذي يرتقب من خلال أصداء بعض أعضاء الجمعية على أنه سيوسع بإقامة تظاهرات حتى خارج إطار ولاية وهران مع منظمات مدنية ذات طابع خيري مع أطراف من ولايات (بلعباس، معسكر، تلمسان، مستغانم ...).[3]

كل هذه النشاطات والمبادرات الاجتماعية الخيرية أعطت الجمعية زخما وحضورا فاعلا على أرض الميدان و جعلها بالتالي عكس بعض المؤسسات المدنية

[1] النشاطات التي تقدمها جمعية الزهور، من سجلات الجمعية، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2016/05/05
[2] تصريحات أدلى بها رئيس جمعية الزهور بتاريخ 2016/06/02
[3] تصريحات لرئيس الجمعية الزهور بتاريخ 2016/06/16

أكثر قربا للمواطن البسيط، هذه الملاحظة التي تتميز بها تقريبا كل الجمعيات ذات البعد الخيري التضامني الخاصية التي جعلتها اكثر احتكاكا بالقاعدة الشعبية وبالتالي قد أسست نوعا ما لقطيعة مع بعض تلك المنظمات المدنية كلاسيكية التوجه المعتمدة في نشاطها على محدودية تختصرها في بعض المناسبات الوطنية، بحيث تحعل من نشاطها محتكر على فئة جد محدودة من الناس ما يسهم في الكثير من الاحيان بتقليص حجمها الجماهيري وبالتالي انحصار صداها بمجال جد ضيق لا يسمح لها بالبروز، بل و أكثر من ذلك قد تعرض الكثير منها للغلق نظرا لعدة أسباب من أهمها غياب التفاعل والتأثير فيما بينها وبين الشارع، أو حتى بسبب غياب الموارد المالية ذات الاشكال الذي يتصدر عموما المطبات التي تواجه العمل الجمعوي والمدني بالجزائر بصفة عامة[1] ؛ ومن هذا المنظور سنستعرض رسما بيانياً يظهر الشبكة الكبيرة التي تنسق معها جمعيات الزهور، صورة لربما تقربنا للمكانة التي باتت تشكلها "جمعية الزهور" على مستوى ولاية وهران بصفة عامة والتي تتضمن شبكة تواصل وتنسيق كبيرا جدا رصدنا منها جلها والذي سنوضحه في خضم عرضنا لهذا العنصر، مؤسسات وتشكيلات مدنية مختلفة ومتعددة من أهمها:

1- مؤسسات صحية و مستشفيات

2- مساجد، أئمة ورجال دين على مستوى ولاية وهران

3- جامعات ومخابر بحث

4- جمعيات ذات توجهات (دينية تضامنية بالتحديد)

5- مؤسسات اعادة التربية والتأهيل

6- أساتذة في علم النفس والتنمية البشرية

8- أطباء و أخصائيين في مجال مختلفة

9- عدد معتبر من المحسنين من ميسوري الحال [2]

[1] معطيات من سجلات الجمعية لسنة 2015 و2016، ثم الاطلاع عليها بتاريخ 2016/06/06

[2] شبكات تنسيق وقفنا عليها طيلة فترة دراستنا بمقر جمعية الزهور

كونت جمعية **"الزهور"** أشرعة للتواصل مع مختلف المنظمات الاهلية بمدينة وهران، كون أن للجمعية "لجنة للتواصل والاتصال الخارجي وظيفتها هي التنسيق مع الجمعيات والمؤسسات العامة والخاصة وكذا رجال الأعمال، كان هدفها بالأساس توعويا. تكفلت هذه اللجنة بدور تحسسي يستهدف رجال الأعمال والمسؤولين في الإدارات العمومية بدرجة أولى لتبحث معهم عن آلية متكافئة لتمويل ودعم الجمعية

عن دور الجمعيات يقول رئيس جمعية الزهور: لقد قدمت الجمعيات الخيرية منذ تأسيسها العديد من الخدمات الاجتماعية والإنسانية لأعداد كبيرة من المستفيدين من خدماتها، خاصة الأسر المحتاجة والفقيرة حيث تركزت جهود الجمعيات الخيرية على توفير المساعدات والحاجات الأساسية لها ويرى رئيس جمعية أن الجمعيات ذات الطابع الخيري بشكل عام على مستوى ولاية وهران قد حملت مسئوليات أكبر من دورها بصفتها الوسيلة الوحيدة المتاحة لتقديم الخدمات الاجتماعية لفترة طويلة، فالجمعيات الخيرية جهة غير تخصصية والكل يتوقع منها تقديم كل أشكال الخدمات الاجتماعية من مساعدات وكفالة لأُسر الفقراء والأيتام ودعم المحتاجين ومساعدة الطلبة والمقبلين على الزواج، وتنظيم الدورات التدريبية والتعليمية والخدمات الصحية وما إلى ذلك من مجالات متعددة تجعلها أكثر حضوريا و بأهداف متعددة ، أما مع تشعب حاجات المجتمع وتعددها فإن الجمعيات المتخصصة هي الحل الأنسب من أجل تقديم خدمات أفضل للمجتم و لإيجاد الوعي، وقد ركز رئيس جمعية الزهور على الطابع الديني الذي يغلب على الجمعية كونها قد عززت من مشاعر التكافل و التضامن الخيري بين عامة الناس وكذا بسبب تركيز الخطاب الديني (مسجد الهداية) الذي لطالما لعب هذا الدور بدعوة الناس المشاركة في العمل الاجتماعي بكل صوره و أشكاله، و لتفاعل معظم أفراد المجتمع مع المؤسسات التي يكون طابعها دينيا. [1]

[1] تصريحات لرئيس جمعية الزهور، بتاريخ 2016/06/16.

الشكل رقم -03- يظهر شبكة التنسيق العام التي تربط جمعية الزهور بمؤسسات اخرى

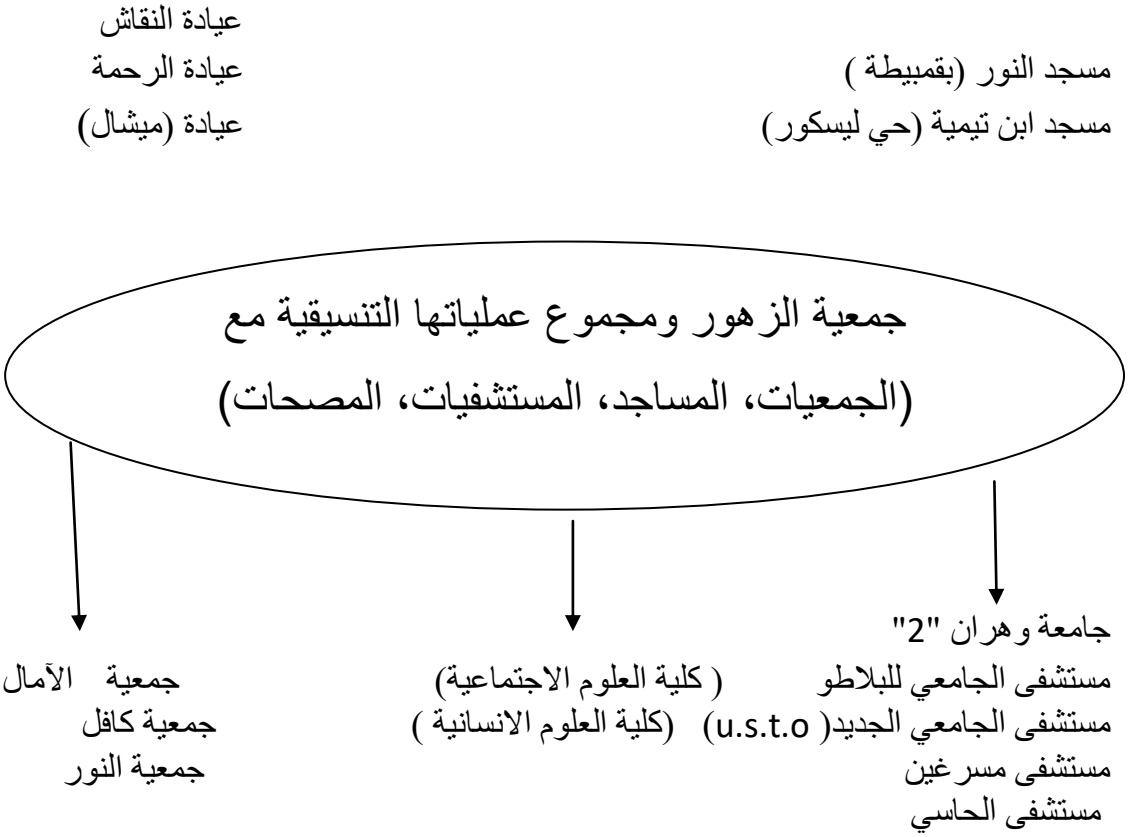

المصدر: نماذج من بعض اتصالات الجمعية التي سجلناها في الجريدة اليومية للبحث الميداني (إنجاز شخصي)

وتندرج الجمعية في إطار الجمعيات الثقافية الدينية ذات الطابع الجواري هذا النمط من المؤسسات المدنية الذي بات يشكل نوعا التواجد المؤثر في الميدان والمحرك الاساسي لمنظومة المجتمع المدني في الجزائر، فقد عرفت هذه الاخيرة تطورا ملحوظا نظرا للمتطلبات اليومية:

الجدول -15- احصائيات حول عدد الجمعيات ذات الطابع المحلي على المستوى الوطني

النمط الجمعية	المجموع	النسبة المئوية
جمعيات الاحياء	17059	%22.05
جمعيات أولياء التلاميذ	14100	%18.23
الدينية	15805	%16.55
رياضية بدنية ، تربوية	12219	%15.79
ثقافة وفنون	80305	%10.74
مهنية	3013	%3.89
شباب ، طفولة	2987	%3.09
التضامن	2214	%2.86
المعاقين وأصحاب الاحتياجات الخاصة	1060	%1.37
البيئية	217	%1.19
علوم وتكنولوجيا	873	%1.13
النسوية	696	%0.90
سياحة وترفيه	654	%0.85
صحة وطب	539	%0.70
تقاعد وكبار السن	162	%0.21
النجدة والاعانة	139	%0.18
المستهلكين	133	%0.17
قدماء التلاميذ والطلبة	86	%0.11
المجموع	77 361	%100

المصدر :وزارة الداخلية على الموقع www.intrtieurgov.dz : http

ومن خلال ما رصدناه من الجدول السابق؛ يمكننا ملاحظة مدى انتشار الجمعيات ذات الطابع الجواري على المستوى الوطني وهذا ما تمثله نسبة 22.05 % أي ما يعادله مجموع 17059 جمعية على المستوى الوطني وهي النسبة الاكبر والاكثر تمثيلا من كل الجمعيات المحلية ومن هنا فهذا النوع من الجمعيات هي أكثر استقطابا واحتواء للناس، وكذا نلاحظ الالتفاف الكبير الذي تخلقه الجمعيات ذات الطابع الديني وفي هذا النمط والمجال تحديدا نجد الجمعيات الدينية بمختلف توجهاتها (السلفية، الاخوانية، جمعية الطرق الصوفية والزوايا) وهذا ما ترمي اليه دراستنا

الميدانية [1] ، والجمعية لا تعمل بصفة فردية بل بالتنسيق مع مجموعة من الجمعيات والمؤسسات الطبية والاستشفائية، والأطباء المتطوعين وحتى مع مجموعة من المساجد المنتشرة على مستوى إقليم الولاية.

وهذا ما سنتطرق اليه من خلال الجدول أدناه الذي يعبر بشكل واضح عن الشبكة الكبيرة التي أسستها جمعية الزهور بتنسيقها مع أكثر من مؤسسة مدنية ذات طابع (اجتماعي تكافلي – ديني)، نذكر من أهمها "جمعية الشفاء، عيادة النقاش عيادة الرحمة"، "مستشفى سان ميشال" ، "الدكتور بوزيان" وهذا الرسم البياني يظهر أهم المؤسسات والجمعيات والمساجد التي تنسق معها الجمعية، وتسير الجمعية من طرف عدد كبير من الأعضاء منهم الاعضاء الثابتون (اساتذة الروضة) و المتطوعين الذين يساهمون بأوقات الحاجة وفي مجمل أعضاء الجمعية فيبلغ عددهم 35 عضو السواد الاعظم منهم إناث وهم موزعين على الشكل التالي :

الجدول رقم -06- يظهر توزيع أفراد جمعية الزهور بحسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية	المجموع
ذكور	6	17.14%	35
اناث	29	%82.85	

المصدر: من سجلات الجمعية الت تم الاطلاع عليها بتاريخ: 2015/06/24

وبالتالي فإننا نستخلص بأن فضاء جمعية الزهور هو مجال محتكرا تقريبا من طرف الاناث وهذا ما ترجمته ما نسبته 82.85% هذه النسبة التي عايشنها في مرحلة ملاحظاتنا الميدانية فجل تعاملاتنا كانت مع اناث سواء مربيات داخل الروضة أو حتى مع ناشطات متطوعات للتظاهرات الخارجية، ويكتفي الذكور فقط بالعمل اللوجيستي خارج إطار الجمعية؛ خاصة فيما تعلق بعلاقتهم مع المسجد وفي إطار الخرجات الميدانية التي تنظمها الجمعية على غرار تأطير حملات جمع الدم وتسيير قفة رمضان التي تتكفل الجمعية بتوزيعها كل سنة وهذا ما عكسته ما نسبته 17.14% من مجموع أعضاء جمعية الزهور، بفضل المحسنين الذين يتبرعون

[1] وزارة الداخلية من الوقع : http www.intrtieurgov.dz

للجمعية عبر سياق المسجد.[1] وأشارت الدراسة و بعد احتكاكنا بأعضاء الجمعية أن تقريبا أكثر من نصف أعضاء الجمعية والفاعلين بإطارها هم من حاملي الشهادات العليا؛ وهذا مؤشر آخر فسح لنا المجال رؤية تحليلية اخرى وساعدنا بشكل كبير في سياق بحثتنا؛ نظرا لسهولة التواصل واستقاء المعلومة من المبحوثين الذين هم بمحض ارادتهم بادروا في الكثير من الاحيان بالكشف عن معلومات اخرى تخص خفايا نشاطات الجمعية و الوظائف التي تؤديها ضمن نشاطاتها المتعددة على مستوى ولاية وهران وهذا جدول يظهر بصفة جلية المستوى الدراسي لتقريب جل الافراد الفاعلين بالجمعية والذي حصرتهم الدراسة كما تفضلنا في 35 عضو تقريبا .

الجدول رقم -08- يظهر المستوى الدراسي لجميع لأعضاء جمعية الزهور

المستو الدراسي	العدد	النسبة المئوية	المجموع
جامعي	20	%57.14	**35**
ثانوي	10	%28.57	
متوسط	05	%14.28	
ابتدائي	00	%00	

المصدر : مقابلات ميدانية أجريناها بجمعية الزهور بالفترة الممتدة من (ديسمبر 2014-اكتوبر2015)

و بالتالي نستقرأ من خلال هذا الجدول أن تقريبا كل الناشطين في " جمعية الزهور" هم من الافراد ذو تعليم عالي نسبيا وهذا ما قابلته ما نسبته 57.14%، وهذا ما تعطيه النسب الموضحة بالجدول أعلاه، ما يعطي للجمعية تميزا نسبيا عن باقي الجمعيات أو المنظمات المدنية الاخرى، هذا ما سهل في عمليات التواصل الداخلي (ما بين أعضاء الجمعية) والخارجي (ما بين أعضاء الجمعية والمؤسسات والتنظيمات الاخرى التي يقومون بالتنسيق معها) وهذا بالطبع ما التمسناه من الهيكل الاداري والتنظيمي داخل الجمعية ،فهي بالدرجة الأولى مؤسسات مدنية ذات طابع (تعليمي- تربوي- تكافلي اجتماعي) وهذا ما يتجلى في قسم الروضة الذي يساير برنامجه التعليمي كثيرا البرنامج الرسمي المعتمد من طرف وزارة التربية الوطنية، هذه الخاصية التي جعلت الاهلي يقبلون بكثرة لتسجيل أبنائهم في الجمعية في مرحلة " التحضيري" حتى من أماكن بعيدة نسبيا عن مقر الجمعية على غرار "حي

[1] نتائج ميدانية تحصلنا من سجلات الجمعية بتاريخ : 24 /2016/06

قمبيطا" " مرفال" " الصديقية"، هاته الأُسر التي أقبلت على الجمعية نظرا لما تتمتع به من سمعة في المجالين (التربوي والتعليمي).[1]

هذه الخصوصية لم تأتي من العدم، بل تعود بالأساس لأعضاء الجمعية خاصة من الاناث اللائي ينشط جلهن في مجال التربية والتعليم كأساتذة و إداريين، أو حتى طلبة سابقين أو حاليين بتخصصات تجتمع جلها في علم النفس وعلوم التربية، السمات التي يمكن الجزم أنها أعطتهم تجربة ميدانية وخبرة ممارستيه مكنتهم من التحكم الجيد في كل النشاطات و المناهج التعليمية والتربوية التي تسهر الجمعية على تطبيقها على أرض الواقع، وهذا بالفعل ما تجلى بقسم " الروضة"، وسنستعرض في الجدول الآتي توزيع أعضاء الجمعية بحسب التخصصات والمؤسسات التي ينشطون بها :

الجدول رقم –09- يظهر القطاعات المهنية التي ينشط فيها جميع أعضاء جمعية الزهور

العدد	المهنة أو المؤسسة التي ينتمي اليها كل فرد	النسبة المئوية	المجموع
10	أساتذة تعليم ابتدائي ومتوسط	%28.57	35
04	أساتذة تعليم ثانوي	%11.42	
06	مستشاري تربية وتوجيه بالمؤسسات التربوية	%17.14	
05	طلبة بالجامعة خاصة في تخصصات (علم النفس ، علوم التربية، شريعة اسلامية)	%14.28	
05	إداريين بمختلف المؤسسات (عامة وخاصة)	%14.28	
05	أصحاب مهن حرة	%14.28	

المصدر : مقابلات أجريناها بمقر جمعية الزهور بالفترة الممتدة من شهر مارس إلى شهر جويلية من سنة 2016

من هذا الجدول نستنتج أن ما نسبته 71.42 % من المبحوثين أي ما يعادل مجموع 25 مبحوث من أفراد الناشطين بالجمعية هم بواقع الامر راكموا خبرات سواء في مجال (التعليم، التربية، الاستشارة والتوجيه التربوي، البحث بصفتهم طلبة بالجامعة) و جلهم من فئة أساتذة في الأطوار الفئة التي تسجل نشاطاً معتبرا داخل

[1] ملاحظات ميدانية أجريناها بمقر جمعية الزهور سجلنها بتاريخ 2016/07/17

الجمعية وهي بطبيعة الحال وبعد ملاحظتنا الميدانية تعتبر " النواة الاساسية" التي تحرك النشاطات الثقافية والتربوية وحتى التطوعية بالجمعية، و من مهامها بحسب أسئلتنا الموجهة للمبحوثين وملاحظاتنا الميدانية تتركز في المهام الأربعة التالية :

- ❖ استحداث مناهج وطرائق تربوية جديدة بقسم الروضة
- ❖ التنسيق مع المدارس الابتدائية المتوسطات الثانويات الجامعات بتنظيم أيام دراسية أو حملات تحسيسيه
- ❖ تنظيم دورات لطلبة البكالوريا من أجل الدعم النفسي بالأساس بالاستعانة بأساتذة تنمية بشرية
- ❖ تنظيم ملتقيات مع أولياء التلاميذ بالروضة دورها التوجيه الارشاد والمتابعة ..[1]

ونجد كذلك ما يمثلون ما نسبته 14.28% أي ما مجموعه 05 أعضاء يزاولون مهام إدارية بمختلف المؤسسات (عامة وخاصة) وهم كذلك يشكلون عصب أساسي في الجمعية؛ نظرا لما اكتسبوه من خبرة إدارية داخل الكادر المؤسساتي الذي يعملون فيه هذه الخبرة التي كثيرا ما وضفت لصالح الجمعية كحل عديد العراقيل الادارية والبيروقراطية، وبالتالي فهم كما قال يقول **"بيار بورديو" Bourdieu pierre** يمثلون **"رأس مال اجتماعي"** ساهم كثيرا بخدمة نشاطات الجمعية وهذا ما وقفنا عليه شخصيا في جولاتنا الميدانية التي قادتنا للجمعية و بنفس النسبة نجد 14.28% وبمجموع 05 أعضاء يزاولون نشاطات حرة (تجارية بالأساس) ونستشف دور هذه الفئة في جانب حساس جدا ما يتمثل في الاعانات المالية والاشتراكية التي تقدمها هذه الفئة من حين لأخر، وبالتالي فجل الاعانات التي تتلقاها الجمعية هي من اشتراكات هذه الفئة. [2]

[1] مقابلات مع أعضاء الجمعية سجلت بتاريخ 2016/07/25
[2] مقابلة مع رئيس الجمعيية سجلت بتاريخ 10/ 2016/08

5/ تحليل المعطيات الميدانية:

5-1/المجتمع المدني الجزائري(بين خندق الأحزاب وأحضان المؤسسة الدولة)

تتسم العلاقات بين المجتمع المدني في الجزائر والمؤسسة السلطوية بنوع من "الأبوية" التي تسعى إلى إضفاء طابع سلمي يقبل بالإصلاح السياسي الداخلي غير الراديكالي؛ وهو ما جعل أغلب الجمعيات تتخندق ضمن الرؤية الملكية الاحتوائية للمطالب والاستراتيجيات، وهذه العلاقة هي ذاتها التي ميزت العلاقة الهيئات المدنية والدولة وبهذا العنصر صرح المبحوث الأول بنموذج الزاوية حول وجهة نظره حول تفاعل النظام مع النشاط المدني قائلاً (**إن للدولة دراية شاملة بواقع هذه التنظيمات وبأي حال من الأحوال فإن الدولة بحسب علمي تعطي الدعم اللازم لهذه الجمعيات لكن استثمار هذه الموارد يبقى بحسب حاجيات كل منظمة مدنية).** [1]

بينما سار بنفس الايجابية المبحوث الثاني بقوله الدولة قد سخرت امكانيات معتبرة للنهوض بهذه العصب المدنية بقوله(***لي ناس معارف بعضهم أعضاء بهذه الجمعيات والدولة من وجهة نظري غير مقصرة؛ مضيفا هم أقروا بنفسهم بهذا الواقع وتبقى الخدمة على هذه المنابر والدولة تبانلي دايرة لي عليها، فالدولة تأطر بصح متقدر تدير كلشي وهنا عليهم يتكلوا على رواحهم***)[2]، ومن هنا فإجابات هؤلاء المبحوثين كانت تندرج ضمن الرضى التام عن ما تقوم به الدولة اتجاه تلك المنابر المدنية بصفة عامة و مع "الزوايا و الطرق الصوفية بشكل خاص "بصفتها المنظم الوحيد والحصري للفضاء المدني.

وقد سار على نفس النهج المبحوث الرابع فقد كان رده بأن الدولة تحرص على نشاط هذه العصب بقولهم: (قوة الدولة هي بقوة هذه التنظيمات الجماهيرية ولا يمكن تخيل مجتمع بمنظمات مدنية فاشلة لأن هذه الاخيرة تمثل صمام أمان بالنسبة للدولة كونها تشكل حلقة وصل ما بين المواطن والجماعات المحلية)، لكن أضافوا ("***كاين جمعيات يظهرلي مشي خدامة وراهي تضيع في الدراهم باطل والدولة متقدرش***

[1] تصريحات المبحوثين بمقر الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ 2015/02/08.
[2] تصريحات المبحوثين بمقر الزاوية الهبرية البلقايدية بتاريخ: 2015/02/08.

تدعم ناس مشي خدامين) [1] و بالتالي فإن هاذين المبحوثين قد ألقيا باللوم على كاهل تلك التنظيمات المدنية الغير نشيطة بحسب وجهة نظرهم، ومن هذا المنطلق فقد دافع كلا المبحوثين على رؤية الدولة واستراتيجيتها في هذا المجال و ألقوا الكورة بمرمى بعض التكتلات التي تسعى للدعم بلا أي نشاط ميداني، ملحين بنفس السياق على ضرورة تدخل الدولة ووقوفها على الوجهة التي تذهب اليها تلك الاعانات المالية التي تمنحها الدولة لهذه الكتل المدنية كل سنة ..، من هذا المنظور يمكننا ان نستشف ضمن أُطر تفكير أفراد الزاوية؛ على أن ما هو سائد في هذه المؤسسة عموما هو انتاج و اعادة انتاج نوع من السلطة الابوية أي في قابلية الخضوع تحت وصاية (الدولة)، وينصهر الجميع في ذات "الأنا" ذات المقاربة التي حللها **هشام شرابي و** التي تتمظهر في علاقة **" الابن بأبيه "** فالأب ضمن هذا المعطى التلازمي يُربي ابنه على الطاعة والاحترام وعدم المخالفة، فيشكل الأب في مخيلة ابنه رمزية ذلك الرجل المثالي الذي لا يرد له طلب، تلك النظرة والمنظومة الفكرية التي تشكلها سلسلة من الاعراف والمعتقدات المتوارثة من جيل لآخر لتخدم كمحصلة عامة ونهائية ما أسماه **هشام شرابي** "بالمشترك الجمعي".[2]

أما المبحوث الثامن والتاسع فقد قال على الدولة الدعم أكثر هذه العصب المدنية لأن لها ذلك أدور مهمة جدا في المجتمع فهي بحسبهم تمثل أداة قوية رسخت مفهوم التكافل والتضامن في إطاره التطوعي؛ ولذلك المفروض على الدولة إعطاء أهمية أكبر لهذه المنظمات المدنية. وألحوا على (الخيرية منها) فقد صرح المبحوث الثامن بقوله(***"والله يا خويا كاين جمعيات ماشاء الله عليها كما ناس الخير هذيك الجمعية بالذات لازم الدولة توفرلها امكانيات الي تستحقها خاطرش بينوا في الميدان خدمتهم الله يعطيهم الصحة***) وسار على نفس النهج المبحوث التاسع بقوله(***"كاين جمعيات بزاف خدامين ونشوف فيهم قدوة للشباب كيما الجمعيات***

[1] تصريحات المبحوثين بمقر الزاوية الهبرية البلقايدية بتاريخ: 2015/07/08

[2] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد(النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة): ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء، 2010، ص:18.

الخيرية والتضامنية ديك التنظيمات رهي دير في خدمة لاباس بها والدولة كتعاونها ففي دك الشي خير للجميع").[1]

أما فيما يخص المبحوث الخامس والسادس والسابع فقد تفادى كل هؤلاء الاجابة عن هذا التساؤل وبحجج متباينة فقد استقبل المبحوث الخامس السؤال هذا بنوع من الحيرة والتعجب وقال بصريح العبارة "لا أملك فكرة حول مفهوم المجتمع المدني بالأساس.. !؟" ورغم تغيري للسؤال إلى أن المبحوث تهرب من السؤال بشكل أو بأخر، إما بالخوض في مواضيع اخرى، و إما بمواجهة استفساراتي بالتعجب والاستفهام بقولهم مثلا(***والله مفهمناكش وش تعني خويا بالنشاط المدني الجمعيات خاطيني وخاطيهم فاش يخدموا ؟)*** " فالبرغم من الصيغ المتعددة التي واجهت بها هذا المبحوثين لكن من دون جدوى.[2]

أما فيما يخص المبحوث السابع فقد صارحني بصريح العبارة "لا أريد الاجابة على هذا السؤال بالذات " قائلا "من فضلك أخي تجاوز كل الاسئلة التي تحمل صيغ سياسية... ! " ولما حاولت الاستفسار عن الاسباب التي أدت به للإحجام عن الاجابة، هل يا ترى بسبب تعليمات الزاوية ؟ أو بدافع أسباب شخصية؟ رد باختصار (**أنا هنا مريد وطالب جئت للدراسة بالزاوية ولست هنا لأصرح بأمور سياسية لا علم لي بها)**" وهذه الامور يصرح بها الشيخ ونحن لسنا مخولين لفعل ذلك....، وحاول فقط البقاء ضمن أسئلة تخص الشيخ والطريقة وبالتالي من هنا تظهر فكرة **بيار بورديو** حول ما أسماه "بالمجال الديني المقدس" والتي يمكن أن تربط الذات المقدسة "المريد" والتي تحدد معالم هذا الأخير في مجال معرفي ضيق للغاية أو كما وصفها بموضع اخر بشرعية "الداخل" أو سلطة الفضاء المقدس بكل ما يحتويه من (أشخاص، طقوس، ممارسات، منهج تعبد...)؛ والعاطفة الايمانية كما أطلق عليها **بورديو** تظهر كمحرك أساسي لكل الفعاليات الدينية والدنيوية التي تتبناها الزاوية[3] ضمن وهذا ما كان يلح عليه بالفعل القائمين على الزاوية من شيوخ أي تفادي

[1] تصريحات المبحوثين بمقرا الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ: 2015/07/09.
[2] تصريحات المبحوثين بمقر الزاوية البقايدية الهبرية بتاريخ: 2015/07/09.
[3] كلود ريفيير، الأنثروبولوجيا الاجتماعية للأديان، ترجمة أسامة نبيل، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى،القاهرة،2015، ص:39

الخوض مع الطلبة في أمور سياسية بقولهم لي عدة مرات من فضلك: لا تشوش على الطلبة قاصدين بكل عدم الخوض مع الطلبة في استفسارات ذات طابع سياسي ! هذا التحفظ الذي تبديه تقريبا جميع الطرق الصوفية في تعاملها مع النظام السياسي فهي غالبا ما تدخل في حالة تعايش سلمي ووئام طويل الأمد بحسب ما جاء على ذكره المفكر المغربي **"عبد الله حمودي".**

تملك الخبرة في العمل الجمعوي رصيدا نضالياً وتاريخياً مهما، عرفت الجزائر صعودا معتبرا للفاعلين غير الحكوميين وغير المتحزبين في قلب الحياة الجمعوية خلال الثمانينيات، وبشكل أوضح في التسعينات من القرن الماضي حيث أبان هؤلاء الفاعلون الجدد عن قدرتهم في الإسهام بكيفية ملموسة، وفعالة في المجهود التنموي، وفي **دمقرطة « Démocratisation »** النقاش العمومي بالبلاد، وهذا ما أشار اليه المبحوث الأول والثاني والرابع والسابع والثامن والتاسع بنموذج الجمعية، الذي أشار كلهم بأن علاقة السلطة بالجمعيات لازالت علاقة **"رقابة وتحكم"** وتذمروا كثيرا من نقص الدعم وانعدامه في أحيان كثيرا، وبحجج واهية فأحد أعضاء الجمعية قالها بصريح العبارة (***"الله يخلف على المحسنين اللي راهم رافدين الجمعية)" وآخر قال "كرهنا من البيروقراطية تع الدولة"***[1] و يشير الباحث الجزائري **"عبد الناصر جابي"** بأن هذا الانفتاح لم يأت في سياق طبيعي يؤشر على بداية إيمان الدولة في قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في تدبير الشأن العام، بل جاء في سياق العجز أولا في التصدي للمشاكل الكبرى التي بدأ يعرفها الجزائر بفترة التسعينات؛ والتي شكلت ثمرة مباشرة لنتائج التقويمات الهيكلية لسنوات الثمانينات، ومن تم فإشراك هذه المؤسسات كان يرمي إلى محاولة امتصاص الغضب الشعبي من اختيارات الدولة، ثم ثانيا جاء هذا الانفتاح الاضطراري بعد بروز اتجاه لدى الدول الغربية والمنظمات الغير الحكومية العالمية، يفضل التعامل مع المؤسسات المجتمع المدني المستقلة على التعامل مع المؤسسات والأجهزة الرسمية لمحدودية فعالية هذه الأخيرة، ولاعتقاد من قبل المنظمات والدول الغربية مفاده أن أجهزة

[1] مقابلات مع المبحوثين أجريت بمقر جمعية الزهور بتاريخ 25 /2015/03

الدولة في المغرب والعالم الثالث لا تمثل تمثيلا أمينا مصالح وتطلعات ومشاكل المجتمع المدني، ومن ثم فوصول هذه الجهات إلى أهدافها وهي ليس كلها بريئة يمر بالضرورة على قنوات مؤسسات المجتمع المدني.[1]

في السداسي الأول سنة 2012 كشف **الحبيب الشوباني** الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني أنه من أصل 70 ألف جمعية محلية وجهوية ووطنية، توجه أقل من 10% منها يحصل على أكثر من 80% من أصل مئة وعشرون مليار سنتيم تمنح للجمعيات سنويا، وأن أزيد من 97% من هذه الجمعيات لا يقدم أية وثيقة رسمية عن مصاريفه، أو أعماله، أو ما نفذه من مبادرات وأنشطة وبرامج وما سواها.

وأضاف الوزير أن هناك **"مجتمعا مدنيا مرتزقا، لا يقدم الخدمات التي تنص عليها أوراقه الرسمية، وسنكشف الاختلال في التصرف بالمال العام** " في حينه، لا بل وعد بكشف المزيد حال تثبت وزارته من اللوائح، وبيان التمويل المتأتي من المال العام الصرف، والقادم من "المعونات الخارجية "، لذا فمصطلح "المجتمع المدني" المعتمد والمروج له بقوة في الأدبيات بالجزائر، لا يصلح إلا بنسبة ضعيفة للغاية، للتعبير عن واقع ما تقوم به بعض هذه الجمعيات الأهلية، أو ما تعمد إليه من سلوك وتصرف، فما بالك بادعاء كونها "ركناً من أركان السلطة بالدولة"، أو قوة مدنية قبالة القوة السياسية التي تمثلها الأحزاب والنقابات والإعلام الرسمي وقس على ذلك، ويشير بهذا الصدد الإعلامي **يحي اليحياوي** إلى أن إغداق الكثير من الأموال والمساعدات من المال العام، المتأتي حصرا من ضرائب المواطنين، على جمعيات "المجتمع المدني" بالجزائر، ليس وليد اليوم، بل هي ظاهرة قديمة، اعتمدتها الدولة المركزية أيام الأزمات والتوترات، كمحاولة من لدنها لفك العزلة التي أصبحت تشعر بها في مواجهة المجتمع، ومن أجل تحجيم وإقصاء الأحزاب الديمقراطية والمنظمات المنبثقة من المجتمع" كما أن ذلك قد ساهم ذلك في ترسيخ ثقافة الموالاة والتبعية والخضوع، وهي الظواهر التي تتنافى مع مبادئ الديمقراطية وقيم المواطنة،

[1] عبد الناصر جابي، مرجع سابق،ص:36.

وتتعارض حديا مع أحد المرتكزات الأساسية التي لا تقوم للمجتمع المدني قائمة بدونها، ألا وهي الاستقلال. [1]

والواقع أن إنشاء وخلق هذه الجمعيات إنما سار منذ ستينيات القرن الماضي مسار إنشاء وخلق الأحزاب السياسية والنقابات والزعامات في الجزائر وما سواها فهي، مثل الأحزاب والنقابات، أنشئت بعدما ضخ في صناديقها من المال العام الشيء العظيم، ليس بغرض تقوية النسيج المدني، ودفعه لتعويض ما يمكن أن لا تستطيع الدولة إدارته، أو القيام به أو تداركه بالميادين الاقتصادية أو الاجتماعية أو الرياضية أو الدينية أو الثقافية أو الترفيهية أو ما سواها، بل لتبييض صورة النظام، لتجميل سلوكه، ولتصريف ما يصدر عنه من قرارات أو ما يترتب عن سلوكه من خشونة، **ويختم اليحياوي** نقده الموضوعي واللاذع في ذات الآن إلى أن عبارة "المجتمع المدني"، قياسا إلى ما نحته المثقفون العضويون بالغرب، إنما تعبر بالجزائر، عن تنظيمات مزيّفة، وتُعبر في الآن ذاته عن "مناضلين" مزيفين، همهم الأساس تعظيم المصالح وتثمين الغنائم ومع كل هذه الصورة فإن هناك جمعيات تغالب الظروف وتحاول تقديم بدائل حقيقية في مجال مكافحة الفقر ومراقبة الإدارة وتعزيز الشفافية والمساهمة في سوق الشغل. [2]

فالدولة بدورها تتحجج أن تكاد تلك المنظمات المدنية لا تؤدي أدوارها بالشكل اللازم لذا فعملية تمويل تلك المنظمات المدنية من طرف السلطات تخضع لمجموعة من الشروط تقدم على اثرها تلك العصب المدنية جدول لمختلف النشاطات التي قامت بها، وينظر في أمرها ومن ثم ترى الجهات المختصة (الولاية) إن كانت فعلا تلك الجمعية تستحق الإعانة والتدعيم أم لا .

5-2/ - قراءة في تمثلات الثقافة المدنية:

نزولنا إلى الميدان ومن خلال جولاتنا الماراثونية ما بين الجمعية والزاوية أجريناه حول واقع (الثقافة المدنية بالجزائر) وهل لهذه الثقافة أو الممارسات مرجعية

[1] يحي يحياوي، جمعيات على الورق، جريدة الفجر، العدد 1225، بتاريخ 15 مارس 2014،ص: 15-16 .
[2] نفس المرجع، ص: 16

بأرض الواقع؟ الدراسة الميدانية في الواقع قد غيرت تماما من قناعتنا، فقد خرجنا بنتائج غيرت نوعا ما من بعض المسلمات التي كنا محملين برواسبها لأول وهلة أي قبل خوض غمار التجربة البحثية.

فقد كانت للمبحوثين إجابات متفاوتة شيئا ما حول هذا العنصر وتباينت واختلفت الآراء ما بين تمثلات "أعضاء الزاوية" ونظرائهم من "أعضاء الفضاء الجمعوي" أجريناها مع أعضاء الزاوية فقد تعاملت مع المعطي "المدني" بروح من الايجابية بالعودة دائما للدين عبر روافد الكتاب والسنة فقد أجابنا المبحوث "الأول والثاني والثالث والرابع"، كون (**أن القيم المدنية نجدها في موروثنا الحضاري الإسلامي فقد أجمعوا على التصريح "أن الزاوية الهبرية بالتحديد هي في الأصل رابطة ونواة اجتماعية ودينية عملت منذ ظهورها على شد الصفوف ولحمة المجتمع المحلي خاصة بعهد الاستعمار الفرنسي فقد خرجت هذه الأخيرة العديد من المجاهدين المتصوفة الذي نهلوا وتكونوا بهذا المنبر العلمي الجهادي)** بينما صرح المبحوث "الخامس والثامن" من نموذج الزاوية **(كون أن الفعل المدني قد تطور في كنف الزاوية فهي من منظورهم تمثل جمعيات دينية مصغرة لطالما أدوار مهمة في تاريخ الجزائر المعاصر وهذا ما تمظهر في نموذج" الرباطات" وهي التي لعبت دورا إيجابيا في الثورة).**[1] غير أنّ الرأي السائد كما قالوا كفاح جرار، إنّ المعروف عن الزوايا بأنّها كانت في البدء قاعدة ثورية متينة وأصيلة. وربما لهذا السبب وضعت السلطات الاستعمارية نصب أعينها هذه الهيئة وتحطيم وتقزيم دورها في حياة المواطن والفرد الجزائري، وهي إن نجحت في ذلك إبان الثورة إلا أنّها ساهمت في تنشئة الفرد وتوعيته من كل تطرف فرنسي ومحاولة لطمس هويته. كما ساهمت من جهة أخرى بالدفع في عملية الوعي بالثورة وتقبلها كونها أساس التغلب على الاستعمار إلى جانب الحوار السياسي. ويضيف المبحوث(**أنّ الزوايا حافظت بعد إخضاعها على تعليم أسس الدين والشريعة للناس البسطاء، كما أنّها أبقت جذور الثقافة العربية مضيئة وإن علاها بعض الشحوب، باعتبارها على الأقل**

[1] مقابلات ميدانية أجريناها مع المبحوثين بمقر الزاوية الهبرية بتاريخ: 2015/10/22

بعض مقاومة لسياسة التجميل الاستعمارية واحتكارها للعلم بلغة المستعمر). وينتقل في هذا الصدد الكفاح عبر صفحات العمل إلى الحديث عن ثورة التحرير وموقع الزوايا فيها من خلال الصراع الحاصل بين التيار الخانع المسالم الذي روّج لمقولة قدرية الاستعمار، والتيار المضاد الجهادي المقاوم الذي تصدره **الامير عبد القادر** في لحظته الأولى... دون أن يفصلها الموضوع عن جمعية المسلمين الجزائريين التي ساهمت بأفكارها منذ ثلاثينيات القرن الماضي بالتحريض على الزوايا ذات الطابع التقليدي. مركزين في سياق المقابلات على السياق على أنّ معظم الزوايا المنتشرة عبر ربوع الوطن آنذاك تم تدميرها وتشريد أتباعها و العاملين فيها وروادها، على غرار زاوية الهبرية بولاية تلمسان التي قدمت مجاهدين وكانت مددا حقيقيا للثورة التحريرية الكبرى، إلى جانب زوايا أخرى. [1]

وفي سياق متصل صرح كلٌ من المبحوث "السادس والسابع والتاسع " **(كون أن التفاف الجزائريين حول هذه الزاوية شكل بحد ذاته "ثقافة مدنية" متأصلة بوجداننا جميعاً، كون أن هذه المنابر الصوفية جاءت لتشغل أدوار مؤسسات، على غرار القضاء ،المدرسة ، دار للأيتام ،التضامن وإعانة الفقراء والمحتاجين، و ثغور للجهاد والمقاومة ...الخ)**[2]، فقد كانت مؤسسة الزاوية بمثابة العائلة الكبرى و بوثقه القيم التي لطالما حافظت على خصوصيات الهوية الجزائرية ووفرت لها الحماية اللازمة من معاول الهدم والتكسير التي عملت السلطات الاستعمارية على تفعليها طوال قرن وثلاثين سنة من التواجد الاستيطاني بأرض الوطن، فهي من خلال استقراءنا لما جاء في خضم إجابات المبحوثين شكلت صمام الأمان ضد كل التهديدات الداخلية والخارجية التي واجهتها البلاد .[3]

باعتراف من الفرنسيين أنفسهم فلقد اكتشفوا أن وجود الزاوية منيعا أمام الاحتلال الفرنسي كمركز أساسي يأوي المقاومة ولاسيما المقاومة الثقافية؛ لأن المقاومة المسلحة ذات طبيعة سياسية ثم القضاء و لو بصفة مؤقتة . أما المقاومة

[1] مقابلات أجريناها بمقر الزاوية الهبرية البقايدية بتاريخ 2015/10/22
[2] تصريحات أدلى بها المبحوثين بمقر الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ 2015/10/22
[3] تصريحات أدلى بها أعضاء من الزاوية البقايدية أجريناها بمقر الزاوية بتاريخ: 2015/11/02

النفسية فدائمة بل هي حرب نفسية حقيقية ابتكرتا الزوايا وهكذا رفضت الزوايا كل ما هو أجنبي وحافظت على العادات والتقاليد الجزائرية بحيث يقول **محمد نسيب** في هذا الشأن" : أن طالب الزاوية كان يتمسك بدينه، ويتعلق بشخصيته ويعتز بثقافته العربية الإسلامية في الوقت الذي كان الناس فيها يتهافتون فيه على اللغة الفرنسية لغة الخبز المغموس في دماء الضحايا المذبوحين.[1]

و انتقالاً لنموذج "جمعية الزهور" فقد كانت الإجابات تختلف نوعا ما فقد صرح المبحوث "الأول والرابع والخامس والسادس" كون أن الثقافة المدنية لدى المواطن الجزائري موجودة لكن ما ينقص فقط هو التأطير اللازم، مسترسلين بقولهم **(أن الثقافة المدنية ترتبط بالأساس بما توفره الدولة من سبل تتيح لعامة الناس الاندماج والانخراط في الحياة المدنية وهذا لن يكون من وجهة نظرهم إلا بالدعم المادي الذي هو من وجهة نظرهم العائق الوحيد في سبيل تحقيق تلك الروح المدنية المطلوبة والتي يمكنها استقطاب عامة الناس)** وعبروا عن دلك بقولهم ***(الناس تحب تنشط بصح تنقصنا شوية امكانيات" أو بقولهم "حابين ننشطوا بصح رنا صراحة مغبونين مادي)"*** [2]. كل هذه المؤشرات لربما تحيلنا بصيغة مباشرة **أن** القانون الجديد المتعلق بالجمعيات رقم 12 - 06 المؤرخ في جانفي من ذات السنة والذي يوضح بشكل قاطع حق الجمعيات في الدعم المادي من الدولة بل يشير في مواده إلى أن هذه الإعانات "ممكنة" وليست إجبارية أو إلزامية.

وتواجه أغلب الجمعيات في الجزائر مشاكل التمويل لأداء أدوارها في المجتمع المدني مما أدى بعدد كبير منها إلى الغلق وتعليق نشاطها فمن بين 300 ألف جمعية معتمدة تحصيها مصالح وزارة الداخلية في أرقام الجمعيات لا يوجد سوى20 ألف جمعية لا تزال تتحرك وتنشط بشكل محتشم حسب رئيس المركز الجزائري للدراسات وتنمية المجتمع المدني **عيسى بلخضر**، الذي أكد لجريدة للشروق اليومي بأن ملف تمويل الجمعيات ملف شائك وكبير ويثير الكثير من الجدل والبلبلة سواء من طرف وزارة

[1] محمد نسيب، زوايا العلم والقرآن بالجزائر، مرجع سابق ،ص:24

[2] ملاحظات ومقابلات ميدانية أجريناها بفضاء جمعية الزهور بتاريخ 2015/11/05

الداخلية أو من طرف وسائل الاعلام[1]، فالقانون الجديد يلفه الغموض حول موارد الجمعيات ويشير إلى شروط للحصول على المساعدات من جهات أجنبية دون أن يوضحها كما يضع عراقيل لوصول الإعانات من خلال إخضاع التمويل الأجنبي إلى الموافقة المسبقة من طرف وزارة الداخلية ومصالح وزارة الخارجية، وأعترف بأن من الجمعيات ما تبني مشاريعها على ما تحصل عليه من مساعدات أجنبية وفي ذلك مخاطر على الهوية وخرق لقوانين الدولة[2]، هذه النقطة التي تلزمنا بالاستعانة بالمقاربة القانونية لفهم هذا الامتعاض الذي أبداه أعضاء الجمعية، حيث نصت عليها المادة 18 من القانون 31/90 التي تلح على ضرورات خضوع الجمعية أو الهيئة المدنية لعملية جدولة حسابات و المتعلقة بالهبات والعائدات التي تحصل عليها الجمعية من الغير (سواء جهة داخلية أو خارجية)[3]،هذه المادة التي تعطي الحق للجهات المعنية التحقيق مع الأوراق الثبوتية التي تظهر أوجه إنفاق واستعمال هذه العائدات، لهذا فإن الجمعية من خلال ما ذكرنا ملزمة بتقديم تقارير عن وضعها المالي بصفة منتظمة تقدم للوالي أو وزير الداخلية وهذا متوقف على حسب طبيعة الجمعية، وتقديم كل المعلومات والتوضيحات المتعلقة بعدد المنخرطين طبيعة انتماءاتهم وكذا وضع الجمعية المالي بصفة منتظمة وفق الكيفيات التي يحددها التنظيم هذا التضييق الذي يمكن أن نرجعه للمادة 101 من قانون 11/99 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999م المتضمن لقانون المالية والذي ينص على أن " لا تمنح الاعانات المقررة من الدولة او الجماعات المحلية اعتبارا من أول يناير 2000م إلا بعد تقديم حسابا دقيق عن صرف الاعانات التي استفاد منها سابقا والتحقيق مع الوجهات التي أنفقت فيها و الأهداف التي منحت من أجلها".[4]

كما تعاني منظمات المجتمع المدني تعقيدات إدارية وإجرائية وهذا ما صرح به العضو الرابع والخامس، بحيث قالوا (**كل الممارسات تصب في خانة إحكام السيطرة**

[1] جمعيات تتسول الدوفيز من من السفارات والمنظمات الغير حكومية، جريدة الشروق، بتاريخ 2012/08/21 ،ص11
[2] حسن محمد ،78 ألف جمعية بالجزائر تتعرض لاتهامات بالانتهازية لنهب الأموال، جريدة الاتحاد الإماراتية،23 فيفري 2011، ص:11.
[3] المادة 18، من قانون الجمعيات 31/90، مرجع سابق، ص: 15.
[4] المادة 101، من القانون 11/99.

عليها وإخضاعها لهيمنة الدولة، فالإطار التشريعي فرض قيودا متعددة مثل التسجيل والاعتماد والإشهار،حيث يشترط موافقة السلطات قبل بدء النشاط وتوضع شروط غامضة لتأسيسها مثل عدم مخالفتها للنظام العام وإثارة الفتنة، وتستخدم هذه الشروط للاعتراض على إنشاء الجمعيات التي لا تطمئن الحكومة، وأعطيت كذلك السلطة الإدارية حق حل الجمعيات لأسباب متنوعة)[1] وهذا ما يمكننا ان نجده في نص القانون 90-06 في المادتين 35-36-37-38 الذي يعطي الحق للدولة بالتدخل المباشر في شؤون الجمعية عن طريق ما يسمى ورقة **الدعم المادي**، حيث أن الاعانات المالية تقدمها الدولة فقط وفق الأهداف التي تسطرها، ولا تقدم الدولة إعانات إلا بعد الكشف عن مآل الاعانات السابقة التي تحصلت عليها، هذه المواد التي تعطي الحق التعسفي للجهاز التنفيذي بتعليق نشاطها أو غلقها نهائيا بمجرد الاشتباه في مصير تلك الاعانات. [2]

و في متصل اتفق المبحوث "الثاني والرابع والسابع والثامن" كون أن الثقافة المدنية لدى المواطن الجزائري لازالت محط التباس وغموض **(كون أن هذا المواطن الجزائري عموما لازال يتعامل مع أي منظمة مدنية بنوع من الارتياب والغموض كونها ولازالت ترتبط في مخياله مع مؤسسة الدولة)** وهذا ما عشناه في أحد جولاتنا البحثية التي قادتنا لمقر الجمعية حيث تصادفنا مع أحد المنتسبين للجمعية وهو في واقع الأمر أحد أولياء أطفال المرضى بالسكري الذي لهم الحق في الحصول على الدواء المجاني من قسم الاحسان، فعندما لم يجد ما يطلبه خاطب أعضاء الجمعية(***"أنتم ركم تخدموا مع الدولة كيفاش مكاش الدوا)"*** [3] هذه عينة فقط من مما صادفنه من لغط وخلط لدى بعض المنخرطين في هذا الفضاء المدني لكي لا نقول عامة الناس، ومن هذا الباب نستخلص أن بعض الناس لا يرون في هذه العصب المدنية غير منظمات لتحقيق مكاسب فردية؛ أو بعبارة أخرى إن بعض المواطنين يرون في المجتمع المدني سواء في نموذجيه "الزوايا أو "الجمعية" مجرد كيانات

[1] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور بتاريخ: 2015/11/05
[2] قانون الجمعيات 90-06، مرجع سابق، ص:38.
[3] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور بتاريخ: 2015/11/07

يستعينون بها لتحقيق مآرب شخصية، هذا الدافع الذي لربما قد أسهم بشكل ومباشر في انكماش الكثير من تلك العصب المدنية وجعلها محجوزة في أفق ضيق للغاية.

بينما صرح المبحوث "الأول و الثالث والخامس والسادس" كون أن بعض التظاهرات التي سعت لتنظيمها الجمعية أو حتى تأطيرها قد تعرضت للإجهاض بفعل الزام الجمعية بالحصول على تصاريح من المؤسسات المعنية، هذا الأمر الذي قلص قليلا من نشاط الجمعية وهذا ما ترجمته أقوالهم (***" المشكلة تع التصاريح رهي شوية غابنتنا خطرات نقارعو لشهور باش تجينا الموافقة على دك الشي لازم ينقصوا علينا شوية الاجراءات هادي)***، هذه الحقيقة التي التمسنا انزعاج أعضاء الجمعية كثيرا منها؛ فبعد طرحي لسؤال حول سهولة تنظيم الخرجات الميدانية في المجال التكافلي التضامني و التي اشتهرت بها الجمعية، ردوا عليّ بدون تردد بقولهم (***شنهدروا وشنقولوا...***)، (بقولهم نحن لنا حراك ميداني وعملنا يندرج ضمن الصالح العام لكن ما يعترضنا هو كم كبير من المعيقات البيروقراطية التي لطالما عانت منها الجمعية مع هذا الكابوس الذي يسمى "التصاريح) **« Agrément »** و قد اجتمع المبحوثين كون هذا العائق من شأنه أن يقلص من "الفعل المدني بالجزائر بقولهم ***(كاين جمعيات نعرفوهم مليح واخدمنا معهم منكدبوش عليك حبسوا نشاطهم بسباب زوج صوالاح إما بسبب عجزهم المالي أو بسبب المعوقات البيروقراطية تع التصريحات التي واجهتهم)*** ليضيف المبحوث السابع نحن نريد ان نكون همزة وصل بين مواطن الشارع و أصحاب القرار وقد قدمنا الكثير و شهادة الناس تكفي[1]، هذا الواقع الذي يحتم المزيد من الاصلاحات على مستوى علاقة هذه المكونات المدنية بالدولة كون أن الممارسة الديمقرراطية والصحية للمجتمع المدني تقتضي أن يكون الشعب مصدر القوانين والتشريعات، بل الاكثر من ذلك أن يكون مرجع سلطة مراقبة منفذي القوانين، فيؤكد الباحث صلاح السروي أن الدولة المدنية هي دولة السلطة العليا للشعب، و الحاكم لا يعدو أجير لأنه عين من أجل تحقيق

[1] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور، بتاريخ: 2015/11/07.

مصلحة الشعب، فشرط الدولة المدنية التي لطالما وضفتها أنظمتنا السياسية تستلزم ثلاثة أمور أساسية (حرية الاعتقاد، حرية التفكير والتعبير). [1]

سار المبحوث التاسع على نفس النهج من سبقوه من أعضاء الجمعية، غير أنه أضاف معلومات هامة كون أن بعض أعضاء الجمعية هم أصلا إداريين بمصالح مختلفة؛ هذه الخاصية التي ساعدت كثيرا الجمعية في تنظيم الكثير من التظاهرات والخرجات الميدانية و بالاستفادة من خبرت هؤلاء وبالتالي فقد فُعل ووظف الرأس المالي الاجتماعي بشكل كبير « **Le Capital Sociale** » ، هاته الفئة التي ساعدت كثيرا الجمعية في تجاوز بعض العقبات البيروقراطية التي واجهت الجمعية، وكذا السمعة الطيبة التي باتت تتمتع بها "جمعية الزهور"؛ وارتباطها بمسجد الهداية الذي يحمل رمزية كبيرة عند ساكنة مدينة وهران عموما، وسكان حي بلاطو خصوصا، فقد سهل على الجمعية العديد من العقبات الادارية التي كانت في أول الأمر هاجسا بالنسبة لأعضاء الجمعية ورئيسها، وفي هذا الصدد يقول "المبحوث" ***(جماعتنا عاونتنا بزاف بفضل المعارف تاوعهم وزيد حتى الجمعية تاعنا ولات معروفة عند الدولة بلي خدامة وتمد في الميدان على داك الشي المشاكل اللي كانت تقابلنا مع التصريحات الاداريةا زمان تقدر تقول نقصت بشكل كبير مؤخرا وهذا الشي مجاش هكا بصح نظرا لنزاهة الجمعية وسمعة الشيخ رئيس الجمعية المعروف بالسمعة تاعه الطيبة).*** [2]

3-5/ نشاط مدني مقيد بشبح التعسف البيروقراطي:

على عكس أفراد الزاوية الذين تعاملوا مع" الفعل المدني" بالجزائر بصفة عامة بشكل ايجابي وانحازوا شيئا ما لطرف الدولة؛ باعتبارها توفر جميع الامكانيات المادية منها خاصة لإنجاح العملية المدنية فقد كان لأعضاء الجمعية رأي آخر، فقد أبدى أعضاء "جمعية الزهور" نوعا من الامتعاض اتجاه القوانين والتشريعات الجديدة التي تفرضها السلطة على الجمعيات بوجه خاص، هؤلاء الذين أقروا

[1] محمد أحمد علي مفتي، مرجع سابق، ص:62.
[2] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور بتاريخ: 2015/11/11

بصريح العبارة **(فيه عراقيل ونوع من انعدام الثقة بيننا نحن كأعضاء جمعويين وما بين السلطة السياسية)** فهمنا من خلال مجموع المقابلات التي أجريناها مع أعضاء الجمعية عل أنهم يعانون من تعسف بيروقراطي كبير فهم ملزمون بالتصريح وأخذ الموافقة على أي نشاط أو خرجة ميدانية ينون القيام بها، هذه الإجراءات التي بحسبهم التي لطالما عملت على التثبيط من عزائمهم و قدراتهم والنشاطات التي كانوا ينون القيام بها، مستدلين بكلامهم بآخر قانون للجمعيات في الجزائر الذي لقيّ انتقادات لاذعة، بعد تكريسه لهيمنة السلطة على مختلف تفاصيل الحياة المدنية والجمعياتية في بلد يطرح سجله الحقوقي تساؤلات ملحّة، ولم تفلح محاولات النظام الجزائري من خلال التذرّع بحماية السيادة الوطنية، في إقناع شق واسع من المجتمع الحقوقي والمدني في الجزائر.[1]

تضاربت المواقف والتصريحات حول الوضع الحقوقي في الجزائر، بين سلطة لا تتوانى في اتهام الجمعيات والمنظمات الحقوقية بالتحامل على الجزائر وفق أجندة مشبوهة، وبتوظيف ورقة حقوق الإنسان للضغط على سلطات البلاد، من أجل تقديم تنازلات لأطراف أجنبية، من دون أن تسمي تلك التنازلات، عبر التضييق على الحريات السياسية والنقابية والإعلامية، وسعيها المستمر لبرمجة المجتمع على خط السلطة. ووجدت الجمعية كونها ذات كيان مدني ذو طابع تضامني خيري أمام عراقيل لا تعد ولا تحصى، فبحسب المبحوث "السابع والثامن" اضطرت الجمعية في الكثير من الاحيان لإلغاء البرنامج الذي سطرته مختلف فروعها سواء بداخل ولاية وهران أو حتى مع بعض علاقاتها خارج حدود الولاية، بسبب عدم حصولها على ترخيص إداري من السلطات الرسمية لتنظيم أنشطتها.[2]

وقال رئيس الاكاديمية الجزائرية للمجتمع المدني السيد **أحمد شنة** ، في بيان له "إن السلطات الجزائرية لا زالت سارية في غيّها، بالتضييق على المجتمع المدني والنشطاء" وأضاف: **(بدل أن تسارع إلى إرساء آليات الشفافية والرقابة على أموال وممتلكات الشعب، لا زالت تتستّر على الفاسدين والمرتشين، رغم أن الأمر**

[1] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور بتاريخ: 2016/05/15
[2] مقابلات أجريناها بفضاء جمعية الزهور مع المبحوثين بتاريخ:2015/05/20

يتعلق بفضائح ثقيلة نهبت أموال الجزائريين).[1] ورغم أن قانون الجمعيات الجديد صدر في إطار مشروع الإصلاح السياسي الذي أطلقه الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في أبريل 2011. فإن التدابير الواردة في هذا القانون، ضيّقت من مجال نشاط الجمعيات والمنظمات الأجنبية، بحيث تفرض عليهم آليات رقابة وتحقيقات أمنية وإدارية، مقابل الحصول على الاعتماد والسماح لها بالنشاط تحت عيون السلطة.

وقد أجمع المبحوثين بنموذج الجمعية على مدى تأثير قانون الجمعيات الجديد على إعاقة العمل الجمعوي بالجزائر، حيث أكد رئيس الجمعية أن التحقيق لم يركز على إبراز هذا الجانب، لأنه لا يمكن أن تؤكد بصورة قطعية أن القانون كان سببا رئيساً في ذلك، إلا أنها تعتبره أحد الأسباب إلى جانب عوامل أخرى أهمها الجانب المادي، الذي تفتقد إليه الكثير من الجمعيات الجزائرية النشطة ذات البعد التضامني بالخصوص أن "الدولة الجزائرية مطالبة بتوفير دعم مادي للجمعيات، خاصة وأن القانون الجزائري عكس الدول الأخرى يشدد ويضع عراقيل في قضية التمويل الأجنبي، كما طالبوا الحكومة الجزائرية بـ"تسهيل وتشريع قوانين تمكن الجمعيات من الحصول على دعم أجنبي بطرق سهلة وشفافة" لأن هذا الأمر وفق رأيها "معمول به في كل دول العالم.[2]

5-4/ مجتمع مدني ينتج ويعيد انتاج نفس النخب:

من خلال ملاحظاتنا الميدانية وبعد نتائج الاستبيان التي قمنا به في سياق بحثتنا الميداني خرجنا بمجموعة من النتائج التي نراها أساسية في عملية البحثية، حيث تفيد أن كلا من النموذجين "الجمعية والزاوية" يقومان بشكل دؤوب ومستمر بعمليات **إنتاج وإعادة إنتاج داخلي production et reproduction intérieur** لأفرادها وهذا ما يتوافق مع ما جاء به الأنثروبولوجي الفرنسي **"بيار بورديو"** الذي حلل هذا المعطى النظري وجعله يتسم بنوع من الحتمية ضمن ما أسماه بإلزامية **"الهابيتوس" Habitus**، من هذا المنظور فإن ثمانية من مجموع عدد المبحوثين ضمن نموذج

[1] أحمد شنة، قانون الجمعيات سيف يسلط على ناشطي حقوق الانسان، صحيفة العرب،2016/12/03،لندن، ص: 25.
[2] تصريحات رئيس جمعية الزهور بتاريخ 2016/06/16.

الزاوية قد صرحوا بأن لهم جدور وأصول مع الزاوية والنشاط الطرقي بشكل عام، وهذا ما تجلى بصفة كلية بعد التصريحات التي أدلى بها كل من المبحوث "الأول والثالث والرابع والخامس والسادس" كونهم ينحدرون من عائلات مريدة من ومن أتباع الطريقة الهبرية بقولهم(**انتمائنا للطريقة ليس من اليوم لكن فتحنا أعيننا ونحن في كنف الطريقة الهبرية وبالتالي فنحن ولدنا بالفطرة هبريين)** واسترسلوا بالكلام بقولهم أن اصول الطريقة والنشاط الصوفي هي صفات متجذرة واعتبروا الانتماء لطريقة اخرى بمثابة "العار والخيانة لعهد الآباء والأجداد" التي يمكن أن تلاحق "الهبري" [1] ومن هنا تظهر بقوة تلك النزعة الولاء التي شاء على ذكرها الباحث المغربي **عبد الله حمودي** في كتابه **"الشيخ والمريد"** حيث يقول بصريح العبارة هي علاقة تتخذ بنية الولاء الخالص وهذا ما يحيلنا كذلك إلى نظرية **بياجي** حول تكون الضرورة الأخلاقية عند الطفل فيقول هنا لا يوجد قطيعة ما بين مرحلة الطفولة والاستقلالية الحرية بهذا العالم المغلق الأفق والذي يسير أفراده وفق ما رسمه لهم الآباء والأجداد.[2]

ومن هذا ظهر لنا جليا مدى تأثير الجماعة وانتماءها على الأفراد، إذا التي يمكن أن تلحق بذلك الهبري بالعائلة شبوا عليها وهي بالتالي عملية تتخذ شكلا وراثيا عبر أجيال متعاقبة، وقد أكدوا بخضم تصريحاتهم كذلك أن أجدادهم قد نقلوا كذلك نفس الانتماء الطرقي لإبائهم نفس السياق الذي أشار اليه المبحوث "الثاني و التاسع" فبالرغم من عدم انتمائه لنفس الطريقة إلا أن للعائلة بحسب تصريحاته ميول صوفية ساهمت هذه الاخيرة في توجيه ميوله الطرقي وهذا ما جاء في قوله (***"احنا من بكري أحباب الشرفة والعائلة قاع مريدة ونحمد الله ا كوني حققت امنية والدي اللي بغاني نكون مريد في كاش طريقة***) ليضيف اخر بنفس الصدد ملحا على الدور الواجب الملقى على عاتقه كسليل الزاوية، و أحد ابناءها بقوله **(الطريقة الهبرية رسالة ونحن أبناءها قد كلفنا بحملها ونشر تعاليمها القويمة السمحاء من منطلقات**

[1] تصريحات المبحوثين من مقر الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ: 2015/05/15.
[2] عبد الله حمودي ، الشيخ والمريد، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء(المغرب)،2010،ص25.

دينية ووطنية وهذا الأمر المتعارف عليه ما بين جميع الأحبة والتابعين السالكين للطريقة). [1]

فالأشخاص إذا ما وجدوا في ظروف اجتماعية مختلفة فإنهم سوف يكتسبون تبعا لذلك استعدادات متأصلة في تركيبتهم الثقافية، و ذلك حسب وضعهم التاريخي و موقعهم في نسق اجتماعي معين، حيث يؤكد **بورديو** في هذا السياق أن الأفراد ينتمون لنفس الطبقة الاجتماعية وهي ما تمثل في أتباع الطريقة (الهبرية) تبقى أكثر تشابها من أفراد طبقة أخرى، لأن ممارسات الأفراد تؤطرها مجموعة من الشروط الموضوعية خارجة عن إرادتهم ووعيهم. وبالتالي فإن عمليات التنشئة تسير وفق هذا المعطى، فمن مجموع 70 طالب بالزاوية فإن نجد ما نسبته 52.85 % ينتسبون للزاوية سواء بسبب انتساب الوالدين أو احد أفراد العائلة لزاوية أو الطريقة بصفة عامة وهو ما يمثله عدديا 37 فرد من طلبة الزاوية. [2]

و من ناحية مجموعة من الممارسات لاحظنا أن جميع أفراد الزاوية يشتركون وفق تفاعلية رمزية واحدة، سواء في تعاملهم مع بعض هم البعض أو حتى من خلال تواصلهم مع الشيوخ والقائمين على الزاوية، وبالتالي فإن عملية القيم المشتركة "الهبرية" هي سمة غرست في أفرادها منذ أن الصبى؛ ومنه فالطريقة بهذا المعنى تقوم بعملية تنشئة داخلية تتخذ في كثير من الاحيان طبيعة دينية وتتجلى عناصر الاقتراب في المظاهر التالية والتي وقفنا عليها شخصيا :

1- طريقة قراءة الأوراد، (التلاوة والتهجد الديني) الموحدة بين جميع أفراد الزاوية

2- استخدام مجموعة من المصطلحات يتفاعل بها الطلبة والمريدون مع بعضهم البعض أو مع الشيوخ والمقدمين وحتى مع عامة الناس كاستخدام مصطلحات (سيدنا، أسيادنا، الشريف، مرضي الوالدين، القطب الأعظم، الغوث ...)

3- التقشف والزهد الملاحظ على أفراد الزاوية السمة التي يربطها هؤلاء بالاصطفاء الالهي وتتجلى خاصة في طبيعة الغذاء الذي نجد اقبال كبير من أفراد الزاوية على

[1] مقابلات أجريناها بمقر الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ: 2015/05/15

[2] تصريحات طلبة الزاوية البلقايدية الهبرية بتاريخ: 2016/03/12.

خبز الشعير نظرا للرمزية الدينية التي يتميز بها هذا الاخير في التراث الديني للمرجعية الطرقية **"الهبرية"**

5- الاحترام الكبير والطاعة شبه التامة التي يتعامل بها الطلبة والمريدين مع الشيوخ والمقدمين في الزاوية؛ هذه الخاصية التي تحيلنا لعلاقة شبه أبوية تغذيها سلطة دينية راسخة متوارثة، وبالتالي فأي نشاط يقوم به أفراد الزاوية لا يكون إلا بمشاورة الشيوخ والمقدمين، وهذا ما التمسته من خلال عمليات المقابلات مع أفراد العينة المبحوثه في الزاوية، التي احجم جل أعضاءها بالإجابة على بعض الاسئلة، وطالبوا بالعودة لرأي الشيوخ للإجابة على هذا السؤال أم الالتزام بالصمت، فاستقلالية الفرد داخل الزاوية محتكرة من طرف إما **"الشيخ عبد اللطيف"**، و إما من طرف المقربين من الشيخ والذين هم في الغالب من الاخوة و أبناء العمومة، هذه الخاصية التي تُعطي للزاوية مجموعة من الوظائف التي تستحكم لمكانة كل فرد واقترابه **" الدموي"** من شيخ الطريقة أو العائلة عموما، هذا الهرمية في السلطة التي لا تظهر إلا بشكل ضمني من خلال بعض الممارسات، كاستقبال الوفود المشاركة بالجلسات المحمدية من كل شهر "رمضان" أو من خلال الدروس التي تقدم بين أسوار الزاوية، من حين للآخر. [1] هذه الخاصية التي تسمح للزاوية والطريقة بصفة عامة كما قال **بيار بورديو** بعملية اعادة انتاج ذاتي منغلق نسبيا على الذات؛ مع اقامات حواجز معينة مع المحيط الخارجي و بمعنى اخر فإن النسق الداخلي يظهر نوعا من الانغلاق على الذات واللحمة لحماية ذاته وقيمه من الاندثار هذا التقوقع الداخلي يفسح قليلا للمحيط الخارجي أو كما أسماها **بورديو "التدفقات الحدثية "** **« Flux évènementiels »** بعض المنافذ التي يراها **بورديو"** النسق الداخلي ضرورات تتماشي مع نسق الحداثة وهذا ما وقفنا عليه من خلال بعض التجهيزات المعلوماتية والبرمجية التي أخرجت الزاوية من مجرد هيئة ذات بعد تقليدي ديني إلى مؤسسة حديثة تخضع نشاطاتها الفكرية والدينية الدعوية وحتى التربوية التعليمية لمجموعة من العناصر الداخلية التي تتبناها من حين لآخر لتتماشى مع مستجدات الحاضر،

[1] ملاحظات مباشرة أجريناها بالزاوية البلقايدية الهبرية بمناسبة تنظيم الزاوية للجلسات المحمدية بتاريخ: 2015/08/12

لكن تبقى تلك العناصر الخارجية مجرد أشكال ثانوية لا تؤثر في النسق الداخلي القوي جدا الذي هو دائما في صيرورة انتاج واعادة انتاج قيم أصيلة نقلها الآباء للأبناء، واستعمال مفهوم **الهابيتوس** هو دعوة إلى التقريب بين الحتمية الاجتماعية من جهة و بين الفردانية من جهة أخرى، إذ يجمع بين البنيات الموضوعية و الذاتية، و يسعى إلى كشف ما هو خارجي فيما هو داخلي، باعتبار البنيات الداخلية و البنيات الاجتماعية الخارجية صورتان لحقيقة واحدة، و لتاريخ مشترك ذلك التاريخ المنقوش في الذات و في الأشياء و مقولة (الهابتوس) « Habitus »، تضمنت أيضا عنصرا جديدا من أشكال إعادة الإنتاج الاجتماع، والهابيتوس وفقا لهذا التصور يشكل الطاقة الفعلية التي تقوم بتوجيه سلوكيات الفرد أو الجماعة، اعتمادا على مرجعية معينة تقع في البنية الذهنية، أي: في العقلية التي تحكم نسق الممارسات والفعاليات السلوكية للفرد والجماعة على حدّ سواء، وهو تعبير عن استبطان الشروط الموضوعية للوجود الاجتماعي على نحو سيكولوجي، يرى **بورديو** أن الإنسان الاجتماعي يسلك ويتصرف وفق حتميات لا شعورية أي دون أن يعرف لماذا يسلك على هذا النحو ويتصرف على تلك الطريقة. ويمكن تفسير السلوك في منحاه هذا على أنه ترجمة طبيعية وعفوية لنظام من المعطيات والعمليات السيكولوجية المتأصلة في عقل الإنسان وفي نظامه الذهني الداخلي. وبالتالي فإن هذه المعطيات تفرض على الإنسان أن يفكر ويسلك ويتصرف ويتخذ ردود أفعاله بطريقة ما تحت تأثير هذه المعطيات الذهنية التي تشربها منذ مرحلة الطفولة، وهو ذات الشيء الذي يعيشه المريد (الهبري) كونه تشبع بدلالاتها وقدرتها عبر تدفقات أسرية التي فعلت على توجيه سلوكه بصورة عفوية؛ لا تجد تفسيرا لها إلا في ذاتها وفي كينونتها الداخلية. [1]

وانتقالا لنموذج "جمعية الزهور" فإن المعطيات والنتائج تتشابه لحد بعيد، وهذا ما صرح به كل من المبحوث" الأول و الخامس والسادس والثامن التاسع " حيث صرحوا بأن العمل الجمعوي هو في حقيقة الأمر ممارسة أسرية سائدة بالعائلة وذلك بقولهم "الممارسة المدنية ليست بالغريبة عنا لنا في الأسرة (أب، أم، أخ، عم، صديق

[1] بيار بورديو و جان كلود باسيرون، إعادة الانتاج (في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم)،ترجمة ماهر تريمش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر 2007،ص: 39

مقرب) من هم يزاولون نشاطاتهم ضمن فضاءات مدنية خاصة بمجال العصب الأهلية التي تتخذ شكل معطى **ديني تضامني**[1]؛ وكان عددهم 21 عضو وهذا ما مثله نسبة 60% من مجموع المنتمين كأعضاء فاعلين في مقر جمعية الزهور[2] فجل أعضاء الجمعية ممن لهم ميول مدنية لها طابع ديني نظرا لارتباط الجمعية أساسا وبصفة عضوية بفضاء مسجد الهداية الذي يعتبر مرآة الجمعية العاكسة وبالتالي فجل أعضاء الجمعية لهم بالضرورة خلفية دينية ويكفي أن نقول بأن لرئيس الجمعية خمسة من أفراد أسرته ينشطون ضمن فضاء الجمعية.

ومن جانب اخر فإن كل من المبحوث "الثاني والثالث والرابع" فإن انتمائهم للنشاط المدني قد تأصلت فيهم منذ الطفولة باعتبار انتمائهم القديم بصفوف الكشافة الجزائرية هذه الأخيرة وبحسبهم قد حببت فيهم مجال النشاط الجمعوي وحب التضامن والتكافل مع الآخريين؛ وهذا ما تجسد في قولهم ***(الكشافة علمتنا بزاف أمور وانخرطنا اليوم بجمعية الزهور هو تكملة لمسارنا الكشفي عندما كنا صغار)***وبالتالي فالنشاط المدني بشكل عام في نموذج جمعية الزهور قد اتخذ هو الاخر طبيعة نخبوية انحصرت جل فاعليها ضمن مجال محدد من الأفراد دون سواهم ـ كون أن جل الفاعلين بالجمعية هم من الطبقة المتعلمة نسبيا أي من أصحاب الشهادات وطلبة الجامعات ذات العنصر التي جعل الجمعية تتخذ شكل نخبوي في تنظيمها الداخلي، وهذا ما صرح به ذات المتدخلين كون ان الجمعية تدمج معها أفراد يتميزون بمستوى تعلمي وتواصلي مرتفع نظرا لاحتياجات هذه الفئة المتعلمة والتي تستجيب للنشاطات التعليمية والثقافية التي لطالما عرفت بها الجمعية، أما من هم أقل مستوى فنجد أن الجمعية تستدعيهم خاصة بالمناسبات التطوعية كفعاليات شهر رمضان التي تعرف فيه الجمعية استقبال التبرعات المحسنين لتوزيع "قفة رمضان" أو إطعام الصائمين؛ ذات العملية التي تقحم فيها عدد من المتطوعين خاصة من شباب حي " بلاطو".[3]

[1] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور، بتاريخ 2015/09/12
[2] نتائج ميدانية حصلنا عليها من جميع أفراد جمعية الزهور بتاريخ 2016/03/08.07
[3] مقابلات مع المبحوثين بمقر الزاوية البلقايدية الهبرية أجريناها بتاريخ : 08/ 2016/02

و من خلال ما ذكرنا فإن المجتمع المدني وفق المعطيات المدنية التي جمعناها سواء عبر ملاحظاتنا العلمية أو سواء عند استعانتنا بالمقابلات الموجهة، فإن النشاط المدني في نموذجي (الزاوية والجمعية) واللذان قد سلط عليهما الضوء الباحث المختص في سوسيولوجيا المنظمات الأهلية الدكتور **أحمد شكري الصبيحي** وقال أنهما يتميزان في مُجمل الدول العربية في نمطان وهما (مجتمع مدني شعبي، ومجتمع مدني نخبوي)؛ هذه الخاصية التي ترجمتها نتائج دراستنا هذا النمطان اللذان هما في ارتباط عضوي ودائم بالقوى الرأسمالية والفئات الحاكمة، حيث يلعب المجتمع المدني في هذا النموذج دور الملطف الاجتماعي، وينحصر نشاطه في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، و إشباع حاجات خدمية لفئات اجتماعية معينة، بما لا يؤدي إلى تغيير الاوضاع بل يعيد إنتاج الاوضاع القائمة بما فيها من فروق طبقية ونخبوية تشتت المجتمع لمجموعة من الفئات الصغرى التي تدخل في علاقات خدمية شبه ضيقة مع بعضها البعض وفي أُطر و مجال لإقليمي ضيق، هذه الخصائص والمظاهر" **النخبوية"** للمجتمع المدني، وبالتلى تتنافى مع أحد أهداف المجتمع المدني السامية التي تقتضي تقبل الاختلاف والتعددية وتحوي الجميع[1]

5-5/ المسجد كقاعدة خلفية للنشاط المدني :

ما لاحظناه من خلال دراستنا هي تلك الأدوار المهمة والرئيسية التي بات يلعبها المسجد في حياة "المواطن الجزائري" هذه المؤسسة التي استغلتها بعض التشكيلات المدنية للترويج لنشاطاتها واستقطاب أكبر عدد من الأعضاء ففعاليات نشاطات بعض العصب المدنية جعلت من المسجد بمثابة قاعدتها الأولى لتأسيس نشاطها وهذا ما سنتطرق إليه في هذا العنصر، فالمسجد كما هو متعارف عليه في المجتمع الإسلامي له أهمية كبرى ودور عظيم في تنمية المجتمع وترشيده، ولا يقل هذا الدور في أهميته عن أثر المسجد في تكوين الفرد المسلم، بل إن المسجد ميدان تعليم وتطبيق في لحظة واحدة وهذا ما وقفنا عليه بنموذج الزاوية والجمعية على حد سواء. فهو بدون أدنى شك ميدان تعلم حيث يتلقى المسلم فيه كيف يحترم شعور الآخرين

[1] محمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص: 31.51.

وكيف ينضبط مع أقرانه من أبناء المجتمع الواحد، وباهتمامه بالصلاة تعليم له على أحوال إخوانه المسلمين بالإضافة إلى أمور دينه وأخلاقياته إلى غير ذلك من جوانب حياته.

وهذا ما تجلى في نموذج الزاوية فعبر تجوالنا الطويل مع في محيط "الزاوية الهبرية البلقايدية" وقفنا على الدور الكبير الذي يلعبه المسجد سواء لدى الطلبة أو حتى بحياة المريدين المرتبطة بشكل دائم مع مؤسسة المسجد، فجل النشاطات والاجتماعات التي تعقد في الزاوية تدار في مؤسسته "المسجدية" كمنطلق وحصن لأي نشاط مدني فتدار وقائعها هناك (الاجتماعات، اللقاءات، الدورات العلمية، المجالس العلمية التثقيفية، حملات التضامن والتكافل.....الخ)[1] فهو بمعنى أصح يجسد أدواراً اجتماعية مختلفة، ومن بهذا المعنى فالمسجد مؤسسة استقطاب اجتماعي كبيرة، والزاوية بطبيعة الحال تستمد قوتها و إن لم نقل شرعيتها من مؤسسة المسجد ذلكم الصرح الذي يشكل الجميع ويمثل "البوثقة" التي تنطلق منها جل فعاليات الزاوية.

إن إبراز ملامح التفاف المسلمين حول المقاصد الإسلامية ووحدة العقيدة والكلمة هو هذا التوارد على الصلوات المكتوبة جماعة في المسجد حيث تترسخ العقيدة الإسلامية في القلوب وتتعمق روح التعاون وتقوى عرى التكافل في حياة المسلمين، وتنبثق الأخلاق الكريمة وتنتشر، بل وتتزايد في ظل الإخاء والتسامح والتساوي الذي يظهر بصورة جلية حيث لا عنصرية ولا طبقية في الإسلام بل الجميع سواسية عند الله لا تفريق بينهم إلا بالتقوى.

ومن هنا صرح المبحوث الأول والثاني والخامس في نموذج الزاوية كون أن للمسجد دور كبير في رص صفوف أبناء الطريقة و الزاوية أو حتى المحبين، فهو بحسب قولهم يمثل **"دارنا الكبيرة"** أو كما قال البعض الآخر **" مشكاة دعوتنا التي لا تنطفئ"** ومحكمة تفض فيها الخلافات التي قد تنشب سواء بين أبناء الطريقة أو بين الطلبة أو حتى بين عامة الناس، فالطريقة الهبرية وعلى لسان

[1] ملاحظات ميدانية مباشرة سجلنا طوال فترة دراستنا الميدانية في كل من جمعية الزهور والزاوية البلقايدية الهبرية

طلبتها تجعل من المسجد شريان حياة نظرا لتعدد النشاطات التي تدار بين أسواره، ففيه المكتبة، وملحقة به قاعة للمطالعة، ويحوي مجلس شيخ الطريقة ومكان خلوته، أمور بحسبهم جعلت من المسجد منارة للزاوية، فهو بتعبير اخر مكان للعبادة والتربية الروحية و مكان للتلاقي والاجتماع، أين التمسنا مظاهر التماسك والتضامن الاجتماعي بين أفراده، بل وحتى هموم بعض المريدين والطلبة تطرح في الزاوية ليناقشها كل أفرادها بشكل ايجابي يبحث عن حلول واجابات عن تساؤلات الجميع بدون استثناء فهي من هذا الباب بحسب المبحوثين تعطي لكل أفرادها "**راحة نفسية**" « **Soulagement Psychologique** ».[1]

وقد ركز على ذات الموضوع المبحوث الثالث والرابع والسادس على أن المسجد هو رابطة تجمع ما بين الدور الديني و الإعلامي بقولهم (كل فعالياتنا الدينية والتربوية وحتى الاجتماعية نعلن عنها بفضاء المسجد وبشكل علني)، وهذا ما وقفت عليه شخصيا في إحدى الجولات الميدانية بذات المسجد أين شهدنا قيام الزاوية على جمع التبرعات بعد صلاة الظهر مباشرة لأحد المرضى الذين يقطنون بمنطقة سيدي معروف بغية إجراء عملية جراحية مستعجلة وقال المبحوثين بهذا الصد (الزاوية البلقايدية الهبرية مضرب خير، وكل من يقصدها فهو قد طرق باب الاحسان عملا بوصايا الغوث الأعظم الشيخ محمد الهبري قدس الله سره و أنعم عليه بجزاء إحسانه) فقد كانت ولا زالت مبيتا للطلبة الداخليين ومساكن للغرباء، فالتكافل ومد العون صفات يلح عليها شيوخ ومقدمي الزاوية وهذا ما شهدنا بالدروس المحمدية أو حتى باجتماع ألمريدين والطلبة مع الشيخ "عبد اللطيف".[2]

بينما صرح المبحوث السابع والثامن والتاسع على الميزة المهمة التي يلعبها المسجد في حياة المريد "الهبري" مستشهدين في ذلك بكل الزوايا التي شيدتها الطريقة سواء في البلد الأصلي للطريقة و أعني هنا "بالمغرب الاقصى" أو حتى بعد انتشارها بالجزائر، فمن خلال المبحوثين فإن "**شيوخ الطريقة** " كانوا

[1] تصريحات المبحوثين بمقر الزاوية البقايدية الهبرية بتاريخ: 2016/02/08.
[2] تصريحات المبحوثين بمقر الزاوية البقايدية الهبرية بتاريخ: 2016/02/15.

غالبا ما يأسسون المسجد الذي تشيّدُ الزاوية كأحد مُلحقاته، وبالتالي فعمليات استقطاب الناس للطريقة كان بعد تأسيسهم للمساجد هذه المؤسسة التي بحسبهم كان لها دور حاسم وحساس بتاريخ الطريقة الهبرية التي تجاوز أثرها المجال التعليمي الديني، لتؤدي بفترة الاستعمار الفرنسي وضائف أخرى فقد اتخذها أفراد المقاومة كثكنات ومراكز لتدريب المجاهدين ومراكز تخزين السلاح، ومنابر بث من خلالها أفراد المقاومة والجهاد خطبهم الجهادية التي لطالما ساهمت في رص صفوف المقاومة الساعية دوما لحماية الهوية الجزائرية، فالمؤسسة الوحيدة التي كان يتعلم فيها الجزائريون اللغة العربية قد كانت المساجد.[1]

المؤسسة المسجدية التي لطالما ارتبطت في تاريخ الجزائر بالزوايا وهذه ما يوضحه التقرير الذي وضعته السلطات الفرنسية بتاريخ 1937/09/01 الذي يحدد عدد المساجد بـ 107 مسجدا وزاوية هذا الدور الحساس الذي لطالما أزعج السلطات الفرنسية فقد تعرض جلها سواء للدم أو حوّل بعضها لكنائس ومخازن واسطبلات ومستشفيات ونحو ذلك، بحجة توسيع المدن وفتح الطرقات، وفي الحقيقة كان الهدف الوحيد الذي لطالما عملت السلطات العسكرية الفرنسية تجسيده هو القضاء على دور المسجد العلمي، سعيا منها لنشر الجهل والأمية، والقضاء على المؤسسة الوحيدة التي كانت تبث الوعي للجزائريين وتنور عقول الجزائريين المنهكين أساسا بهجمة استعمارية هشمت كثيرا من البناء الثقافي للعنصر الجزائري، ومن ثمّ القضاء على كل أشكال المقاومة التي اتخذت من تلك المساجد نقاط انطلاق خطابها المقاوم ضد الاحتلال الفرنسي هذه السياسة العدائية التي تواصلت بمصادرة الأوقاف وانتزاعها للمعمرين لكن الحركة الصوفية بقيت صامدة واستمرت في استغلال المساجد كمرجعية لكل المقاومات الشعبية التي تصدرت صفوفها الأولى الطرق الصوفية والزوايا.[2]

[1] تصريحات المبحوثين بمقر الزاوية البقايدية الهبرية بتاريخ: 2015/02/15.
[2] محمد الرؤوف القاسيمي، التنظيمات المسجدية، المركز الوطني للبحوث في الأنثروبولوجيا و الاجتماعية (crasc)، الدفتر رقم 13، وهران، 2005،ص: 101.

هذه المؤسسة التي يأوي إليها الجميع؛ وصرحوا بصريح العبارة لا حياة للزاوية بدون "مسجد" ومن هنا يظهر الدور الوظيفي الذي يلعبه المسجد كشريان حياة بالنسبة لصرح الزاوية فالمسجد بحسبهم يمثل المنارة التي يغطي شعاعها كل الحراك الذي تعرفها الزاوية من أبرز تلك الفعاليات بحسبهم تجعل من المسجد بمثابة عصب حياة بالنسبة للزاوية والمريدون

- "الجلسات المحمدية" التي يستضيف صرح المسجد كل سنة تلك المناسبة والتظاهرة العلمية ذات البعد الدولي التي تجدد العهد مع أحباب الطريقة والتي أسهمت بصفة مباشرة بإعطاء زخم للزاوية عرف بها وبشيوخها على العيدين المحلي والإقليمي
- يعتبر المدرسة التي يؤوي اليها الطلبة لتلقي علومهم
- مكان للقاءات الاسبوعية (كل اثنين وجمعة بعد صلاة العصر) ذات المواعيد التي يعقد فيها شيخ الزاوية لقاءاته مع المريدين وعامة والناس
- مكان تُحل فيـــه الخِلافات بين الناس وبهذا فالزاوية تعيد للمسجد وظائفه التي أسس من أجلها مع الرعيل الأول من الصحابة والتابعين. [1]

وبالانتقال إلى "نموذج الجمعية" لا يمكن إلا أن نقف كذلك عند تلك الأدوار الكبيرة التي يقوم بها "مسجد الهداية" في خدمة البناء الهيكلي والتنظيمي للجمعية؛ فهو الوعاء الأول الذي تنطلق منه جل الفعاليات التي تنظمها "جمعية الزهور" وهذا ما أبرزه كل من المبحوث "الأول والثالث والرابع " بقولهم **(تقريبا 50% نشاطات الجمعية تجرى في إطار المسجد وبالتنسيق مع إمامه والقائمين عليه؛ هذا الدور المسجدي الذي لطالما ارتبط بالجمعية منذ التأسيس، فتاريخيا كان للمسجد دور اجتماعي تكافلي حتى قبل الإعلان عن تأسيس الجمعية ؛ كونه شهد اطلاق عديد المبادرات التضامنية التكافلية سواء خدمة لأبناء الحي، أو حتى لصالح ساكنة مينة وهران عموما)**[2]؛ ومنه فاللبنة الأولى للثقافة المدنية قد غرست في نفوس رواد المسجد و حتى سكان "حي بلاطو" وما جاوراها بصفة

[1] ملاحظات ميدانيو مباشرة أجريناها طيلة مدة مكوثنا بالزاوية البلقايدية الهبرية
[2] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور بتاريخ: 2016/08/04

عامة؛ كونها نمت وتربت وترسخت ضمن تربة "المسجد" الذي عهد سكان "مدينة وهران" عموما أدواره الاجتماعية الثقافية وحتى التربوية تقريبا منذ ثمانينيات القرن الماضي هذه الثقافة المستمدة من البرنامج العام الذي سطرته جمعية العلماء المسلمين التي كان ينتمي والد مؤسسة الزهور اليها والذي كان أحد "أئمة مسجد" الهداية اليها؛ فدور المسجد بعبارة اخرى قد تبنى المبادئ والقيم الرئيسية التي تبنتها جمعية العلماء المسلمين عبر تاريخها النضالي الطويل؛ وهذا ما عمل من أجل تحقيقه "عبد الحميد ابن باديس" بعد استقرائه لتاريخ الجزائر الحديث أن الشعب لجزائري يواجه قوة كبيرة لا يستطيع أن يقاومها بالمعارك الحربية والقتال فحسب، بل يجب أن تتهيأ الأمة من جديد عبر إعادة تكوينها الثقافي والقومي والنهوض نهضة علمية تصحح انحرافات المجتمع وتزيل تناقضاته؛ وانطلاقاً من ذلك كان اهتمامها منصباً على الإصلاح الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الأيديولوجيا الاستعمارية، وفي هذا المجال رسمت الجمعية لنفسها برنامجاً قائماً على دوريين أساسيين هما :

1. الاعتماد على جانب التربية والتعليم وتشييد المدارس الحرة
2. تأسيس الجمعيات الخيرية عبر مختلف مناطق الوطن؛ وتقديم الخدمات والاعانات الاجتماعية.[1]

ينما صرح المبحوث "الثاني والخامس والتاسع" على أن للجانب "التضامني" دور كبير في حياة الجمعية؛ والذي سانده المسجد باعتباره أحد الدعائم الاساسية بنشاط الجمعية بالخصوص ما تعلق بالجانب المادي؛ فجل المساهمات المادية التي تمول بها الجمعية يتم الحصول عليها من خلال التبرعات والمساهمات التي يقدم الناس للمسجد و بتأطير ولإشراف إمام المسجد واثنين من القائمين عليه، بالإضافة لحضور أعضاء الجمعية ممثلة في العادة بشخص رئيسها، استقبال تلك المساهمات يكون في العادة كل أسبوع بعد "صلاة الجمعة"،

[1] ساجد أحمد عبل ،الشيخ عبد الحميد بن باديس والوعي القومي العربي، مرجع سابق، ص: 80.

وهذا ما سجلناه في أحد جولاتنا التي قادتنا لمسجد الهداية قصد الصلاة، هناك أين دونا ملاحظات ميدانية كثيرة؛ لعل من أبرزها هو "صندوق الزكاة في المسجد" أين تودع فيه إعانات المحسنين والتي يقدم جلها للجمعية والذي يكون تحت لإشراف أحد القائمين على المسجد الذي يقوم بدور المنسق في كثير من الحالات ما بين (المحسنين، الجمعية، والناس الذي ستقدم اليهم تلك الاعانات ..)، هذا البعد المادي الذي يصرح به أعضاء الجمعية؛ كونه قد أعطى دفعا قويا لنشاطاتهم، هذه الاسهامات يضيف ذات المبحوثين لم تكن للجمعية الحصول عليها لولا مساهمة المسجد و أعضائه (الامام والقيّم) [1]؛ نظراً للسمعة الطيبة والمصداقية الكبيرة التي يتمتع بها هؤلاء عند عامة الناس، بالإضافة لحضور المسجد كفضاء "مقدس" يمتاز بكثير من الدلالات الرمزية، وهذا ما أطلق عليه الباحث الدكتور **نور الدين طوالبي** بارتباط المؤسسة الدينية (مسجد، زاوية...) برمزية الطقوسي بالديني، فهذه التبرعات "تمثل توافق عام فهي من جانب **(نفسي – اجتماعي)** تتخذ قيمة عالية بالنسبة "للأنا"، ومن هنا تعمل الجماعة على تحقيق الاستقرار والثبات، وهذا ما يؤدي في الاخير بتحقيق انسجام داخلي عبر البعد التضامني التي تنتجه تلك الممارسات، هذا العامل الديني الذي استثمرت فيه بشكل كبير الجمعية بربط نشاطها وبصفة عضوية بمؤسسة " المسجد" لتواكب التغيير الاجتماعي الحاصل.[2]

في الوقت الذي صرح كلٌ من المبحوث " الخامس والسادس والسابع والثامن" على أن انخراطهم ضمن العمل "الجمعوي" وانضمامهم "لجمعية الزهور" كان بفضل المسجد؛ حيث أن هؤلاء الأعضاء كانت لهم علاقات مباشرة مع المسجد بالمرحلة الأولى، وهذا ما وضحه وفصلا فيه كلٌ من المبحوث "الخامس والسادس، هؤلاء الذين كانوا من رواد المسجد (المصليين) في بادئ الأمر؛ هذا الامر الذي مكنهم فيما بعد بالانضمام "للجمعية" بعدما أسهموا في عديد الخرجات الاجتماعية التضامنية مع الجمعية وهذا ما صرحوا به في قولهم

[1] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور، بتاريخ 2016/08/04
[2] نور الدين طوالبي، مرجع سابق، ص: 279

(المسجد هو اللي عرفنا بالجمعية اللي نشطنا معه فالاول قبل ما نتعرفوا على الجمعية، جامع الهداية هو اللي عرفنا با لأعضاء الجمعية؛ هاذي الجمعية اللي كان النشاط تاعها مرتبط بالمسجد، على داك الشي كون مشي المسجد منتعرفوش قاع على الجمعية و أساسا الفكرة تع الخدمة مع الجمعية مكانش في راسنا من قبل)، ومن اجابات هؤلاء المبحوثين؛ نستنتج أن فكرة النشاط المدني قد تشكلت عند البعض أساسا من منطلق كونهم قد انخرطوا ضمن فعاليات المسجد أولا قبل أن يتوجهوا للعمل الجمعوي بشكله المؤسساتي، و في إطار جمعية نظرا للعلاقات القوية والمتينة التي تربط " مسجد الهداية بجمعية الزهور".

بينما صرح كلٌ من المبحُوث " الثامن والتاسع" على أن انضمامهم للجمعية كان بعدما ساهمت "جمعية الزهور" بإعانة أحد أقربائهم المرضى، فإقبالهم على المسجد ومن تم توجيهم للجمعية قد خلف في نفسيتهم أثر البالغ ما دفعهم فيما بعد الانضمام للنشاط المدني بصفة عامة ولجمعية الزهور بصفة خاصة و ذلك بقولهم ***(جينا للجمعية عن طريق المسجد اللي كان تضامن مع الحالات تاعنا كوننا من عائلات فقيرة وكان عندنا أفراد من العائلة بحاجة كبيرة و مستتعجلة للعلاج والدواء؛ والناس وجهونا لمسجد الهداية اللي استقبلنا هو كذلك بترحيب كبير ووجهنا لجمعية الزهور الي عاونونا بزاف وقدمولنا الدعم، والحضور تاعنا يوميا للجمعية خلانا فيما بعد ننضموا للجمعية ونكونوا احنا تاني ننشطوا لخدمة الناس كما رك تشوف)***[1] من هذا المنظور قد تبين لنا أن بعض أعضاء الجمعية جاؤوا بصفة مباشرة عن طريق المسجد الذي اكتسب سمعة طيبة على مستوى ولاية وهران، لعدة اعتبارات كون المسجد بالإضافة لأدواره التضامنية كما ذكرنا سابقاً فإنه كذلك يعتبر مؤسسة تستقطب عديد الدعاة ورجال الدين على مستوى ولاية وهران على غرار الداعية المشهور **" الشيخ بغداد فيزازي"** الذي ينظم من حين لأخر جلسات "وعظ" بدعوة مباشرة من المسجد بالإضافة لمغني الراي الثائب " الشاب جلول" وغيرهم من الشخصيات المعروفة على مستوى الولاية،

[1] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور، بتاريخ 2016/08/06

هذه الوجوه التي تستقطب الكثير من أبناء الولاية ومن خارجها والتي جعلت من المسجد يكتسب شهرة، والتي انعكست بشكل كبير على نشاط الجمعية، هذا النشاط والحركية التي وضعت المسجد في عملية رقابة دائمة من مديرية الشؤون الدينية والاوقاف منذ التسعينيات، نظرا للأهمية التي لطالما لعبها مسجد الهداية، فهو في تواصل دائم مع مديرية الشؤون الدينية ولجنته الرقابية المختصة؛ لتزويدها بجل نشاطات المسجد ذات الطابع المادي، من خلال تفحص سجلات الاعانات ومصادرها، التدقيق في وجهة تلك الأموال، النظر في الاشخاص الذين استفادوا أو الذي سيتفيدون من تلك الاعانات، تقديم تقرير دوري كل 06 أشهر يشرح حصيلة النشاطات للجمعية المسجدية، حيث ترسل منه نسختين إلى وزارتي الشؤون الدينية ووزارة الداخلية.... [1]

و المسجد بات يلعب أدوار هامة ومكانة محورية، وعاد لأخذ زمام المبادرة في الارشاد التوجيه، وهذا ما وقفنا عليه في نموذج " جمعية الزهور" فالمسجد بات يؤدي أدوار كبيرة بالمحافظة على أبنية الدولة، بالتحديد بفترة التواجد الاستعماري بالجزائر؛ كما رأينا في الجانب النظري من الدراسة؛ فمؤسسة المسجد قد لعبت دور المحافظة على الهواية والثقافية للجزائريين خاصة في شقيها (الديني- واللغوي)، وهذا ما تجلى في دور المسجد في تحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي، المرتكز على مرجعية دينية تتلخص بمفهوم "الأمة"، فقد شهدت الجزائر مع بداية التسعينيات اقحام المسجد ليشكل حلبة صراع ايديولوجي وسياسي، اتخذتها تلك التشكيلات السياسية لتمرير مشاريعها ورؤيتهم المستقبلية حول مشروع الدولة، هذا الزخم التي شهده المسجد تواصل مع تسجيل اعتمادات بعض الجمعيات "المسجدية" التي ساهمت هي الاخرى في اعادة بعث الصراع و السير وفق ايديولوجية ما يتبناه المسجد (الاعضاء القائمين على خدمته)، فقد تحولت لمركز جذب للتيارات الفكرية والايديولوجية حتى أصبح البعض منها مكانا للتجنيد و إصدار الفتاوي وتقييم سياسات التنمية والاصلاحات البعيدة عن

[1] ملاحظات ميدانية سجلنها طيلة مدة الدراسة بمقر جمعية الزهور

مقومات المجتمع الجزائري، قد صاحب ذلك الحراك "الديني الأيديولوجي" إصدار الدولة للمرسوم التنفيذي 82/91 المؤرخ في 1991/03/23 والذي يتضمن وظيفة ونظام مؤسسة المسجد هذا الوضع الذي دفع الدولة للتدخل بهدف انتشال "المسجد" من الصراعات التي لم تتوقف طوال عشرية التسعينيات؛ وهذا ما أبرزه الباحث **محمد الرؤوف القاسيمي** مستعينا في تحليله للمشرع الجزائري عبر التعليمة رقم "08" الصادرة بتاريخ 1999/01/27 والمتعلقة بالاطار القانوني الجديد المسير للجان الدينية، والذي يفرض رقابة مشددة وصارمة على عمل نشاطات الجمعيات المسجدية؛ إذ تنص المادة 4-5 من القانون 90-31 على أنه: لا تؤسس اللجان الدينية قانونا إلا بعد ترتيبات إدارية تتمثل في الحصول على الموافقة المسبقة والصريحة "لناظر الشؤون الدينية ثمّ والي الولاية حسب الاجراءات النظامية [1]؛ وقد تمثلت تلك الاجراءات في النقاط الاساسية التالية :

أ- التحكم وتأطير اللجان الدينية

ب- ضبط مصادر التبرعات والعقارات

ج- توصية اللجان الدينية بتحمل الأعباء الاجتماعية، جمع الزكاة وتوزيعها على المحتاجين

د- ترسيم عضوية المنخرطين وتمييزهم عن الآخرين، والحد من الجمعيات الموازية، واليقظة من الرابط الانفعالي المشحون

ه- توصية اللجان الدينية بتحمل الاعباء الاجتماعية، وجمع الزكاة وتوزيعها على المحتاجين.[2]

5-6/ الدولة، تنظيمات المجتمع المدني، و الإيديولوجية مضادة:

سعت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه وتقوم به تنظيمات المجتمع المدني المختلفة والمتكونة أساسا على النشاط المدني الممثل في مؤسستي (الزاوية و الجمعية) بالتركيز على الجمعيات الأهلية التي تشكل العمود الفقري للمجتمع

[1] محمد رؤوف القاسيمي، مرجع سابق، ص:103.
[2] نفس المرجع، ص: 114.

المدني، من خلال تقديمها للخدمات الاجتماعية المتنوعة التي تحتاجها مختلف فئات المجتمع لسد الفجوة التي تركها انسحاب الدولة من القيام بوظائفها السابقة في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، خاصة مع ظهور مجموعة من المفاهيم مؤخراً والتي أُعيد النظر فيها بعلاقة السلطة بمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة؛ من تلك المفاهيم والاشكالات الكبرى نجد "حقيقة الدولة المدنية"، استقلالية النشاط المدني، مشروعية نظام الحكم" ..الخ، كل هذه المطالب والتساؤلات قد دفع بالقائمين على "الفعل السياسي" أن يتعاملوا مع هذه المنظمات بحذر نسبي، يتأرجح في الكثير من الاحيان بين الاكراه والتعسف أو الاحتواء والدعم والتأطير، وعلى ضوء هذا المعطى تجاوب أفراد العينة المدروسة ممثلة في نموذج "الزاوية" كلهم تقريبا بشكل يصبُ في إطار واحد؛ ألا وهو ربط " المقدس الديني " (النشاط الوفي) "بالدنيوي" (السياسي) وهذا ضمن العودة لمرجعية علاقة (العاهل والرعية)، ففي خضم سؤالنا حول طبيعة العلاقة التي تربطهم مع النظام السياسي بصفتهم هيئة (مدنية أهلية) فقد أجاب كلٌ من المبحوث "الأول، الرابع، الخامس، التاسع" **(كون أن الحاكم هو فرد تجوز فيه الولاية العامة و لذا علينا جميعا السير على خطاه و طاعته وفق الضوابط الشرعية التي جاء بها الاسلام من كتاب وسنة نبوية مطهرة)** من هذا المنظور فإن علاقة "الصوفية" عموما بالنظام السياسي لطالما تميزت بنوع من التوافق والانسجام، هذا الخضوع والطاعة التامة التي تجعل من هذا الحاكم بحسب الباحث **عبد الحميد قدوري** يرتقي لدرجة النيابة عن النبي ﷺ كونه عامل أساسي للحفاظ على الدين وحماية الشريعة والسير بمقتضى التعاليم والأصول التي جاء بها القرآن، وبهذا تظهر "البيّعة" التي لطالما اتخذت طابع عام تعاقدي يحضره العام والخاص من الناس. [1]

بينما أجاب كلٌ من المبحوث "الثاني الثالث و الثامن" على أن للدولة تجاوب مع كل النشاطات التي تخرج من رحم الزاوية وهذا خط عكف عليه المسؤولون منذ الاستقلال و بالتالي من خلال تصريحهم، (فالطريقة الهبرية

[1] عبد الرحمان قدوري، المغرب و أوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة تجاوز)، المركز الثقافي العربي، بيروت،2000،ص 255.

والزاوية البلقايدية كانت ولازلت وعاء يحوي الفعل السياسي)، و أضافوا كذلك (**للزاوية انفتاح على العالم الخارجي ولسنا منغلقين على الذات، و تواصلنا مع أصحاب القرار هو شرف للزاوية و إضافة لها ولا يمكننا إلا الترحيب بذلك)**، وهذا ما وقفنا عليه من خلال مجلة الزاوية (الأنوار المحمدية) بعد تدشين فرع للزاوية البلقائدية بمدينة "خميس مليانة" سنة 2011، المناسبة التي قدم فيها الشيخ "عبد اللطيف" لتدشين الزاوية مرفقاً بوالي ولاية عين الدفلى" شخصياً كذلك من خلال الافتتاح الرسمي للدروس المحمدية المقامة بتلمسان سنة 2011 ذات المناسبة كذلك التي تميزت بحضور رسمي رفيع المستوى تمثل بحضور "عبد القادر بن صالح" رئيس مجلس الأمة ينوب في ذلك عن رئيس الجمهورية "السيد عبد العزيز بوتفليقة" بالإضافة لحضور كلٌ من والي تلمسان ووهران. [1]

نفس التوجه الذي تبنته الزاوية التيجانية بمناسبة تشريعيات ماي 2017 تزكيته العلنية لحزب جبهة التحرير الوطني F.L.N و منه اعلان وقوفه بصف السلطة الحاكمة، و ذلك بقوله " **يجب أن نزكي جبهة التحرير الوطني ونحافظ عليها و نزيدها أكثر انشاء الله** " بعدما دعا الشيخ **محمد العيد التيجاني** أحباب ومريدي الطريقة بتماسين المشاركة بقوة في هذا الموعد الانتخابي، هذه المبادرة التي جاءت بعد زيارة الوزير الأول السيد "عبد المالك سلال" للزاوية، المبادرة التي بحسب المتتبعين لمسار الطريقة هي الأولى من نوعها، كون أن الطريقة لم تفصح يوما عن لونها أو انتماءها السياسي لأي حزب أو تكتُل.[2] فأَضحت تمثل تلك المنابر الصوفية نوعا من الحاضنة الاجتماعية و الروحية لجميع الوافدين اليها و من مختلف الفئات الاجتماعية و لعبت بذلك دور التوجيه والرقابة و حتى التحكم في أحيان كثيرة. [3]

[1] حبيب بن عودة، الملتقى السادس للدروس المحمدية بتلمسان، مجلة الأنوار المحمدية، العدد السادس، وهران، فيفري 2012، ص40

[2] محمد العيد التيجاني، شيخ الطريقة التيجانية يعلن تزكيته الأفالان، جريدة الخبر الجزائرية ، العدد 8470، الثلاثاء 04 أفريل 2017، ص: 03 .

[3] DERMNHEM E : *(le culte des saints dans l'islam maghrébin*), Ed GALLIMARD,1954, Paris. p :15.

و بالانتقال **للجمعية الزهور** فإننا نستشف كذلك حضور "السياسي" وبقوة من خلال جل نشاطات الجمعية، وهذا ما وقفنا عليه شخصيا طيلة مدة مكوثنا في "مقر الجمعية"، فقد صرح بهذا السياق كلٌ من المبحوث " الأول، الخامس، " على أن للجمعية تواصل مباشر مع الدولة، كون أن الجمعية تعمل هي على التفاعل مع بعض المناسبات الوطنية على غرار الاحتفال (بتاريخ أول نوفمبر، عيد النصر، عيد الاستقلال والشباب.....الخ)، فتنظم الجمعية بهذه المناسبة مجموعة من التظاهرات سواء بداخل الجمعية أو خارجها، وعادة ما تكون تلك المناسبات بتنسيق مع مؤسسات الدولة على غرار (المدارس الثانويات، الجامعات، مراكز اعادة التربية والتأهيل، مراكز الثقافة والشباب ....الخ)، واسترسلوا في الكلام بقولهم **(إننا جمعية وطنية ذات طابع نضالي، خدمت طويلا القضية الوطنية؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحيد برامجها أو يتعارض مع الأهداف التي سطرتها الدولة)**[1]، وقد باتت الجمعية من أكثر التنظيمات المدنية على مستوى ولاية وهران تنسيقا مع الجهات الرسمية، ففي الكثير من الأحيان تأتيها دعوات من جهات رسمية؛ بُغية المساهمة في إحياء أحد بعض المناسبات الوطنية أو الدينية، فالعلاقة التي تربط الجمعية بالدولة يمكن وصفها "بالمتيّنة" والجد قوية، خاصة مؤخرا باعتبارها أضحت تمثل ثقلاً ميدانيا لا يتقاطع مع في شكله العام مع توجهات السلطة السياسية، ومن هما نستنتج أن دور الدولة في هذه الحالة هو الاحتواء" الذي يقضي بفرض أيديولوجية الدولة الرسمية على هذا النوع من التكتلات المدنية، هذه العملية التي تتم تقريبا بشكل دور عبر ما تقدمه الجمعية للجهات الوصية (الولاية)، هذا ما يتمثل في الحصيلة السنوية لمجمل النشاطات التي قامت بها الجمعية، وتكون تلك النشاطات مدونة سواء بشكل مقاطع فيديو أو مقالات ومنشورات، بالإضافة للرقابة الدولة التي تجريها الهيئات المختصة، هذا الدور الرقابي الذي تستعمل فيه السلطة عصا **"التمويل المادي"** تماشيا مع ما تقدمه هذه التنظيمات المدنية... !!

[1] تصريح أدلى به أعضاء من جمعية الزهور، بتاريخ: 2016/04/12 .

أما المبحوث "الرابع والسادس" فقد أجابوا كون أن "السياسي" أحيانا قد يعيق بشكل أو بآخر الحرية التي تستلزمها الجمعية، لأن بحسبهم جميع نشاطات الجمعية هي موجهة لخدمة المصلحة العامة ولا تتعارض مع ثوابت الدولة أو مبادئها وهذا ما ترجموه بقولهم ***(لازم يعطونا الحرية ويتعاملوا معنا كشريك اجتماعي بعيدا عن بعض القوانين البيروقراطية التي تعيق من ديناميكية حراكنا بالميدان، و منحنا أكثر دعما وحرية سيمكننا لا محالة من توسيع من قاعدتنا نشاطاتنا اللي كيما يعرفوا قاع الناس هي في خدمة المواطنين بمختلف انتماءاتهم الفئوية على داك الشي لازمهم شوية ينسقوا معنا)*** و من هنا فتصريحات هؤلاء المبحوثين كانت تصب في شكل مطلبي يناجي السلطة السياسية بمزيد من الحرية، خاصة فيما تطرق اليه سابقا وهو ما يتجسد في نقطة (التمويل، والتصريحات، وهاجس الغلق ...)، اجراءات وصفها الباحث **عزاوي حمزة** بعملية "دولنة المجتمع"، أي سيطرة الدولة على مختلف المؤسسات والهياكل الاقتصادية وفضاءات التنشئة الاجتماعية، من بينها بالتأكيد تنظيمات "المجتمع المدني"؛ في السعي منهم لتأميمها بواسطة خلق جهاز رقابي وتشريعي و قانوني قهري رقابي محكم ، يبطل كل المحاولات التنظيمية الغير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الاطار المؤسساتي للدولة وهذا ما يتجسد في أحيانا كثير في رقابة (الولاية و وزارة الداخلية)، إجراءات تتبناها الدولة بزعم تبني سياسات **(الحكم الراشد)**، معتبرا نفسه الفاعل الرئيسي والوحيد برسم سياسة البلاد. [1]

بينما أضاف المبحوث بذات السياق كلٌ من المبحوث "الثاني، السابع، والثامن والتاسع" (أن السياسي لا يتقاطع أبدا مع العمل الجمعوي والنشاط المدني بصفة عامة، كون أن مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أطيافها وتوجهاتها، وعلى هذه المنظمات المدنية أن تنسق و تدخل في علاقات مباشرة مع السياسي للارتقاء بالفعل المدني بصفة عامة)، هؤلاء الأفراد الثلاث من خلال مقابلاتي الميدانية معهم صرحوا على أنهم أعضاء فاعلين بأحزاب سياسية ذات (اثنان من حزب

[1] حمزة عزاوي، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي، مجلة مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، العدد الثالث، شلف (الجزائر)، جوان 2015، ص :383.

حمس الديني، وواحد من حزب جبهة التحرير الوطني)، و أضاف ذات المبحوثين على ان النشاط السياسي قد منحهم خبرة يسخرونها في الوقت الراهن لخدمة " الجمعية"، ومن هذا العنصر نرى أن طموحات بعض الفاعلين بالجمعية سياسية، و العمل الجمعوي من خلال المبحوثين **(قد مكنهم من ربط عدة علاقات بالفاعلين في المجال السياسي هذا العامل الذي يعتبرونه عامل اساسي في عمليات الارتقاء بالفعل المدني، لأن القطيعة ما بين الناشط المدني والفاعل السياسي لن تخدم المجال العام)** فالمجال المدني هو عملية فرض وجود والدولة يقتصر دورها بحسبهم فقط في تأطير هذا النشاط المدني[1]، هذه التصريحات التي تعيدنا لطرح **أنطونيو غرامشي** هذا الاخير الذي اعتبر المجتمع المدني إلا ساحة للصراع والتنافس الأيديولوجي من أجل بلوغ الهيمنة، ويقسم **"غرامشي"** المجال العام إلى شطرين الأول هو ما يقع في نطاقه "الدولة و ما تزخر به من أجهزة" تحمل وظيفتي (القهر والرقابة) وفيه تتحقق السيطرة المباشرة، أما المجال الثاني هو ما يقع في نطاقه "المجتمع المدني" وكل ما يرتبط به من أحزاب ونقابات ووسائل إعلام ومدارس و مؤسسات دينية ...الخ وفيه تتحقق وظيفة ثانية لابد منها وضرورية لبقاء أي نظام (سياسي واجتماعي) هي الهيمنة الايديولوجية، في هذا القول الذي يميز فيه **غرامشي** بين مستويين أو صعيديين في البنية الفوقية: المستوى الأول هو المجتمع المدني أي مجموع المؤسسات التي أطلق عليها اسم المنظمات الداخلية أو الخاصة، والمستوى الثاني: و هو المجتمع السياسي أو الدولة؛ والمستويان يقومان في نظر "غرامشي" بوظائف ايديولوجية وسياسية هي من صمم اشتغال البنية الفوقية، مفعلين في ذلك من وظيفة الهيمنة، المقصود بها تحقيق تعميم نظام من الافكار والتصورات في المجتمع وهي وظيفة بطبيعة الحال يقوم بها المجتمع المدني بشكل خاص .[2]

الهدف من هذه الأعمال والأنشطة هو تكامل وتماسك وحدات المجتمع، ومن هنا تنبع أهمية الموضوع الذي تناولته، فالجمعيات الأهلية هي من يتولى قيادة تفاعلات

[1] تصريحات أدلى بها المبحوثين بمقر جمعية الزهور بتاريخ : 2016/04/15.
[2] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، .ص : 30-31

المجتمع المدني نحو الارتقاء بالحياة الاجتماعية للمواطنين نحو الأفضل، والقيام ببعض الوظائف التي تخلت عنها الدولة مما قد يعرض المجتمع للإنهيار والاختراق بحسب ما صرح به أفراد الزاوية بعد جملة من المقابلات والملاحظات الميدانية المبنية على قاعدة من الممارسات استطعنا الخروج بنموذج هذا الاحتواء والتداخل ما بين (السياسي والديني الصوفي)، و قد بدى واضحا مع قدوم عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عام 1999م،توجهت الدّولة لكسب رضى الزوايا، نظراً للقوة الاجتماعية و الرّمزية التي تتمتع بها، و تمثل ذلك في دعم الدولة لبعض الزوايا كالتّيجانيّة بعين ماضي، أو القيام بزيارات لأضرحة شيوخها مثل زيارة بوتفليقة لضريح **الشّيخ العلوي** بمستغانم سنة 1999. [1]

7-5: نشاط مدني متحكم فيه بسلطة الكرامة .... والطاعة الابوية :

مثلت الكرامة سلطة الولي على غيره وحجة مبينة لتزكية ولايته وصلاحه، و بفعل الأثر الإيجابي على الجماعة التي حملت على تصديقها، تسلب الكرامة من واقعيتها المكتسبة من أدوار الصوفي المحققة وبسبب حاجة الناس لتجاوز أزماتهم الذاتية أو تلك المتصلة بأوضاعهم المجتمعية. لذلك ظلت الكرامة الصورة المعبرة عن مظاهر الأزمة وتطلعا "افتراضيا" لتجاوزها. وبالرغم من تعدد أوجه الكرامة وفعل أصحابها تظل انعكاسا حقيقيا لأوضاع مجتمعية محققة، وإن عبر تعلق بها في صور مستحيلة الوقوع وبتواتر اعتقادي جعلها جزءا من ثقافة المريد. ففي خضم سؤالنا حول طبيعة علاقة طلبة الزاويا بالشيخ فقد أجاب كلٌ من المبحوث "الأول و الرابع والخامس والسادس" على أنها علاقة تبحث عن الرضى والبركة من اتباع سبيل الشيخ بقولهم (**لا سبيل لنا في هذا الصرح الشريف غير طاعة الشيخ والاهتداء بهديه، بغية الصلاح والحصول على البركة؛ لأن لا "ولاية" بعيدا عن مرضيّة الشيخ، نحن في هذا المقام نطلب البركة الطيبة لشيخنا الجليل، ولا صلاح**

[1] BENTOUNES K., 2009, (*soufisme : l'héritage commun*), op.cité., p:277

لدعوتنا من غير نيل رضى شيخنا قدس الله سره)[1]، طاعة التمسناها من خلال ملاحظتنا الميدانية طيلة فترة مكوثنا في مقر الزاوية، اتباع شبه تام يكنه المريد لأعضاء و أبناء الشيخ المؤسس للزاوية " البلقايدية بصفة عامة"، هذه الصفة التي يرجوا بها "المريدون والطلبة" الحصول على "كرامة" الشيخ، ومن هذا المنطق يصبح المريد خادما بتقديمه لمشاعر "الولاء، الطاعة، والاتباع" للشيخ وللطريقة بصفة عامة، فيسخرون جهودهم لخدمتهم، هذه القيم التي تعتبر متوارثة بين أفراد الطريقة من السلف إلى الخلف. فهي سلسلة من الرموز والممارسات الموحدة تدور كلها بفلك "الشيخ عبد اللطيف"، هذه السلطة القوية يستمدها شيخ الزاوية والعائلة المقربة تقريبا من معطى "النسل الشريف" الذي يحيل الهبريين بصفة عامة لآل بيت "رسول الله" وهذا ما يؤهلها بحسب الباحث المغربي **عبد الله حمودي** بتوظيف هذا المعطى لتحقيق الاستقرار وحماية وحدة الجماعة من الصدع، هذه العصبة القوية التي كثيرا ما تتحلق حولها أجهزة الدولة لتستثمر في عوامل استقطابها وهيمنتها على الفضاء العام، هذه الهيمنة الدينية التي تتسلح بامتياز النسب المقدس، وبالتالي فغالبا ما تعقد تدخل السلطة الحاكة في علاقات تعاقدية مع هذه المنابر الصوفية. [2]

أما المبحوث "الثاني، والتاسع" فقد اكدوا على أن علاقة الطاعة التامة للمريد تحيله بحسب قولاهم لاستكمال طريق الشيخ، وتمكنهم من أخذ البركة والعلم الغزير، لأن في حسن السمع و التقييد بوصايا الشيخ خلاص للمريد، فالعلم من بهذا المبدأ لن يتم تحصيله يكون إلا بعد الحصول على "الرضى" من الشيخ أو من المقدمين بالزاوية، ذات الثقافة التي اكتشفنا أنها مترسخة و متأصلة في قيم التنشئة الاجتماعية لدى العوائل الهبرية بصفة عامة، فلا تجد الطالب "الهبري" يكاد يرفع عينه في وجه شيخه، من فرط الاحترام والتقدير الممزوج بطلب البركة والحكمة الربانية، فالكرامة بحسب هي محاولات لبناء و إعادة بناء لعالم خاص، وهمي أحياناً، سهل، قريب من تخيلات اليقظة[3] وتطرق لذات الموضوع الباحث أحمد أمين في كتابه (ظهر

[1] تصريحات لأعضاء الزاوية الهبرية بتاريخ: 2015/07/05.
[2] عبد الله حمودي، مرجع سابق، ص: 80.
[3] ملاحظات بالمشاركة أجريناها بمقر الزاوية بتاريخ: 2015/07/15

الاسلام) ويقول كان **لذي النون كرامات** خارقة وله كلام طويل في المقامات والأحوال ويقال إنه وضع فكرتها . أي إن المريد أو السالك أو العارف الفقير لابد أن يمر بمجموعة من الأحوال والمقامات في سفره الروحاني **وتعراجه** الصوفي لكي يصل إلى الحقيقة الربانية العرفانية القائمة على التجلي وانبثاق النور الرباني والانكشاف الإلهي. ويسمى الذي يعبر هذه المراحل بالسالك وعملية السلوك تسمى سفرا أو حجا، وسميت المراحل بالمقامات والصفات الموهوبة أحوالا. وقد جعلها الطوسي في كتابه" اللمع" سبعا، كل مقام يسلم لمقام آخر بشكل متتابع، وهذه المقامات هي: مقام التوبة، ومقام الورع، ومقام الزهد، ومقام الفقر، ومقام الصبر، ومقام التوكل، ومقام الرضى.[1]

فلا صعوبات ولا قوانين تستطيع أن تقف بوجه إرادة البطل (الشيخ) المطلقة والمفترض أنها أخلاقية، فهي بالنسبة للصوفي بمثابة المدينة الفاضلة؛ المقامة دعائمها على أساس الكرامة التي تؤمن له بمجرد التلفظ ، ما يتجاوز القوانين الكونية والنفسية المتعارف عليها فهي بهذا التفسير تحيلنا لمعنى "اليوتوبيا"، التي تغوص بصاحبها ومجموع الاتباع " المريدين"؛ في عالم من الرموز ذات الطابع القداسي **« sainteté »**، هناك أين الكلام محدود ضمن مجموعة من أسس المعاملة القائمة على الاحترام المفضي للخضوع بما تتميز به من مشاعر الرضى والخنوع المرتبطة بها عضويا، بصفتها علاقة تجديد متواصل ميزت البناء المخيالي للذهنية العربية وعششت في رمزياته طويلة، خاصية تخضع العقول كلها لتذوب في عقل واحد، ويقصد هنا عقل "الشيخ المقدس" أو صاحب الطريقة المستحوذ الوحيد والحصري على امتياز الكرامة لقد لعب المجتمع المدني في شق الزوايا أدوار مهمة بتاريخ الجزائر فحرص الشيوخ المقدمين للتربية الصوفية والتعليم الديني على تطوير أدائهم وبلورة هذا الأداء في صورة تلقين لشخصيتهم الصوفية القائمة على سمات التسليم والبركة، وهي القناة الخفية لما يمكن اعتباره الكمال في الوظيفة التعليمية التي يفيض عطاؤها على المريد المتعلم الآخذ من علم شيخه، أخذ الضمان

[1] أحمد أمين، ظهر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الط السابعة، يناير 1999، ص: 201.

المتعطش والمرتوي من بحار علم الشيخ الواسعة. وهذه المعرفة محددة في الظاهر، خفية بسر صاحبها في الغالب الأعم. فشيخ الزاوية، وهو معلم أول، هو صاحب علم وسر، علم الطريقة والسلوك وقدوة في العمل ومقصد المريد، يحمل في شخصه النموذج الصالح لحياة الناس وكراماته ومناقبه دليل على رغبته في الصلاح والإصلاح: إصلاح الناس في أمور العلم والدين وولايته قدوة في السلوك. وهكذا تصبح الوظيفة التعليمية مزدوجة الأداء : تفقيه الناس في أمور الدين وتقديم الأصلح عبر الصلا. [1]

وقد تفاعل تقريبا بذات الاتجاه كلٌ من المبحوث "الثاني، الثالث، والسابع، والثامن، والتاسع" بقولهم **(شيخ الطريقة البلقايدية هو الأب الروحي لكل المريدين ولا كلمة تعلوا على قوله، كيف لا وهو الأب والعائلة، القريب لربه رضوان الله عليه، صاحب السريرة الطيبة الفقير إلى الله المحب لجميع الناس)** ليلحوا في سياق كلامهم على "كرامة الشيخ" التي هي في عبارة عن تجلي الله لجميع شيوخ الزاوية، هذا الحال الذي كان مع مؤسس الطريقة الشيخ الطريقة " سيدي محمد الهبري" بعد تلاوة الورد الأصلي للطريقة على يد **"الشيخ وزين"** مقدم الطريقة آنذاك بتلمسان ، ودخوله في جذب إلهي من العصر إلى المغرب، هذه الكرامة تقضي بارتقاء الشيخ وانعزاله عن العالم والدخول في حالة عزلة مع الله، وتجلى له في تلك الاثناء ما يتجلى لكبار العارفين، هذه "الكرامة" التي يعتبرها أبناء الزاوية من الخوارق المتوارثة التي تختصر في أبناء الشيخ بلقايد والمخلصين له. [2]

و بحسب تصريحات كلٌ من المبحوث "الثالث والسابع والثامن" ألحوا جميعاً على معطى "الكرامة" **(فصلت عن جسمها الواقعي لتكون لازمة في المعتقد الصوفي بما عبرت عنه من سمو ورفعة صاحبها عن كل ما يشارك به العوام من صفات ملحوظة، فإنها مع ذلك ظلت أداة لتثبيت الفعل الصوفي)**، فمن خلالها يفلح الصوفي في تحكيمه واسترشاده وتعليمه وتأمينه للمظلوم، ونجاحه في هذه الأدوار

[1] أحمد أمين، مرجع سابق، ص: 159.
[2] أحمد معزوز، مظاهر الوراثة المحمدية في حياة الشيخ سيدي محمد بلقايد، من الجلسات المحمدية، بتاريخ: 2015/05/29، مادة مصورة من موقع يوتيوب : https://www.youtube.com/watch?v=fZV9IstviPY

يكسبه رهبة ويزيده هبة وتعظيما؛ وبالتالي يتحول هذا التفوق الواقعي إلى تمثل رمزي يتجاوز تأثيره حدود الإدراك الحسي فالمريد و بحسب ذات التصريحات يصبوا لتحقيق ما يسمى بالاصطفاء الروحي[1]،تبدو إذن الشروط (الواقعية/الرمزية) التي انطلقت منها الزوايا المعيار المحدد لمصداقية اعتقاد الناس في الكرامة، كما أن هذا الاعتقاد سيترسخ باستمرارية بآداء الزاوية لأدوارها وبما تحمله لها الظروف من نجاح وفلاح في المقاصد الرمزية والدنيوية على السواء، **فالكرامة** بهذا المعنى هي المسار الذي يسلكه المريد نحو تحقيق الكمال، وهي عملية صراع بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي أي (بين القيم و الشهوات الدنياوية)، إذن هي باختصار عمليات يسعى من خلالها المريد لتحقيق توازن ما بين (النفس والحقل الاجتماعي) هذه الخاصية التي ترتبط ارتباطا كليا بما أسماه الفيلسوف **محمد شحرور** بالتعلق الغيبي.[2]

والاحترام والطاعة التامة هي الميزة التي تميز علاقة المريد بالشيخ وهذا ما وقفنا عليه من خلال ملاحظاتنا الميدانية "فالضحك" أو حتى "الكلام" أو "الأكل" بحضور الشيخ، يُعد أمرا شبه محرم، فانتمائهم لصرح الزاوية هو انتماء مباشر لشيخها، فلا تكاد تجد الطلبة أو المريدون يتناقشون مع الشيخ إلا في حالات نادرة و لضرورة فقط ، هذا السلوك الذي ينم على احترام "ووقار" يعطيه المريد لشيخه، فالزاوية بهذا الطرح تريد من المريد أن يستسلم لها، فهي بحسب الباحث **عبد حمودي** النداء "الباطني"، و التنازل عن الارادة الفردية التي عليها الذوبان في إرادة الشيخ، هذه التجربة التي يرجو من ورائها المريد بلوغ (الهبة/ الجزاء) أو بتعبير أهل الزاوية (الاشراقة/ أو الفتح)، إنها منتهى رغبة المريد هذه العلاقة التي يطلق عليها جل الصوفية بقولهم (من أتى كلها ذهب بها كلها). [3]

تعد الثنائية في الصلة بين الكرامة والزاوية قوية جدا بل وحتى تواجد الزاوية كرابطة دينية اجتماعية يفرض تواجده عبر حضور "مفهوم الكرامة" الذي يزود هذه المؤسسة بقاعدة مدنية تسمح لها بإنتاج واعادة انتاج نفس الرمزيات والممارسات،

[1] تصريحات لأعضاء الزاوية البلقايدية بتاريخ : 2015/08/10
[2] محمد شحرور، الدين والسلطة (قراءة معاصرة للحاكمية)، دار الساقي، بيروت، الط الأولى، 2014، ص:93.
[3] عبد الله حمودي، مرجع سابق، ص: 128.

بحيث تعتبر الكرامة جزء لا يتجزأ من الفعل الصوفي المحقق فهذه الاخيرة كما هو متداول بالتراث الصوفي عموما لذا هي امتياز خارج عن ارادة الافراد، وفي مرتبة تلي معجزة الأنبياء، هذا الجانب الذي يركز عليه **ماكس فيبر** في كتابه (الاخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية) كون أن ذروة الارتقاء الصوفي هي في توحد مع الألوهية كون أن روح المؤمن باتت في ملك سلطة ربانية، هذا الشعور الذي يبتغي به المريد اسقاطا على نموذج المريد في الزاوية البلقايدية الوصول لمرتبة الحلول في الله [1]، شرطٌ يبقى حكرا كما وردنا من تصريحات أعضاء الزاوية و بعد ملاحظاتنا الطويلة بالشيخ الذي تعد بركته ورضاه عنصر حاسم بحياة المريد الدينية، فانقطاع صلته الأولوهية ان صح القول لن تكون إلا بخروجه عن شيخ الطريقة (العارف، صاحب السر الرباني، المحتكر الأول لمعطى البركة). [2]

في ذات الاتجاه التمسنا ذلك التعاضد والتضامن الكبير بين الشيخ و أتباع الطريقة؛ فجميع نشاطات و فعاليات الزاوية البلقايدية الهبرية تخضع لما يسمى (السلطة المرجعية ذات الطبيعة المركزية التي تعطي للشيخ سلطة شبه مطلقة) من خلال خضوع كل الزوايا الكبرى التابعة لهيكل الزاوية البلقايدية الهبرية بسيدي معروف؛ التي تعتبر الزاوية الأم في علاقتها بالزوايا الأخرى والتي تتخذ طابع إقليميا ودوليا، هذا الولاء الذي يأخذ بعدين (ولاء للشيخ- وللطريقة) فيتم كل سنة بمناسبة " الجموع السنوية "، المناسبة التي يجتمع فيها الأحباب و المريدين من داخل وخارج الوطن، تكون بافتتاحية الشيخ "**عبد اللطيف**" الذي يعطي شارة انطلاق هذه المناسبة التي تتميز في تلاوة القرآن وبعض قصائد السماع التي هي عبارة بدخول الجموع في فمن أهم منابر الطريقة البلقايدية الهبرية نجد :

1- الزاوية البقايدية بالجزائر العاصمة

2- الزاوية البلقايدية بخميس مليانة

3- الزاوية اللبقايدية بباريس

[1] ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، ترجمة: محمد علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، يناير 1990، ص:75.

[2] تصريحات المبحوثين بمقر الزاوية البقايدية بتاريخ: 2015/08/10.

4- الزاوية البلقايدية بفاس المغربية

5- الزاوية البلقايدية بالقاهرة .[1]

فالشيخ "عبد اللطيف" يمثل بهذه الحالة "المرشد الأعلى" لجميع **البلقايديين والهبريين** بصفة عامة " و جميع توصياته تتبناها الزاوية الأخرى التي تتواصل مع الزاوية الأم تقريبا بشكل دائم ومستمر، هذه المعطيات التي تلزمنا بالعودة لأحد المفاهيم الكبرى لدى **اميل دوركايم** في خضم تطرقه للقانون والأخلاق والضبط الاجتماعي فهناك ولاء ملحوظ للضمير الجمعي اتجاه **(الشيخ)** الذي يعبر عن مجموعة من المعتقدات والعواطف العامة بين أعضاء المجتمع والتي تكون نسقا خاصاً؛ ومثل هذا الضمير له وجوده الخاص المتميز فهو يدوم عبر الزمن ويعمل على توحيد الأجيال بإنتاج واعادة انتاج نفس القيم والولاءات والضمير الجمعي الذي يعيش بهذه الحالة بين الأفراد ولكنه يتميز بالقوة والاستقلال وبخاصة حينما تزداد درجة التشابه بين الأفراد، وتعكس دراسة **الضمير الجمعي** عند **دوركايم** نظريته عن القهر الاجتماعي وترتبط معالجته للظواهر الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمناقشة الضمير الجمعي المؤسس على قاعدة من العلاقات المتينة المرصوصة بمنظومة دينية تتغذى بمرجعية قداسية، حيث يعد المفهوم من مفاهيم دوركايم الرئيسية حيث عرفه بأنه : "مجموعة من المعتقدات والعواطف المشتركة لدى متوسط أعضاء المجتمع الواحد والتي تشكل نظاما اجتماعيا محددا له حياته الخاصة به ".[2]

ويعتمد الضمير الجمعي في وجوده على الأحاسيس والعواطف والمعتقدات الموجودة في الضمير الفردي .وبالتالي أوضح أن هناك ارتباطا ذا تثير متبادل بين الضمير الجمعي والأفكار الاجتماعية في الواقع الاجتماعي نتيجة الضغوط التي يمارسها الضمير الجمعي على أعضائه، واستعملت سلطة(الشيخ) التصوف الترانيم والطبول والقصائد الموقعة بالتلحين لتعميق التعاليم الإسلامية، وهذا ما حبب العامة إليهم وقربهم منهم ، وكان المنتسبون يعتقدون **ببركة** مشائخ التصوف وعظم تدينهم، ومقدراتهم اللامتناهية في الجلب والكف والمنع ، فكانوا يلجأون إليهم ويلوذون بهم،

[1] لجنة المجلة العلمية، نشاطات الزاوية، مجلة الأنوار المحمدية، العدد التاسع، وهران، جويلية 2013، ص:54- 58.
[2] عبد العزيز الغريب، نظريات علم الاجتماع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2009، ص: 156.

ويؤمنون أن من يلتزم بتوجيهات شيخه فإنه لن يصاب بمكروه، ومن أجل هذا أصبح شيخ الزاوية البلقايدية صحاب سلطان روحي عظيم علي اتباعه وعلي غيرهم. وقد اعتبر التصوف في الجزائر اتجاها طبيعيا ونزعة فطرية للسكان، وفقا لما هو معروف عن مزاجهم وميولهم.[1]

إن تاريخ الجزائر ومنذ الهجمة الاستعمارية (مع مطلع القن التاسع عشر) يظهر ولائهم القبلي للزاوية ، أكثر حيوية بكثير من تبعيتهم لأي نظام حاكم ، ولاء للإسلام الصوفي ، الذي أسسته الطرق الصوفية وقد قامت هذه الطرق بدور إعلامي فعال في أطراف العالم الإسلامي بصفة عامة وشمال افريقيا بالخصوص، واعتبر رجال هذه الطرق رجالا صالحين وأولياء، نسبت إليهم الكرامات وكانوا موضعا للإجلال والتقدير باعتبارهم مصدرا للبركة، التي يمكن انتقالها بالوراثة أو بالاتصال الروحي، ومن ثم اصبحت طاعتهم والاقتداء بصفاتهم والاصطفاف تحت رايتهم الجهادية واجب يرتقي لدرجة التقديس والولاء التام، ومنه فالزاوية "البلقايدية" بصفة عامة من خلال تعاطيها الدائم و المباشر مع السلطة من خلال ما راكمناه من ملاحظات و مقابلات ميدانية؛ فهي تمثل بمثابة سلطة استقرار و ضبط اجتماعي « **Pouvoir de stabilisation** » فسلطتها بهذا المعنى تتجاوز كل النظم التنشؤية العادية « **Ordres ordinaires** » (العائلة، المدرسة، المسجد) لتؤسس لذاتها مجال سلطة ذات مرجعية صلبة، هذه الميزة التي تعسى السلطة السياسية جاهدة في استغلالها بغية التحكم في المجال المدني "الأهلي" ممثلاً في نموذج الزوايا و الطرق الصوفية عموماً. [2]

إن الدعائم الأساسية لقيام الزاوية لم تخرج عن ضرورات الحياة الفعلية، فالزاوية ظلت منذ ظهورها مركزا لإطعام الطعام وحاجة في أوقات المجاعة والقحط أو حتى عند الخصاصة العادية فبحسب ذات المبحوثين فهي رابطة تنشئة اجتماعية عامة لحياة روادها وسلوكا صوفيا يحتذي به المريد بعد شيخه، حتى بلغ الأمر درجة اعتبر

[1] تصريح لأحد القائمين على الجانب الإداري في الزاوية البقايدية الهبرية ، بتاريخ 2015/08/10

[2] SENOUCI S., 2009 : (*un faquîr enthousiaste accueillant la lumière*), Oran, Ed Dar el Gharb, p : 165 -168.

فيها الإطعام رمزا لكرامة صاحبها تمنحه سلطة رمزية بسبب كثرة المستفيدين منه وقلة المتوفر من الطعام، خصوصا في مجتمعات عانت من النقص في الإنتاج وتوالي الأزمات. [1]

وقد أجمع جل المبحوثين في الزاوية على الأدوار التي باتت تؤديها الزاوية كصمام أمان ضد كل أنواع التفرقة والتهديد التي يمكن أن تهدد وحدتنا الوطنية، بالإضافة لاستعادة أدورها التاريخية، ذات النقطة التي يعود اليها الباحث في علم الاجتماع الاستاذ **عبد الحفيظ غرس الله** الذي يقول **(الزاوية تعود بنفس جديد قادر على المساهمة في إعادة تثمين و تقوية الرابطة الاجتماعية لجلب الامن الاجتماعي و التأسيس للأصول التي يمكن في ضوئها تقديم بدائل للطروحات الدينية المحلية ذات الطابع المستورد)**؛ والتي تسبب في نشوب صراعات حادة، وبالتالي فالتدين "الصوفي" هو استجابة وانسجام لحاجيات المجتمع ضمن خصوصياته الثقافية المحلية. [2]

حولت هذه الوضعية الزاوية إلى مؤسسة اجتماعية لرعاية المحتاج وعابر السبيل، فكان من ضروريات هذه الوظيفة أن تكون لها أملاك خاصة بها أو محبسة عليها، تستثمرها للوفاء بهذه الالتزامات ولتغطية الخدمات المجانية لتتوسع في الحصول على الصدقات والهبات والزيارات.

وبحكم وظيفة الإطعام التي ارتبطت بالزاوية الهبرية بصفتها منارة للمحتاجين قبل أن تكون مكان للتعبد، فكثيرا ما كانت تستضيف في رحابها المحتاجين وعابري السبيل، وحتى كانت تمثل مأوى وفر لهم الحماية والغذاء ابان الاستعمار الفرنسي رأى البعض في مؤسسة الزاوية نوعا من **"مؤسسات جيش الخلاص"**، و استطاعت بوظيفتها هذه أن تحول استقطاب المحتاجين إلى جاذبية الشيخ ومقره وبالطبع، حصل كل هذا في سياق حركة منظمة محكومة بهاجس التبرك و"الزيارة" وهذا ما لاحظناه عند جل زوار الزاوية الذين لا يغادرون الزاوية بدون التسليم والكلام مع الشيخ "عبد اللطيف" نظرا لما يمثله **الشيخ** من رابطة رمزية قوية بحياة

[1] نفس المرجع، ص:97.
[2] عبد الحفيظ غرس الله، مرجع سابق، ص: 23.

كل المريدين؛ فتحول الباعث الديني إلى مسلك لإكساب الزاوية شروط السلطة الرمزية. [1]

لم تقتصر الزوايا في تشكيل مؤسستها على وظيفة الإطعام، بل ثمة وظائف أخرى ساهمت بدورها في تقوية رصيدها الرمزي. فالزاوية هي في الأصل مركز للتعليم والوعظ، وقبلها كان الرباط أداة لتصحيح العقيدة والدفاع عن الملة الإسلامية ضد كل أشكال الانحراف الديني، فقد تحولت العملية التعليمية البسيطة إلى ممارسة تعليمية دينية محكمة وفق شروط أكثر وضوحا، فتمكنت الزاوية من فرض وجودها بفضل وموادها المدروسة وفقهائها المقدمين للتحصيل. كما استقطبت المتعلمين من كل الآفاق موفرة لهم شروط التعليم والإقامة، بل أصبحت هذه الشروط من وظائفها الأساسية التي تحصلت بسببها على كل ما يلزم لبقاء دورها العلمي والصوفي مستمرا.

عملت الزاوية البلقايدية الهبرية على تنمية العناصر الاساسية للحياة الاجتماعية والتي تدور عموما في تنظيم البعد التشاركي بين أسوار الزاوية والطريقة بصفة عامة، ولهذا فقد سعت جاهدة على غرس روح التفاعل الاجتماعي لدى المنتسبين إليها من خلال ترسيخ فكرة العمل الجمعوي، والخروج من الاطار التقليدي لدور الزاوية كمرجعية دينية ذات حدود وممارسات تصب في نطاق ضيق المعالم، بانتقالها إلى مؤسسة مدنية حديثة تنشط ضمن حدود العمل المؤسساتي؛ وهذا ما صرح به أحد القائمين على الزاوية وذلك بالتركيز أولا على العمل الجمعوي التضامني؛ كجزء من التربية التي ترسخها الزاوية في نفسية طلبتها أو من خلال الرسائل التي باتت توجهها لعموم الزوار وفي هذا الشأن فالزاوية البلقايدية كذلك أضحت تنسق مع عديد الجمعيات ذات الطابع الديني، رؤية ترمي بطريقة غير مباشرة في بناء الاقتصاد (الاجتماعي- التضامني)، نفس الأهداف التي وقفنا عليها

[1] ملاحظات موجهة أجريناها بمقر الزاوية بتاريخ 2016/02/01

بنموذج جمعية الزهور، ومن هذا المنطلق فالزاوية تفكر مليا في انشاء صرح جمعوي ينشط بالموازة مع نشاط الزاوية **(كصرح ديني).**[1]

لقد لعب المجتمع المدني في شق الزوايا أدوار مهمة بتاريخ الجزائر؛ فحرص الشيوخ المقدمين للتربية الصوفية والتعليم الديني على تطوير أدائهم وبلورة هذا الأداء في صورة تلقين مجسد لشخصيتهم الصوفية القائمة على سمات التسليم والبركة، وهما القناة الخفية لما يمكن اعتباره الكمال في الوظيفة التعليمية التي يفيض عطاؤها على المريد المتعلم الآخذ من علم شيخه، أخذ الضمان المتعطش والمرتوي من بحار علم الشيخ الواسعة، وهذه المعرفة محددة في الظاهر خفية بسر صاحبها في الغالب الأعم. فشيخ الزاوية هو معلم أول هو صاحب علم وسر، العالم بالطريقة والسلوك، وقدوة في العمل ومقصد المريد، يحمل في شخصه النموذج الصالح لحياة الناس وكراماته ومناقبه دليل على رغبته في الصلاح والإصلاح : إصلاح الناس في أمور العلم والدين وولايته قدوة في السلوك. وهكذا تصبح الوظيفة التعليمية مزدوجة الأداء : تفقيه الناس في أمور الدين وتقديم الأصلح عبر الصلاح، لذلك يصعب التمييز بين سمات الصلاح، والولاية، والأداء التعليمي والسلوكي.

وبحسب نفس الرأي فإن هذه الثنائية تتم عبر قناتين، فالزاوية غالبا ما تلجأ إلى إضفاء شرعية النسب على شيوخها لتثبيت ارتباط مجالها القبلي بالشرع، وهو تأكيد صريح على أن أداءها العلمي والصوفي وفق تلك الشرعية، يدمجها في النسق السني الذي يحرص الشيخ على جعله علامة مميزة لعلمه وبالتالي ربط ذلك العلم بالإسلام الشرعي؛ وهي حجة تحمي الزاوية من كل محاولات إخراجها عن نطاق المشروعية الدينية والسياسية كذلك، وبالتالي توفر لأدائها العلمي الحماية والبقاء ضمن الجماعة الواحدة .[2]

والعمل المدني بشقيه التقليدي والمؤسساتي أي ضمن أفق (الزاوية- والجمعية) لازال معرضا لتوجيه والتوظيف "الأداتي" للدولة باعتبارها المالك الحقيقي لميكانزيم انجاح أو افشال أي مؤسسة مدنية بفضل ما تمتلكه من قنوات ضغط تفسح

[1] تصريحات أحد الاعضاء الناشطين بالزاوية البلقايدية الهبرية، بتاريخ 2016/12/05.
[2] تصريحات المبحوثين بمقر الزاوية البقايدية الهبرية، بتاريخ: 2016/02/01.

المجال لهذا الهيكل المدني وتعجز وتعرقل من مجال مدني اخر حسب ما تراه السلطة السياسية مناسب لها وهذا كما قال عياشي العنصر شرطي (الاستقلالية والحرية)

و بالانتقال للجمعية فإن ذات علاقة الخضوع والطاعة للشيخ قد التمسناها في تعامل أعضاء الجمعية مع رئيس الجمعية، فكيفي فقط أن تسمية "الشيخ" التي يطلقها أعضاء الجمعية في خطاباتهم الموجهة لرئيس الجمعية، ومن هنا قد صرح المبحوث الأول والثالث والسادس أن (**رئيس الجمعية هو بمثابة الأب لجميع الأعضاء و احترامه أمر واجب على كل فرد بالجمعية، ومن هذا الباب فجميع استشاراته تقابل بدون شك بالقبول والاحترام من جميع الاعضاء؛ فما يميز جمعيتنا هو بعدها التشاوري الذي يقدر جيدا معنى القيادة الرشيدة لرئيسها، هذا الاحترام لربما لاحظت هو ما اكسب جمعيتنا نوعا من التضامن الداخلي بيننا جميعا سواء كأعضاء، أو بيننا وبين أولياء الروضة والزوار أو حتي بيننا وبين الرئيس)**، روح **"أبوية"** كذلك وقفنا عليها من خلال معاملة رئيس الجمعية مع الأعضاء فلفظة "أبنائي"[1] لا تكاد تفارق لسانه، وهذا ما يعطي انطباع بوجود علاقة قوية تأخذ طابع "أسري" في الكثير من الاحيان؛ وتتجلى في علاقة رئيس الجمعية مع الاعضاء، فهو الأب الذي يوقره الجميع من دون استثناء حتى أبناء "حي بلاطو" أين يتواجد مقر الجمعية فالكثير من الخلافات كانت تحل بتدخل ريس الجمعية الذي لاحظنا كذلك أن أبناء الحي المذكور يكنون له احترام كبير، وكلمته دائما مسموعة ولها وقع ايجابي في نفوسهم.[2]

أما المبحوث الثاني والخامس فقد صرحا كون أم الشيخ له سلطة تقابل من الاعضاء بالاحترام، فصرحوا بدون تردد **(رئيس الجمعية هو الاخ الاكبر والأب بالنسبة لنا جميعا، وله مرتبة رفيعة، لنا فلا تنسى أن والده كان من الائمة الأجلاء، وقد تتلمذ على أيدي المصلح عبد الحميد "ابن باديس"، وهذه ميزة تعكس السمعة الطيبة لرئيس جمعية الزهور و لكيان هذا التنظيم المدني بشكل عام؛ و ما يقوم به الشيخ اليوم هو مواصلة لدرب والده النضالي الذي كان مشهودا أيام الاستعمار**

[1] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور، بتاريخ 2016/10/11.
[2] ملاحظات ميدانية بمقر جمعية الزهور أجريناها طيلة مدة إجراءنا لدراستنا الميدانية.

الفرنسي، بصفته ناضل طويلا من أجل حماية هوية الأمة الثقافية التي كانت مُهددة أيام الاستعمار الفرنسي والشواهد في هذا الصدد كثيرا يمكن أن يزودكم بتفاصيلها الشيخ بنفسه)[1]؛ وبالتالي فالشرعية التاريخية قد ركز عليها المبحوثين بقوة فمن خلال تصريحاتهم وقفنا على توظيف مفهوم شرعية انتماء "رئيس الجمعية" لكيان جمعية العلماء المسلمين، وهذا ما وقفنا عليه شخصيا من خلال تركيز الجمعية على مجموعة من الأهداف التي نراها تصب في برنامج جمعية العلماء المسلمين على غرار تركزيهم على بعض النشاطات مثل :

كتنظيم مسابقات داخلية في اللغة العربية كأحد مرتكزات هويتنا الجماعية و تعبيرا صريحا عن انتماءنا القومي العربي و التركيز على القيم الوطنية، فالجمعية لا تكاد تفوت مناسبة وطنية إلا و قد أعدت لها نشاطات تواكب معها، و الاحتفال بعيد الاستقلال والشباب، وتاريخ اندلاع الثورة وعيد النصر، وحتى انخراطها في دعم الحملات الانتخابية ولو كان بصفة غير مباشرة لصالح الحزب أو ذاك؛ هذا التوجه العام للجمعية والذي لا يتضارب مع توجهات السلطة، قد مكنا هذه المؤسسة المدنية من الحصول على بعض التسهيلات الادارية واللوجستية، التي منحتها لها الدولة كالتنسيق معهم لإحياء بعض الحملات التحسيسية ذات الطابع الوطني، أو حتى التنسيق معهم للاحتفال ببعض بمناسبات دينية، أو حتى دعمهم ماديا للقيام ببعض الحملات التضامنية التكافلية، هذا النشاط الذي باتت تعرفه به جمعية "الزهور" والذي أعطى لها سمعة محلية وحتى وطنية. [2]

هذا المعطى الذي تؤكده دراسة الباحث في علم الاجتماع الجزائري الدكتور **مصطفى راجعي** الذي يجزم أن للعناصر الثقافية الدينية دور كبير وفعّال في تشجيع و انتشار مقاييس الحكامة؛ هذه العلاقة تقوم على الشراكة ما بين المواطن والدولة بالاستعانة بتمثيليات المجتمع المدني كهيئات وسطية تقوم بأدوار تنفيذية العلاقة التي وقفنا عليها بنموذج (الزاوية البلقليدية و جمعية الزهور)؛ حيث تتبنى بشكل غير مباشر مشروع الدولة التنموي وتدخل معه في نوع من المعارضة إن استلزم الامر

[1] تصريحات المبحوثين بمقر جمعية الزهور، بتاريخ 2016/10/11.
[2] معلومات حصلنا عليها من ملاحظاتنا الميدانية التي قضيناها بمقر جمعية الزهور .

ذلك، هذا التوجه الذي ربطه باحثتنا بالتطور الاقتصادي الذي يستمد قوته بشكل أساسي بفعل الجوانب الثقافية التي تحتكم في منظومة مخيالنا الجماعي، وسلسلة ممارساتنا بيئتنا العربية؛ وهذا ما يتجلى في العناصر الدينية و ما تكتسيه من معايير وقيم، ذات المتغير الذي أوضحه **ماكس فيبر** في كتابه المرجعي (الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية) هذا المذهب الديني المتفرع من الديانة النصرانية و الذي ساهم بشكل فعال في مواكبة النُقلة الرأسمالية التي عرفتها أوروبا مع بداية القرن الثامن عشر. [1]

لم يرى أفراد الزاوية من خلال احتكاكي بهم طيلة مدة الدراسة، في تدخل الدولة بالشأن الخاص لمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة وفي شأن الزاوية بشكل خاص من حرج، هذا ما صرح به أحد الفاعلين الاداريين بنموذج الزاوية البقائدية الهبرية بقوله **(إن تدخل الدولة والاخذ باستشاراتها لأمر صحي علينا تشجيعه، ولا رُقي للنشاط المدني بدون الاستعانة والتنسيق مع الدولة كوننا نحن كمنبر ديني عملنا منذ عقود على تحقيق الصالح العام برسالة طيبة تؤلف ما بين الدولة كمنظومة حاكمة و ما بين المواطن البسيط، فلنشاطنا لا يحمل في طياته القطيعة أو الصراع مع الدولة التي نعتبرها شريك أساسي في عمليات التنمية الاجتماعية التي تتواكب مع الرسالة التي تبنتها الزاوية عبر شيوخها الأطهار منذ النشأة، وتاريخ الزاوية لا يعدو كونه مسار وطني نضالي لم يدخل في صراع يوم مع الدولة باعتبارها قاطرة أمامية تجر من وراءها المجتمع قاطبة).** [2]

نفس الرؤية تبنتها جمعية الزهور عبر رئيسها الذي أبدى رضاه على ما أسماه مد جسور التواصل مع الدولة؛ كونها حسبه **(فاعل أساسي لا يمكن للجمعية ككيان حيوي الاستغناء عنه، وبالتالي فالثقة هي عنصر أساسي لتحقيق الأهداف المرجوة من طرف الجمعية، و يضيف كون قوة النشاط المدني بصفة عامة لا تكتمل إلا بدعم**

[1] مصطفى راجعي، التدين وجودة الحكامة (قراءة نقدية للأدبيات الاقتصادية عن الأديان والفساد)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث، الرباط (المغرب)، ب.ع، ديسمبر 2014،ص: 06.
[2] تصريح أحد ألإداريين بمقر الزاوية البقائدية الهبرية ، بتاريخ: 2015/11/13.

الدولة لهذه التنظيمات التي يضيف على الدولة أن توفر لنا بعض المستلزمات المادية للارتقاء بنشاطاتنا أكثر وعلى مستوى أشمل).[1]

طرح يتوافق بشكل كبير مع ما جاء به عالم الاجتماع الجزائري الاستاذ الدكتور **العياشي العنصر** والمتمثل في ضرورة إقحام الدولة لمكونات المجتمع المدني بكل أطيافها (إجتماعية، دينية، مهنية، ثقافية، اقتصادية ....)، بصفتهم شركاء اجتماعيين لا مناص منهم؛ بهدف تحقيق ما يطلق عليه المختصون بالمجال الاقتصادي "التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة"؛ أي إلزامية تبني الدولة لعلاقات تشاركية ما بين الفاعلين المدنيين بعيدا عن سياسة التأميم و السيطرة والاخضاع التي تنتهجها تلك النخب والمكونات السياسية في تعاملها مع القطاع المدني بصفة عامة، ومن خلال الدكتور **العياشي العنصر** فإن مؤسسات الدولة و أجهزتها (المجالس المنتخبة، البلديات، أجهزة الادارة الاقليمية، الوزارة ...الخ)؛ لطالما لعبت دورا بيروقراطياً سلبياً مما جعل تلك المكونات المدنية تنشط تحت رقابة ورحمة السلطة المركزية للدولة.[2]

[1] تصريح لرئيس جمعية الزهور، بتاريخ 2016/10/110 .
[2] العنصر العياشي، مرجع سابق، ص:72-73.

6/ الخلاصة و مناقشة النتائج العامة :

ارتكازا على ما تقدم ذكره وإسقاطا له على واقع الجزائر والدول العربية على حد سواء خاصة في ظل الحراك الاجتماعي العنيف الذي تعرفه المنطقة العربية مؤخرا، يصبح وجود الدول فيها مهددا بسبب استغلال منظمات المجتمع المدني من طرف جهات تسعى جاهدة لزعزعة استقرار المنطقة ككل، كما يحدث في تونس ومصر مثلا خدمة لمصالحها الأيديولوجية، لكن هنا لا يكمن السبب في ارتقاء الوعي البشري كما ادعى **غرامشي**؛ وإنما على العكس من ذلك، فإن قلة الوعي لدى الشعوب العربية وعلاقة ذلك بالمجتمع المدني هو الذي يشكل خطرا على استقرار الدولة وقد يكون سببا مؤثرا في اضمحلالها، وبالتالي فإن السبب الذي قدمه **غرامشي** لانتهاء الدولة تنتفي صحته في الحالة العربية الراهنة، بل يجب أن نبدل هذا المتغير بنقيضه أي قلة الوعي البشري وما ينجم عنه من فوضى مجتمعية يمكنها أن تنهي الدولة- حتى تصح المعادلة .

وبسبب ذلك تطور الجهاز الصوفي لدرجة اعتبره البعض **"مشروع دولة مثالية دائم الوجود"**، نظرا للاهتمام السياسي الكبير الذي أضحت توليه الدولة مؤخرا لهذا النوع من التنظيمات المدنية، فقد أُعطى لدور الصوفي تشكيلا متجددا وجعل من مؤسسته مكونا من مكونات الدولة، فتتطور بتطورها وتتميز، وهو ما أفضى في النهاية إلى حاجة الدولة لهذا الجهاز الديني (الصوفي) وحاجة هذا الأخير للدولة لديمومة تواجده، و هي العلاقة التي تأصلت وتقوت حسب منظور كل طرف للآخر. فيما يبدو أنه تنافس مبطن حول المشروعية الرمزية لتمثل الزعامة داخل الجماعة. لكن في المقابل، يمكن النظر إلى ذلك من زاوية تبادل الأدوار : فالجهاز الصوفي يكمل الأداء السياسي فيما يضمن هذا الأخير للثاني سُبل الاستمرارية وآليات الامتداد و بذلك؛ و منه هذا المنطلق فعلاقة السياسي والمدني بسياق النموذج الجزائري هي علاقة تتميز بنوع من الحذر والريبة، فالدولة كما وقفنا من خلال فترة دراستنا الميدانية وعبر مقابلاتنا الميدانية مع المبحوثين وحتى عبر القوانين المسيرة لهذا النوع من النشاط

المدني، ظهر لنا بصفة جلية محاولة السلطة بشكل أو بأخر اخضاع هيئات المجتمع الدني بشقيها (التقليدي ممثلا في الزوايا والمؤسساتي ممثلا في الجمعية) لمفهوم "الدولنة"؛ فجل نشاطات هاتين المؤسستين يخضع تقريبا بصفة مباشرة لأعين الدولة ممثلة في وزارة الداخلية التي تسير هذا النوع من النشاطات عبر استخدمها وتوظيفها لمجموعة من الأوراق على غرار نقطة الدعم المادي الذي يعتبر عاملا رئيسيا بحياة أي تكتل مدني كان، ومن هذا الباب لاحظنا الاهتمام الكبير والأولوية الكبيرة التي تعطيها الدولة للزوايا خاصة مع تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة البلاد سنة 1998، هذا الأخير الذي يشاع عنه كونه نشأ في بيئة صوفية. فالزوايا باتت تعيد طرح نفس خطاب النظام، كونها رهان أساسي للسلطة السياسية من أجل فرض نوع من الهيمنة الايديولوجية، و هذا ما رصدناه من خلال ملاحظاتنا العلمية المباشرة التي قمنا بها طيلة مدة دراستنا بمقر الزاوية البقايدية الهبرية

أ- هذه النتائج التي تتفق عموما مع مفهوم **غرامشي** للمثقف العضوي الذي يجسد روح المجتمع المدني ويحمل لواءه، من خلال دمجه للعمل المدني بشكل ماكرو سوسيولوجي باتجاه تكريس تصور محدد للدولة ومشروعها ذو الصبغة **المهيمنة « Dominante »**؛ وهذا ما نلمس ملامحه عند النخبة المدنية ممثلة في (شيخ الزاوية- و رئيس الجمعية) اته النخب التي تترجم ولو بصفة متفاوتة طموحهم السياسي ومشارعيهم العامة التي تهدف في غالب الاحيان بتوظيف تلك الهيئات المدنية وجعلها كأحد أجهزتها الميدانية لفرض وجودها و للتفاوض الجيد مع الدولة، سواء كان ذلك بشكل مباشرة أو غير ، هذا ما توصلت إليه دراسة **عبد الله حمودي** في كتابه (الشيخ والمريد)؛ كون أن بنية الدولة الوطنية المستقلة استطاعت أن تطور التقنيات الادارية والسياسية وتركيباتها الرمزية و أن تعزز ها بواسطة الحفاظ على الشبكات الزبونية والآليات التقليدية للتحكم؛ بواسطة الاستعانة و الارتكاز على **سلطة المقدس**، وكذلك اتفقت على النتائج التي توصلت اليها الباحثة **جهيدة شاوش اخوان** في أطروحتها للدكتوراه والموسومة بعنوان (واقع المجتمع الدني بالجزائر)؛ حيث ومثلت ما نسبته(76%) من الناشطين المدنيين كشفت على أنهم يمارسون العمل

السياسي بالموازاة مع نشاطهم الجمعوي عبر عديد الاحزاب السياسية وبالتالي استخدام تلك الجمعيات في أيام المناسبات الانتخابية كقواعد خلفية تناصر هذا الحزب أو ذاك أو حتى تدعم مرشح بعينه .

ب- ومن جانب آخر فقد استخلصنا بعد دراستنا الميدانية للنموذجين (الزاوية والجمعية)، هيمنة علاقة أبوية تسيطر على جميع قرارات والنشاطات التي تصدر عن هاذين التنظيمين المدنيين ،التي لم تخرج عن إطار السلطة الرمزية (للأب-الشيخ)، هذا البعد الذي يجعل من هذه المنابر المدنية تتخذ شكل إداري مركزي النزعة، فبعض القرارات تبقى متأخرة إلا أن يُفصل فيها في أمرها من طرف الشيخ أو رئيس الجمعية، بل الاكثر من ذلك إن استمرارية الجمعية ووجودها يرتبط بشكل كبير بهذا "الرمز" الذي لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاوزه رغم توفر البديل (من ينوب عنه)، هذه السيطرة المركزية لرمز **"رئيس الجمعية أو الشيخ"** كما تفضلنا بعرضها في خضم الدراسة الميدانية، ذات العلاقة التي تستغلها و تستخدمها السلطة في تمرير بعض السياسات، فجل القرارات التي تصدر عن تلك المنابر المدنية لا تلقى معارضة أو احتجاج من طرف الأعضاء، بل تعتبر قرارات حكيمة نابعة من ذات تعي ما يصلح وما لا يصلح لهذا التنظيم المدني.

ج- كذلك كانت لنا ملاحظة نراها هامة كون أن التنظيمين المدنيين (الزاوية-الجمعية) قد ارتكازا على أرضية دينية كمرجعية انطلاق، و هذا ما تمثل في مؤسسة "المسجد" الذي وضف بشكل كبير ومكثف من طرفهما، فالمسجد لعب أدوار كبيرة في مجال التعبئة الجماهرية الميدانية، فقد كان المكان الذي تعقد فيه الاجتماعات، وتجمع فيه التبرعات، وتطلق فيه الحملات التحسيسية،...الخ، "المنبر المسجدي" الذي استغل بإحكام كفضاء اجتماعي من طرف الفاعلين بحقل الزاوية والجمعية، نظرا لم يتمتع به من صفاء و قداسة؛ الميزة التي أعطت لجل فعاليات نموذجي الدراسة (الزاوية البقايدية وجمعية الزهور) كثيرا من المصداقية والالتفاف بوجدان العامة من الناس، وحريٌ بالمسجد أن يقوم بدوره في بناء هذا المجتمع لأنه مركز

التوجيه والإشعاع ومقر التخطيط لبناء المجتمع ومنبر الهداية والإرشاد لجميع من دخله من المسلمين دون تفريق بينهم.

و ما من مكان يتجلى فيه هذا القانون الاجتماعي بصورة جلية مثل المسجد؛ أين تذوب وتنصهر جميع الفوارق التي تميز بعضهم عن بعض. لذا أصبح هذا المجتمع كالجسد الواحد إذا اشتكى فيه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر؛ ليس هذا في الصلاة فحسب بل حتى في المعاملات الشرعية والشخصية، والاجتماعية في الحياة، و هذا ما وقفنا عليه في نموذجي الزاوية والجمعية . ذات النتائج التي رصدها الباحث **الزبير عروس و آخرون** في دراسته الموسومة بـ (الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع والأفاق) والتي استهدفت بالدراسة والتحليل المنظمات المدنية ذات الطابع المسجدي؛ هذه الخيرة التي بدأت بالظهور مع بداية عهد التعددية المدنية (مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات) والتي اتسمت بمجموعة من الخصائص تشابهت مع نفس نتائج دراستنا والتي نذكر من بينها :

1- التنظيمات الخيرية والثقافية التي تسند فعلها الاجتماعي بخطاب إسلامية ذي طبيعة تكافلية وهذا ما يتماشى مع نموذجنا الذي قمنا بدراسته ألا وهو "جمعية الزهور" هذه الأخيرة التي تتبنى مرجعية إسلامية عبر ارتباطها بخلفية "مسجد الهداية"، نفس الأمر مع صرح الزاوية البلقايدية الهبرية .

2- التنظيمات المدنية التي تعطي لنشاطها طابع خيري ثقافي ذات توجه إسلامي هي الاكثر نشاطا وتواجدا وحتى تأثيرا بالميدان بالمقارنة مع المنظمات المدنية الاخرى.

د- ومن جهة اخرى وقفنا على طبيعة انتاج واعادة انتاج نفس النخب المدنية و ذات الفاعلين بالحقل المدني، وهذا ما ركزنا عليه من خلال مقابلاتنا الميدانية، فجل الفاعلين في مؤسسة (الزاوية أو الجمعية) تقريبا كلهم ورثوا ذلك الانتماء و الممارسة؛ سواء عبر مسار تنشئتهم الاجتماعية، كإقحامهم في خضم النشاط المدني بالسنوات المتقدمة من عمرهم كما هو الحال مع أفراد الجمعية الذي صرح لنا البعض كونهم قد انتموا لمنظمات كشفية و فعاليات تربوية بمرحلة الطفولة، وهذا ما شجعهم فيما بعد بالولوج كأفراد جمعويين، والبعض الآخر كان انتمائهم لفضاء

الجمعية من خلال بعض أفراد العائلة؛ كانتماء الأولياء أو أفراد العائلة لهذا التنظيم المدني أو ذاك، هذه العلاقات التي كتشفنا النقاب عن بعضها من خلال احتكاكنا بأفراد جمعية الزهور أين اكتشفنا أن علاقة بعضهم تقوم على أسس علاقة أسرية بحيث كان عددهم 21 عضو وهذا ما مثله نسبة 60% من مجموع المنتمين كأعضاء فاعلين في مقر جمعية الزهور والبالغ عددهم الاجمالي 35 عضو.

ذات الملاحظة اخرجنا بها من نموذج الجمعية، رصدناها بدورنا في نموذج الزاوية الذي يدور كذلك المنتمون لصرحه بحركة انتاج واعادة انتاج نفس النخب، فالمريد الهبري يعمل على تأصيل المنظومة القيمية للطريقة ومبادئها العامة و أخلاقها العامة، وهذا عبر انتقال جيلي؛ فمن أهم واجبات الآباء اتجاه أبناءهم هو توريث تبنى الطريقة أو المسلك، و منه فالممارسة الصوفية من خلال نموذج الزاوية تحيلنا كذلك لمنظومة فاعلين ذوو مرجعية ومسلك واحد؛ وهو ما تمثل في منهج دراستنا في الطريقة البلقايدية المتفرعة من جدع الطريقة الهبرية ، فمن مجموع 70 طالب بالزاوية فإن نجد ما نسبته 52.85 % ينتسبون للزاوية سواء بسبب انتساب الوالدين أو احد أفراد العائلة لزاوية أو الطريقة بصفة عامة وهو ما يمثله عدديا 37 فرد من طلبة الزاوية .

و أهم ملاحظة يمكن التنبيه اليها هي بقاء المجتمع المدني مقيد وفق مواد الدستور سواء بالقانون 31/90 أو حتى من خلال التعديل الدستوري الجديد فقد التمسنا ذات والصرامة والتضييق مع عبر القانون 12-06 المادة 30 خاصة من طرف الجمعية التي و كما رصدنا من خلال دراستنا الميدانية فجل موارها إما من الاعضاء أو من المتطوعين وهذا ما أشارت اليه كذلك دراسة السيد الطيب باللغة الفرنسية و الموسومة بـ « **Associationts et Société en Algérie** » والتي تمنع بشكل قطعي كل المنح المالية التي تقدمها سواء المفوضيات أو المنظمات الغير الحكومية ONG الأجنبية إلا في حالة (التوقيع على اتفاقيات وشركات بين الدولة وهذه المؤسسات الخارجية) بمجوبها فقط تستطيع تلك الجمعيات الحصول على دعم

مادي من تلك الجهات ، وأي خرق لهذا القانون فسوف تتعرض لإيقاف النشاط مباشرة .

و أهم ما خرجنا به من هذه الدراسة النتائج التالية :

- ❖ منظمات مدنية تخضع لوصاية السلطة السياسية، بتوظيف هذه الاخيرة ورقة الغلق و الدعم المادي المشروط
- ❖ مجتمع مدني مسير بسلطة أبوية وهذا ما تجسد في شخصية الشيخ ورئيس الجمعية
- ❖ مجتمع مدني يستند في الترويج لنشاطه على خلفية دينية، من خلال توظيف المسجد بكل ما يحمله هذا الصرح من رمزية
- ❖ مجتمع مدني ينتج ويعيد انتاج نفس النخب، وهو بالكاد منغلق على نفسه و هذا ما التمسناه في نموذجي الدراسة (الزاوية البلقايدية الهبرية و جمعية الزهور)
- ❖ نشاط مدني يكاد ينحصر في الجانب الخيري التضامني، والدعوي الطرقي

خَـاتـمة:

لقد حاولت هذه الدراسة فك غموض المجتمع المدني بالجزائر عبر نموذجيه (الزاوية و الجمعية)، هذه الاخيرة التي باتت تلعب دورا هاماً في بُنى الحياة الاجتماعية والسياسية، فهو بحق ظاهرة جد معقدة تحتاج لعديد من البحوث والدراسات لفهم أبعاد الظاهرة المدنية من مختلف الجوانب، بهدف رصد أهم العوامل المؤثرة في كينونتها الوجودية بصفتها مجال يخْضع بشكل كبير للسلطة السياسية خاصة في المجتمعات العربية التي لازال مفهوم المجتمع المدني بها لم يترسخ بعد كفلسفة تعطي الأولوية للبعد التطوعي التشاركي الرامي لخدمة الصالح العام، و من خلال النظم و الأنساق الفكرية والثقافية من زاوية التداول المجتمعي لمفهوم المجتمع المدني.

و عندما نُمحص في تاريخ تطوره (المجتمع المدني)، فالزامٌ علينا الحديث عن عنصر الانتقالية من بعدية "إنتاج السلطة الرسمية" إلى بُعد "إنتاج السلطة المضادة" التي كانت مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات نقطة انطلاقتها؛ بعدما قررت السلطة السياسية آنذاك بفتح المجال المدني و خيار تبني التعددية السياسية والمدنية التي تعبر عن جوهر المجتمع المدني كنقطة انطلاق، كونه جاء ليخلق نوع من الديالكتيك وحركة مضادة لسلطة الدولة المطلقة. معناه أنها جاءت لتعيد نسج آلية جديدة منبثقة من المجتمع ولأجل هذا المجتمع ذاته، ومن هنا نجد تخالف الرؤى والغايات بين هاتين السلطتين (المدني- السياسي)، أي الصراع المحتدم والتاريخي ما بين المجالين (العام والخاص)، كون أن المجتمع المدني يعد الأرضية الحقيقية في عمليات التغيير الشامل، بيد أن سياق الدراسة أثبت أن فاعلية المجتمع المدني لازلت لم تترسخ بعد بسبب الرقابة المحكمة للسلطة السياسية عبر مجموعة من القوانين جعلت على هذا النوع من الفعاليات المدنية في شقيها (التقليدي الأهلي، والمؤسساتي) تقع تحت الوصاية المباشرة لصاحب القرار السياسي؛ و بذلك فإن أحد القيم الاساسية في سبيل انجاح الفعل المدني قد فقدت وهي الحرية والاستقلالية.

بطبيعة الحال فعلاقة المجتمع المدني ككل مركب لا تنحصر فقط في علاقة ثنائية (المجتمع المدني ونخبه وعلاقتها بالدولة و أجهزتها الرقابية) لكنه في واقع الأمر هو كما رأينا بالاطار النظري للدراسة هو مصطلح تبلور هذا في البيئة الغربية و تشكلت بنيته ضمن منظومة تاريخية، اجتماعيه، ثقافية، اقتصادية شاملة. إن إنشاء مؤسسات مجتمعية قوية، يعتمد أساسا على تحقيق التوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الشفافية، الرقابة الدعم وفعالية الضبط الشفافة؛ وقد أصبح المجتمع المدني كأحد أهم قنوات المشاركة في إدارة الشأن العام.

وما يميز الدراسة كونها حاولت وقفت على نقاط الالتقاء ما بين المنظومة المدنية في شكلها التقليدي ممثلة بمؤسسة الزاوية "البلقادية الهبرية" و انتقالها لطابعها المحدث الجمعوي من خلال نموذج "جمعية الزهور"، و بالوقوف على خلفيات هذا المحرك المدني لكن ضمن نموذجين لكل منها نقاط تقارب و اختلاف حاولنا الكشف عن أهم تفاصيلها من خلال ما تمخضت عنه النتائج الميدانية رغم صعوبتها، وتبقى هذه الدراسة مجرد محاولة اقتراب من الظاهرة المدنية وفق رؤية و توجه لطالما أثار انشغالي بصفتي باحث بحقل العلوم الاجتماعية.

إن المجتمع المدني و موقعه ودوره كقوة اجتماعية مؤثرة مضادة، تسمح بتحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع، أو كما اعتبر "هيجل" أن المجتمع المدني يوفر واسطة بين الدولة والعائلة، و أي إضرار به أو التضييق عليه من شأنه أن يقود إلى معضلات كبيرة تتعلق بتهديد الاستقرار السياسي والاجتماعي، فتغييب و إقصاء المجتمع المدني كفضاء للمواطنة ولتجميع المصالح المجتمعية بصفة عامة سيهدد بكل تأكيد النسيج المجتمعي للدولة، ويدخل الطرفين في حالة اغتراب متأزم.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المراجع باللغة العربية

1. أبو القاسم سعد الله :

- الحركة الوطنية (1930- 1945) ،الجزء الثالث ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الطبعة الثالثة، يناير 1986.
- الحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1900): الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
- الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ، 1992.
- تاريخ الجزائر الثقافي (من القرن 10 هـ إلى القرن 14 هـ) الجزء 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 1981.
- تاريخ الجزائر الثقافي(الجزء الأول)، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998.

2. أمين أحمد، ظهر الاسلام: المجلد الثاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، 1969.

3. أيت علجت محمد الصالح، صحف التصوف الجزائرية (من 1920 إلى 1955) ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2001.

4. الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون (العصبية والدولة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السادسة، 1994.

5. الجباعي جاد الكريم ،المجتمع المدني هوية الاختلاف، دار ألفايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق الطبعة الأولى،2001.

6. الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري: الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

7. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بالوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

8. الدرويش عيد، فلسفة التصوف في الأديان، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2006.

9. المدني توفيق ، المجتمع والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، (د.م)،1997.

10. العبدلي عبد الله بن منسي، نظم الفرائد وأزهى القلائد في سيرة مولانا الإمام السيد الشريف محمد بن محمد بلقائد، الطبعة الأولى، بدون بيانات، مكة (المملكة العربية السعودية)،2003.
11. العشاشي مصطفى، السلسلة الذهبية في التعريف برجال الطريقة الدرقاوية ، مطبعة سقال ،طبعة خاصة، الجزائر ، ب.ت.
12. القايد أحمد عبد السلام، في رحاب سيدي العربي الدرقاوي، مجلة الأنوار المحمدية، العدد الثاني، سيدي معروف (وهران)، فبراير 2010
13. الهبري سيد أحمد، اللمحة البدرية في التعريف بالطريقة الهبرية، منشورات الأديب، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2013.
14. الهلالي عبد القادر بوعرفة، أعلام الفكر و التصوف بالجزائر، الجز الأول، دار الغرب، وهران ، الطبعة الأولى،2004 .
15. بلقائد أحمد عبد السلام، شموس العارفين في تقلب الساجدين: جمع وترتيب محسن الحارث، الطبعة الأولى ،ب.م 2002.
16. بدواية بلحيا التصوف في بلاد المغرب العربي، دار القدس العربي، وهران، الطبعة الأولى، 2009.
17. بشارة عزمي، المجتمع المدني (دراسة نقدية)،المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ،الدوحة، الطبعة السادسة،2012.
18. بلقزيز عبد الإله، الديمقراطية والمجتمع المدني، مطبعة افريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،2008.
19. بن محمد علي، جبهة التحرير الوطني بعد بومدين (حقائق ووثائق)، دار الأمة، الجزائر، 1998.
20. بوناني الطاهر، التصوف في الجزائر خلال القرنين السادس والسابع الهجريين ، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر، الطبعة الأولى،2000.
21. ثابت حمد، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 1999.
22. جلال شوقي، المجتمع المدني وثقافة الإصلاح (رؤية نقدية للفكر العربي)، دار العين، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
23. حمودي عبد الله، الشيخ والمريد، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء(المغرب)،2010.
24. حجي محمد، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية،1988.
25. خوجة حمدان، المرآة ،تقديم وترجمة محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون الطبعة، الجزائر، طبعة خاصة، 2006.

26. دويدري رجاء وحيد، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته الفعلية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2008.
27. راجعي مصطفى، التديّن وجودة الحكامة في الجزائر،دار حامد، عمّان، الأردن، 2014.
28. رشاد أحمد عبد اللطيف، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2000.
29. صلاح مؤيد العقبي، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، دار البراق، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
30. طالب عبد الرحمان، نشأة الطرق الصوفية وتدشين الزوايا، مجلة الدراسات الاسلامية ،الجزائر العدد الرابع، ديسمبر 2003.
31. عروسي سهيل، المجتمع المدني والدولة: (دراسة في بنية ودلالة المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية) دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى،2001.
32. غليون برهان ، نقد السياسة (الدولة والدين)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(المغرب)، الطبعة الرابعة، 2007.
33. غمري محمد حسن ، الثقافة و المجتمع (الانثربولوجية الثقافية والبحث الميداني)، ديوان المطبوعات الجامعية O.P.U، الجزائر، 1989.
34. فهمي محمد سيد ، طريقة العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 1998.
35. مجموعة من الباحثين، غرامشي وقضايا المجتمع المدني، دار كنفان للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1991.
36. معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، دار الآفاق الجديدة، ،بيروت، الطبعة الأولى، 1983.
37. مؤيد العقبي صلاح، الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر (تاريخها ونشاطها)، دار البراق، بيروت، 2002.
38. نسيب محمد ، زوايا العلم والقرآن بالجزائر ، دار الفكر، الجزائر،1988.
39. محمد عبيدات و آخرون ، منهجية البحث العلمي القواعد المراحل والتطبيقات ،دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، الط الثانية، 1999.
40. مفتي محمد أحمد علي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية (دراسة تحليلية نقدية)، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2013.
41. طه زيدان يوسف محمد ، الطريق الصوفي، فروع القادرية بمصر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.
42. قدوري عبد الرحمان ، المغرب و أوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة تجاوز)، المركز الثقافي العربي، بيروت،2000.

43. شحرور محمد، الدين والسلطة (قراءة معاصرة للحاكمية)، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى،2001.
44. يزلي عمار، أنطولوجيا الثقافة والمقاومة (الثقافة الجزائرية في مواجهة الاحتلال الفرنسي)، بيت الابداع القانوني، الجزائر،.2013

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

1. BENEFISSA Sarah , *:(pouvoir es et Associations dans le Monde Arabe)* , Ed C.N.R.S,2002, paris.
2. BENTOUNES Khaled,, : (*soufisme : l'héritage commun*), Edi Zaki Bouzid,2009.
3. BOUBRIK Rahal,: (*Saints et société en Islam*), CNRS Edi,1999, Paris.
4. BOURDIEU Pierre et SAYAD Abdelmalek : *(le déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie)*, Minuit,1964, Paris.
5. BOUTEFNOUCHET MOSTAFA ,:(*La société Algérien en Transition*),Ed opu, 2004, Alger .
6. De NEVEU Edward, (*les khouans : ordre religieux chez les musulmans d'Algérie*), imp Guyot,1845, Paris.
7. DERMENGHEM Emil, (*le culte des saints dans l'islam maghrébin)*, GALLIMARD,1954, Paris.
8. DRIS Nassima,2004, : (la ville mouvementée : espace public, centralité, mémoire urbaine à Alger), Ed L'harmattan, paris, p :183.
9. GUERID Djamel, : (*l'exception Algérienne*),Ed Casbah, 2007,Alger
10. PIROTTE Gautier , *: (La Notion De société Civile*) ,Ed la découverte ,2007,paris.
11. QUIVY RAYMOND COPNHOUDT LUC VAN L, : *(Manuel de recherche en science sociales*) ,Ed Dunod,2011, paris.
12. RINN Louis, : (*marabouts et khouanes*), Adolphe Jourdan, (libraire-édit.),1884, Alger.

13.SENOUCI Saïd., 2009, *(un faquîr enthousiaste accueillant la lumière*), , Ed Dar el Gharb,2009,Oran.

14.TAIB ESSAID , *: (Associations Et Société En Algérie*) ,Ed opu ,2014,Alger.

المراجع المترجمة:

1. إبستيان جوزيف ، ألكسيس دو توكفيل (المرشد إلى الديمقراطية)، ترجمة: سمية ممدوح، كلمات عربية للترجمة والنشر ،القاهرة، الطبعة الاولى، 2010.

2. أنجرس موريس، منهجية البحث في العلوم الانسانية (تدريبات علمية)، ترجمة: مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

3. اهنبرغ جورج، المجتمع المدني(التاريخ النقدي للفكرة)، ترجمة: علي حاكم صالح و حسن ناضم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 2008.

4. بورديو بيار، الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2009.

5. بورديو بيار و باسيرون جون كلود، إعادة الانتاج (في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم)،ترجمة ماهر تريمش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر 2007.

6. دو توكفيل الكسيس، الديموقراطية في أمريكا، ترجمة: أمين مرسي قنديل و محسن مهدي ، عالم الكتاب، القاهرة، طبعة الثالثة، 1991.

7. تشاندهوك نيرا ، أوهام المجتمع المدني، ترجمة: عبد الحميد عبد العاطي، مركز المحروسة للنشر، القاهرة ،الطبعة الأولى، 2009.

8. قداش محفوظ صاري جيلالي ، المقاومة السياسية (1900- 1954)، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الط الأولى، 1987.

9. قداش محفوظ ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919- 1939): الج الأول، ترجمة: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011.

10. فيبر ماركس، الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، ترجمة: محمد علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، يناير 1990.

ج- المجلات الدوريات و الندوات العلمية :

1. الجابري محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد167، يناير 1993.

2. أرازي محمد، الابعاد السوسيولوجية والرمزية للممارسة الصوفية في الجزائر، مجلة المواقف، عدد خاص، جامعة معسكر،06 أفريل 2006.

3. الدسوقي أيمن ابراهيم، المجتمع المدني في الجزائر(الحُجرة، الحصار، الفتنة)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 259، سبتمبر 2000.
4. الباز شهيدة، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، مجلة أفريقية عربية، مركز البحوث العربية بالقاهرة، العدد الثالث، أكتوبر 2000.
5. العنصر العياشي، ما هو المجتمع المدني؟(الجزائر انموذجا)، انسانيات، الجزائر، العدد 13، جانفي- أفريل 2001.
6. الصبيحي أحمد شكري ، مستقبل المجتمع المدني بالوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2008.
7. الانصاري عبدالحميد اسماعيل ، نحو مفهوم عربي اسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 272، مارس2017.
8. اللجنة المجلة العلمية الزاوية البلقايدية ، نشاطات الزاوية، مجلة الأنوار المحمدية، العدد التاسع، وهران، جويلية 2013.
9. الغريب عبد العزيز، نظريات علم الاجتماع، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2009.
10. بن عودة حبيب، الملتقى السادس للدروس المحمدية بتلمسان، مجلة الأنوار المحمدية، العدد السادس، وهران، فيفري 2012.
11. جابي عبد الناصر، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر(ثلاثة أجيال و سيناريوان)،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ب.ع، الدوحة، فبراير 2012.
12. دراس عمر ، الحركة الجمعوية بالمغرب العربي، مركز البحوث الاجتماعية و الانثربولوجية crasc، وهران، الدفتر رقم 05، 2012
13. حمزة هواري ، مواقع التواصل الاجتماعي واشكالية الفضاء العمومي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد 20، سبتمبر 2015
14. حامد خليل ، الوطن العربي والمجتمع المدني(كراسات استراتيجية)، مجلة مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،جامعة دمشق، العدد الأول،2001.
15. خسيب جلال و وشنان أمال ، الدولة والمجتمع المدني(حدود التأثير والتأثر)، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سورية، ب.ع جويلية 20016.
16. عبل أحمد ساجد ،الشيخ عبد الحميد بن باديس والوعي القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ،254 أبريل 2000.
17. غرس الله عبد الحفظ، الزاوية كفضاء للتنشئة الاجتماعية، مجلة المواقف، العدد الأول، ديسمبر 2007.

18. غليون برهان ، المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية (مداخلة في ندوة المجتمع المدني واشكاليات التحول الديمقراطي)، جامعة قطر، ماي 2001، ص: 03.
19. ناجي عبد النور ، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد الخامس، 2007
20. هاشم أحمد عمر، الملتقى السادس للدروس المحمدية بتلمسان، مجلة الأنوار المحمدية، وهران(الجزائر)، العدد السادس، 2012
21. عزاوي حمزة، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي، مجلة مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، العدد الثالث، شلف (الجزائر)، جوان 2015

Révus :

1- LAKJAA Abdelkader *:(vie Associative et Urbanisation),* Les cahiers de cread, no 53,2002, Alger.

2- MADANI Mohamed: *(ville Algériene entre panne de projets et urbanisme de fait*), In NAQD,n 16,2002, Alger.

مذكرات (الرسائل الجامعية):

1. شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني الجزائر (دراسة ميدانية)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014-2015.
2. نوري دريس، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية (دراسة ميدانية على حديقة التسلية بسطيف وساحة طاوس عمروش في بجاية)،رسالة ماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2007/2006.

الموسوعات والمعاجم:

1. المعجم الوسيط، المدنية، من الموقع:
ttp://www.almaany.com/ar/dict/ar-
2. غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،(د.ت)

جرائد و مجلات :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادرة بتاريخ: 04 ديسمبر 1990

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الجمعيات 12- 06، الجريدة الرسمية، بتاريخ: الأحد 15 يناير 2012
3. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والمؤسسة الدينية والمطلقات في العالم العربي، جريدة الحياة اللندنية، العدد 13983، بتاريخ: 2001/3/27
4. ليلى مصلوب، جمعيات تتسول الدوفيز من السفارات والمنظمات الغير حكومية، جريدة الشروق، بتاريخ: 21 أوت 2012.
5. محمد العيد التيجاني، شيخ الطريقة التيجانية يعلن تزكيته للأفالان، جريدة الخبر الجزائرية ، العدد 8470، الثلاثاء 04 أفريل 2017.
6. حسن محمد ،78 ألف جمعية بالجزائر تتعرض لاتهامات بالانتهازية لنهب الأموال، جريدة الاتحاد الإماراتية،23 فيفري 2011.
7. يحي يحياوي، جمعيات على الورق، جريدة الفجر، العدد 1225، بتاريخ 15 مارس 2014.

المواقع الالكترونية:

1. خالص ميسور، المجتمع المدني ما بين غرامشي وماركس، بتاريخ 2008/01/09، من الموقع: http://www.alnoor.se/article.
2. من موقع وزارة التعليم الالي والبحث العلمي، الاتحاد العام للطلبة المسلمين، بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال، بتاريخ 2012، انظر الموقع:
http://services.mesrs.dz/Portail_MESRS_ind/enseignement_superieur
3. طاهر حسين، الأليات المؤسساتية لترقية المرأة، من الموقع :
WWW.AMANJORDAN.ORG/ARABIC-NEWS
4. تصنيف عدد الجمعيات الوطنية حسب التخصص الذي تنشط فيه من موقع وزارة الداخلية الجزائرية :

www.interieur.gov.dz

5. أحمد أبو زيد، نظام الوقف الإسلامي (تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة)، انظر الموقع:
http://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Wakf/wakf.htm
6. المغربي محمد زاهي، المجتمع المدني والدولة (دلالات المفهوم واشكاليات الممارسة)، اتحاد منظمات المجتمع المدني السوري، من الموقع:
http://www.ousycs.com/main/index.php/2013-08-28-09-02-55/90-2013-09-17-13-12-31

7. جميل أو هلال، حول اشكالات المجتمع المدني ،مداخلة في ندوة المجتمع المدني في بيروت، نوفمبر2004، انظر الموقع:
www.boell-meo.org/ar/web/219.html
8. التقسيم الاداري لبلدية سيدي الشحمي، ويكيبديا الموسوعة الحرة ،انظر الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki
9. أمجد قاسم، تعريف الملاحظة كأداة في البحث العلمي(مزاياها وعيوبها)، من الموقع: http://al3loom.com/
10. الدكتور خنشلاوي، الزاوية الهبرية البلقايدية (رسالة و أصالة)، مركز للحلول التدريبية بمتليلي الشعانبة، بتاريخ 2011/07/08 انظر الموقع : http://metlili-chaamba.com
11. محمد الدرقاوي: الطريقة الدرقاوية الشاذلية (أصولها ومرتكزاتها)، من موقع الزاوية الدرقاوية، انظر الموقع:
http://zawya-derkaouia.blogspot.com
12. أحمد معزوز، مظاهر الوراثة المحمدية في حياة الشيخ سيدي محمد بلقايد، من الجلسات المحمدية، بتاريخ: 2015/05/29، مادة مصورة من موقع يوتيوب :
https://www.youtube.com/watch?v=fZV9IstviPY
13. أحمد شنة، حوار مع الأمين العام لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري، موقع صوت الشمال، بتاريخ: 2008/01/25، انظر الموقع :
http://aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=2439

فــهرس الدراسة

شـــــــكر

إهـــــداء

قائمة الــجداول، الأشكـــال، الخــرائط

الفصل الأول: الإطار النظري لموضوع الدراسة

مقدمة عامة : 2

1-/ إشكالية وفرضيات الدراسة: 7

2-/ أهمية الدراسة و دوافع اختيارها: 11

3-/ تحديد مفاهيم الدراسة..... 14

4- / اهم الدراسات : 18

5 -/ المقاربات النظرية:..... 31

الفصل الثاني: الأصول التاريخية لمفهوم المجتمع المدني

تمهيد.....34

2-/ المجتمع المدني ضمن سياق التفكير الإغريقي:..... 35

3-/ تبلور فكرة المجتمع المدني بالسياق الغربي (نظريات العقد الاجتماعي): 38

4- / فكرة المجتمع المدني وفق المنظور الماركسي الهيجلي: 41

5-/ ألكسيس دي توكفيل (فن الحياة المدنية في أمريكا):..... 48

6-/ غرامشي (المجتمع المدني كحلبة تنافس ايديولوجي): 51

7-/ إشكالية المفهوم بالوطن العربي، و جدلية المجتمع الأهلي والمدني : 54

8 -/ التضارب بين مفهوم المجتمع المدني و الدولة:..... 63

الفصل الثالث: المرجعيات التاريخية للنشاط المدني بالجزائر

تمهيد : 68

1 / الزوايا بالجزائر...النشأة، الدور، وروح المقاومة: 69

2-/ أنواع الزوايا في المجتمع الجزائري:..... 75
3/ دور الزوايا و الطرق الصوفية ابان الحقبة الاستعمارية:..... 78
4-/ تطور النشاط المدني في ظل الحركة الوطنية:..... 85
5-/ ملامح النشاط المدني بعد الاستقلال بعد الاستقلال:..... 95
6-/ حقبة الثمانينيات فشل النموذج الاشتراكي في تحقيق التنمية:..... 99
7-/ مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني (ما بعد 1988): 100
الفصل الرابع: الفصل الميداني (المجتمع المدني بين الواقع والتطلعات)
1/- الاجراءات المنهجية للدراسة : 108
2/ تحليل بيانات أفراد عينة المقابلة:..... 120
3-/ الزاوية البقايدية الهبرية : (أصولها، شيوخها، وروحها العلمية): 128
4/ تعريف جمعية الزهور، تأسيسها، و الخدمات التي تقدمها :..... 145
5/ تحليل المعطيات الميدانية: 161
6/ الخلاصة و مناقشة النتائج العامة :..... 211
خَـاتِمة:..... 243
قائمة المصادر والمراجع 245
فــهرس 254
الملاحق.....259

الملاحق

دلـــيــل المقــابــلات:

Guide d’entretien :

دليل المقابلة مع المبحوث : ( )

اليوم: المكان والظرف الذي تمت فيه المقابلة :.....

.....

.....

.....

1- المبحوث:

- العمر:
- المهنة :
- المستوى الدراسي أو المؤهلات العلمية
- الحالة المدنية:

2- التعرف على المحيط العائلي للمبحوث:

- المستوى الاجتماعي للوالدين ؟
- هل سبق للعائلة أن شارك أحد أفرادها بنشاط مدني (زاوية- نقابة- جمعية- حملات إغاثة و تطوع ....) ؟
- هل سبق لك الانخراط في أي تنظيم مدني في السابق ؟
- هل هناك أحد أفراد عائلتك مشارك في هذا النوع من التنظيمات المدنية ؟
- إن كان لم يسبق لأحد أفراد العائلة مزاولة أي نشاط مدني فما سبب ذلك ؟
- ما رأي محيطك (أصدقاء- عائلة- رفاق الدراسة ..) حول واقع النشاط المدني ؟

– مبررات الإقبال الاقدام والاحجام على المشاركة المدنية من طرف الافراد الذين يحيطون بك ؟

3- علاقة المبحوث بالفضاء المدني :

– هل كان انخراطك في (الزاوية البقايدية الهبرية – جمعية الزهور) طوعي أم بسبب اعتبارات اخرى ؟

– إذا كان اختيارك شخصي لماذا (الزاوية البقايدية – جمعية الزهور) بالتحديد ؟

– ماذا تعلمت من النشاط المدين ضمن (الزاوية البقايدية– جمعية الزهور)

– ما هي النشاطات العامة التي تركز عليها (الزاوية البقايدية– جمعية الزهور)

– هل مكنك الانخراط بصفوف (الزاوية البقايدية– جمعية الزهور) من ربط علاقات مع منظمات مدنية اخرى ؟

– باعتبارك عضو بهذا الصرح المدني، هل ترى أن (الزاوية البقايدية – جمعية الزهور) نشاطها في تنامي وتطور مع مرور الوقت ؟

– هل بنظرك بصفتك عضو فاعل بهذا الصرح المدني، هل (للزاوية البلقايدية – جمعية الزهور) حضور بالميدان ؟

4- تمثلات المبحوث حول المجتمع المدني

– ما هي أهم النقائص التي التمستها بصفتك عضو (الزاوية البلقايدية– جمعية الزهور)؟

– هل ترى أن الدولة وفرت جميع الشروط لإنجاح التجربة المدنية في الجزائرية بشقيها (التقليدي المتمثل في مؤسسة الزاوية أو الحداثي ما تمثل في نموذج الجمعية) ؟

– ما هي الضغوط التي ترونها قد عملت على تقييد النشاط المدني بصفة عامة ؟

– بصفتك عضو بهيئة مدنية هل تتمنى أن تتحسن بعض الظروف في علاقة (الزاوية البلقايدية– جمعية الزهور) بالدولة و مختلف هيئاتها، وما هي بالتحديد تلك الظروف ؟

– هل تربطكم كهيئة مدنية علاقة بالدولة نشاطات معينة ؟ إن كان نعم ما هي ؟

– ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها للدولة بغية التحسين من فعالية المجتمع المدني (الزوايا – الجمعيات) ؟

– ماذا يمثل المسجد بحياة (الزاوية البلقايدية– جمعية الزهور) ؟

– هل لمنظمتكم المدنية(الزاوية الجمعية) تواجد فعلي بالميدان

5- علاقة المبحوث (بشيخ الزاوية- رئيس الجمعية)

– كم من مرة تلتقي (بشيخ الزاوية– رئيس الجمعية يوميا) ؟

– ماذا تعلمت عن (شيخ الزاوية– رئيس الجمعية) ؟

– هل تستطيع مناقشة (شيخك– رئيس الجمعية) ؟

– ما ذا يمثل (شيخ الزاوية– و رئيس الجمعية) بالنسبة اليكم كأعضاء بهذا الصرح المدني؟

– كيف تتفاعلون مع قرارات (شيخ الزاوية –رئيس الجمعية) ؟ وهل تطبق جميع آراءه ؟

– ماهي المكانة التي تتصورنها (لشيخ الزاوية– رئيس الجمعية) بالنسبة لموقعه كرئيس مدنية تتفاعل مع عامة الناس ؟

الملحق رقم -1- (الزاوية البقايدية الهبرية)

الشيخ محمد بلقايد

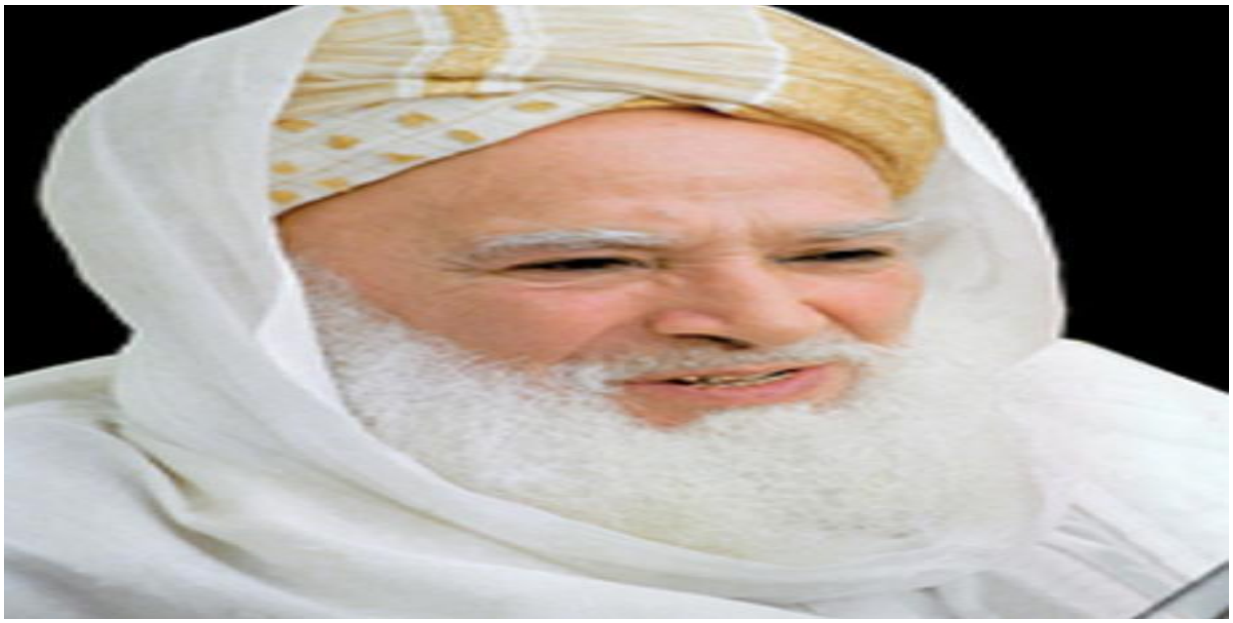

الشيخ محمد بلقايد مع نجله الشيخ عبد اللطيف بمقر الزاوية بتلمسان

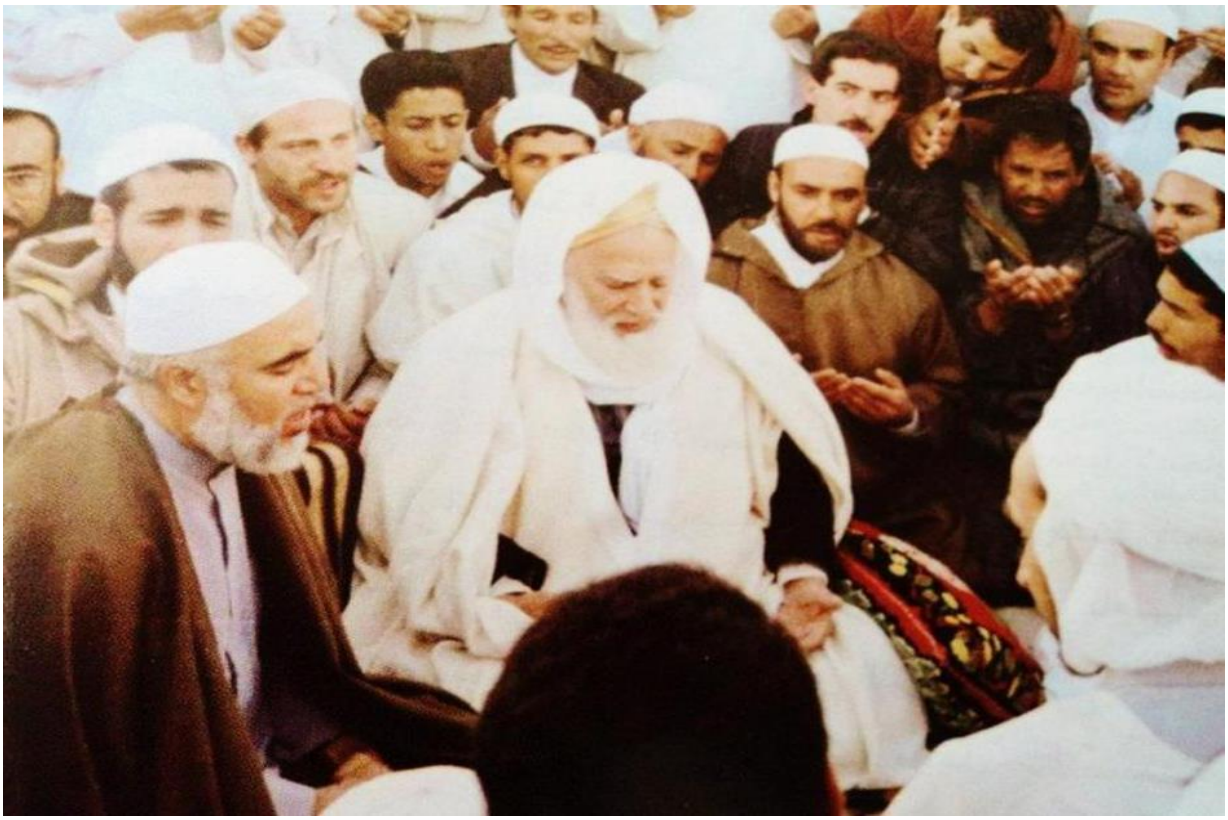

الشيخ عبد اللطيف مقدم الطريقة البلقايدية الهبرية بسيدي معروف بوهران

منظر خارجي لمقر الزاوية البلقايدية بسيدي معروف بوهران

فناء الزاوية البلقائدية الهبرية

الشيخ عبد اللطيف برفقة وزير الفلاحة و التنمية الريفية الأسبق عبد الوهاب نوري بمناسبة انعقاد أيام الجلسات المحمدية

السيد عبد الغاني زعلان والي ولاية وهران رفقة الشيخ عبد اللطيف وبعض السادة العلماء بمقر الزاوية بمناسبة اختتام الدروس المحمدية (جوان 2016)

البروفيسور "محمد بن بريكة" يلقي درسا دينيا بمقر الزاوية بمناسبة إحياء الجلسات المحمدية

الشيخ عبد اللطيف يستقبل الشيخ علي الجفري بمقر الزاوية

صور لطلبة الزوايا الهبرية البلقايدية أثناء صلاة الجمعة:

طلبة الزوايا و عامة الحضور أثناء أحد جلسات الدروس المحمدية بمقر الزاوية

نسخة عن غلاف مجلة الأنوار المحمدية الصادرة عن زاوية سيدي معروف

الملحق :-2- (جمعية الزهور)
صورة خارجية لمبنى روضة الهداية

صور من قسم الإحسان التابع لجمعية الزهور (قاعة الفحص الطبي)

صور من صيدلية قسم الإحسان التابعة لجمعية الزهور

صور لتحضير قفة رمضان وبعض الوجبات لإفطار الصائمين بمقر الجمعية

تأطير حملة التبر بالدم التي بادرت اليها الجمعية بالتنسيق مع مستشفى البلاطو

جمعية الزهور تنظم يومين دراسيين حول ظاهرة اختطاف الأطفال بالتنسيق مع مخبر التربية و التنمية و مشروع علم النفس الاسري

رئيس جمعية الزهور في صور تذكارية مع أفراد من جهاز الشرطة بمناسبة انعقاد اليوم الدراسي حول ظاهرة اختطاف الاطفال

صورة لمجموعة من الطلبة و أفراد من جمعية الزهور في فناء كلية العلوم الاجتماعية بمناسبة انعقاد اليوم الدراسي لإخطاف الاطفال

صور لرئيس جمعية الزهور رفقة الشيوخ المدعوين بمناسبة المولد النبوي الشريف (مسجد الهداية)

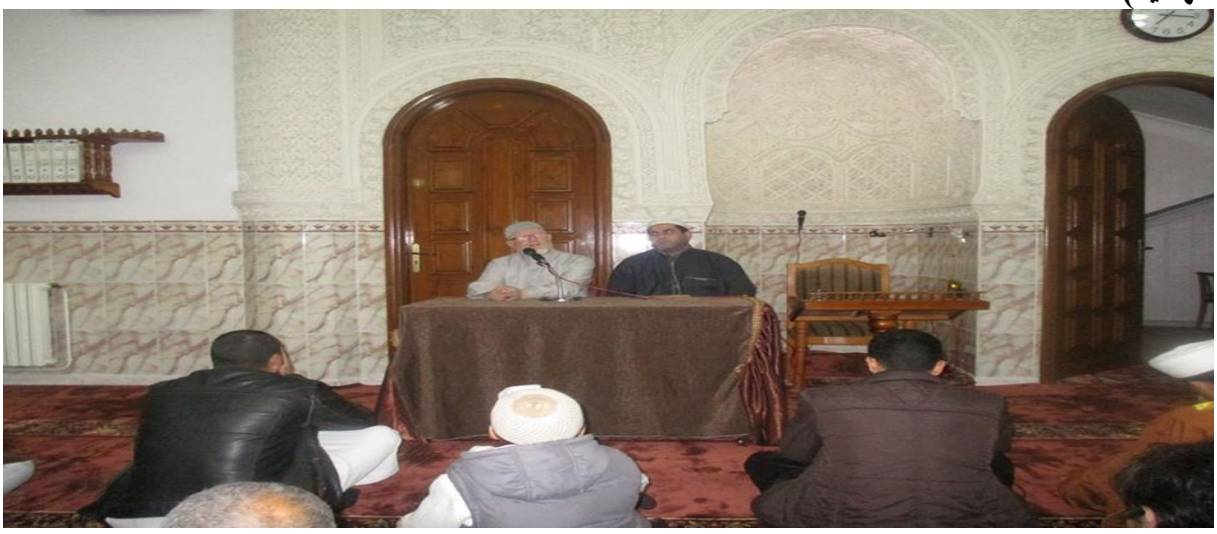

شيوخ الطريقة الهبرية :

شيوخ الطريقة البلقايدية :

المادة 6 : تتكون الجمعية بحرية وإرادة أعضائها المؤسسين إثر جمعية عامة تأسيسية تجمع 15 عضوا مؤسسا على الأقل وتصادق على القانون الاساسي وتعين مسؤولي هيئاتها القيادية.

المادة 7 : تؤسس الجمعية قانونا بعد الاجراءات التالية :

– إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المادة 10 من هذا القانون.

– تسلم وصل تسجيل تصريح التأسيس من السلطة العمومية المختصة خلال ستين (60) يوما على الاكثر من يوم إيداع الملف وبعد دراسة مطابقة لاحكام هذا القانون.

– القيام بشكليات الاشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية اعلامية واحدة على الاقل ذات توزيع وطني.

المادة 8 : تخطر السلطة المختصة الغرفة الادارية في المجلس القضائي المختص إقليميا خلال ثمانية (8) أيام على الاكثر قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه إذا رأت أن تكوين الجمعية يخالف أحكام هذا القانون وعلى الغرفة الادارية أن تفصل في ذلك خلال الثلاثين (30) يوما الموالية للاخطار.

وإذا لم تخطر الجهة القضائية المذكورة عدت الجمعية مكونة قانونا بعد انقضاء الأجل المقرر لتسليم وصل التسجيل.

المادة 9 : يرفق تصريح التأسيس المذكور في المادة 7 من هذا القانون بملف يشتمل على ما يأتي :

– قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين وأعضاء الهيئات القيادية وتوقيعاتهم وحالاتهم المدنية ووظائفهم وعناوين مساكنهم،

– نسختان مطابقتان للأصل من القانون الأساسي،

– محضر الجمعية العامة التأسيسية.

المادة 10 : يبادر أعضاء الهيئة القيادية المؤسسون بايداع تصريح تأسيس الجمعية لدى السلطات المختصة التالية :

– والي ولاية المقر للجمعيات التي يهم مجالها الاقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية الواحدة،

– وزير الداخلية للجمعيات ذات الصبغة الوطنية أو المشتركة بين الولايات.

الفصل الثاني
الحقوق والواجبات

المادة 11 : تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن أية جمعية ذات طابع سياسي ولا يمكنها أن تكون لها أية علاقة بها سواء أكانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها.

المادة 12 : يمارس أعضاء الجمعية حقوقهم ويخضعون للواجبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به وفي حدود القانون الأساسي.

المادة 13 : يحق لأي عضو في إحدى الجمعيات ان يشارك في هيئاتها القيادية ضمن قانونها الاساسي وأحكام هذا القانون.

المادة 14 : تنتخب الهيئات القيادية الجمعية ويجدد انتخابها وفق المبادىء الديمقراطية وحسب الآجال المحددة في القانون الأساسي.

المادة 15 : يمنع أي شخص معنوي أو طبيعي من التدخل في عمل الجمعية ماعدا الحالات المنصوص عليها صراحة في القانون.

المادة 16 : تكتسب الجمعية الشخصية المعنوية والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها طبقا للمادة 7 من هذا القانون ويمكنها حينئذ أن تقوم بما يأتي :

– أن تمثل أمام القضاء وتمارس خصوصا أمام المحاكم المختصة حقوق الطرف المدني بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية وتلحق ضررا بمصالح أعضائها الفردية أو الجماعية.

– تمثيل الجمعية لدى السلطات العمومية.

– تبرم العقود والاتفاقات التي لها علاقة بهدفها.

– تقتني الأملاك العقارية أو المنقولة مجانا أو بمقابل لممارسة أنشطتها كما ينص عليها قانونها الأساسي.

المادة 17 : يجب على الجمعيات أن تعلم السلطة العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي، وجميع التغيرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال ثلاثين (30) يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن.

– وبمقتضى القانون رقم 10–01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،

– وبمقتضى القانون رقم 11–10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة

الموضوع والهدف ومجال التطبيق

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها.

المادّة 2 : تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمّع أشخاص طبيعيين و/أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة.

ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.

يجب أن يحدد موضوع الجمعية بدقة ويجب أن تعبر تسميتها عن العلاقة بهذا الموضوع.

غير أنه، يجب أن يندرج موضوع نشاطاتها وأهدافها ضمن الصالح العام وأن لا يكون مخالفا للثوابت والقيم الوطنية والنظام العام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادّة 3 : تعتبر الاتحادات والاتحاديات أو اتحاد الجمعيات المنشأة سابقا، جمعيات بمفهوم هذا القانون .

كما تحوز صفة الجمعية بمفهوم هذا القانون، الجمعيات ذات الطابع الخاص المنصوص عليها في المادة 48 من هذا القانون.

الباب الثاني

تأسيس الجمعيات وحقوقها وواجباتها

الفصل الأول

تأسيس الجمعيات

المادّة 4 : يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس جمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا :

– بالغين سن 18 فما فوق،

– من جنسية جزائرية،

– متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية،

– غير محكوم عليهم بجناية و/أو جنحة تتنافى مع مجال نشاط الجمعية، ولم يرد اعتبارهم بالنسبة للأعضاء المسيرين.

المادّة 5 : يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الخاص أن يكونوا:

– مؤسسين طبقا للقانون الجزائري،

– ناشطين عند تأسيس الجمعية،

– غير ممنوعين من ممارسة نشاطهم.

من أجل تأسيس جمعية، تمثل الشخصية المعنوية من طرف شخص طبيعي مفوض خصيصا لهذا الغرض.

المادّة 6 : تؤسس الجمعية بحرية من قبل أعضائها المؤسسين. ويجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية تثبت بموجب محضر اجتماع يحرره محضر قضائي.

تصادق الجمعية العامة التأسيسية على القانون الأساسي للجمعية وتعين مسؤولي هيئاتها التنفيذية.

يكون عدد الأعضاء المؤسسين كالآتي :

– عشرة (10) أعضاء بالنسبة للجمعيات البلدية،

– خمسة عشر (15) عضوا بالنسبة للجمعيات الولائية، منبثقين عن بلديتين (2) على الأقل،

– واحد وعشرون (21) عضوا بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات، منبثقين عن ثلاث (3) ولايات على الأقل،

– خمسة وعشرون (25) عضوا بالنسبة للجمعيات الوطنية، منبثقين عن اثنتي عشرة (12) ولاية على الأقل.

المادّة 7 : يخضع تأسيس الجمعية إلى تصريح تأسيسي وإلى تسليم وصل تسجيل.

يودع التصريح التأسيسي لدى:

– المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية،

– الولاية بالنسبة للجمعيات الولائية،

– الوزارة المكلفة بالداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات.

المادّة 8 : يودع التصريح مرفقا بكل الوثائق التأسيسية من طرف الهيئة التنفيذية للجمعية ممثلة في شخص رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا مقابل وصل إيداع تسلمه وجوبا الإدارة المعنية مباشرة بعد تدقيق حضوري لوثائق الملف.

يمنح للإدارة ابتداء من تاريخ إيداع التصريح، أجل أقصى لإجراء دراسة مطابقة لأحكام هذا القانون يكون كما يأتي:

– ثلاثون (30) يوما بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي، فيما يخص الجمعيات البلدية،

– أربعون (40) يوما بالنسبة للولاية، فيما يخص الجمعيات الولائية،

– خمسة وأربعون (45) يوما للوزارة المكلفة بالداخلية، فيما يخص الجمعيات ما بين الولايات،

– ستون (60) يوما للوزارة المكلفة بالداخلية، فيما يخص الجمعيات الوطنية.

يتعين على الإدارة خلال هذا الأجل أو عند انقضائه على أقصى تقدير، إما تسليم الجمعية وصل تسجيل ذي قيمة اعتماد أو اتخاذ قرار بالرفض.

المادّة 9 : يسلم وصل تسجيل من قبل :

– رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية،

– الوالي بالنسبة للجمعيات الولائية،

– الوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات.

المادّة 10 : يجب أن يكون قرار رفض تسليم وصل التسجيل معللا بعدم احترام أحكام هذا القانون وتتوفر الجمعية على أجل ثلاثة (3) أشهر لرفع دعوى الإلغاء أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا.

إذا صدر قرار لصالح الجمعية، يمنح لها وجوبا وصل تسجيل.

وفي هذه الحالة، يمنح للإدارة أجل أقصاه ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ انقضاء الأجل الممنوح لها لرفع دعوى أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة لإلغاء تأسيس الجمعية. ويكون هذا الطعن غير موقف للتنفيذ.

المادّة 11 : عند انقضاء الآجال المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه، يعد عدم رد الإدارة بمثابة اعتماد للجمعية المعنية.

وفي هذه الحالة، يجب على الإدارة تسليم وصل تسجيل للجمعية.

المادّة 12 : يرفق التصريح التأسيسي المذكور في المادة 7 من هذا القانون بملف يتكون مما يأتي :

– طلب تسجيل الجمعية موقع من طرف رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا،

– قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين والهيئات التنفيذية وحالتهم المدنية ووظائفهم وعناوين إقامتهم وتوقيعاتهم،

– المستخرج رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية لكل عضو من الأعضاء المؤسسين،

– نسختان (2) مطابقتان للأصل من القانون الأساسي،

– محضر الجمعية العامة التأسيسية محرر من قبل محضر قضائي،

– الوثائق الثبوتية لعنوان المقر.

الفصل الثاني
حقوق الجمعيات وواجباتها

المادّة 13 : تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية ولا يمكنها أن تكون لها أية علاقة بها سواء أكانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها.

المادّة 14 : يحق لأي عضو في إحدى الجمعيات أن يشارك في هيئاتها التنفيذية في إطار قانونها الأساسي وأحكام هذا القانون.

المادّة 15 : تنتخب الهيئة التنفيذية للجمعية وتجدد حسب المبادئ الديمقراطية ووفق الآجال المحددة في قانونها الأساسي.

المادّة 16 : يمنع أي شخص معنوي أو طبيعي، أجنبي عن الجمعية، من التدخل في سيرها.

المادّة 17 : تكتسب الجمعية المعتمدة الشخصية المعنوية والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها ويمكنها حينئذ القيام بما يأتي :

– التصرف لدى الغير ولدى الإدارات العمومية،

– التقاضي والقيام بكل الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة، بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية ألحقت ضررا بمصالح الجمعية أو المصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها،

– إبرام العقود أو الاتفاقيات أو الاتفاقات التي لها علاقة مع هدفها،

– القيام بكل نشاط شراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع هدفها،

– اقتناء الأملاك المنقولة أو العقارية مجانا أو بمقابل لممارسة أنشطتها كما ينص عليه قانونها الأساسي،

– الحصول على الهبات والوصايا طبقا للتشريع المعمول به.

المادّة 18 : يجب على الجمعيات أن تبلغ السلطات العمومية المختصة عند عقد جمعياتها العامة، بالتعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي والتغييرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية خلال الثلاثين (30) يوما الموالية للمصادقة على القرارات المتخذة.

لا يعتد لدى الغير بهذه التعديلات والتغييرات إلا ابتداء من تاريخ نشرها في يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني.

المادّة 19 : دون الإخلال بالالتزامات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون، يجب على الجمعيات تقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها وتقاريرها الأدبية والمالية السنوية إلى السلطة العمومية المختصة إثر انعقاد جمعية عامة عادية أو استثنائية، خلال الثلاثين (30) يوما الموالية للمصادقة عليها.

المادّة 20 : يعاقب على رفض تسليم الوثائق المذكورة في المادتين 18 و19 أعلاه بغرامة تتراوح بين ألفي دينار (2.000 دج) وخمسة آلاف دينار (5.000 دج).

المادّة 21 : يجب على الجمعية أن تكتتب تأمينا لضمان الأخطار المالية المرتبطة بمسؤوليتها المدنية .

المادّة 22 : يمكن الجمعيات المعتمدة أن تنخرط في جمعيات أجنبية تنشد الأهداف نفسها أو أهداف مماثلة في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

يتم إعلام الوزير المكلّف بالداخلية مسبقا بهذا الانخراط الذي يطلب رأي الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.

للوزير المكلّف بالداخلية أجل ستين (60) يوما لإعلان قراره المعلّل.

وفي حالة الرفض، يكون قراره قابلا للطعن أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة التي يجب أن تفصل في مشروع الانخراط في أجل ثلاثين (30) يوما.

المادّة 23 : يمكن الجمعيات أن تتعاون في إطار الشراكة مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية غير حكومية تنشد نفس الأهداف في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية والأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

يخضع هذا التعاون بين الأطراف المعنية إلى الموافقة المسبقة للسلطات المختصة.

المادّة 24 : يمكن الجمعية في إطار التشريع المعمول به القيام بما يأتي:

– تنظيم أيام دراسية وملتقيات وندوات وكل اللقاءات المرتبطة بنشاطها،

– إصدار ونشر نشريات ومجلات ووثائق إعلامية ومطويات لها علاقة بهدفها في ظل احترام الدستور والقيم والثوابت الوطنية والقوانين المعمول بها.

الباب الثالث

تنظيم الجمعيات وسيرها

الفصل الأول

القانون الأساسي للجمعيات

المادّة 25 : تتوفر الجمعية على جمعية عامة وهي الهيئة العليا، وعلى هيئة تنفيذية تقوم بإدارة الجمعية وتسييرها .

المادّة 26 : تتشكل الجمعية العامة من جميع أعضائها الذين تتوفر فيهم شروط التصويت المحددة في القانون الأساسي للجمعية.

المادّة 27 : يجب أن تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات ما يأتي :

- هدف الجمعية وتسميتها ومقرها،
- نمط التنظيم ومجال الاختصاص الإقليمي،
- حقوق وواجبات الأعضاء،
- شروط وكيفيات انخراط الأعضاء وانسحابهم وشطبهم وإقصائهم،
- الشروط المرتبطة بحق تصويت الأعضاء،
- قواعد وكيفيات تعيين المندوبين في الجمعيات العامة،
- دور الجمعية العامة والهيئات التنفيذية ونمط سيرها،
- طريقة انتخاب وتجديد الهيئات التنفيذية وكذا مدة عهدتهم،
- قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات التنفيذية،
- قواعد وإجراءات دراسة تقارير النشاط والمصادقة عليها وكذا رقابة حسابات الجمعية والمصادقة عليها،
- القواعد والإجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الأساسية،
- قواعد وإجراءات أيلولة الأملاك في حالة حل الجمعية،
- جرد أملاك الجمعية من قبل محضر قضائي في حالة نزاع قضائي.

المادّة 28 : يجب أن لا تتضمن القوانين الأساسية للجمعيات بنودا أو إجراءات تمييزية تمس بالحريات الأساسية لأعضائها.

الفصل الثاني

موارد الجمعيات وأملاكها

المادّة 29 : تتكون موارد الجمعيات مما يأتي :

- اشتراكات أعضائها،
- المداخيل المرتبطة بنشاطاتها الجمعوية وأملاكها،
- الهبات النقدية والعينية والوصايا،
- مداخيل جمع التبرعات،
- الإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

المادّة 30 : مع مراعاة أحكام المادة 23 أعلاه، يمنع على أية جمعية الحصول على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية ومنظمات غير حكومية أجنبية، ماعدا تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا.

ويخضع هذا التمويل إلى الموافقة المسبقة للسلطة المختصة.

المادّة 31 : يجب ألاّ تستخدم الموارد الناجمة عن نشاطات الجمعية إلا لتحقيق الأهداف المحددة في قانونها الأساسي والتشريع المعمول به.

يعتبر استعمال موارد الجمعية وأملاكها لأغراض شخصية أو أخرى غير تلك المنصوص عليها في قانونها الأساسي، تعسفا في استغلال الأملاك الجماعية ويعاقب عليه، بهذه الصفة، طبقا للتشريع المعمول به.

المادّة 32 : لا تقبل الهبات والوصايا المقيدة بأعباء وشروط إلا إذا كانت مطابقة مع الهدف المسطر في القانون الأساسي للجمعية وأحكام هذا القانون.

المادّة 33 : يمكن الجمعيات أن تستفيد من مداخيل ناجمة عن المساعدات المنصوص عليها في المادة 34 من هذا القانون والتبرعات العمومية المرخص بها وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

يجب أن تسجل جميع الموارد والمداخيل وجوبا في حساب إيرادات ميزانية الجمعية.

المادّة 34 : يمكن جمعية معنية تعترف لها السلطة العمومية أن نشاطها ذو صالح عام و/أو منفعة عمومية أن تستفيد من إعانات ومساعدات مادية من الدولة أو الولاية أو البلدية وكل مساهمة أخرى سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بشروط.

وإذا كانت الإعانات والمساعدات والمساهمات الممنوحة مقيدة بشروط، فإن منحها يتوقف على التزام الجمعية المستفيدة بدفتر شروط يحدد برامج النشاط وكيفيات مراقبته طبقا للتشريع المعمول به.

تحدد شروط وكيفيات الاعتراف بالصالح العام أو المنفعة العمومية عن طريق التنظيم.

المادّة 35 : يخضع منح الإعانات العمومية لكل جمعية إلى إبرام عقد برنامج يتلاءم مع الأهداف المسطرة من طرف الجمعية ومطابق لقواعد الصالح العام.

ولا تمنح إعانات الدولة والجماعات المحلية إلا بعد تقديم حالة صرف الإعانات الممنوحة سابقا، ويجب أن تعكس مطابقة المصاريف التي منحت من أجلها ذات الإعانات.

المادّة 36 : دون الإخلال بأحكام المادة 16 من هذا القانون، تخضع الإعانات والمساعدات العمومية التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية لقواعد المراقبة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادّة 37 : يؤدي استخدام الجمعية للإعانات والمساعدات والمساهمات لأغراض أخرى غير تلك المنصوص عليها في المادتين 34 و35 من هذا القانون، إلى تعليقها أو سحبها نهائيا، ما لم ترخص بذلك السلطة العمومية في حالة عدم تسديدها.

المادّة 38 : يجب على الجمعية أن تتوفر على محاسبة مزدوجة معتمدة من قبل محافظ حسابات. ويجب أن تتوفر على حساب وحيد مفتوح لدى البنك أو لدى مؤسسة مالية عمومية.

الفصل الثالث

تعليق الجمعيات وحلها

المادّة 39 : يعلق نشاط كل جمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية.

المادّة 40 : يؤدي خرق الجمعية للمواد 15 و18 و19 و28 و30 و55 و60 و63 من هذا القانون، إلى تعليق نشاطها لمدة لا تتجاوز ستة (6) أشهر.

المادّة 41 : يسبق قرار التعليق لنشاط الجمعية، إعذار بوجوب مطابقة أحكام القانون في أجل محدد.

عند انقضاء أجل ثلاثة (3) أشهر من تبليغ الإعذار، وإذا بقي الإعذار بدون جدوى، تتخذ السلطة العمومية المختصة قرارا إداريا بتعليق نشاط الجمعية ويبلغ هذا القرار إلى الجمعية، ويصبح التعليق ساري المفعول ابتداء من تاريخ تبليغ القرار.

للجمعية حق الطعن بالإلغاء في قرار التعليق أمام الجهة القضائية الإدارية المختصة.

المادّة 42 : يمكن أن يكون حل الجمعية إراديا أو معلنا عن طريق القضاء ويبلغ للسلطة التي منحت لها الاعتماد.

يعلن الحل الإرادي من طرف أعضاء الجمعية طبقا لقانونها الأساسي.

إذا كانت الجمعية المعنية تمارس نشاطا معترفا به كنشاط ذي صالح عام و/أو ذي منفعة عمومية، تتخذ السلطة العمومية المختصة التي أخطرت مسبقا، التدابير الملائمة أو تكلف من يتخذها قصد ضمان استمرارية نشاطها.

المادّة 43 : دون الإخلال بالقضايا المرفوعة من أعضاء الجمعية، يمكن طلب حل الجمعية أيضا من قبل :

– السلطة العمومية المختصة أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا عندما تمارس هذه الجمعية نشاطا أو عدة أنشطة أخرى غير تلك التي نص عليها قانونها الأساسي أو حصلت على أموال ترد إليها من تنظيمات أجنبية خرقا لأحكام المادة 30 من هذا القانون أو عند إثبات توقفها عن ممارسة نشاطها بشكل واضح،

– الغير في حالة نزاع حول المصلحة مع الجمعية أمام الجهة القضائية المختصة.

المادّة 44 : يترتب عن الحل الإرادي للجمعية أيلولة الأملاك المنقولة والعقارية طبقا للقانون الأساسي.

في حالة الحل المعلن عن الجهة القضائية المختصة، تتم أيلولة الأملاك طبقا للقانون الأساسي ما لم يقض قرار العدالة بخلاف ذلك.

ثالثا: الأعضاء الشرفيين : و هم الذين يقدمون خدمات بارزة للجمعية دون أن يكون لهم الحق في التصويت على خلاف العضو الدائم (و يكون انخراط العضو الشرفي في الجمعية بناءا على اقتراح مكتب الجمعية).

إجراءات الانخراط

المادة الثامنة: تصاغ كل رغبة في الانخراط في الجمعية على الشكل التالي :

- طلب انخراط موقع من طرف المعني بالأمر مصادق عليه من طرف مصالح البلدية.
- يبث مكتب الجمعية في قبول الطلب أو رفضه، نفس الشأن بالنسبة لإشتراك العضو الشرفي .
- تحدد الجمعية العامة مبلغ الاشتراك المقرر دفعه بموجب قرار جماعي يكون ملحقا بهذا القانون الأساسي.
- تثبت صفة العضوية بمنح بطاقة الانخراط.

المادة التاسعة: يتعهد كل عضو منخرط دائم أو شرفي أمام الجمعية العامة بأن يخضع لأحكام القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات و كذا أحكام هذا القانون وذلك تحت طائلة الرجوع عليه بالدعوى القضائية.

حالات فقدان العضوية

المادة العاشرة: تسقط صفة العضوية في الجمعية للأسباب التالية :

1- الإستقالـــة: معبر عنها كتابة و المصادق عليها أمام مصالح البلدية.

2- الوفـــــاة.

3- عدم دفع الاشتراكات لمدة (الإشارة إلى المدة المحددة .....).

4- الإقصاء([1]) بسبب مخالفة القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات أو القانون الأساسي أو لسبب خطير ألحق ضررا ماديا أو معنويا بالجمعية .

- تعرض الاستقالة المكتوبة المصادق عليها على مكتب الجمعية ليقوم هذا الأخير بشطب العضو المستقيل نهائيا من الجمعية و إعلام الجمعية العامة بهذا الإجراء .
- أما بخصوص قرار الإقصاء فتبث فيه الجمعية العامة بموجب تصويت أغلبية الأعضاء و ذلك بعد مثول العضو المعني و دعوته إلى تقديم شروحه كتابة أو شفاهة أو عند استدعائه لحضور الجمعية لسماع أقواله بموجب محضر قضائي.
- في حالة موافقة الجمعية العامة على إقصاء العضو يتولى المكتب شطبه من سجل العضوية دون الإخلال بالدعوى القضائية التي يمكن أن تطلب الجمعية العامة تحريكها لجبر الضرر الذي لحق بالجمعية .

5- حل الجمعيـــــــــة.

6- أسباب أخرى (توضح بدقة) .....

.....

(1) في كلتا الحالات أي حالة الاستقالة و الإقصاء يتعين على المكتب التنفيذي إعلام السلطة العمومية بهذا أو ذاك الإجراء طبقا لأحكام المادة 18 من القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات).

الفصل الثالث: حقـوق الجمعيـات وواجباتهـا

الحقـــوق

المادة الحادية عشر:

1- تؤسس الجمعية بحرية من قبل أعضائها المؤسسين حيث يجتمع هؤلاء في جمعية عامة تأسيسية معلنة تأسيس الجمعية مكرسا في محضر اجتماع يحرره محضر قضائي .

2- يمنع على أي شخص معنوي، أو طبيعي أجنبي على الجمعية التدخل في سيرها .

3- تكتسب الجمعية المعتمدة الشخصية المعنوية و الأهلية القانونية بمجرد تأسيسها و تقوم بالأعمال التالية :

- التصرف لدى الغير و لدى الإدارات العمومية .
- التقاضي و القيام بكل الإجراءات أمام الجهات القضائية بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية، ألحقت ضررا بمصالحها أو المصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها.
- إبرام العقود أو اتفاقيات أو الاتفاقات التي لها علاقة مع هدفها .
- القيام بكل نشاط شراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع هدفها.
- اقتناء الأملاك المنقولة أو العقارية مجانا أو بمقابل لممارسة أنشطتها كما ينص عليه قانونها الأساسي .
- الحصول على الهبات و الوصايا طبقا للتشريع المعمول به.
- يحق لأي عضو في الجمعية أن يشارك في هيئاتها التنفيذية بطريقة ديمقراطية.
- يمكن لأي جمعية أن تقوم بتنظيم أيام دراسية و ملتقيات و ندوات وكل اللقاءات المرتبطة بنشاطها.